عمادة الدّراسات العليا
جامعة القدس

أسماء الله الحسنى ودلالاتها في كتابي : درج الدّرر في تفسير القرآن العظيم لعبد القاهر الجرجانيّ ، والمفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ : (دراسة بلاغيّة مقارنة) .

ريم علي محمود إنقيطي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434هـ/2013م

(أسماء الله الحسنى ودلالاتها في كتابي : درج الدّرر في تفسير القرآن العظيم لعبد القاهر الجرجانيّ ، والمفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ : دراسة بلاغيّة مقارنة) .

إعداد :

(ريم علي محمود إنقيطي)

بكالوريوس اللغة العربيّة وآدابها من جامعة بيرزيت (فلسطين)

المشرف الرّئيس : د . حسين أحمد الدّراويش

قُدِّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب/ جامعة القدس

1434هـ/2013م

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

برنامج الماجستير/ دائرة اللغة العربيّة وآدابها

إجازة الرّسالة

(أسماء الله الحسنى ودلالاتها في كتابي : درج الدّرر في تفسير القرآن العظيم لعبد القاهر الجرجانيّ ، والمفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ :
دراسة بلاغيّة مقارنة) .

اسم الطّالب/ة : ريم علي محمود إنقيطيّ

الرّقم الجامعيّ : 20811054

المشرف : د. حسين أحمد الدّراويش

نوقشت هذه الرّسالة وأُجيزت بتاريخ / / من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1- رئيس لجنة المناقشة : .... التّوقيع : ....

2- ممتحناً داخليّا : .... التّوقيع : ....

3- ممتحناً خارجيّا : .... التّوقيع : ....

4- عضو لجنة (إن وجد) .... التّوقيع : ....

القدس - فلسطين

1434هــ/2013م

إقرار :

أُقرّ أنا معدَّة الرّسالة بأنّها قُدِّمت لجامعة القدس ، لنيل درجة الماجستير ، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصّة ، باستثناء ما تمّ الإشارة له حيثما ورد ، وأنّ هذه الدّراسة ، أو أيّ جزء منها ، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا لأيّة جامعة أو معهد آخر .

التّوقيع : ....

(ريم علي محمود إنقيطي)

التّاريخ : ....

الإهداء :

إلى أمّي أُهدي هذه الرّسالة ، والّتي لا يمكن أن أجزيها إحسانها مهما جهدت في ذلك ، وأُسجّل تقديري لها .

إلى أستاذي الفاضل الدّكتور حسين أحمد الدّراويش ، الّذي لم يبخل عليّ بعلمه وإرشاداته ، فله في موضوع الرّسالة وعنوانها فضل عليّ ، وأتمنّى أن تخرج الرّسالة على قدر ما يحبّ ويرضى .

إلى أساتذتي الكرام الّذين علّموني ، في هذه المرحلة ، ومن سبق أن علّموني وأثّروا في شخصيّتي وفكري .

إلى أخواتي وإخوتي وزميلتي خولة الّتي رافقتني في هذا الدّرب ، أُهدي ، أيضاً ، هذه الرّسالة .

ريم علي محمود إنقيطي

الشّكر والتّقدير :

الشّكر والحمد لله ﷻ ، فقد أولاني برحمته ، وأنعم عليّ ، فشكري إليه دائماً ، أقرّ بفضله سبحانه ، وأسأله الرّضا والتّوفيق للخير .

وأشكر أمّي على دعمها لي في كلّ ما مرّ من حياتي ، وخاصة أثناء كتابتي لهذه الرّسالة ، وأرجو من الله ﷻ أن يجزيها خيراً في الدّنيا والآخرة .

وأشكر أستاذي الدّكتور حسين أحمد الدّراويش على رعايته التّامّة لي أثناء كتابتي للرّسالة ، وعلى ما يتميّز به من عطف على طلبته ، واحتفائه بطلبهم للعلم ، وصبره عليهم ، وتفهّمه لظروفهم ، وسعيه لدعمهم ، وتقديره لجهدهم ، فله منّي جزيل الشّكر . وأسأل الله أن يرفع قدره ، وأن يجزيه الأجر والثّواب في الدّنيا والآخرة .

وأشكر السّيّد نجيب عارف الرّمحي على عونه لي في توفير العديد من مصادر الرّسالة ، وتقديري لدعمه لي .

وأشكر أساتذتي في جامعة القدس على ما قدّموه لي من دعم ، وأُقدِّر علمهم ، ودورهم في بناء فكرنا وعلمنا .

وأشكر أساتذتي الّذين علّموني في كلّ مرحلة ، فلا أنسى فضلهم ، ولا أُنكر دورهم في إثرائي بعلمهم وفكرهم .

وأشكر دائرة اللغة العربيّة وجامعة القدس على دورهما الجاد في دعم طلاب العلم .

وأشكر الأستاذين الفاضلين اللذين سيقومان بمناقشة هذه الرّسالة .

للجميع منّي الشّكر ؛ لقول الرّسول ﷺ : [لا يشكر الله من لا يشكر النّاس] .

الملخّص

تقوم دراستي على المقارنة بين دلالات أسماء الله الحسنى في كتابي : (درج الدّرر في تفسير القرآن العظيم) لعبد القاهر الجرجانيّ ، و(المفردات في غريب القرآن) للرّاغب الأصفهانيّ .

وقد آثرت دراسة هذا الموضوع لأسباب عديدة ، منها : أهمّيّة دراسة الأسماء الحسنى في مجال البحث اللغويّ والبلاغيّ ، وعدم وجود دراسة مقارنة سابقة لدلالات الأسماء الحسنى بين عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ وأهمّيّة العالمين في مجال الدّراسات البلاغيّة واللغويّة .

وتَبْرُز أهمّيّة دراسة هذا الموضوع من نواح عديدة هي : أنّها تدرس أسماء الله تعالى أشرف الأسماء وأجلّها ، وأنّها تتناول دراسة كتابين لعالمين لهما قدرهما في التّراث اللغويّ والبلاغيّ العربيّ ؛ ممّا سيُسهم في الكشف عن طرق تناولهما لدلالات الأسماء الحسنى في ضوء قضايا البحث البلاغيّ والدّلاليّ ، وأنّها تنظر فيما تفرَّد به كلّ عالم من العالمين في مجال الدّراسة ، وفيما اتّفقا فيه .

أُنجِزت الدّراسة بالاعتماد على مناهج عديدة ، ففي الفصل الأوّل أُستخدم المنهج التّاريخيّ في عرض موضوعاته ، وفي الفصل الثّاني استُخدِم المنهج التّاريخيّ ذاته في عرض الموضوعات ، إضافة إلى المنهج الوصفيّ ، وفي الفصل الثّالث وُظّفت المناهج الآتية : المنهج الوصفيّ ، والمنهج التحليليّ ، والمنهج المقارن ، في دراسة القضايا اللغويّة والبلاغيّة .

وكشف البحث عن موقف العالمين من قضايا عديدة أثيرت في مجال دراسة الأسماء الحسنى كالمشترك ، والخاصّ ، والتّرادف ، والمجاز ، والتّأويل ، والنّظم .

وأهم ما يُسجّل من نتائج بين العالمين في القضايا السّابقة :

فرّق العالمان بين دلالات الأسماء المشتركة ، لكنّ الرّاغب كان أكثر اهتماماً بقضيّة المشترك ، واستند إلى معايير عديدة في إثبات الفروق بين دلالاتها عندما يوصف بها الله تعالى وعندما يوصف بها غيره، أمّا الجرجانيّ فلم يتناول البحث في قضيّة المشترك ، ولكنّ المعاني الّتي حدّد بها دلالات

الأسماء المشتركة أنبأت عن معاييره في التّفريق الدّلاليّ بينها في وصف الله تعالى وفي وصف غيره . كما خصّصا عدداً من الأسماء الحسنى بالله سبحانه دون غيره ، لكنّ الرّاغب كان أكثر تطرّقاً لقضيّة الخاصّ في الأسماء ، واستند إلى معايير واضحة في تخصيصها ، أمّا الجرجانيّ فقد صرح بتخصيص اسمين بالله تعالى هما : لفظ الجلالة ، والمنّان.

كان اتّجاه الجرجانيّ والرّاغب في نفي التّرادف بين أسماء الله المتقاربة في المعنى قويّاً ، فإن كان العالمان لم يبحثا في قضية التّرادف بين دلالات الأسماء الحسنى بشكل مباشر ، إلا أنّ تحديدهم لدلالاتها أنبأ عن إنكارهما للتّرادف بينها ، ودلّ على اعتمادهما على معايير للتّفريق بين دلالاتها كمعيار العموم والخصوص .

تباين موقف العالمين من الأسماء الّتي دار جدل كبير حول دلالاتها وهي : العليّ ، والقريب ، والسّميع ، والبصير ، والظّاهر ، والباطن ، والحييّ ، والجميل ، والنّور ، والباسط ، والقابض . إذ غلّب الرّاغب التأويل في تناوله لدلالاتها ، بينما خفّ اتّجاه التأويل عند الجرجانيّ بشكل ملحوظ .

كان مذهب التّأويل قويّاً عند الرّاغب ، حيث أوّل دلالات معظم الأسماء السّابقة ، بينما خفّ مذهب التّأويل عند الجرجانيّ ، حيث أثبت عدداً من الأسماء السّابقة بدلالاتها الحقيقيّة.

جاءت إشارات العالمين إلى بنية الأسماء موجزة لكنّها حملت كثيراً من الدّلالات ، حيث أنبأت طريقتهما في الشّرح على اعتبارهما اسم الفاعل محوراً للدّلالة في كثير من الأسماء ، وأسّسا لطريقة في التّفريق بين الأسماء الّتي جاءت على صيغ مُلتَبسة بين الصّفة المشبّهة وصيغ المبالغة مستندين إلى مفهوم التّحول ، حيث أرجعا أسماء عديدة جاءت على صيغة (فعيل) إلى اسم الفاعل كإشارة إلى تصنيفها على أنّها صيغ مبالغة .

نبّه الجرجانيّ إلى ظاهرة العدول واستند عليها معياراً على بلاغة الوصف وكماله ، كما خالف ما ذهب إليه علماء كثيرون من دلالة اسم الفاعل على التّجدد وعدم دلالته على الثّبات ، حيث عدّ صفة القسط دالة على قيامه مُقْسِطاً وثبوته عادلاً .

لم تَشْغل العالمين قضيّة إنكار المبالغة في أسماء الله تعالى ، وممّا يدلّ على ذلك أنّ الجرجانيّ لم يتحرّج من استخدام لفظها عندما عدّ النّصير مبالغة من النّاصر ، وغلب على إشاراتهما المتعلِّقة بصيغ المبالغة اهتمام ببيان المعنى الّذي تؤدّيه سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً أم الاثنين معاً ، كما بدا أثر دلالات الصّيغ على شرحهما للأسماء ، ولم يُميّز العالمان الصّفة المشبّهة عن صيغ المبالغة في دلالتها على الثّبات ، إذ دلّ شرحهما على اعتبار الثّبات في الصّيغتين .

قدّم العالمان تفسيرات قويّة لأسلوب التّفضيل الّذي وردت فيه بعض الأسماء ، إذ عدّ الجرجانيّ التّفضيل في سياقاتها يقف عند حدود اللفظ ، ولا يتجاوزه إلى المعنى ، بينما ذهب الرّاغب إلى التّأويل لنفي الاشتراك في الصّفات الّذي يقتضيه التّفضيل .

كان دور السّياق محصوراً عند الرّاغب في ترجيح أحد احتمالات التّأويل على الأخرى ، بينما كان اهتمام الجرجانيّ بالسّياق متوجّهاً إلى تتبّع دلالات نظم الأسماء في خواتيم الآيات .

نظراً لأهمّيّة الكتابين ، أوصي بدارستهما من نواح لغويّة وبلاغيّة ؛ وذلك لغناهما بكثير من قضايا اللغة والبلاغة الّتي تستحقّ الدّراسة كالمجاز ، والتّرادف ، والمشترك اللفظيّ .

Names Of Allah And Their Meanings In Two Books : Durg Al Durar In The Interpretation Of The Great Quran To Abdul Al Gaher Al Jerjani And Strange Vocabulary In The Qur'an To Al Raghib Al Asfahani :

Rhetorical Study Compared

Prepared by : Reem Ali Mahmoud Inqaiti

Supervisor : Dr . Hussein Ahmad AL Darawish

Abstract :

In this thesis a complete study of the meaning of the names of Alla in two books : Durg Al Durar in The Interpretation Of The Great Quran to Abdul Al Gaher Al Jerjani and Strange Vocabulary in the Qur'an by Al Raghib Al Asfahan.

The researcher compared the position of the two authors of the meaning of the names of Alla in two the books mentioned above with the focus on the following issues: common names and private names, synonymy and differences, fact and metaphor, structure of names, and the context.

The researcher used in the study the historical approach, descriptive approach, analytical approach, and comparative approach.

The researcher reached the following results:

AL Raghib was more interested than AL Jerjani to explain names of Alla, and his explanations were completely detailed, while AL Jerjani explanations were very brief.

The two authors used similar rules to show the differences between common names, and these rules based on: stability and change, fact and metaphor, subject and object, old and new, and time.

The two authors denied synonymy between the meanings of the name of Alla used a criteria based on: public and private meaning, increase meaning, stages, and branches.

AL Raghib used metaphor more than AL Jerjani in the interpretation of the names of Alla which are relevant to place, time, hearing, and sight.

The two authors explained the structure of names briefly, and both gave the subject a big role in the meaning.

AL Raghib solved the problem of preference through metaphors, while AL Jerjani solved this problem by denying the meaning of names.
The two authors did not prefer between different structures, all of which indicate the continuity and completeness of meanings.
The researcher recommends studying the intellectual resources, which have affected the authors explanations of the names of Alla.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد ﷺ أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد ؛

فإنّ رسالتي تحمل عنوان : (أسماء الله الحسنى ودلالاتها في كتابي : درج الدّرر في تفسير القرآن العظيم لعبد القاهر الجرجانيّ ، والمفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ : دراسة بلاغيّة مقارنة) ، وهي تقوم على دراسة الأسماء الحسنى ودلالاتها عند عالمين جليلين عاشا في القرن الخامس الهجريّ في جرجان وأصفهان ، وهما : عبد القاهر الجرجانيّ ، والرّاغب الأصفهانيّ ، في كتابيهما المذكورين .

وقد آثرت دراسة هذا الموضوع لأسباب عديدة ، منها : أهمّيّة دراسة الأسماء الحسنى في مجال البحث اللغويّ والبلاغيّ ، وعدم وجود دراسة مقارنة سابقة لدلالات الأسماء الحسنى بين عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ في كتابيّ : (درج الدّرر) ، و(المفردات في غريب القرآن) ، وأهمّيّة العالمين في مجال الدّراسات البلاغيّة واللغويّة .

لم أَعثُر على دراسة سابقة تتناول البحث في دراسة الأسماء الحسنى عند العالمين في كتابيهما محلّ الدّراسة ، ممّا وفَّر ، لي ، فرصة لعقد الدّراسة ، وأتاح إمكانية لإعطاء صورة واضحة عن موقف العالمين من كثير من الموضوعات الّتي أُثيرت حول دلالات الأسماء الحسنى كالتّرادف ، والمجاز في الدّلالة ، وأثر الأسماء في نظم النّصوص القرآنيّة ، وأثر بنية الأسماء في الإيحاء ببعض دلالاتها.

وتَبْرُز أهمّيّة دراسة هذا الموضوع من نواح عديدة هي : أنّها تدرس أسماء الله ﷻ أشرف الأسماء وأجلّها ، وأنّها تتناول دراسة كتابين لعالمين لهما قدرهما في التّراث اللغويّ والبلاغيّ العربيّ ؛ ممّا سيُسهم في الكشف عن طرق تناولهما لدلالات الأسماء الحسنى في ضوء قضايا البحث البلاغيّ والدّلاليّ ، وأنّها تنظر فيما تفرَّد به أيّ عالم من العالمين في مجال الدّراسة ، وفيما اتّفقا فيه .

لم تواجهني في الدّراسة صعوبات تستحق أن تُذكر ، فقد أقبلتُ على موضوع الدّراسة رغبة في دراسة مؤلَّفين يجمعان بين القرآن واللغة في أثرين لعلمين فسّرا كلام الله ﷻ في كتابيهما ، دون أن تُكلَّهما عن الأمر كثرة التّفاسير الّتي سبقتهما ، أو يُثنيهما عنه عِظَم الأمر ، فالله ﷻ حثّ العقل على تدبُّر القرآن العظيم ، فلن يَبْعُد عن دائرة البحث اللغويّ والبلاغيّ ، إذ كان على مدى قرون متتابعة جوهر تلك الدّراسات ، وسيبقى بإذن الله ﷻ .

اعتمد البحث في الموضوع على مصدرين رئيسين هما : (درج الدّرر في تفسير الآي والسّور) لعبد القاهر الجرجانيّ ، و(المفردات في غريب القرآن) للرّاغب الأصفهانيّ ، ثمّ تمّت الاستعانة بمصادر أخرى عديدة في الدّراسة ، منها على سبيل التّمثيل لا الحصر : القرآن الكريم ، و(لوامع البيّنات) للرّازيّ ، و(اشتقاق أسماء الله) للزّجاجيّ ، و(الفروق اللغويّة) للعسكريّ ، و(المقصد الأسنى) للغزاليّ ، و(الإكليل في المتشابه والتّأويل) لابن تيمية ، و(الصّناعتين) للعسكريّ ، و(الأسماء والصّفات) للبيهقيّ . أمّا المراجع ، فيُذكر منها : (معاني الأبنية في العربيّة) للسّامرائيّ ، و(أسماء الله الحسنى : دراسة في البنية والدّلالة) لأحمد مختار ، و(أسماء الله الحسنى) لعبد الله الغصن .

أُنجِزت الدّراسة بالاعتماد على مناهج عديدة ، ففي الفصل الأوّل أُستخدم المنهج التّاريخيّ في عرض موضوعاته ، وفي الفصل الثّاني استُخدِم المنهج التّاريخيّ ذاته في عرض الموضوعات ، إضافة إلى المنهج الوصفيّ ، وفي الفصل الثّالث وُظّفت ثلاثة مناهج في دراسة القضايّا اللغويّة والبلاغيّة فيه ، وهي : المنهج الوصفيّ ، والمنهج التّحليليّ ، والمنهج المقارن .

وفيما يتعلق ببنية البحث ، فقد نُظِّمت الدّراسة في : مقدّمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وقائمة للمصادر والمراجع ، ثمّ خُتِمت بالفهارس الفنيّة . وحمل الفصل الأوّل عنوان : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ ، وكتابيهما ، واحتوى على أربعة مباحث هي : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ ، والتّعريف بالرّاغب الأصفهانيّ ، والتّعريف بكتاب درج الدّرر ، والتّعريف بكتاب المفردات في غريب القرآن . ثمّ تبعه الفصل الثّاني بعنوان : القضايا الّتي تمحورت حولها دراسات العلماء لأسماء الله الحسنى ، وفيه أربعة مباحث هي : إثبات أسماء الله الحسنى ، وإحصاء أسماء الله الحسنى وعدّها ، وتصنيفات العلماء لأسماء الله الحسنى ، ومذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى . وأتى الفصل الثّالث بعنوان : مقارنة في دلالات أسماء الله الحسنى بين عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب

الأصفهانيّ ، وفيه ستّة مباحث هي : معاني أسماء الله الحسنى ، والمشترك والخاصّ من أسماء الله الحسنى ، والتّرادف والفروق الدّلاليّة بين أسماء الله الحسنى المتقاربة في المعنى ، والحقيقة والمجاز في دلالات الأسماء الحسنى ، ودلالات بنية الأسماء الحسنى ، والسِّياق والنّظم القرآنيّ للأسماء الحسنى.

إنّ الكمال لله ﷻ وحده ، فما أدّعي أنّي قدّمت بحثاً تامّاً ، إنّما حسبي أنّي بذلت جهدي بقدر ما فتح الله ﷻ عليّ ، له الحمد والشّكر على فضله وعطائه ، وأسأله العون والتّوفيق في إتمام مقاصد إجازة الرّسالة ، آملة منه ، سبحانه ، أن يخفّ في بحثي الزّلل ، وأن يُصيب قدراً من الإجادة . إنّه نعم المولى ونعم النّصير .

الفصل الأوّل

التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ وكتابيهما .

المبحث الأوّل : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ .

المبحث الثّاني : التّعريف بالرّاغب الأصفهانيّ .

المبحث الثّالث : التّعريف بكتاب درج الدّرر .

المبحث الرّابع : التّعريف بكتاب المفردات في غريب القرآن .

المبحث الأوّل : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ .

أوّلاً - اسمه ومولده ونسبه :

هو أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ[1] ،فارسيّ الأصل[2]، وُلِد وعاش في جرجان[3]، حتّى نُعِت بأنّه جرجانيّ الدّار[4] .

لم تُحدِّد الكتب الّتي ترجمت له تاريخاً لمولده ، ولم تدوّن شيئاً عن أسرته وظروف نشأته وحياته الخاصّة ، ممّا ألقى شيئاً من الغموض على حياة الجرجانيّ ، لاسيما صلته بأهل عصره .

ثانياً - عصره وبيئته :

عاش الجرجانيّ في زمن غلب عليه طابع الفرقة والانقسام ، وكثرت فيه الدّويلات الخارجة عن الولاء لحكم دولة الخلافة العباسيّة ، ونشأت صراعات وحروب متتالية بينها . إذ تنقل الأخبار أنّ حُكم الدّولة العباسيّة قد وهن ، فكثرت الدّويلات النّاشئة عن حالة الانقسام والصّراع ، وضعفت الخلافة ، ففي عام (324هــ) : " استحوذ ابن رائق[5]على أمر العراق بكماله ، ونقل أموال بيت المال إلى داره ، ولم يبق للخليفة حكم غير بغداد وأعمالها ، ومع هذا ليس له مع ابن رائق نفوذ في شيء ، ولا كلمة

1- ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص264 ؛ القفطي ، إنباه الرواة ، 188/2 ؛ الذهبي ، العبر ، 333/2 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان ،78/3 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 149/5 ؛ الأسنوي ، طبقات الشافعية ، 275/2 ؛ الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص185-186 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 271/1 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 108/5 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 106/2 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 308/5 ؛ الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 ؛ الخوانساري ، روضات الجنات ،85/5 ؛ الزركلي، الأعلام ، 49/4 .

2- ينظر : القفطي ، م.س ، 188/2 ؛ الفيروزابادي ، م.س ، ص186 .

3- مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، قيل : إنّ أوّل من أحدث بناءها يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة ، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدّثين ، ولها تاريخ ألّفه يزيد بن حمزة السهميّ .
ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، 119/2 .

4- ينظر : القفطي ، م.س ، 188/2 .

5- محمد بن رائق (ت330هــ=942م) ، أبو بكر : أمير ، من الدهاة الشجعان ، له شعر وأدب ، كان أبوه من مماليك المعتضد العباسيّ ، ولّي شرطة بغداد للمقتدر سنة (317هــ) ، وولاه الراضي إمرة الأمراء والخراج ببغداد سنة(324هــ) ، وأمر أن يخطب له على المنابر .
ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، 123/7 ؛ ابن تغري بردي ، م.س ، 317/3-318 ؛ الزركلي ، م.س ، 123/6 .

تُطاع ، وإنّما يَحمل إليه ابن رائق ما يحتاج إليه من الأموال والنّفقات وغيرها ، وهكذا صار أمر من جاء بعده من الأمراء "[1] .

ولم يستقر أمر بغداد مركز الخلافة فتقلّبت بين حكّام كثيرين ، ليس للخليفة فيها أمر أو نهي ، وشاع القتل والتّرهيب ، ونشأت دويلات عديدة أبرزها دولة بني بويه[2]، الّتي تمكّنت من مدّ حكمها إلى بلاد فارس والعراق ، فأخضعت عاصمة الخلافة بغداد لحكمها سنة (334هـ) ، ولم يَعُد الخليفة سوى رمز صوريّ يَؤول أمر عزله وتعيينه لحكّام بني بويه[3] .

وانتشر في تلك الفترة مذهب الرّافضة[4] في عامّة بلاد الإسلام ، وكان الحكم في أغلب هذه البلاد لحكّام داعمين للرّافضة[5] .

وشهدت تلك الفترة ، أيضاً ، تراجعاً في الأمن ، ففي سنة (424هـ) تفاقم الحال بأمر العيّارين ، وتزايد أمرُهم وأخذُهم العملات ، وقويت شوكتهم ، وقُتل صاحب الشّرطة غيلة ، وتواتر النّهب في الليل والنّهار، واحتفظ النّاس بدورهم وحرسوها حتّى دار الخليفة وسور البلد ، وعَظُم الخطب بهم[6] .

واستفحل الصّراع المذهبيّ ، وكَثُر الاقتتال بين أتباع المذاهب لاسيما السّنّة والرّوافض ، وعندما آلت الغلبة في الحكم لأنصار المذهب السنّيّ ، لم يتوقف الرّوافض عن إقامة بدعهم في النّوح والبكاء الّذي امتلأت به الطّرقات والأسواق ، وكثيراً ما كان ينشأ عنه اقتتال مع أهل السّنّة ينتهي بقتل خلق كثير[7].

1- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 15/95-96 .

2- هم عماد الدولة أبو الحسن علي ، وركن الدولة أبو علي الحسن ، ومعزّ الدولة أبو الحسن أحمد ، أولاد أبي شجاع بن بويه ، ينحدرون من جبل الديلم ، استولوا على السلطة في العراق وفارس .
ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، 7/87-89 .

3- ينظر : ابن كثير ، م.س ، 15/167- 168 .

4- هم الشيعة الرافضون لإمامة أبي بكر وعمر ، وقيل : إن ابتداءهم عندما خرج زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب على هشام بن عبد الملك،وقيل : إنهم رفضوا الدين بالكلية فكفّروا الصحابة،وأبطلوا الاجتهاد، واتّهموا القرآن بالتحريف ، وتبنّوا التقيّة كأصل من أصول دينهم.
ينظر : الحفني ، موسوعة الفرق ، ص228-229 .

5- ينظر : المقريزي ، الخطط المقريزية ، 3/305 .

6- ينظر : ابن كثير ، م.س ، 15/646 .

7- ينظر : ابن الأثير ، م.س ، 8/300-325 ؛ ابن كثير ، م.س ، 15/636 ، 15/641، 15/650، 15/707 ، 16/112 ، 16/136 .

أمّا جرجان فقد خضعت لحكم الدّولة الزّيّاريّة[1]، وهي إحدى الدّول الّتي انفصلت عن الدّولة العبّاسيّة، وظلّ حكمها حتى سنة (433هـ) ، عندما انتقل الحكم إلى السّلاجقة[2]على يد (طغرلبك)[3] ، وتوفّي عبد القاهر الجرجانيّ ولا تزال جرجان خاضعة لحكمهم[4] .

لزم عبد القاهر الجرجانيّ جرجان ، ولم يغادرها إلى بلد آخر ؛ لأنّ حظّ هذه المدينة من العلم لم يكن أقلّ من حظّ غيرها من المدن الّتي كثر ذكرها ، فقد غصّت بالعلماء والفقهاء ، ممّا حذا بالسّهميّ[5] إلى أن يأخذ على مصنّفي عصره ، ويعيب عليهم إهمالهم في التّرجمة لعلمائها ، إذ قال : " أمّا بعد فإنّي لمّا رأيت كثيراً من البلدان تعصّب أهلها ، وأظهروا مفاخرها بدخول الصّحابة ، رضي الله عنهم أجمعين ، بلادهم ، وكون الخلفاء والأمراء وجماعة من العلماء عندهم ، حتّى أرّخوا لذلك تواريخ ، وصنّفوا فيها تصانيف على ما بلغهم ، ولم أر أحداً من مشايخنا ، رحمهم الله ، صنّف في ذكر علماء جرجان تصنيفاً، أو أرّخ لهم تأريخاً على توافر علمائها وتظاهر شيوخها وفضلائها ، فأحببت أن أجمع في ذلك مجموعاً على قدر جهدي وطاقتي ، مع قلّة بضاعتي "[6] .

ثالثاً - ثقافته :

عُرف عن عبد القاهر الجرجانيّ حبّه للعلم ، وولعه به ، وإقباله على قراءة الكتب ، لاسيما كتب الأدب والنّحو ، فبلغ في النّحو منزلة رفيعة ، حتّى عُدّ من أكابر النّحويين[7] .

---

[1]- أنشأ ملكها مرداويج بن زيّار سنة (316هـ) ، وأخضعت لها حرجان ، وطبرستان ، وهمذان ، وأصبهان .
ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، 47/7 .

[2]- بدأ ملكهم سنة (429هـ) على يد طغرلبك باستيلائه على نيسابور ، وبعث أخاه داود إلى سائر بلاد خراسان .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 669/15 .

[3]- محمد بن ميكائيل بن سلجوق (ت779هـ=1377م) أبو طالب ، الملقب ركن الدولة طغرل بك : أول ملوك الدولة السلجوقيّة ، أزال ملك بني بويه من العراق وغيرها ، توفي في الريّ ، ومدّة ملكه (25) أو (30) سنة .
ينظر : ابن كثير ، م.س ، 681/15-683 ؛ ابن الأثير ، م.س ، 226/8 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 121/7 .

[4]- ينظر : ابن الأثير ، م.س ، 250/8 .

[5]- حمزة بن يوسف بن إبراهيم (ت427هـ=1036م) أبو القاسم : مؤرّخ من الحفاظ ، من أهل جرجان ، تولّى بها الخطابة والوعظ ، ورحل إلى أصبهان والريّ ونيسابور وغيرها من بلاد خراسان ، عدّه السخاويّ من أئمّة الجرح والتعديل ، من كتبه : (تاريخ جرجان) ، و(معرفة شيوخه) .
ينظر : السهمي ، تاريخ جرجان ، ص3 ؛ الزركلي ، م.س ، 280/2 .

[6]- ينظر : السهمي ، م.ن ، ص3-4 .

[7]- ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص264 ؛ الذهبي ، العبر ، 330/3 .

وكان متكلّماً على الطّريقة الأشعريّة[1]، فقيهاً على مذهب الشّافعيّة[2] في علوم الدّين[3]، عالماً بالنّحو والبلاغة ، إماماً من أئمّة اللغة والبيان[4]، أوّل من دوّن علم المعاني[5]، شيخ العربيّة في زمانه ، إليه انتهت رئاسة النّحاة في زمانه[6].

كما كان ورعاً تقيّاً ، إذ رُوي أنّ لصّا دخل عليه ، وهو يصلّي ، فأخذ جميع ما في البيت ، وهو ينظر إليه ولم يقطع صلاته[7].

نظر الجرجانيّ في تصانيف النّحاة والأدباء ، وتصدّر بجرجان ، وحُثّت إليه الرّحال ، وصار الإمام المشهور ، وصنّف التّصانيف الجليلة[8].

وإذا كان عبد القاهر الجرجانيّ قد شُهِر بعلمه ، فإنّ حياته لم تخل من أدب فقد نظم شعراً عبّر به عن نفسه ومبادئه وأفكاره ، وغلب عليه طابع الزّهد ، وضمّن بعض أشعاره نقداً لاذعاً لشريحة من النّاس تُقبل على الهوى ولا ترعى قيمة العلم ، كما في قوله[9] :

كبّرْ على العَقلِ يا خليلي   ومِلْ إلى الجهلِ ميلَ هائمٍ   [مجزوء البسيط]

1- هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ ، اعتمدوا العقل طريقاً لإثبات صانع قادر هو الله ، وتصدّوا لدحض كثير من آراء المعتزلة ، كنفي رؤية الله في الآخرة ، وأعلنوا عن تمسكهم بكتاب الله وسنّة رسوله .

ينظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ، 1/81-83 .

2- هم أتباع مذهب الإمام أحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) ، أحد الأئمّة الأربعة عند السنّة ، وهو أوّل من ابتدع علم الأصول ، واشتهر بأنّه ناصر السنّة ، صنّف كتباً منها : (الرسالة) ، و(أحكام القرآن) .

ينظر : الخفني ، موسوعة الفرق ، ص254-255 .

3- ينظر : الذهبي ، العبر ، 2/333 ، 3/330 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان ، 3/78 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 5/149 ؛ الأسنوي ، طبقات الشافعية ، 2/275 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 1/271 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 2/106 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 5/308 ؛ الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 ؛ الخوانساري ، روضات الجنات ،5/85.

4- ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، 2/188 ؛ السيوطي ، م.س ، 2/106 .

5- ينظر : الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص186 .

6- ينظر : ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 5/108 .

7- ينظر : السبكي ، م.س ، 5/149 ؛ الأسنوي ، م.س ، 2/275 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 1/271-272 ؛ ابن العماد ، م.س ، 5/309 .

8- ينظر : القفطي ، م.س ، 2/188 ؛ السبكي ، م.س ، 5/149 .

9- البيت من مجزوء البسيط .

ينظر : السبكي ، م.س ، 5/150 ؛ الأسنوي ، م.س ، 2/276 ؛ الفيروزابادي ، م.س ، ص186 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 1/272 ؛ السيوطي ، م.س ، 2/106 ؛ ابن العماد ، م.س ، 5/309 .

وعِشْ حِماراً تَعِشْ سَعيداً فالسَّعد في طالعِ البَهائمِ

وله يشكو الزّمان وأهله في قوله[1] :

أيُّ وقتٍ هذا الّذي نحن فيه قد دَجا بالقياسِ والتَّشبيهِ [الخفيف]
كُلَّما سارت العُقولُ لكي تَقْـــ طَعَ تيهاً توغَّلَتْ في تيهِ

ويُنسب إليه ، أيضاً ، من الشّعر قوله[2] :

تَذَلّلْ لِمَن إنْ تذلّلتَ لَهْ يَرى ذاك لِلفَضْلِ لا للبَلَهْ [المتقارب]
وَجانِب صَداقةَ مَنْ لا يزالُ علَى الأصدقاءِ يَرى الفَضْلَ لَهْ

وأكثر الجرجانيّ من الشّعر ، حتّى قيل فيه : " وأشعاره كثيرة في ذمّ الزّمان وأهله ، وكان هذا الأمر هو السّبب في تقصيره إذا صنّف "[3] .

رابعاً - شيوخه :

لا تذكر المصادر الّتي تناولت حياة الجرجانيّ كثيراً من أساتذته ، ومنها ما كاد يقصره على أستاذ واحد ، ومن ذُكر من شيوخه هما :

1- أبو الحسين محمّد بن الحسين بن محمّد بن عبد الوارث[4] :

1- البيت من البحر الخفيف .
القفطي ، إنباه الرواة ، 190/2 .
2- البيت من البحر المتقارب .
الخوانساري ، روضات الجنات ، 86/5 .
3- القفطي ، م.س ، 190/2 .
4- محمد بن الحسين بن محمد (ت421هـ=1030م) ، ابن عبد الوارث ، أبو الحسين : أديب من أهل نيسابور ، له شعر جيّد وهو ابن أخت أبي علي الفارسيّ ، تنقّل في البلاد ، واستوزره الأمير إسماعيل بن سبكتكين صاحب غزنة ، واستقرّ في جرجان ، وقرأ عليه أهلُها ؛ ومنهم عبد القاهر الجرجانيّ .
ينظر: ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص251-252 ؛ الحموي ، إرشاد الأريب ، 2523/6-2524 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 94/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 99/6 .

أخذ الجرجانيّ النّحو عن أبي الحسين محمّد بن الحسن الفارسيّ ، وروى عنه كثيراً ، ولم يأخذ عن غيره ، لأنّه لم يقابل شيخاً مشهوراً في علم العربيّة غيره ؛ للزومه جرجان ، إذ لم يرتحل في سبيل طلب العلم[1] .

2- القاضي الجرجانيّ[2] :

رُوي أنّ عبد القاهر الجرجانيّ قد درس على يدي القاضي الجرجانيّ ، وأخذ عنه ، حيث قيل : " وكان الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ قد قرأ عليه ، واغترف من بحره ، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ[3]به ، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه "[4] .

خامساً- تلاميذه :

تلاميذ عبد القاهر الجرجانيّ الّذين تحدثت عنهم المصادر هم :

1- أحمد بن إبراهيم بن محمّد الشّجريّ[5] :

---

[1]- ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص264 ؛ القفطي ، إنباه الرواة ، 188/2 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 149/5 ؛ الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص186 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 271/1 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 106/2؛ الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 ؛ الخوانساري ، روضات الجنات ،85/5 .

[2]- علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي (ت392هـ=1002م) أبو الحسن : قاضي الري في أيام الصاحب ابن عبّاد ، وكان أديباً أريباً كاملاً ، مات بالريّ سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وهو قاضي القضاة حينئذ ، وطوف البلاد ، ولقي مشايخ وقته وعلماء عصره ، وله رسائل مدونة وأشعار مفنّنة ، وكان جيّد الخط مليحه يُشبّه بخط ابن مقلة . وللقاضي تصانيف عدّة منها : كتاب (تفسير القرآن المجيد) ، وكتاب (تهذيب التاريخ) ، وكتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) .

ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 1796/4-1798 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 331/11 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 56/3 ؛ الزركلي، الأعلام ، 300/4 .

[3]- مأخوذة من بخٍ بخٍ ، وتقال عند تعظيم الإنسان ، وعند التعجب من الشيء ، وعند المدح والرضا بالشيء .

ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة بخخ .

[4]- الحموي ، م.س ، 1797/4 .

[5]- أحمد بن إبراهيم بن محمد السجزيّ ، أبو نصر : أحد الأدباء الفضلاء ، ذكره القفطي بلقب الشجريّ ، أما الحموي فذكره بلقب السجزيّ .

ينظر : القفطي ، م.س ، 190/2 ؛ الحموي ، م.س ، 187/1 .

ذكر ياقوت الحمويّ[1] قراءة السجزيّ على عبد القاهر الجرجانيّ بقوله : " قرأ على أبي بكر عبد القاهر ، ثمّ قرأت بخطّ سلامة بن غيّاض الكفرطابيّ[2] النّحويّ ما صورته : وجدت في آخر نسخة(المقتصد)[3] لعبد القاهر الجرجانيّ بالريّ مكتوباً ما حكايته : قرأ عليّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد ابن إبراهيم بن محمّد بن السّجزيّ ، أيّده الله ، هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل ، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرّحمن بخطّه في شهر الله المبارك من شهور سنة أربع وخمسين وأربعمائة"[4] .

2- أحمد بن عبد الله المهاباذيّ الضّرير[5] :

من تلاميذ عبد القاهر الجرجانيّ ، له شرح كتاب (اللمع)[6].

3- عليّ بن محمّد بن عليّ الفصيحيّ[7] :

قرأ النّحو على عبد القاهر الجرجانيّ ، ورد إليه من العراق ، وتصدّر للتّدريس في بغداد[8] .

1- ياقوت بن عبد الرومي (ت626هـ=1229م) أبو عبد الله ، شهاب الدين ، مؤرّخ ، ثقة ، من أئمّة الجغرافيّين ، ومن العلماء باللغة والأدب، له كتب منها : (معجم البلدان) ، و(إرشاد الأريب) .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 127/6 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 212/7 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 131/8 .

2- سلامة بن غيّاض بن أحمد (534هـ=1139م) أبو الخير الكفرطابيّ ، عالم بالعربيّة ، زار مصر وبغداد وإيران ، ومات في حلب . نسبته إلى كفر طاب ، بين المعرّة وحلب ، من كتبه : (التذكرة) في النحو ، و(ما تلحن فيه العامّة) .

ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، 67/2 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 593/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 107/3 .

3- كتاب لعبد القاهر الجرجانيّ في شرح (الإيضاح في النحو) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ .

ينظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 210/1 ، 1793/2 .

4- القفطي ، م.س ، 190/2 ؛ الحموي ، إرشاد الأريب ، 187/1 .

5- أحمد بن عبد الله المهاباذي (ت بعد 471هـ=1079م) نحويّ ، من تلاميذ عبد القاهر الجرجانيّ ، نسبته إلى مهاباذ ، قرية بين قم وأصفهان. كان ضريراً ، له (شرح اللمع لابن جني) .

ينظر : الحموي ، م.س ، 357/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 158/1 .

6- ينظر : الحموي ، م.ن ، 357/1 .

7- علي بن محمد بن أبي زيد (ت516هـ=1117م) أبو الحسن ، المعروف بالفصيحيّ ، من أهل أستراباذ ، بلدة في أطراف خراسان ، قرأ النحو على عبد القاهر الجرجانيّ ، وبرع فيه حتى صار من أعرف أهل زمانه به ، قدِم بغداد واستوطنها إلى أن توفي فيها ، ودرّس النحو في المدرسة النظاميّة .

ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص274 ؛ القفطي ، م.س ، 306/2-307 ؛ الحموي ، م.س ، 1964/5 .

8- ينظر : ابن الأنباري ، م.ن، ص274 ؛ القفطي ، م.س ، 306/2-307 ؛ الحموي ، م.س ، 1964/5 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعيّة، 271/1 .

4- محمّد بن أحمد بن محّمد الأبيوردي الكوفنيّ[1] :

لقي عبد القاهر الجرجانيّ النّحويّ وأخذ عنه[2] .

5- يحيى بن عليّ بن محمّد الخطيب التّبريزيّ[3] :

ذكر ياقوت الحمويّ أنّ التّبريزيّ رحل إلى علماء كثيرين أخذ عنهم ، منهم عبد القاهر الجرجانيّ[4].

سادساً - مكانته العلميّة :

الجرجانيّ علم غنيّ عن التّعريف ، ولو كان حظّه من العلم نظرية النّظم لكفته ، وتحدّث العلماء عن براعته في فنون شتّى ، ومن شهاداتهم له أنّه :

- عالم بالنّحو والبلاغة ، وصنّف التّصانيف الجليلة ، وله (إعجاز القرآن) ، دلّ فيه على معرفته بأصول البلاغات ومجاز الإيجاز[5] .
- شيخ العربيّة ، شافعيّ عالم ، أشعريّ ، ذو نسك ودين ، آية في النّحو[6] .
- إمام مشهور ، وفضائله مذكورة على ألسنة الأعيان من العلماء[7].
- الإمام المشهور ، المقصود من جميع الجهات ، مع الدّين المتين والورع والسّكون ، ما مقلت[8] العين لغويّاً مثله[1] .

1- محمّد بن أحمد (ت507هـ=1113م) أبو المظفّر : أقام ببغداد عشرين سنة ، كان فصيح الكلام ، حاذقاً بتصنيف الكتب ، وافر العقل ، له تصانيف كثيرة منها : (طبقات كل فن) ، و(ما اختلف وائتلف في أنساب العرب) .
ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، 49/3-52 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 30/6 .

2- ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 2365/5 .

3- يحيى بن علي بن محمّد (ت502هـ=1109م) أبو زكريّا : من أئمّة اللغة والأدب ، أصله من تبريز ، نشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام ، له (ديوان شرح الحماسة لأبي تمام) ، و(تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت) ، وغيرهما من كتب .
ينظر : القفطي ، م.س ، 28/4-30 ؛ ابن العماد ، م.س ، 9/6 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 157/8 .

4- ينظر : الحموي ، م.س ، 2823/6-2824 .

5- ينظر : القفطي ، م.س ، 188/2-189 .

6- ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 432/18-433 .

7- ينظر : الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 .

8- المَقْلُ : النَّظَرُ .

- إمام العربيّة واللغة والبيان ، وأوّل من دوّن علم المعاني[2] .
- كلامه في علم المعاني والبيان يدلّ على جلالته وتحقيقه وديانته وتوفيقه[3] .
- شيخ العربيّة في زمانه ، كان إماماً بارعاً ، انتهت إليه رئاسة النّحاة في زمانه[4] .

سابعاً - آثاره :

صنّف الجرجانيّ تصانيف كثيرة في النّحو ، والصّرف ، والبلاغة ، والدّراسات القرآنية .

من كتبه في النّحو :

- العوامل المائة :

كتاب مشهور متداول ، كثُرت شروحه[5] ، وطبع في مجموعة في بولاق سنة (1247هـ)[6].

- الجمل :

هو عبارة عن شرح لكتابه (العوامل) ، جرى فيه على عادته في الإيجاز ، وشرحه بكتابه الموسوم (التّلخيص) . ويُسمَّى أيضاً بالجرجانيّة[7] .

- التّلخيص :

هو شرح لكتابه (الجمل)[8] .

- التّكملة :

هو كالاستدراك لبعض المسائل الّتي لم يذكرها صاحب الإيضاح[9]، وذكره بروكلمان باسم (التتمّة)، وبين أن موضوعه في الجملة[10] .

ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة مقل .

[1]- ينظر : السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 149/5-150 .

[2]- ينظر : الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص186 .

[3]- ينظر : اليافعي ، مرآة الجنان ، 78/3 .

[4]- ينظر : ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 180/5 .

[5]- ينظر : السبكي ، طبقات الشافعية ، 150/5 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 160/2 .

[6]-ينظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، 200/5 .

[7]- ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص265 ؛ القفطي ، إنباه الرواة ، 189/2 ؛ السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 271/1 ؛ السيوطي ، م.س ، 106/2 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 309/5 .

[8]- ينظر : ابن الأنباري ، م.س ، ص265 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 271/1 .

[9]- ينظر : القفطي ، م.س ، 189/2 . .

[10]- ينظر : بروكلمان ، م.س ، 206/5 .

- المغني :

هو عبارة عن شرح لكتاب (الإيضاح) لأبي عليّ الفارسيّ ، ويقع في نحو ثلاثين مجلّداً[1] .

- المقتصد :

وهو ملّخص لكتابه (المغني) ، ويقع في ثلاث مجلّدات[2] .

أما كتبه في الصرف ، فمنها :

- العمدة في التّصريف[3] .

- المفتاح :

في الصّرف ، وهو في مجلّد واحد[4] ، وطبع في بيروت سنة (1407هـ) .

ومن كتبه في البلاغة :

- أسرار البلاغة[5] :

طبع في القاهرة سنة (1309هـ)[6] .

- دلائل الإعجاز :

في المعاني والبيان[7]، وطبع في حلب سنة (1343هـ)[8] .

ومن كتبه في الدّراسات القرآنيّة :

- إعجاز القرآن الصّغير[9] .

1- ينظر : ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص265 ؛ الذهبي ، العبر ، 330/3 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان ،78/3 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 150/5 ؛ الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص186 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 271/1 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 106/2؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 308/5 ؛ الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 .

2- ينظر : ابن الأنباري ، م.س ، ص265 ؛ القفطي ، إنباه الرواة ، 188/2 ؛ السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ السيوطي ، م.س ، 106/2 .

3- ينظر : السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 271/1 ؛ السيوطي ، م.س ، 106/2 ؛ ابن العماد ، م.س ، 309/5 .

4- ينظر : السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 271/1 ؛ ابن العماد ، م.س ، 309/5.

5- ينظر : الفيروزابادي ، م.س ، ص186 ؛ الأدنه وي ، م.س ، ص133 ؛ البغدادي ، هدية العارفين ، 606/1 .

6- ينظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، 206/5 .

7- ينظر : الفيروزابادي ، م.س ، ص186 ؛ الأدنه وي ، م.س ، ص133 .

8- ينظر : بروكلمان ، م.س ، 206/5 .

9- ينظر : ابن الأنباري ، م.س ، ص265 ؛ السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ السيوطي ، م.س ، 106/2 .

- إعجاز القرآن الكبير :

دلّ فيه على معرفته بأصول البلاغات ومجاز الإيجاز [1] .

لم تذكر كتب التّرجمة الّتي عُدتُ إليها شيئاً عن موضوعات كتابي الجرجانيّ : (إعجاز القرآن الصّغير) و(إعجاز القرآن الكبير) ، ولكن يُستدل من اسمهما على أنّهما كتابان في مجال الدّراسات القرآنيّة .

- درج الدّرر في تفسير الآي والسّور [2] .

طبع في بريطانيا سنة (1429هـ) .

- شرح الفاتحة :

وهو كتاب يقع في مجلّد واحد[3]

ومن كتبه في الأدب :

- كتاب التّذكرة :

مسائل منثورة ، أثبتها في مجلّد ، وهو كالتّذكرة له ، لم يستوف فيه القول حقّ الاستيفاء في المسائل الّتي سطّرها ، لكنّ كلامه فيه وغوصه على جواهر هذا النوع يدلّ على تبحّره وكثرة اطّلاعه[4].

ثامناً - وفاته :

يتأرجح الحديث عن سنة وفاة الجرجانيّ بين روايتين ، الأوّلى : أرّخت وفاته في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة[5]، والثّانية : أرّخت وفاته في سنة أربع وسبعين وأربعمائة[6] .

1- ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، 189/2 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 150/5 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة، 106/2 ، الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 .

2- ينظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 745/1 ؛ البغدادي ، هدية العارفين ، 606/1 .

3- ينظر : السبكي ، م.س ، 150/5 ؛ ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، 271/1 .

4- ينظر : القفطي ، م.س ، 189/2 .

5- ينظر : القفطي ، م.س ، 189/2 ؛ ابن قاضي شهبة ، م.س ، 272/1 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 108/5 .

6- ينظر : الذهبي ، العبر ، 330/3 ؛ السبكي ، م.س ،150/5 ؛ الأسنوي، طبقات الشافعية ، 276/2؛ السيوطي ، م.س ، /106 ؛ الأدنه وي ، م.س ، ص133 .

وأُرجّح من بين الرّوايتين المذكورتين الرّواية الأولى ، وهي الّتي ترى أنّ وفاة الجرجانيّ كانت في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ؛ لأنّ أقدم المصادر الّتي وثّقتُ منها وفاته وهو كتاب (إنباه الرواة) للقفطيّ ، وردت فيه سنة وفاة الجرجانيّ على هذا التّحديد .

المبحث الثّاني : التّعريف بالرّاغب الأصفهانيّ .

أوّلاً - اسمه ومولده ونسبه :

هو أبو القاسم ، الحسين بن محمّد الرّاغب الأصبهانيّ[1] .

لم تتّفق المصادر الّتي ترجمت للرّاغب الأصفهانيّ على اسم واحد له ، وإن اتَّفقت في كنيته ولقبه ، إذ ورد اسمه فيها على صور عديدة هي :

1- أبو القاسم ، الحسين بن محمّد بن المفضل الرّاغب الأصفهانيّ[2] .
ورُوي ، أيضاً ، على هذه الصّورة ، ولكن بلفظ (حسين) بدلاً من (الحسين)[3] .
2 - أبو القاسم ، حسين بن محمّد بن المفضّل بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ[4] .
3- حسين بن محمّد بن الفضل[5] .
4- أبو القاسم ، المفضّل بن محمّد الأصبهانيّ الرّاغب[6] .
5- أبو القاسم ، الحسن بن الفضل الرّاغب[7] .

وأرجّح أنّ الموثوق من اسمه ما سجّلتُه أوّلاً ؛ لأنّ أقدم من ترجم له هو ياقوت الحمويّ ، وقد ورد الاسم لديه على صورته تلك .

لا تذكر المصادر الّتي ترجمت للرّاغب تاريخ ولادته ولا مكانها،لكن يُرجح أنّه عاش في أصفهان[8].

1- ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 1156/3 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، 29/13 ؛ جاجي خليفة ، كشف الظنون ، 36/1 .
2- ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 120/18 ؛ الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص122 ؛ حاجي خليفة ، م.ن ، 1773/2 ؛ عمر كحالة ، معجم المؤلفين ، 642/1 .
3- ينظر : حاجي خليفة ، م.س ، 827/1 .
4- ينظر : الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص300 .
5- ينظر : الأنه وي ، م.ن ، ص440 .
6- ينظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، 297/2 .
7- ينظر : الشهرزوري ، نزهة الأرواح ، ص320 .
8- مدينة مشهورة عظيمة من أعلام المدن وأعيانها ، وأصبهان اسم للإقليم بأسره ، وهي من نواحي الجبل في آخر الإقليم الرابع .
ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، 206/1 .

ويذكر عادل الشّديّ أنّ الأستاذ محمّد عدنان الجوهريّ قد عثر على نسخة نادرة لكتاب (المفردات في غريب القرآن) ، بينما كان يفهرس مكتبة أحد هواة جمع المخطوطات النّادرة بدمشق ، وقد جاء النّصّ الصّريح في الصّفحة الأخيرة منها : بأنّ النّسخ كان في محرّم من شهور سنة تسع وأربعمائة . وقد كُتب تعليق متأخّر على الحاشية ذُكر فيه أنّ هذا الكتاب بخطّ الرّاغب الأصفهانيّ ، وأنّه وُلِد في مستهلّ رجب من شهور سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة في قصبة أصبهان[1] .

وما أورده الشّديّ يُقيم افتراضاً ، وهو أنّ حياة الرّاغب سابقة على حياة الجرجانيّ ، ممّا يزيد من الغموض الّذي يكتنف حياة الرّاغب ، لاسيما أنّ الجدل لم يقف عند اسمه وتاريخ مولده ووفاته ، بل امتدّ ، كذلك ، إلى مكان ولادته وجوانب كثيرة من حياته .

ثانياً - عصره وبيئته :

ما قيل في عصر الجرجانيّ يقال في عصر الرّاغب ؛ لتقارب العهد بينهما ، فدولة الخلافة قد ضَعُفت ، وآلت السّيادة لدويلات انتزعت الحكم منها ، صاحب ذلك صراع مذهبيّ حادّ ، وانتشرت أوبئة حصدت أرواح جمّ غفير من النّاس ، إذ تنقل الأخبار أنّ حكم أصبهان قد آل إلى البويهيين[2] في سنة (328هـ) الّذين عُرفوا بدعمهم لمذهب الرّافضة وأتباعه[3] ، حتّى قال عنهم ابن كثير : " وكلّهم فيه تشيّع ورفض "[4] .

شهد عصر الرّاغب الأصفهانيّ تراجعاً لمذهب المعتزلة[5]، وانحساراً له ، وصعوداً لمذهب الأشاعرة ،لاسيما مع تبنّي كثير من العلماء البارزين له، وتأييدهم إياه ، وتشنيعهم على المخالفين له[6].

---

[1]- ينظر : الشدي ، تفسير الراغب الأصفهاني ، 35/1 .

[2]- استولى البويهيّون على بغداد سنة (334هـ) ، بقيادة معزّ الدولة أحمد بن بويه ، الذي قدم هو وأصحابه من الديلم ، وخلعوا الخليفة المستكفي ، وقدّموا العلويّين لما فيهم من تشيّع شديد ، إذ كانوا يرون أنّ بني العبّاس غصبوا الأمر من العلويّين .

ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 167/15-168 .

[3]- ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، 90/7 ؛ ابن كثير ، م.ن ، 115/15 .

[4]- ابن كثير ، م.س ، 328/11 .

[5]- يلقبون أيضاً بالقدرية ، يعتقدون بأنّ الله تعالى قديم ، ونفوا عنه سبحانه الصفات والتشبيه ، واتّفقوا على أنّ كلامه مخلوق ، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة .

ينظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ،1/ 38-39 .

[6]- ينظر : ابن الأثير ، م.س ، 124/8 ؛ ابن كثير ، م.س ، 122/12 .

وكثُر الموت والقتل بين النّاس نتيجة الفتن والأمراض السّارية ، فعلى سبيل المثال ، تذكر الأخبار أنّه في سنة (423هــ) : " وقع مُوْتانٌ[1] عظيم ببلاد الهند ، وغزنة[2]، وخراسان[3]، وجرجان ، والرّيّ[4]، وأصبهان ، خرج منها في أدنى مدّة أربعون ألف جنازة "[5] .

وفي سنة (442هــ) وقعت أصفهان تحت حكم السّلاجقة ، عندما فتحها (طغرلبك) بعد حصار سنة ، وجعلها دار إقامته ، إلى أن تمكّن من مُلك بغداد وإنهاء حكم بني بويه في سنة (447هــ)[6] .

ومع مجيء السّلاجقة إلى الحكم ، حصل تحوّل لافت في موقف أرباب الحكم من الشيعة[7] والرّوافض، فبعد أن قويت شوكتهم بدعم من ملوك بني بويه ، ضعفت في عهد السّلاجقة ، ففي أخبار سنة (448هــ) ورد أنّه " أُلزم الرّوافض بترك الآذان بحيّ على خير العمل ، وأُمِر المؤذنون ، في الصّبح ، بعد الحيعلتين ، أن يقولوا : الصّلاة خير من النّوم مرّتين ، وأُزيل ما كان على أبواب مساجدهم ومشاهدهم وأبوابهم من كتابة : محمّد وعليّ خير البشر . ودخل المنشدون من باب البصرة[8] إلى الكرخ[9]، فأنشدوا بفضائل الصّحابة في مدائح لهم ، وذلك أنّ النَّوْء الأوّل اضمحّل ؛ كانت بنو بويه

1- الموت يقع في المال والماشية .
ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة موت .

2- هي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان ، وهي الحدّ بين خراسان والهند ، في طريق فيه خيرات كثيرة ، إلا أنّ البرد فيها شديد.
ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، 201/4 .

3- بلاد واسعة ، أوّل حدودها ممّا يلي العراق ، وآخر حدودها ممّا يلي الهند ، تشمل على أمّهات منها : نيسابور ، وهرات ، ومرو .
ينظر : الحموي ، م.س ، 350/2 .

4- هي مدينة مشهورة من أمّهات البلاد وأعلام المدن ، كثيرة الفواكه والخيرات ، وهي محطّ الحاج على طريق السابلة وقصبة بلاد الجبال .
ينظر : الحموي ، م.س ، 116/3 .

5- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 643/15 .

6- ينظر : ابن كثير ، م.ن ، 716/15 ، 729/15 .

7- هم الذين شايعوا عليّاً ﷺ ، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده ، وجعلوا الإمامة أصلاً من أصول دينهم ، ونادوا بثبوت عصمة الأئمّة .
ينظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ، 144/1-145 .

8- باب يقع بين الكرخ والقبلة .
ينظر : الحموي ، م.س ، 448/4 .

9- أنشأها المنصور رغبة في حماية بغداد من الجواسيس الذين يتسلّلون إليها من السوقة ، فبني سوقاً ما بين الصراة ونهر عيس ، صار يُعرف بالكرخ ، وأهلها كلّهم شيعة إماميّة .
ينظر : الحموي : م.س ، 448/4 .

تقوّيهم وتنصرهم ، فزالوا وبادوا ، وأذهب الله دولتهم ، وجاء الله بقوم آخرين من الأتراك السّلجوقية يحبّون السّنّة ويوالون أهلها "[1].

ولم تدر الدّائرة على الرّوافض ، فحسب ، بل طالت المعتزلة ، ففي سنة (420هـ) "جُمع القضاة والعلماء في دار الخلافة ، وقُرِئ عليهم كتاب جمعه أمير المؤمنين القادر بالله ، فيه مواعظ وتفاصيل مذهب أهل السّنّة ، والرّدّ على أهل البدع من المعتزلة وغيرهم ... وتفسيق من قال بخلق القرآن ... وفي يوم الاثنين غرّة ذي القعدة جُمعوا ، أيضا ، كلّهم ، وقُرِئ عليهم كتاب آخر طويل يتضمّن بيان السّنّة، والردّ على أهل البدع ... وأُخِذت خطوطهم بموافقة ما سمعوه ، وعُزل خطباء الشّيعة وَوُلّي خطباء غيرهم من أهل السّنّة "[2] .

ثالثاً - ثقافته :

لا توجد معلومات صريحة عن سيرة الرّاغب العلميّة ، فالمصادر الّتي ترجمت له لا تذكر شيئاً عن رحلاته العلميّة ، ولا عن العلماء الّذين تلقّى على أيديهم العلم ، وما يذهب إليه عدد من الدّارسين لسدّ رمقهم في هذا المجال هو التّخمين والحدس .

لكنّ كتبه تدلّ على تمتّعه بثقافة موسوعيّة ، فقد درس علوماً متنوّعة : لغة وأدباً وبلاغة ، وعقيدة وتفسيراً وأخلاقاً ، وألّف كتباً في صنوف كثيرة منها ، وكان في أثناء مسيرته العلميّة معتقداً لمذهب السّلف، وإن نزع في مواضع من كتبه إلى تأويل بعض الصّفات ، وصَرْفِها عن ظاهرها خلافاً لمذهب الأئمة ، وكذلك نقل أقوالاً مُنْكَرة لبعض غلاة المتصوّفة[3]، دون أن يُعلّق عليها معترضاً أو منكراً[4] .

1- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 736/15 .

2- ابن كثير ، م.ن ، 626/15 .

3- سمّوا بالصوفيّة ؛ لأنّهم في الصفّ الأوّل في ارتفاع همّتهم ، وإقبالهم على الله ﷻ ، أو للبسهم الصوف زهداً وتقشفاً ، تركوا الدنيا ورضوا بما يقيم صلبهم ، ولكثرة أسفارهم سمّوا سيّاحين .

ينظر : الحفني ، موسوعة الفرق ، ص279-280 .

4- ينظر : الشدي ، تفسير الراغب الأصفهاني ، 64/1 .

وقع الاختلاف في الرّاغب في كثير من جوانب حياته ، فاختلف العلماء في اسمه ، وفي تاريخ وفاته، وكذلك في طبيعة مذهبه ، ولم تتوافر لديهم معلومات عن ثقافته ورحلاته العلميّة وشيوخه وتلاميذه ، ممّا أسهم في غموض سيرته ، وفي إثارة كثير من الجدل حوله ، وحول مذهبه ، حيث نفى عنه السّيوطيّ[1] الاعتزال بقوله : " وقد كان في ظنّي أنّ الرّاغب معتزليّ ؛ حتّى رأيت بخط الشّيخ بدر الدّين الزّركشيّ[2]على ظهر نسخة من (القواعد الصّغرى)[3] لابن عبد السّلام[4] ما نصّه : ذكر الإمام فخر الدّين الرّازيّ[5] في (تأسيس التّقديس في الأصول)[6] أنّ أبا القاسم الرّاغب من أئمّة السّنّة ، وقرنه بالغزاليّ[7]، قال : وهي فائدة حسنة ، فإنّ كثيراً من النّاس يظنّون أنّه معتزليّ "[8] .

وقد اعتبر بعض المعاصرين آراء الرّاغب مزيجاً من المذاهب لاسيما عبّاس عبد الحميد في كتابه (الرّاغب الأصفهانيّ ومنهجه في كتاب المفردات) إذ يراه نشأ في فترة خفّت فيها روح التّعصب والغلوّ، وهي الفترة ما بين سنة (450 – 505هـ) ، فأصبح هناك امتزاج بين الشّيعة والسّنّة ، وبين

1- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق (ت911هـ=1505م) إمام حافظ مؤرّخ أديب : نشأ في القاهرة ، ولمّا بلغ أربعين عاماً اعتزل الناس ، له نحو (600) مصنّف منها : (الكتاب الكبير) ، و(الرسالة الصغيرة).

ينظر : السخاوي ، الضوء اللامع ، 65/4 ؛ الغزي ، الكواكب السائرة ، 227/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 301/3 .

2- محمّد بن بهادر بن عبد الله (ت794هـ=1392م) أبو عبد الله :عالم بفقه الشافعيّة والأصول ، تركيّ الأصل ، له تصانيف كثيرة منها : (البحر المحيط) ، و(الديباج في توضيح المنهاج) .

ينظر : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة 397/3 ؛ حاجي خليفة ، كشف الظنون 125/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 60/6-61 .

3- مؤلَّف للشيخ عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعيّ الشاميّ المتوفى سنة (660هـ) ، أوّله : الحمد لله الذي خلق الإنس والجان ليكلّفهم ، الخ .

ينظر : حاجي خليفة ، م.س ، 1359/2-1360 .

4- عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم (ت660هـ=1262م) عزّ الدين الملقّب بسلطان العلماء : فقيه شافعيّ، بلغ رتبة الاجتهاد ، ولد ونشأ في دمشق ، تولّى الخطابة والتدريس بزاوية الغزاليّ . من كتبه : (التفسير الكبير) ، و(الفوائد) .

ينظر : السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 80/5 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 208/7 ؛ الزركلي ، م.س ، 21/4 .

5- محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت606هـ=1210م) فخر الدين الرازي : الإمام المفسّر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، أصله من طبرستان . من تصانيفه : (مفاتيح الغيب) ، و(عصمة الأنبياء) .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 248/4 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 11/17 ؛ الزركلي ، م.س ، 313/6 .

6- مصنَّف في علم الكلام للإمام فخر الدين محمّد بن عمر الرازيّ الشافعيّ المتوفّى سنة ست وستمائة ، ألّفه للملك العادل سيف الدين ، وأرسل إليه الملك هدية .

ينظر : حاجي خليفة ، م.س ، 333/1 .

7- محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ (ت505هـ=1111م) أبو حامد : حجّة الإسلام ، متصوّف ، مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس في خراسان) ، له نحو مئتيّ مصنّف منها : (تهافت الفلاسفة) ، و(الاقتصاد في الاعتقاد) .

ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 1/ 463 ؛ السبكي ، م.س ، 101/4 ؛ الزركلي ، م.س ، 22/7 .

8- السيوطي ، بغية الوعاة ، 297/2 .

الشّيعة والمعتزلة ، وصل إلى حدّ اتّحاد الأصول الشّيعيّة مع الأصول الاعتزاليّة والسّنّية ، وهو ما جعل المصنّفين لا ينسبون الاعتزال إليه ؛ لعدم غلوّه فيه ، ولكونه لم يزج نفسه في أيّة فرقة من الفرق(1).

ولكنّه يجعل الرّاغب أقرب إلى مذهب الشّيعة من المذاهب الأخرى ، وكان سنده في ترجيح هذا الحكم كتاب (المحاضرات) للرّاغب ، وخاصّة الفصل الّذي كتبه عن علي بن أبي طالب ﷺ ، وقَرَن فيه اسمه دائماً بلفظ أمير المؤمنين ، وهذا بالرّغم من أنّه كتب في هذا الفصل ، أيضاً ، عن الخلفاء الثّلاثة السّابقين لعلي ﷺ ، لكنّ عبّاس عبد الحميد يُعلل ذلك بقوله : " إلا أنّه في كلامه عنه توسع فيه وأتى بمعظم ما يُظهر أحقيّة علي ﷺ ، بالرّغم من وَضْعِه رابعهم ، ولكنه سبق وأشار إلى أنّ هذا التّرتيب عفويّ "(2).

لكنّ محقّق كتاب (الذريعة)(3) أبي اليزيد العجميّ ردّ عليه مفنّداً أدلّته ، فأنكر أن يكون الرّاغب قد تعمّد الرّواية عن عليّ ﷺ ، ونفى الاعتزال عنه ، بدليل ما ذكره السّيوطيّ ، أمّا اهتمامه بالعقل فلا يراه دليلاً على اعتزاله ؛ لأنّ العقل كان محور اهتمام كثير من العلماء المسلمين ، لا المعتزلة وحدهم ، ولم يرو أحد عن الرّاغب نفيه للصّفات عن الله ﷻ(4) .

الغريب أنّ عبّاس عبد الحميد يرى أنّ الرّاغب قد نشأ في بيئة شيعيّة هي أصفهان ، بين قوم يتشيّعون لآل البيت ، بينما يورد ابن كثير خبراً يشير إلى خلاف ذلك ، ويدلّ على أنّ أهل أصبهان لم يكونوا من الشّيعة في شيء ، فيذكر فيما رواه من أخبار سنة (345هـ) أنّه : " وقعت فتنة عظيمة بين أهل أصبهان وأهل قم(5)، بسبب سبّ الصّحابة من أهل قمّ ، فثار عليهم أهل أصبهان فقتلوا منهم

1- ينظر : عباس عبد الحميد ، الراغب ومنهجه في كتاب المفردات ، ص67.

2- ينظر : عباس عبد الحميد ، م.ن ، ص73.

3- مؤلَّف للإمام أبي القاسم حسين بن محمّد بن المفضل الراغب الأصبهانيّ ، وهو في سبعة فصول ، الأوّل : في أحوال الإنسان وقواه وفضيلته ، الثاني : في العقل والعلم والنطق ، الثالث : فيما يتعلق بالقوى الشهويّة ، الرابع : فيما يتعلق بالقوى الغضبيّة ، الخامس : في العدالة والظلم ، السادس : فيما يتعلّق بالصناعات ، السابع : في ذكر الأفعال .
ينظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 827/1 .

4- ينظر : أبو اليزيد العجمي ، مقدمة الذريعة ، ص29-34 .

5- مدينة مستحدثة إسلاميّة ، تقع بين أصبهان وساوة ، أهلها كلّهم شيعة إماميّة ، وكان بدء تمصيرها في أيّام الحجّاج بن يوسف سنة (83هـ).
ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، 397/4 .

خلقاً كثيراً ، ونهبوا أموال التّجار ، فغضب ركن الدّولة[1] لأهل قمّ ؛ لأنّه كان شيعيّاً ، فصادر أهل أصبهان بأموال كثيرة ، والله أعلم "[2] .

ولم يبدأ التّشيع يتسلّسل إلى أطراف أصبهان سوى في سنة (483هـ) عندما بدأ أحد الزّنادقة يدعو المغّفلين والسّاذجين منهم إلى اتّباعه ، فيروي ابن كثير من أحداث سنة (494هـ) أنّه " عظم الخطب بأصبهان ونواحيها بالباطنيّة[3]، فقتل السّلطان منهم خلقاً كثيراً ، وأُبيحت ديارهم وأموالهم للعامّة ، كلّ من يقدرون عليه فلهم قتله وماله ، وكانوا قد استحوذوا على قلاع كثيرة ، وأوّل قلعة قد ملكوها سنة ثلاث وثمانين ، وكان الّذي ملكها الحسن بن الصّبّاح[4]، أحد دعاتهم وكان قد دخل مصر وتعلّم من الزّنادقة[5]الّذين كانوا بها ، ثمّ صار إلى تلك النّواحي في بلاد أصبهان ، فكان لا يدعو إلا غبيّاً لا يعرف يمينه من شماله ، ثمّ يطعمه العسل بالجوز والشُّونيز[6]، حتى يحترق مِزاجه ، ويفسُد دماغه ، ثمّ يذكر له شيئاً من أخبار أهل البيت ، ويكذب له من أقاويل أهل الرّافضة الضُّلال ... ولا يزال يسقيه من هذا وأمثاله حتّى يستجيب له ، ويصير أطوع له من أبيه وأمّه "[7] .

النّصّ واضح في إشارته إلى أنّ قلة من أهل أصبهان هم الّذين تبعوا هذا الزّنديق فيما زيّنه من مذهب الرّفض ، بينما كانت عامّة أهل أصبهان لا تزال على مذهب أهل السّنّة ، وقد أُبيح لهم قتل هؤلاء الرّوافض منهم ، إذ بقي السّلاطين السّلاجقة يلاحقون بؤر الرّفض والباطنيّة ، فيُروى من أحداث

1- الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي (ت366هـ= 976م) من كبار الملوك في الدولة البويهية ، كان صاحب أصبهان والري وهمذان وجميع عراق العجم ، وكانت وفاته في الريّ .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 118/2 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 185/2 .

2- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 227/15 .

3- هم عدّة فرق ، سمّوا بذلك لأنّهم يدّعون أنّ لظواهر القرآن والأحاديث بواطن ، وقالوا كالدهريّة بقدم العالم ، وزعموا أنّ من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها .
ينظر : الحفني ، موسوعة الفرق ، ص96-97 .

4- الحسن بن الصباح بن عليّ (ت518هـ=1124م) داهية شجاع ، عالم بالهندسة والحساب والنجوم ، قيل : إنّه يمانيّ الأصل ، من حمير ، مولده في مرو ، تتلمذ لأحمد بن عطّاش ، من أعيان الباطنيّة في عهد ملكشاه السلجوقيّ ، كان مقدّم الإسماعيلية في أصبهان ، ثمّ استولى على قلعة ألموت وطرد صاحبها سنة (483هـ) ، وضمّ إليها قلاعاً عديدة ، واستقرّ فيها حتّى وفاته .
ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ 36/9-40 ؛ ابن كثير ، م.س ، 175/16 ؛ الزركلي ، م.س ، 193/2-194 .

5- من فرق أهل اللغو ، رفضوا تعاليم الدين بحجّة تحرير الفكر ، ونفوا الربوبيّة عن الخالق ، وزعموا أنّ العالم موجود بنفسه بلا صانع .
ينظر : الحفني ، م.س ، ص235 .

6- الحبة السوداء .
ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة شنز .

7- ابن كثير ، م.س ، 175/16 .

سنة (500هـ) أنّه تمّ حصار قلاع كثيرة من حصون الباطنيّة ، وفَتْح أماكن كثيرة منها ، وقَتْل خلق كثير منهم[1] .

أرجّح أنّ الرّاغب لم يشغل نفسه بمسألة المذاهب ، ولم يبحث عن طريقة أو طائفة يتبنّى أفكارها ، وإن مال إلى أهل السّنّة عندما وصفهم بالفرقة النّاجية ، ووضع كلّ من سواهم في جملة الفرق المبتدعة، حيث يقول الرّاغب : " والفرق المبتدعة ، الّذين هم كالأصول للفرق الاثنتين والسّبعين ، سبعة : المشبّهة[2]، ونفاة الصّفات[3]، والقدريّة[4]، والمرجئة[5]، والخوارج[6]، والمخلوقيّة[7]، والمتشيّعة.

فالمشبّهة ضلّت في ذات الله ، ونفاة الصّفات ضلّت في صفات الله ﷻ ، والقدريّة في أفعاله ، والخوارج في الوعيد ، والمرجئة في الإيمان ، والمخلوقيّة في القرآن ، والمتشيّعة في الإمامة ، والفرقة النّاجية : هم أهل السّنّة والجماعة الّذين اقتدوا بالصّحابة " [8] .

---

[1]- ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 194/16 .

[2]- شبَّهوا الله بالمخلوقات ، فمعبودهم من جسم ودم ولحم ، وأجازوا عليه المصافحة والملامسة ، ومنهم من مال إلى مذهب الحلوليّة ، وقالوا : يجوز أن يظهر الله في صورة شخص.

ينظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص92-99 .

[3]- يطلق مصطلح نفاة الصفات على الجهميّة والمعتزلة ، فالجهميّة تدّعي أنّه لا يجوز أن يوصف الله تعالى بما يوصف به خلقه ، والمعتزلة ينفون الصفات انطلاقاً من أصل من أصولهم ، هو التوحيد ؛ لأنّ إثبات صفة قديمة لله زائدة على ذاته تجعل الصفة تشارك الذات ، والاشتراك ينافي التوحيد.

ينظر : الحفني ، موسوعة الفرق ، ص166، 358 .

[4]- هم الذين نسبوا التقدير لأنفسهم لا إلى الصانع ، وكانت المعتزلة قدريّة ، وقالوا : إن الله ليست له قدرة ولا إرادة ، وأفعال العباد مخلوقة لهم، وليس الله خالقاً لأفعالهم . وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر .

ينظر : الحفني ، م.س ، ص315 .

[5]- أوّل من قال بالإرجاء هو : الحسن بن محمّد بن الحنفية ، وقال المرجئة : ليس في أحد من الكفار إيمان ، وأكثرهم لا يُكفّرون أحداً من المتأوّلين ، وأجمعوا على أنّ الدار دار إيمان ، وحكم أهلها الإيمان إلا من ظهر منه خلاف ذلك .

ينظر : الحفني ، م.س ، ص351-352 .

[6]- هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ممّن كان معه في حرب صفّين ، وكان خروجهم على أمرين : بدعتهم في الإمامة، إذ أجازوا أن تكون الإمامة في غير قريش ، وفي التحكيم أنّه حكّم الرجال .

ينظر : الشهرستاني ، م.س ، 108/1-109 .

[7]- يطلق على من قالوا بخلق القرآن كالجهميّة والمعتزلة .

ينظر : الحفني ، م.س ، ص167،359 .

[8]- الراغب ، الاعتقاد ، ص54-55 ، (رسالة ماجستير) ، مكة : جامعة أم القرى ، 1401/1402هـ .

وكذلك ، يُشكّل الكلام السّابق الوارد في كتاب (الاعتقاد) دليلاً على أنّ الرّاغب لم يكن من الشّيعة في شيء ، لاسيما أنّه مدح أهل السّنّة واعتبرهم الفرقة النّاحية .

رابعاً - شيوخه وتلاميذه :

المصادر الّتي ترجمت للرّاغب لم تذكر شيئاً عن شيوخه وتلاميذه ، ممّا يجعل من غير المتاح الحديث عن الاثنين ، وإن كان لا يعني ذلك انعدام الشّيوخ والتّلاميذ للرّاغب ، فلا بدّ أنّ الرّاغب قد نهل علمه من شيوخ عصره ، كما أنّه عالم معروف ، فلا بدّ أنّه قد اجتمع حوله طلبة للعلم ينشدون علمه ، ويرجعون إليه في كثير من المسائل ، وإن كان يبدو أنّ انشغال الرّاغب بالتّأليف حدّ من عدد تلاميذه ، إضافة لعزوفه عن التّدريس ومخالطة التّلاميذ بكثرة ؛ أمناً من ذوي السّلطة لعدم اتّفاق عقيدته مع حكّام عصره من بني بويه ، فعكف على التّأليف مبتعداً عن الحياة العامّة ، حفظاً لنفسه ولمعتقده[(1)].

خامساً - مكانته العلميّة :

ذُكر عن الرّاغب الكثير ، منه أنّه :

- أحد أعلام العلم ومشاهير الفضل ، وله تصانيف تدلّ على تحقيقه وسعة دائرته في العلوم وتمكّنه منها[(2)] .
- العلامة الماهر والمحقّق الباهر ، كان من أذكياء المتكلّمين[(3)] .
- كان من حكماء الإسلام ، وهو الّذي جمع بين الشّريعة والحكمة في تصانيفه ، وكان حظّه من المعقولات أكثره[(4)] .
- متحقّق في غير فنّ من العلوم[(5)] .

---

[1]- ينظر : الشدي ، تفسير الراغب الأصفهاني ، 68/1 .
[2]- ينظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات ، 29/13 .
[3]- ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 120/18 .
[4]- ينظر : الشهرزوري ، نزهة الأرواح ، ص320 .
[5]- ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 1156/3 .

- صاحب اللغة والعربيّة والحديث والشّعر والكتابة والأخلاق ، والحكمة والكلام وعلوم الأوائل ، وغير ذلك ، فضله أشهر من أن يوصف ووصفه أرفع من أن يُعرف[1] .

- أديب من الحكماء العلماء . اشتهر حتّى كان يُقرن بالإمام الغزاليّ [2].

سادساً - آثاره :

ترك الرّاغب مصنفات عديدة ، منها :

- أحداق عيون الشّعر[3] .
- أفانين البلاغة[4] .
- تحقيق البيان في تأويل القرآن :

 في اللغة ، والحكمة ، والأدب[5] .
- تفسير القرآن :

 التّفسير الكبير ، في عشرة أسفار[6] .
- تفصيل النّشأتين وتحقيق السّعادتين :

 وهو كتاب في تفصيل ترقيّات الإنسان ، يشتمل على ثلاثة وثلاثين باباً ، ممّا يتعلّق بأمور المبدأ والمعاد[7] .
- الذّريعة إلى مكارم الشّريعة :

 وهو كتاب في الأخلاق ، يُقال : إنّ الغزاليّ كان يحمله دائماً معه[8] .
- رسالة منبّهة على فوائد القرآن :

 ذكرها في أوّل (المفردات في غريب القرآن)[9] .

1- ينظر : الخوانساري ، روضات الجنات ، 186/3 .

2- ينظر : الزركلي ، الأعلام ، 255/2 .

3- ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 1156/3 .

4- ينظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، 297/2 .

5- ينظر : الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص300-301 ؛ الخوانساري ، م.س ، 187/3 .

6- ينظر : الحموي ، م.س ، 1156/3 ؛ الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص122 .

7- ينظر : الأدنه وي ، م.س ، ص440 ؛ الخوانساري ، م.س ، 187/3 .

8- ينظر : الحموي ، م.س ، 1156/3 ؛ الفيروزابادي ، م.س ، ص122 .

9- ينظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، 212/5 .

- غرّة التّنزيل ودرّة التّأويل [1] .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشّعراء والبلغاء :
كتاب كبير جداً ، يزيد على عشرة مجلّدات ، وفيه نوادر الحِكَم والحكايات الطّريفة ، والعوائد المستطرفة الطّريفة ما لا يوجد في غيره من كتاب[2] .
- المفردات في غريب القرآن :
وهو معجم مرتّب ترتيباً ألفبائيّاً ، مع ذِكْر الرّوايات والأشعار ، أوّله : الحمد لله ربّ العالمين الخ ، ذَكر فيه أنّ أوّل ما يُحتاج أن يُشتَغل به من علوم القرآن العلوم اللفظيّة ، ومنها تحقيق الألفاظ المفردة ، وهو نافع في كلّ علم من علوم الشّرع . وأملاه الرّاغب على حروف التّهجّي معتبراً فيه أوائل حروفه الأصليّة [3] .
- المقامات[4] .

سابعاً - وفاته :

امتدّ الاختلاف على حياة الرّاغب إلى اختلاف آخر حول سنة وفاته ، ومصدر ذلك عدم اتّفاق كتب التّرجمة الّتي ذكرت وفاته على زمن محدّد لها ، فالسّيوطيّ يذكر أنّه عاش في أوائل المائة الخامسة[5]، و حاجي خليفة قيّد وفاته في سنة اثنتين وخمسمائة[6]، أمّا الأدنه وي[7] فذكر تاريخين متقاربين لوفاته ، فتارة ذكر أنّ وفاته في سنة تسع وثمانين وستّمائة[8]، وفي موقع آخر من الكتاب ذكر أنّ وفاته كانت في سنة تسعين وستّمائة[9].

1- ينظر : الشهرزوري ، نزهة الأرواح ، ص320 .

2- ينظر : الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص122 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 297/2 ؛ الخوانساري ، روضات الجنات، 187/3 .

3- ينظر : الفيروزابادي ، م.س ، ص122 ؛ السيوطي ، م.س ، 297/2 ؛ حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 1773/2 .

4- ينظر : الفيروزابادي ، م.س ، ص122 .

5- ينظر : السيوطي ، م.س ، 297/2 .

6- ينظر : حاجي خليفة ، م.س ، 1773/2 .

7- لم أعثر على ترجمة له في المصادر والمراجع التي عدت إليها .

8- ينظر : الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص301 .

9- ينظر : الأدنه وي ، م.ن ، ص440 .

ويبدو أنّ ما ذكره الأدنه وي في وفاة الرّاغب ليس معقولاً ، وذلك لبعد عهده بالرّاغب ، فالأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر الهجريّ ، بينما الرّاغب من علماء القرن الخامس الهجريّ ، وأُرجّح أن تكون وفاة الرّاغب في أوائل القرن السّادس كما ذكر حاجي خليفة .

المبحث الثّالث : التّعريف بكتاب (درج الدّرر) .

أوّلاً - التّعريف بالكتاب وصحّة نسبته إلى عبد القاهر الجرجانيّ :

أ- التعريف بالكتاب .

يُنْسَب كتاب (درج الدُرر) لعبد القاهر الجرجانيّ ، ومن المصادر والمراجع التي نسبت الكتاب للمؤلِّف :

- كشف الظّنون لحاجي خليفة[1] : ذكره بقوله : " درج الدّرر في التّفسير – مختصر للشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ ظنّاً "[2] .

- طبقات المفسّرين للأدنه ويّ : ذكره باسم التّفسير : " ومن مصنّفاته : دلائل الإعجاز ... وصنّف التّفسير "[3] .

- هديّة العارفين لإسماعيل باشا البغداديّ[4] : سماه : دَرج الدُّرر في تفسير الآي والسّور[5] .

- تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان[6] : ذكره بقوله : " درج الدّرر ، وهو في تفسير القرآن ... ويُنْسَب خطأً للشّريف[7] "[8] .

---

[1]- مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ=1657م) المعروف بحاجي خليفة : مؤرّخ بحّاثة ، تركيّ الأصل ، مستعرب . مولده ووفاته في القسطنطينية ، تولّى أعمالاً كتابية في الجيش العثمانيّ . من كتبه: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) .
ينظر :سركيس ، معجم المطبوعات ، 733/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 236/7 .

[2]- حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 745/1 .

[3]- الأدنه وي ، طبقات المفسرين ، ص133 .

[4]- إسماعيل بن محّمد أمين البابانيّ (ت1339هـ-1920م) عالم بالكتب ومؤلّفيها ، بابانيذ الأصل ، بغداديّ المولد والمسكن ، له : (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) ، و(هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) .
ينظر : البغدادي ، إيضاح المكنون ، 158/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 326/1 .

[5]- ينظر : البغدادي ، هدية العارفين ، 606/1 .

[6]- كارل بروكلمن (ت1375هـ=1956م) مستشرق ألمانيّ ، عالم بتاريخ الأدب العربيّ ، ولد في روستوك بألمانيا ، ونال شهادة الدكتوراة في الفلسفة واللاهوت ، صنّف كتباً منها : (تاريخ الأدب العربي) ، و(نحو اللغة العربية) .
ينظر : سركيس ، م.س ، 553/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 212/5 .

[7]- علي بن محمّد بن علي (ت816هـ=1413م) المعروف بالشريف الجرجانيّ : فليسوف من كبار العلماء بالعربيّة ، ولد في تاكو قرب أستراباد ، ودرس في شيراز ، وكانت وفاته فيها . له نحو خمسين مصنفاً ، منها : (التعريفات) ، و(مقاليد العلوم) .
ينظر : السخاوي ، الضوء اللامع ، 328/5 ؛ الزركلي ، م.س ، 7/5 .

[8]- بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، 206/5 .

اعتمدّتُ في دراستي على الكتاب المحقَّق من قبل وليد بن أحمد الحسين ، والّذي أتى بعنوان : (دَرج الدّرر في تفسير الآي والسّور) . وقدّمه المحقِّق لنيل درجة الماجستير ، ونُشِر في كتاب صدر عن مجلّة الحكمة في طبعته الأولى عام (2008م) ، فجاء الكتاب في أربعة مجلّدات ، سبقته دراسة فيما يقارب خمسين صفحة تناولت حياة الجرجانيّ والتعّريف بكتابه .

ب- نسبة الكتاب لعبد القاهر الجرجانيّ .

أُثيرت قضيّة حول صحّة نسبة الكتاب لعبد القاهر الجرجانيّ من قبل محقِّقي الكتاب ، لاسيما أنّ المصادر الّتي نسبته إلى الجرجانيّ قليلة ومتأخّرة ، وقد تصدّى وليد بن أحمد الحسين لتلك المسألة ، وعرض أدّلة تؤكّد صحّة نسبة الكتاب لعبد القاهر الجرجانيّ وهي : ذكر المصادر السّابقة له ، وتوثيق النّسخ المخطوطة لاسمه على صفحة العنوان ، وطَرْق الجرجانيّ للتّفسير بتفسيره سورة الفاتحة كما تذكر المصادر ، وميل الجرجانيّ للإيجاز على غرار كتب أخرى له مثل : (الجمل في النّحو) ، و(التّتمة في النّحو) ، ثمّ تصريحه بالانتماء للمذهب الشافعيّ[1] .

وأرجّح أنّ المحقّق كان محقّاً بما ذهب إليه ، وأُضيف إليه دليلاً هو : إشارة عبد القاهر الجرجانيّ إلى كتاب(مفتاح الهدى) ، إذ أرى أنّ ذِكْره له في كتابه (درج الدّرر) دليل إثبات يؤكِّد صحّة نسبة الكتاب للجرجانيّ ، وأنّ اسمه الحقيقيّ هو ما ذكره الجرجانيّ (مفتاح الهدى) وليس (مفتاح الصّرف) كما ورد على غلاف الكتاب الذي حققه توفيق الحمد ؛ لأنّ الذّهبيّ ذكره باسم (المفتاح)[2]، وذكره حاجّي خليفة محذوفاً منه تتمّة اسمه ، ممّا دلّ على أنّه جهل اسم الكتاب كاملاً ، وهذا نصّ ما قاله حاجي خليفة : " المفتاح في ... للشّيخ عبد القاهر ابن عبد الرّحمن الجرجانيّ المتوفى(474) "[3].

الأمر الآخر الّذي يُثبت أنّ كتاب (مفتاح الهدى) هو كتاب (مفتاح الصّرف) أنّ الجرجانيّ ذكر في إشارته إليه أنّه فصّل الحديث فيه عن الأسماء ، ومن يَعُد إلى الكتاب يجد فيه قسماً للحديث عن الأسماء[4]، والسّبب في الإشارة إليه أنّ الجرجانيّ النّحويّ كان ، أحياناً ، يترك التّفسير ليستطرد في

1- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر(قسم الدراسة) ، 52/1 .

2- ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 2315/2 .

3- حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 1769/2.

4- ينظر : الجرجانيّ ، المفتاح في الصرف ، ص29-35 .

الحديث على قضية نحويّة ذُكر لفظها في السّياق مثل استطراده في الحديث عن (حتّى) فيما يقارب الصّفحة ونصف الصّفحة بعد ورودها في نصّ قرآنيّ ، بدأه بقوله : " ﴿حتّى تتّبع ﴾ [1] (حتّى) تدخل في الكلام لثلاثة معان : الغاية نحو (إلى) ، والتّعليل نحو (كي) ، والعطف بمعنى المبالغة ... "[2]، والنّصّ الّذي ذكره الجرجانيّ وأشار فيه إلى الكتاب : " و(البارئ) الّذي برأ النّسمة فهي البريّة ، واشتقاقه من البرّ ، فإنّ الله تعالى فصل بين الحقّ والباطل والحسن والقبيح والحيوان والجماد ، وقد استوفينا الكلام في الأسماء في كتاب (مفتاح الهدى) "[3]، فلم يستطرد الحديث عن الأسماء في كتابه (درج الدّرر) ؛ لأنّه فصّل الحديث فيها في كتاب آخر هو (مفتاح الهدى) .

ثانياً - منهج عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه :

يسير كتاب (درج الدّرر) على طُرق كتب التّفسير نفسها الّتي كانت تتناول سور القرآن بالشّرح والتّفسير كما هي مرتّبة في المصحف الشّريف ، وتذكر أسباب النّزول ، وتُفسّر الآيات ، وغير ذلك من طرق .

ومن هذه الطّرق :

أوّلاً - تفسير القرآن بالقرآن :

ومن أمثلته : " ﴿ ثمّ توليتم ﴾[4] أعرضتم ، كقوله : ﴿ عبس وتولى ﴾[5] "[6] .

ثانياً - تفسير القرآن بالسّنّة :

وظّف الجرجانيّ عدداً من أحاديث السّنّة النّبويّة في تفسير الآيات مثل : " (بنميم) بنميمة ، وهو الحديث المنقول المسوق من مجلس إلى مجلس ، و(النّمام) : الفتّان ، وفي الحديث : [لا يدخل الجنّة منّان][7] "[8] .

---

[1]- البقرة ، 120/2 .

[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 281/1 .

[3]- الجرجاني ، م.ن ، 1613/4 .

[4]- البقرة ، 64/2 .

[5]- عبس ، 1/80 .

[6]- الجرجاني ، م.س ، 193/1 .

[7]- النسائي ، سنن النسائي ، ص572 .

[8]- الجرجاني ، م.س ، 1651/4 .

ثالثاً - تفسير القرآن باللغة :

ومثاله ما قاله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فهو في الآخرة أعمى ﴾[1] " إنّما جاء التّفضيل على لفظة أعمى عن الفراء[2] بخلاف التّفضيل في الألوان ؛ لأنّ المراد به عمى القلب ... وقال بعض النّحويّين : كلّ نعت على أفعل والفعل منه ثلاثيّ ، عار عن الزّيادات الملحقة بالتّفضيل فيه، على لفظة أفعل جائز "[3] .

رابعاً - تفسير القرآن بأقوال من السّلف :

كَثُرت لدى الجرجانيّ أقوال السّلف ، مثل ما أورده من أقوال عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ قالوا هذا الّذي رزقنا من قبل ﴾[4] حيث قال : " وعن ابن عبّاس[5] وابن مسعود[6] وقتادة[7] ومجاهد[8] : (من قبل) أي : في الدّنيا ، وقال يحيى بن أبي كثير[9] : ثمار الجنّة كلّما نُزع منها شيء عاد كما كان "[10] .

1- الإسراء ، 72/17 .

2- يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور (ت207هـ=822م) أبو زكريّا ، المعروف بالفرّاء ، إمام الكوفيّين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، من كتبه : (المقصور والممدود) ، و(معاني القرآن) .

ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 166/14 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 39/3 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 145/8-146 .

3- الجرجاني ، درج الدرر ، 1115/3 .

4- البقرة ، 25/2 .

5- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت-68هـ=687م) أبو العبّاس : حبر الأمّة ، الصحابيّ الجليل ، ولد بمكّة ، لازم الرسول ﷺ ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة . سكن الطائف ، ومات فيها .

ينظر :ابن كثير ، م.س ، 78/12 ؛ ابن العماد ، م.س ، 294/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 95/4 .

6- عبد الله بن مسعود (ت32هـ-653م) أبو عبد الرحمن : صحابيّ ، من أكابرهم فضلاً ، وعقلاً ، وقرباً من الرسول ﷺ . وهو من السابقين إلى الإسلام ، وأوّل من جهر بقراءة القرآن في مكّة .

ينظر : ابن الجوزي ، صفة الصفوة ، 395/1 ؛ ابن العماد ، م.س ، 195/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 137/4 .

7- قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز (ت118هـ=736م) أبو الخطاب السدوسيّ البصريّ : مفسّر حافظ ضرير أكمه ، وقد يدلّس في الحديث ، مات في واسط بالطاعون .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 76/13 ؛ ابن العماد ، م.س ، 80/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 189/5 .

8- مجاهد بن جبر (ت104هـ= 722م) أبو الحجّاج المكّيّ : تابعيّ ، مفسّر من أهل مكّة ، أخذ التفسير عن ابن عبّاس . تنقّل في الأسفار ، واستقرّ في الكوفة . أمّا كتابه في (التفسير) فيتّقيه المفسرون .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 6/13 ؛ ابن العماد ، م.س ، 19/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 278/5 .

9- يحيى بن يحيى بن أبي كثير (ت234هـ=849م) أبو محمّد : عالم الأندلس في عصره ، بربريّ الأصل .قرأ بقرطبة، ورحل إلى المشرق ، فسمع الموطّأ من الإمام مالك ، ومات في قرطبة .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 339/14 ؛ ابن العماد ، م.س ، 160/3 . الزركلي ، م.س ، 176/8 .

10- الجرجاني ، م.س ، 128/1 .

خامساً - تفسير القرآن بأسباب النّزول :

منه ما قاله : " ﴿ وإذا طلقتم النساء ﴾[1] نزلت في شأن معقل بن يسار المدني[2] كانت أخته جمل بنت يسار تحت رجل من قضاعة ، اسمه أبو البدَّاح بن عاصم[3] فطلَّقها ، فلما انقضت عدَّتها هويها وهويته، فأرادا أن يتراجعا فمنع معقل ، فأنزل الله الآية "[4] .

سادساً - التّفسير بالاستشهاد بالشّعر :

عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فأنّى تُسْحَرون ﴾[5] قال الجرجانيّ : " أي تؤفكون وتصرفون ، ولأنّه سَبَبُ كثير من العلل ، والشّيء المُسَحّر : المُعلّل ، قال لبيد[6]

فإن تَسْحرينا فِيْمَ نَحْنُ فإنَّنا عَصافيرُ منْ هذا الأنامِ المُسَحَّرِ[7] "[8] . : [الطويل]

وفيه استدلّ الجرجانيّ على أنّ السَحَرَ يأتي بمعنى الصّرف والخداع ، وهو المعنى الّذي أشار إليه لبيد في بيته بأنّه كالمخدوع الّذي خدعته الدّنيا وغرَّته ؛ لأنّ مادة (سَحَرّ) كما وردت في (اللسان) تأتي بمعنيين ، الأوّل : عضو من الأعضاء هو الرِّئة ، ووقت من الأوقات ، هو آخر الليل[9] .

ثالثاً - مصادره في كتابه (درج الدّرر) :

---

[1] - البقرة ، 232/2 .

[2] - معقل بن يسار بن عبد الله المزني (ت65هـ=685م) صحابي ، أسلم قبل الحديبية ، وشهد بيعة الرضوان ، وسكن البصرة ، وتوفي فيها ، ونهر معقل فيها منسوب إليه ، حفره بأمر عمر .

ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص960 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 121/4 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 271/7 .

[3] - عدي بن عاصم بن عدي (ت40هـ=661م) حليف الأنصار ، كنيته أبو عمرو ، وأبو البدّاح لقب ، وهو ثقة ، وهناك خلاف على سنة وفاته.

ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص1112 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 256/2 .

[4] - الجرجاني ، درج الدرر ، 399/1 .

[5] - المؤمنون ، 89/23 .

[6] - لبيد بن ربيعة بن مالك (ت41هـ-661م) أبو عقيل العامريّ : أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهليّة . من أهل عالية نجد . أدرك الإسلام . وفد على النبي ﷺ ، ويعدّ من الصحابة .

ينظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، 274/1 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 230/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 240/5 .

[7] - البيت من البحر الطويل ، وفي ديوان لبيد (تسألينا) بدلاً من (تسحرينا) .

ينظر : لبيد ، ديوانه ، ص71 .

[8] - الجرجاني ، م.س ، 249/1 .

[9] - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة سحر .

مصادر الجرجانيّ متنوّعة في مؤلَّفه ، منها :

أوّلاً - القرآن الكريم :

اعتمد عليه الجرجانيّ بشكل كبير في شرحه للآيات .

ومثال على ذلك : " ﴿ غيرِالمغضوبِ عليهم ﴾[1] وهم اليهود ، لقوله تعالى في شأنهم : ﴿ فباؤوا بغضبٍ على غضبٍ ﴾[2] " .

ثانياً - الشّعر :

اعتمد عليه في تفسير مواد لغويّة ، وآيات قرآنيّة عديدة ، لكنّ حضوره في تفسيره كان قليلاً ، لم يتجاوز خمسة وسبعين بيتاً .

ومثال على استشهاده في الشعر : " ﴿ قالوا أتجعل فيها ﴾ أتخلف فيها . والألف ألف الإيجاب ، كما قال جرير[3] :

أَلستُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا   وَأَنْدى العالمين بُطونَ راحِ   [الوافر]

ثالثاً - علماء اللغة والنّحو :

يُظنُّ أنّ الجرجانيّ التقى بعلماء كثيرين ، منهم : الخليل بن أحمد الفراهيديّ[4]، والفرّاء ، والأخفش[5]، والقاضي الجرجانيّ ، والزّجاج[6] ، والكسائيّ[7] ، والسّجستانيّ[8] ، وغيرهم .

1- الفاتحة ، 7/1 .

2- البقرة ، 90/2 .

3- جرير ، ديوانه ، ص77 .

4- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت170هـ=786م) أبو عبد الرحمن ، من أئمّة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، له كتاب (العين) ، و(معاني الحروف) .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 244/2 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 563/13 ؛ الزركلي ، الأعلام 314/2 .

5- عبد الحميد بن عبد المجيد (ت177هـ=793م) أبو الخطّاب : من كبار العلماء بالعربيّة ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كلّ بيت .

ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، 157/2 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 74/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 288/3 .

6- إبراهيم بن السريّ بن سهل (ت311هـ=923م) أبو إسحاق الزجّاج : عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، من كتبه : (معاني القرآن) ، و(الاشتقاق) .

ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، 51/1 ؛ ابن خلكان ، م.س ، 49/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 40/1 .

7- علي بن حمزة بن عبد الله (ت189هـ=805م) أبو الحسن الكسائيّ ، عالم في اللغة والنحو والقراءة ، من أهل الكوفة ، قرأ النحو بعد الكبر، وتنقّل في البادية ، له تصانيف منها : (معاني القرآن) ، و(المصادر) .

ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 295/3 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 407/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 283/4 .

8- سهل بن محمّد بن عثمان (ت248هـ=862م) من كبار العلماء في اللغة والشعر ، من أهل البصرة ، كان المبرّد يلازم القراءة عليه ، له نيف وثلاثون كتاباً ، منها : كتاب (المعمّرين) ، و(ما تلحن فيه العامّة) .

رابعاً - كتب الحديث :

كذلك ، اعتمد الجرجانيّ على كتب السّنن في تفسيره ، كصحيح مسلم[1] ، وصحيح البخاريّ[2]، ومسند الإمام أحمد[3] .

خامساً- كتب التّفسير :

أظهرت اقتباسات الجرجانيّ من كتب التّفسير سعة اطّلاعه ، حيث اعتمد على كتب عديدة منها : تفسير الطّبريّ[4] ، وتفسير الرّازيّ[5] .

رابعاً - أهميّة الكتاب :

من يقرأ كتاب (درج الدّرر) ، يرى أنّ تفسير الجرجانيّ ثريّ بإشارات متنوّعة تقع في سياق علوم لغويّة وقرآنيّة عديدة ، وسأحاول إيجازها في النّواحي الآتية :

أوّلاً - أهمّيته في اللغة :

ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 430/2 ؛ ابن العماد ، م.س ، 230/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 143/3 .

[1]- مسلم بن الحجاج بن مسلم (ت261هـ=875م) أبو الحسين : حافظ ، من أئمّة المحدّثين ، ولد بنيسابور ، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام. أشهر كتبه (صحيح مسلم) ، جمع فيه اثني عشر ألف حديث .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 194/5 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 551/14 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 221/7 .

[2]- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت256هـ=870م) أبو عبد الله : حبر الإسلام ، والحافظ لحديث الرسول ﷺ ، صاحب (الجامع الصحيح)، و(التاريخ) .

ينظر: ابن كثير ، م.س ، 526/14 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 252/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 34/6 .

[3]- أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ=855م) أبو عبد الله ، الشيبانيّ الوائليّ : إمام المذهب الحنبليّ ، أصله من مرو ، ولد في بغداد .نشأ منكبّا على طلب العلم ، وسافر في سبيله أسفاراً كثيرة . صنّف (المسند) يحتوي على ثلاثين ألف حديث .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 380/14 ؛ ابن العماد ، م.س ، 185/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 203/1 .

[4]- محمد بن جرير بن يزيد (ت310هـ=923م) أبو جعفر : المؤرّخ المفسّر الإمام . ولد في آمل طبرستان ، واستوطن بغداد ومات فيها ، عُرض عليه القضاء فامتنع . له (أخبار الرسل والملوك) يعرف بتاريخ الطبري .

ينظر : الحموي ، إرشاد الاريب ، 2441/6 ؛ ابن خلكان ، م.س ، 191/4 ؛ م.س ، الأعلام ، 69/6 .

[5]- محمد بن إدريس بن المنذر (ت277هـ=890م) أبو حاتم : حافظ للحديث ، من أقران البخاريّ ومسلم . ولد في الريّ ، تنقّل في العراق ومصر والشام ، ووفاته في بغداد . له (طبقات التابعين) .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 628/14 ؛ ابن العماد ، م.س ، 321/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 27/6 .

يَزْخُر تفسير الجرجانيّ بكثير من القضايا اللغوية الّتي بحث فيها بإيجاز : كالأسماء والصّفات ، والحقيقة والمجاز والتّأويل ، والتّكرار، والنّظم .

ثانياً - أهمّيته في البلاغة :

كَثُرت إشارات الجرجانيّ إلى المجاز في كتابه (درج الدّرر) ، وتوسّع فيه ، مثل قوله في تفسير : " ﴿ وإذ واعدنا موسى ﴾[1] وحقيقة الوعد أن يكون للشّيء ، فإذا كان على الشّيء ، فهو مجاز ، والمراد به التّخويف بالجائز الممكن "[2] .

وأُرجِّح أنّ الجرجانيّ رأى أنّ حقيقة الوعد هو أن يكون بالخير ، أمّا إذا خرج إلى معنى الوعيد ، أي كان وعدا بالشّر ، فهو مجاز .

وهكذا ، فإنّ الكتاب غنيّ بالإشارة إلى المجاز ، ويحتاج إلى دراسة تهتمّ بتحليل هذه الإشارات للوقوف على دلالاتها ، لاسيما أنّه توسّع في مفهومه كأبي عبيدة[3] ، وعدّ كلّ خروج عن الأصل مجازاً.

ثالثا - أهمّيته في التّفسير :

قدّم الجرجانيّ في كتابه (درج الدّرر) تفسيراً متنوّعاً ، يُثْري كتب التّفسير بمؤلّف ، يشرح الآيات من نواح عديدة : لغويّة ، وبلاغيّة ، وفقهيّة ، ونحويّة ، وصرفيّة ، وغير ذلك .

---

[1]- البقرة ، 52/2 .

[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 169/1 .

[3]- معمر بن المثنى (110-209هـ=728-824) أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم واللغة والأدب ، مولده ووفاته في البصرة . من كتبه : (مجاز القرآن) ، و(المثالب) ، و(أيام العرب) .

ينظر : الحموي ، إرشاد الأريب ، ص2704 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 294/2 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 272/7 .

المبحث الرّابع : التّعريف بكتاب (المفردات في غريب القرآن) .

أوّلاً - التّعريف بالكتاب :

يُعدّ كتاب (المفردات في غريب القرآن) للرّاغب الأصفهانيّ من الكتب المهمّة في معاني ألفاظ القرآن ، وليس هناك شكّ في نسبته إلى مؤلِّفه ، حيث ذكرته مصادر عديدة ، منها :

- البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة للفيروزابادي[1] :
ذكره بقوله : " وله (مفردات القرآن) لا نظير له في معناها "[2] .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة للسّيوطيّ[3] :
ذكره في قوله : " كان في أوائل المائة الخامسة . له (مفردات القرآن) "[4].

- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجّي خليفة :
ذكره بقوله : " (مفردات ألفاظ القرآن) – في اللغة لأبي القاسم حسين بن محمّد بن المفضّل المعروف بالرّاغب الأصبهانيّ المتوفّى سنة (502) ... أوّله : الحمد لله ربّ العالمين الخ ، ذَكر فيه أنّ أوّل ما يُحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظيّة ، ومنها تحقيق الألفاظ المفردة ، وهو نافع

1- محمّد بن يعقوب بن محمّد (ت817هـ=1415م) أبو طاهر ، مجد الدين الشيرازيّ الفيروزاباديّ : من أئمّة اللغة والأدب ، ولد بكارزين من أعمال شيراز ، وانتقل إلى العراق . أشهر كتبه (القاموس المحيط) .
ينظر : السخاوي ، الضوء اللامع ، 79/10 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 273/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 146/7 .

2- الفيروزابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص122 .

3- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد (ت911هـ=1505م) جلال الدين السيوطيّ :إمام ، حافظ ، مؤرّخ ، أديب . له نحو(600) مصنّف ، منها: (الكتاب الكبير) ، و(الرسالة الصغيرة) . نشأ في القاهرة يتيماً ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس .
ينظر : السخاوي ، م.س ، 65/4 ؛ الغزي ، الكواكب السائرة ، 227/1 ؛ الزركلي ، م.س ، 301/3 .

4- السيوطي ، م.س ، 297/2 .

في كلّ علم من علوم الشّرع ، فأملاه على حروف التّهجّي معتبراً فيه أوائل حروفه الأصليّة ، والإشارة إلى المناسبات الّتي بين الألفاظ المستعارات والمشتقّات "[1] .

ثانياً - منهج الرّاغب في تأليفه :

اهتمّ الرّاغب ، كما بيّن في المقدّمة ، بتأليف كتاب يُعنى بعلوم القرآن اللفظيّة ؛ ويقوم على تحقيق الألفاظ المفردة وتحصيل معانيها ؛ لأنّه رأى أنّ لفظ القرآن لبّ الكلام العرب وزبدته ، وعليه يعتمد الفقهاء والبلغاء والحكماء في علومهم . فاهتمّ بالغريب من الألفاظ[2]، وتتبّع المفردات في سياقات قرآنيّة عديدة، وجعل محور تفسيره قائماً على البحث اللغويّ ، يعرض فيه لكثير من صور اللفظ ، سعياً وراء حصر دلالاته وعرضها على أحسن وجه ، فكشف عن ثقافة عالية ، وعلم رفيع في علوم القرآن واللغة.

قام منهج الرّاغب على محاكاة مناهج المعاجم الألفبائية الّتي تُرتَّب فيها الألفاظ ترتيباً ألفبائيّاً على حروف الهجاء ، وقسّم مؤلَّفه إلى كتب بعدد حروف الهجاء ، بدأه بحرف الهمزة وانتهى بحرف الهاء ، واعتمد في ترتيبه للكلمات على أصولها ، لكنّه كان يبدأ بتفسير المصدر الّذي شكّل لديه محور الدّلالة ، ينتقل منه إلى بقيّة أشكال اللفظ واشتقاقاته .

لم يَجِد الرّاغب داخل كتابه عن هدفه من التّأليف ، إذ انصبّ جلّ اهتمامه على اللفظ القرآنيّ ، فكان يذكر اللفظ ويعرض وجوه دلالته الحقيقيّة منها والمجازيّة ، ويوظّف النّصّ القرآنيّ ؛ ليكون قريناً في أداء الدّلالة وتفسيرها ، فغلب الشّاهد القرآنيّ في مؤلَّفه ، وقلّ غيره من شواهد ، فعبَّر فيه عن طول باع في علوم التّفسير .

كان يلجأ ، أحياناً ، إلى تعليل التّسميات كتعليله لتسمية الله للآية بأختها بقوله " ﴿ وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾[3] أي من الآية الّتي تقدّمتها ، وسمّاها أختاً لها لاشتراكهما في الصّحّة والإبانة

1- حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 1773/2 .
2- ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 4/1 .
3- الزخرف ، 48/43 .

والصّدق "[1] ، وتعليله تسمية آدم باسمه ؛ لكون جسده من أديم الأرض[2]، ومن طرقه في التّفسير: التّفسير بالضدّ والمقابل ، كتفسيره التّأخير بأنّه مقابل للتّقديم[3]، وعرّج على قضايا نحويّة ، كما فعل عند تفريقه بين : إنّ وأنّ[4] .

كان يتطرّق ، كذلك ، لأمثلة ينفي من خلالها التّرادف بين الألفاظ المتقاربة في الدّلالة كتفريقه بين الزّمان والأبد ، فالأبد عبارة عن مدّة الزّمان الممتدّ الّذي لا يتجزّأ كما يتجزّأ الزّمان[5]، وتفريقه بين العلم والمعرفة ، فالأوّل : أعمّ ، والثّاني : نتاج تفكّر وتدبّر [6] .

ثالثاً - مصادر الرّاغب في تأليفه :

أهمّ المصادر الّتي اعتمد عليها الرّاغب في كتابه (المفردات) :

أوّلاً - القرآن الكريم :

شكّلت الكلمة القرآنيّة محور اهتمام الرّاغب في كتابه ، فحضر النّصّ القرآنيّ حضوراً قويّاً في تفسيره ، فلا يكاد المؤلّف يخطو خطوة في التّفسير حتّى يصحبه شاهد من الكتاب الكريم ، يوثّق به الدّلالة ويقويّها .

ثانياً - الحديث الشّريف :

استعان الرّاغب بشكل لافت بالحديث الشّريف كشاهد على اللفظ ومعناه ، فقال في مادة برك يدعم معنى البركة : " ولما كان الخير الإلهي يصدر من حيث لا يُحَسّ ، وعلى وجه لا يُحْصَى ولا يُحْصَر ، قيل لكلّ ما يُشاهد منه زيادة غير محسوسة : هو مبارك وفيه بركة ، وإلى هذه الزيادة أُشير بما رُوي أنّه لا ينقص مال من صدقة[7] "[1] .

---

[1]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 15/1 .

[2]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 16/1 .

[3]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 16/1 .

[4]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 34/1 .

[5]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 8/1 .

[6]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 431/2 .

[7]-ينظر : مسلم ، صحيح مسلم ، 1202/2 .

ووظّف الرّاغب ما يقارب (257) حديثاً في تفسير مواد كتابه .

ثالثاً - الشّعر :

لم يَغِب الشّعر عن كتاب (المفردات) ، فاستشهد الرّاغب به على دلالات بعض الألفاظ .

ومثال عليه : " والآلُ أيضا الحال التي يؤول إليها أمرُه ، قال الشاعر :

سَأَحْمِلُ نَفْسي على آلةٍ فإمّا عَلَيْها وإمّا لَها "[2] [المتقارب]

وبلغ عدد ما حضر في كتابه من شواهد شعرية ما يقارب (413) بيتاً .

رابعاً - العلماء الّذين نقل عنهم :

مصادر الرّاغب الأخرى في كتابه تكاد لا تكون واضحة ؛ لأنّه في أغلب المواطن الّتي اقتبس فيها أقوالاً من علماء آخرين ، لم يكن يشير إلى أسمائهم ، بل يكتفي بذكر : قيل ، وقال بعضهم ، وغيرها من ألفاظ مشابهة .

ولاحظ الشّديّ تلك المشكلة بشكل واضح جعله يُقرّ بصعوبة معرفة مصادر الرّاغب ، وتحديد العلماء الّذين نقل عنهم بدقّة في كتابه (المفردات) ، إذ قال : " وهو في هذه النقول لا يكاد يعزي المنقول إلى صاحبه الّذي نقل عنه إلا في اللغة لوضوح النّقل عنها ، أمّا في النّقول عن المتكلمين أو الحكماء أو الفلاسفة فإنّه يكتفي بذكر عامتهم ولا يخصّ أحدا منهم ، فيقول : وذهب المتكلمون ، وذهب الفلاسفة ، أمّا حين يتّجه إلى اللغة فيذكر أسماء أصحابها ، فنراه يذكر ضمن من ذكرهم ابن عباس والخليل"[3] .

لكنّ الرّاغب وإن صرح بأسماء علماء اللغة الّذين أخذ عنهم ، فإنّه لا يدلّ على أسماء كتبهم ، وهذا أمر نبّه إليه الشّدي بقوله : " ولكنّه رغم هذه النّقول الّتي يعزيها إلى أصحابها إلا أنّه لا يدلّنا على أسماء كتبهم "[4] .

1- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 56/1 .

2- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 39/1 .

3- عباس الشدي ، تفسير الراغب الأصفهاني ، ص106 .

4- عباس الشدي ، م.ن ، ص106 -107 .

ومن العلماء الّذين أخذ عنهم الرّاغب :

1- ابن السّكيت[1] :

ذكره الرّاغب في كتاب (المفردات) في مادة (بقل) : " البقل ما لا ينبت أصله وفرعه في الشّتاء ، وقد اشتقّ من لفظه لفظ الفعل ، فقيل : بَقَل ، أي نبت ، وبَقَلَ وجهُ الصَّبيّ تشبيها به ، وكذا بَقَلَ نابُ البعير ، قاله ابن السّكيت ، وأبْقَل المكان ، صار ذا بَقْل فهو مُبْقِل ، وبَقَلْتُ البقل جَزَرْتُه ، والمَبْقَلَةُ مَوْضَعُه "[2] .

2- الأخفش :

أشار الرّاغب للأخفش في مادة (عود) : " وقوله : ﴿ ثمّ يعودون لما قالوا ﴾[3]، يُحْمَل على فِعْلِ ما حلَف له أن لا يَفْعَل ، وذلك كقولك : فلانٌ حلف ثمّ عاد إذا فَعَل ما حَلَف عليه . قال الأخفش : قوله : (لما قالوا) مُتعلِّق بقوله : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ [4] "[5] .

3- الفرّاء :

ذكره الرّاغب في مواطن عديدة ، كذكره له في مادة (أُم) ، عند شرحه لمعنى قوله تعالى : " ﴿ منهم أمّيّون لا يعلمون الكتاب إلا أماني ﴾[6]، أي إلا أن يُتلى عليهم . قال الفرّاء : هم العرب الّذين لم يكن لهم كتاب"[7] .

4- الفسوي[1] :

1- يعقوب بن إسحاق (ت244هـ=858م) أبو يوسف ، ابن السكيت : إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان(بين البصرة وفارس) . تعلّم في بغداد ، واتّصل بالمتوكّل العباسي ، الذي قتله بعدها ، له كتب منها : (إصلاح المنطق) ، و(الألفاظ) .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 439/14 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 203/3 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 195/8 .

2- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 72/1 .

3- المجادلة ، 3/58 .

4- المكان نفسه .

5- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 457/2 .

6- البقرة ، 78/2 .

7- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 29/1 .

ذكره الرّاغب في مادة (آمين) : " وقيل : (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ، قال أبو عليّ الفسويّ : أراد هذا القائل أنّ في (آمين) ضميراً لله تعالى ؛ لأنّ معناه استجب "[2] .

رابعاً - أهمّية الكتاب :

الكتاب له قيمة كبيرة ، أوجزها فيما يأتي :

أوّلاً - في اللغة :

يعدّ الكتاب معجماً لغويّاً ، عُرِض بطريقة سهلة تُمكّن الباحثين من الاستفادة منه ، والاعتماد عليه في دراساتهم اللغويّة لقضايا عديدة ، مثل : المشترك اللفظيّ ، والتّضاد ، والمجاز ، والتّأويل ، والاشتقاق ، والتّرادف .

ثانياً - في التّفسير وعلوم القرآن :

قدّم الكتاب نموذجاً لشكل من أشكال التّفسير يُحاكي الأسلوب المعجميّ ، ينطلق فيه الباحث من اللفظة إلى الآية ، يتتبّع صور دلالاتها في نصوص مختلفة .

ناقش الرّاغب فيه بعضاً من القضايا الّتي تتعلّق بالقرآن كقضيّة المحكم والمتشابه ، ففرّق بين الاثنين، فالمحكم ما لا شُبهة فيه من حيث اللفظ والمعنى ، والمُتشابه ما أَشْكل تفسيره لمشابهته بغيره إمّا من حيث اللفظ وإمّا من حيث المعنى ، وبيّن ضروبه[3] .

ثالثاً - من النّاحية النّحوية :

---

[1]- يعقوب بن سفيان بن جوان (ت277هـ-890م) ، أبو يوسف : من كبار حفّاظ الحديث ، من أهل (فسا) بإيران ، روى الحديث عن أكثر من ألف شخص ، ومات في البصرة ، من كتبه : (التاريخ الكبير) .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 630/14 ؛ ابن العماد ، م.س ، 321/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 198/8.

[2]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 33/1 .

[3]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 169/1 ، 335/1-336 .

عرّج الرّاغب على بعض القضايا النّحويّة دون إسهاب فيها ، كما في حديثه عن الحرفين : (إنّ وأنّ) ، إذ قال : " إنّ وأنّ : ينصبان الاسم ويرفعان الخبر ، والفرق بينهما أنّ (إنّ) يكون ما بعده جملة مستقلّة ، و(أنّ) يكون ما بعده في حكم مفرد يقع موقع مرفوع ومنصوب ومجرور "[1] .

رابعاً - في علم الكلام :

لم ينس الرّاغب أن يُضمِّن كتابه بعضاً من القضايا الكلاميّة عندما كان يمرّ على لفظ يستدعي ذلك ، فتحدّث ، قليلاً ، عن الجبريّة[2]، وعن أنواع الموجودات في إضافة بعضها إلى بعض ، إذ قال : " ولمّا كانت الموجودات بإضافة بعضها إلى بعض ثلاثة أضرب : فاعلاً غير منفعل وذلك هو الباري ﷻ فقط، ومنفعلاً غير فاعل وذلك هو الجمادات ، ومنفعلاً من وجه كالملائكة والإنس والجن ، وهم بالإضافة إلى الله تعالى منفعلة ، وبالإضافة إلى مصنوعاتهم فاعلة "[3].

هنا يعتمد الرّاغب على الاستدلال العقليّ في إثبات وجود الله ﷻ ، والاستدلال العقليّ طريق المتكلّمين ، فالله ﷻ فاعل يؤثّر في الأشياء بخلق ورزق وغير ذلك ، بينما بقيّة الموجودات إذا أُضيفت إلى الله تعالى فلا تأتي إلا مُنْفعلة ، فيتبيّن من هذا الوجه أنّ المتّصف بالوحدانيّة والتّفرد هو الله سبحانه، وهو بذلك المستحقّ للعبادة .

وكرّر الرّاغب ذِكْر آراء المعتزلة في قضايا عديدة ، وتعريفاتهم لعدد من المصطلحات ، كتعريفهم للحقيقة بأنّها : اللفظ المستعمل فيما وُضِع له في أصل اللغة[4] .

خامساً - في الصّرف :

سجّل الرّاغب عدداً من أوزان الكلمات في تفسيره ، وبيّن صيغها ، وربط بعضاً منها بدلالتها ، كما في وزنه لإنسان بأنّه إفعلان من أصل إنسيان[1] .

---

[1]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 33/1 .

[2]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 112/1 .

[3]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 35/1 .

[4]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 166/1 .

[1]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 35/1 .

الفصل الثّاني

القضايا الّتي تمحورت حولها دراسات العلماء لأسماء الله الحسنى .

المبحث الأوّل : إثبات أسماء الله الحسنى .

المبحث الثّاني : إحصاء أسماء الله الحسنى ، وعدّها .

المبحث الثّالث : تصنيفات العلماء لأسماء الله الحسنى .

المبحث الرّابع : مذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى .

توطئة :

من المؤكّد أنّ دراستي لن تستطيع الإحاطة بكلّ القضايا الّتي درسها العلماء في كتبهم عن أسماء الله الحسنى، ولذلك اخترت أبرز القضايا الّتي تركّزت عليها الدّراسات قديماً وحديثاً ، إلا أنّه من المهم أن أُشير بداية إلى أنّ بحث القدماء في أسماء الله الحسنى اتّخذ طريقين ، الأوّل : يقوم على شرح الأسماء، والثّاني : يناقش قضايا تتعلَّق بها مثل : إثبات الأسماء ، ودلالات الإحصاء ، وعدد الأسماء، واسم الله الأعظم ، والرّوايات ، والتّوقيف والقياس ، وتصنيفات الأسماء ، وقضية الاسم والمسمَّى .

وقد آثرت أن أعرض جهود العلماء في دراسة أسماء الله الحسنى من خلال القضايا التي أُثيرت في كتبهم عنها ، بدلاً من عرض منهج كلّ عالم في دراستها على حدة ، وذلك تلافياً للتّكرار والإسهاب ، وحرصاً على تركيز الدّراسة في موضوعات لا شخصيّات ، بينما يتّم عرض آراء ومواقف العلماء أثناء البحث في متون تلك القضايا .

إذا كانت القضايا السّابقة هي الّتي غلبت على بحث كثير من الكتب ، فإنّ تلك الكتب وغيرها تطرّقت ، أيضاً ، لقضايا لغويّة مثل : المشترك ، والخاص ، والتّرادف ، والمجاز ، والتّأويل ، ودلالة الصّيغ ، والسّياق ، والّتي سيكون مكان بحثها في الفصل الثّالث ، الّذي سيركّز على دراستها عند الرّاغب والجرجانيّ ، دون أن يقوم بإغفال ذكر آراء عدد من العلماء الآخرين فيها ، بما يخدم إجراء المقارنة بين العالمين .

يتكوّن هذا الفصل من أربعة مباحث هي : إثبات أسماء الله الحسنى ، وإحصاء أسماء الله الحسنى وعدّها ، وتصنيفات العلماء لأسماء الله الحسنى ، ومذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى .

المبحث الأوّل : إثبات أسماء الله الحسنى .

أوّلاً - تعريف الاسم ، وأدّلة إثباته :

يعرّف الزّمخشريّ الاسم بأنّه : " ما دلّ على معنى في نفسه ، دلالة مجرّدة عن الاقتران "[1] .

ويعرّفه السّهيليّ[2] بأنّه : " اللفظ الّذي وُضِع دلالة على المعنى "[3] .

وإذا كان تعريف كلّ من السّهيليّ والزّمخشريّ قد بُنِي في إطار علاقة الاسم بالمعنى ، فإنّ الزجاجيّ[4] يعرّفه في إطار ومقياس نحويّ ، بقوله : " الاسم في كلام العرب : ما كان فاعلاً أو مفعولاً، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به "[5] .

ركزّت التّعريفات السّابقة على دلالة الاسم سواء أكان من ناحية اللفظ والمعنى ، أو من ناحية نظمه في الجملة ، بيد أنّ البحث فيه لا يتوقّف عند الحدّ السّابق ، إذ ذهب عدد من العلماء إلى البحث في اشتقاق لفظ الاسم نفسه ودلالته ، واختلفوا فيه بين أصلين ، وشكّل كلّ أصل من أصلي الاشتقاق مقدّمة أدّت إلى استنتاجات تخصّ أسماء الله ﷻ وصفاته .

والأصلان اللّذان اختلف فيهما العلماء هما : السّمو ، والسّمة ، فالأوّل : رأي البصريّين ، والثّاني : رأي الكوفيّين على هذا النّحو :

1- الزمخشري ، المفصل في النحو ، ص3 .

2- عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت581هـ=1185م) حافظ ، عالم باللغة والسير ، ضرير ، ولد في مالقة ، نبغ فاتّصل خبره بصاحب مراكش ، فطلبه إليها وأكرمه . من كتبه : (الروض الأنف) ، و(نتائج الفكر) .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، 143/3 ؛ الصفدي ، نكت الهميان ، ص187 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 313/3 .

3- السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص30 .

4- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت337هـ=949م) أبو القاسم : شيخ العربيّة في عصره ، ولد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وسكن دمشق ، ومات في طبرية . له كتاب (الجمل الكبرى) ، و(العلل في النحو) .

ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 136/3 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، 77/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 299/3 ؛

5- الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص48 .

أوّلاً - رأي البصريّين :

اعتبروا أنّ الاسم مشتقّ من السّمو والرّفعة ؛ لأنّ الاسم يسمو بالمسمّى فيرفعه عن غيره ، أو لأنّه يعلو بقوّته على قسمي الكلام ، إذ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والاسم أقوى الكلام بالإجماع ، فلِعلوِّه سُمِّي اسماً .

وهذا الرّأي يرجّحه القرطبيّ[1] ؛ لأنّه يُقال في التّصغير : سُمَي ، وفي الجمع أسماء ، والجمع والتّصغير يردّان الأشياء إلى أصولها ، فلا يُقال : وسيم ولا أوسام . ويرى فيه الحقّ ؛ لأنّ من قال : إن الاسم مشتقّ من العلوّ ، يقول : لم يزل الله موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم ، لا تأثير لهم في أسمائه وصفاته .

ثانياً - رأي الكوفيّين :

رأوا فيه أنّ الاسم مشتقّ من السِّمة ، وهي العلامة ؛ لأنّ الاسم علامة لمن وُضِع عليه .

أمّا هذا الوجه فيرى القرطبيّ أنّ فكرة المعتزلة بُنِيت عليه ، فمن قال : إنّ الاسم مشتقّ من السِّمة ، يقول : كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة فلمّا خلق الخلق جعلوا له أسماءً وصفات ، وإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة[2] .

ويُرجّح كثير من العلماء قول البصريّين ؛ لأنّ العرب لا تعرف شيئاً دخلته ألف الوصل وحُذِفت فاء فعله ، نحو قولك : (عِدة) و(زِنة) ، فلو كان أصل الاسم (وَسَم) ؛ لكان تصغيره إذا حذفت منه ألف الوصل (وُسَيم) وفي الجمع (أوسام) ، كما أنّ تصغير (عِدة ، وِصلَة) (وُعَيدة ، وُصَيلة) ، ولم يُر في العربيّة ألف الوصل فيما حذفت فاؤه من الأسماء[3] .

1- - محمّد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ=1273م) أبو عبد الله ، القرطبيّ : من كبار المفسّرين ، صالح متعبّد ، من أهل قرطبة . رحل إلى الشرق واستقرّ بمنية (في شماليّ أسيوط بمصر) وتوفي فيها ، من كتبه : (الجامع لأحكام القرآن) .
ينظر : ابن العماد ، شذرات الذهب ، 584/7 ؛ الزركلي ، الأعلام 322/5 .

2- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص44_45 .

3- ينظر : الزجاجي ، اشتقاق أسماء الله ، ص255-256 .

يستند العلماء في إثبات أسماء الله الحسنى إلى أدلّة من القرآن الكريم والحديث الشّريف ، فأدلّتهم من القرآن الكريم :

- ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾[1] .
- ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾[2] .
- ﴿ واذكروا اسم الله عليه ﴾[3] .
- ﴿ وله الأسماء الحسنى ﴾[4] .

أمّا أدلّتهم من السّنّة ، فمنها :

- ما ورد [أنّ النّبيّ ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه قال : باسمك اللّهم أموت وأحيا ، وإذا استيقظ من منامه قال : الحمد لله الّذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النّشور][5] .
- وحديث الرّسول ﷺ: [ما من عبد يقول في صباح كلّ يوم ومساء كلّ ليلة : بسم الله الّذي لا يضرّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السّماء وهو السّميع العليم ثلاث مرات فيضرّه شيء][6] .

ثانياً - مناهج العلماء في إثبات أسماء الله الحسنى :

المنهج التّوقيفيّ ، وهو مذهب أهل السّنّة والجماعة :

يعتمد أهل السّنّة والجماعة في إثبات أسماء الله الحسنى على ما أثبته الشّرع من الكتاب والأثر ، ولا

---

[1] - الأعراف ، 180/7 .
[2] - الإسراء ، 110/17 .
[3] - المائدة ، 4/5 .
[4] - الحشر ، 24/59 .
[5] - البخاري ، صحيح البخاري ، 71/8 .
[6] - الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، 702/1 .

يتجاوزون التّوقيف فيها إلى العقل كما يذهب إليه الخطابيّ[1] بقوله : " ومن عِلم هذا الباب – أعني الأسماء والصّفات – وممّا يدخل في أحكامه ويتعلَّق به من شرائط : أنّه لا يُتجاوز فيه التَّوقيف "[2] .

ويذهب الإمام ابن قدامة المقدسيّ[3] مذهب الخطابيّ عندما يقول : " ومذهب السّلف – رحمة الله عليهم– الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه الّتي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله ، وعلى لسان رسوله، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المُحْدَثين ، بل أمَرُّوها كما جاءت ، وردّوا علمها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلِّم بها "[4] .

ويرفض أصحاب هذا المذهب سَبْق العقل على ما جاء به الشّرع ؛ لأنّ العقل مُفْتَقِد إلى الكمال ، أمّا ما جاء به الشّرع فهو صادر عن كمال ، وإليه ذهب الإمام الشّاطبيّ[5] بقوله : " العقل لا يُجْعَل حاكماً بإطلاق ، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشّرع ، بل الواجب أن يُقَدَّم ما حقّه التّقديم ، وهو الشّرع ، ويؤخَّر ما حقّه التّأخير ، وهو نظر العقل ؛ لأنّه لا يصحّ تقديم النّاقص حاكماً على الكامل ؛ لأنّه خلاف المعقول والمنقول "[6] .

وأرى أنّ الاتجاه في الاعتماد على التّوقيف فيما ورد في الشّرع ليس إقصاء للعقل من باب دراسة أسماء الله ﷻ ، إنّما هو تحديد للرّتب ، فرُتبة الأثر تتقدّم على رتبة العقل في إثبات الأسماء لله تعالى ؛ لأنّ العقل مهما كَمُل لا تخلو استنتاجاته من عيب ونقص ، ولا يصلح أن تُوزن به أمور العقيدة كما

1- حمد بن محمّد بن إبراهيم بن الخطاب (ت388هـ=998م) أبو سليمان : فقيه محدّث ، من أهل بست (من بلاد كابل) ، من كتبه : (معالم السنن) ، و(بيان إعجاز القرآن) .
ينظر : ابن خلكان ، الوفيات ، 214/2 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 479/15 ؛ الزركلي ، الأعلام 273/2 .

2- الخطابي ، شأن الدعاة ، ص111 .

3- عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت620هـ=1223م) أبو محمّد ، موفق الدين : فقيه من أكابر الحنابلة ، له تصانيق ، منها : (المغني) ، و(روضة الناظر) .
ينظر : ابن كثير ، م.س ،17 /116 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 155/7 ؛ الزركلي ، م.س ، 67/4 .

4- ابن قدامة المقدسي ، ذم التأويل ، ص9 .

5- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت790هـ=1388م) شهير بالشاطبيّ ، أصوليّ حافظ ، من أهل غرناطة ، كان من أئمّة المالكيّة ، من كتبه : (الموافقات في أصول الفقه) ، و(المجالس) .
ينظر : عبد الحي الكتاني ، فهرس الفهارس ،191/1 ، الزركلي ، م.س ، 75/1 .

6- الشاطبي ، الاعتصام ، 326/2 .

يقول ابن خلدون[1] : " العقل ميزان صحيح ، فأحكامه يقينيّة لا كذب فيه ؛ غير أنّك لا تطمع أن تزن به أمور التّوحيد والآخرة وحقائق النّبوّة ، وحقائق الصّفات الإلهيّة ، وكلّ ما وراء طوره ، فإنّ ذلك طمع مُحال"[2] ، فالعقل البشريّ يظلّ دون الحكم على أمور العقيدة المذكورة .

ويقول السّفارينيّ[3] مؤكّدا على التّوقيف في منظومته[4] :

لكنّها في الحقِّ تَوْقيفيّةٌ لَنا بذا أدلّةٌ وفيَّةٌ [الرّجز]

فحدود قضيّة إثبات الأسماء عند مذهب أهل السّنّة واضحة ، تتلخّص في إثبات ما أثبته الله ﷻ لنفسه في كتابه ، أو ما أثبته له الرّسول ﷺ في الأثر، ونفي ما لم يَثْبت في الكتاب والأثر ، وإليه ذهب الإمام علاء الدّين العطّار[5] في معرض حديثه عن العقل وحدوده ، فرأى " أنّ العقل مركز لذلك : لا أمر له ولا نهي ، ولا تحريم ولا تحليل ، بل تصرّفه الموافق لكتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ في الفروع ، وأمّا في الأصول فلا مدخل له أصلاً البتّة سوى الوقوف عنده ، فما أثبته سبحانه لنفسه وفي كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ أثبتناه ، وما نفاه نفيناه "[6] .

أمّا الغزاليّ ، فقام منهجه في أسماء الله الحسنى على المنهجين : التّوقيفيّ ، والعقليّ ، فطبّق التّوقيف في قضيّة الأسماء ، أمّا الصّفات فلم يقصرها على الشّرع ، ومزج فيها بين المنهجين[7] .

---

[1]- عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد (ت808هـ=1406م) ابن خلدون ، أبو زيد : الفيلسوف المؤرّخ ، العالم الاجتماعيّ البحّاثة . أصله من إشبيلية ، ومولده ومنشأه في تونس ، اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر) .
ينظر : السخاوي ، الضوء اللامع ، 145/4 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 330/3 .

[2]- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، 26/3 .

[3]- محمد بن أحمد بن سالم (ت1188هـ=1774م) ، شمس الدين ، أبو العون : عالم بالحديث والأصول والأدب ، محقّق ، ولد في سفارين (من قرى نابلس) ، ورحل إلى دمشق فأخذ من علمائها ، من كتبه : (كشف اللثام : شرح عمدة الأحكام) .
ينظر : المرادي ، سلك الدرر ، 31/4 ؛ الزركلي ، م.س ، 14/6 ؛ سركيس ، معجم المطبوعات ، 1028/2 .

[4]- البيت من الرجز .
السفاريني ، لوامع الأنوار البهية ، 124/1 .

[5]- علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان (ت724هـ=1342م) أبو الحسن ، علاء الدين : فاضل من أهل دمشق ، باشر مشيخة المدرسة النوريّة مدّة (30) سنة ، وفلج سنة (701هـ) ، له مصنّفات ، منها : (الوثائق المجموعة) ، و(الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد).
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 251/18 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، 5/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 251/4 .

[6]- ابن العطار ، الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ، ص23 .

[7]- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص18 .

المنهج العقليّ ، ويُنسب إلى المعتزلة البصريّين :

انقسم المعتزلة في قضيّة إثبات أسماء الله تعالى عن طريق العقل إلى : بغداديّين ، وبصريّين ، فالبغداديّون ذهبوا إلى أنّه لا يجوز أن نُسمّي الله ﷻ باسم قد دلّ العقل على صحّة معناه إلا أن يُسمِّي نفسه بذلك ، أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ العقل له نصيب في تحديد أسماء الله ﷻ واستنباطها ، وليس فقط النّصّ من قرآن وأثر ، فإذا دلّ العقل على جواز تسمية الله ﷻ باسم ، وجب تسميته به ، وإن لم يَرِد في ذلك نصّ شرعيّ ، فأطلقوا عقال عقولهم ، وسمّوا الله ﷻ لبيباً وطبيباً وفطناً ، وغير ذلك من أسماء[1] .

ويمكن الوقوف على حقيقة غلّوهم في تحكيم العقل في استنباط أسماء الله ﷻ عند واحد منهم وهو أبو عليّ الجُبّائيّ[2]، إذ كان يُسمِّي الله ﷻ بمعاني أسمائه ، فيسمّيه عارفاً ودارياً على معنى اسمه عالم، وكان يرى أنّ وَصْف الله ﷻ بأنّه سامع مُبْصِر من صفات الذّات ، وكان يزعم أنّ معنى عظيم وكبير وجليل هو السّيّد ، وكان يرى أنّ الله ﷻ لا يوصف بالمتين ؛ لأنّ المتين هو الثخين ، وكان يرى، أيضاً ، أنّ وصف الله ﷻ بالشّكور على جهة المجاز ، وكان يزعم أنّ الله ﷻ مُحبِّل ، ولا مُحبِّل للنّساء في الحقيقة سواه ، فيَلْزمه منه أنّه والد في الحقيقة ، وأنّه لا والد سواه[3] .

لم يَصْعُب على علماء السّنّة الرّدّ على الجُبّائيّ وغيره بردود مفحمة مستدلّين بأدلّة من اللغة ، ففنّدوا ما ادّعاه هؤلاء لله ﷻ من أسماء عن طريق العقل ، ما أنزل الله ﷻ بها من سلطان ، وبرز القاضي أبو بكر الباقلانيّ[4] في تفنيد ما نصّبوه من أسماء ، نقف على بعضها :

---

[1]- ينظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، 207/2 .

[2]- محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (ت303هـ=916م) أبوعلي : من أئمّة المعتزلة ، ورئيس علماء العقل في عصره ، وإليه نسبة الطائفة (الجبائيّة) ، له (تفسير) حافل مطوّل ردّ عليه الأشعريّ .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان 267/4 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية 798/14 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 257/6 .

[3]- ينظر : الأشعري ، م.س ، 208/2-2011 ؛ الرازي ، لوامع البينات ، ص18 .

[4]- محمّد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر (ت403هـ=1013م) أبو بكر : قاض ، من كبار علماء الكلام ،انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد وتوفي فيها . كان جيّد الاستنباط ، سريع الجواب .من كتبه:(إعجاز القرآن)، و(الإنصاف).
ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 269/4 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، 147/3 ؛ الزركلي ، م.س ، 176/6 .

- العارف يعود إلى صفة المعرفة الّتي لها معان ، تدلّ على النّقص ، من وجهين :
. أنّها اسم لعلم تقدّمته غفلة .
. أنّ لفظ المعرفة يُستعمل فيما تُدْرَك آثار الشيء ولا تُدْرَك ذاته ، على نقيض العلم الّذي يُقال فيما تُدْرَك ذاته .

فلا يصحّ أن يُقال : إنّ من أسماء الله العارف ؛ لأنّ المعرفة تعتمد على التّجربة ، والّتي يسبقها الجهل .

- الفقيه : لا يوصّف الله ﷻ بالفقه ؛ لأنّه عبارة عن فَهْم غرض المتكلِّم من كلامه وذلك يُشعر بسابقة الجهل .
- الدّاري : لا يوصف الله ﷻ بالدِّراية ؛ لأنّها الشّعور الّذي يحصل بضرب من الحيلة .
- الفاهم : والله ﷻ لا يوصف بالفهم ؛ لأنّ الفهم صريح في سابقة الجهل .
- الفَطِن : والله ﷻ لا يوصَفُ بالفطنة ؛ لأنّها عبارة عن سرعة إدراك ما يُراد تفويضه على السّامع ، وسرعة الإدراك مسبوقة بالجهل .
- العاقل : لا يصحّ ذلك في الله ﷻ ؛ لأنّ العقل مأخوذ من عقال النّاقة ، وهو العلم المانع عن فعل ما لا ينبغي ، وهذا يتحقّق في حقّ من تدعوه الدّواعي إلى فعل ما لا ينبغي .
- الطّبيب : لا يصحّ في حقّ الله ﷻ ؛ لأنّه علم مأخوذ من التّجارب[1] .

أتصوّر أنّ المعتزلة البصريّين تجاوزوا مسألة العقل في إثبات الأسماء لله ﷻ ، فكيف يُتَصوَّر أنْ يوصف الخالق بأنّه مُحبِّل للنّساء ، وقد وردت نصوص صريحة تردّ ما يحصل في الرّحم إلى الخَلْق : ﴿ثمّ خلقنا النّطفة علقة﴾[2] ، وكيف يُسمَّى الله بوالد ، وهو أمر نفاه الله ﷻ عن نفسه بشكل صريح في سورة الإخلاص ، لذلك ، أرى أنّ ما ذهبوا إليه ليس تحكيماً للعقل بل تحكيم للأهواء ، وللقياس الخاطئ عندما تقاس أسماء الله ﷻ وصفاته بأسماء المخلوقين وصفاتهم .

وقضية الصّراع بين أصحاب المنهجين برزت في نقاشات العلماء ، فيُروى أنّ رجلاً دخل على الجبائيّ بحضور أبي الحسن الأشعريّ[3] " فقال : هل يجوز أن يُسمَّى الله تعالى عاقلاً ؟

---

[1]- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص18-20 .
[2]- المؤمنون ، 14/23 .
[3]- علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت324هـ=936م) أبو الحسن : مؤسّس مذهب الأشاعرة ، كان من الأئمّة المتكلّمين المجتهدين ، ولد في البصرة ، وتلقّى مذهب المعتزلة وتقدّم فيهم ، ثمّ رجع وجاهر بخلافهم . من كتبه : (إمامة الصديق) ، و(الرد على المجسّمة) . ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 284/3 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية 101/15 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 263/4 .

فقال الجبائيّ : لا ؛ لأنّ العقل مشتقّ من العِقال ، وهو المانع ، والمنع في حقّ الله مُحال ، فامتنع الإطلاق .

قال الشّيخ أبو الحسن : فقلت له : فعلى قياسك لا يُسمَّى الله سبحانه حكيماً ؛ لأنّ هذا الاسم مشتقّ من حَكَمَة اللجام ، وهي الحديدة المانعة للدّابة عن الخروج ، ويشهد لذلك قول حسان بن ثابت[1] رضي الله عنه[2] :

فَنُحْكِمُ بِالقوافي مَنْ هَجانا وَنَضْرِبُ حينَ تَخْتَلطُ الدِّماءُ [الوافر]

وقول الآخر[3] :

أَبَني حَنيفَةَ أحكِموا سُفهاءَكُم إِنِّي أَخافُ عَليكُمُ أَنْ أَغْضَبا [الكامل]

أي نمنع بالقوافي من هجانا ، وامنعوا سفهاءكم .

فإن كان اللفظ مشتقّا من المنع ، والمنع على الله محال لزمك أن تمنع إطلاق حكيم ، عليه سبحانه وتعالى .

قال : فلم يحر جواباً ، إلا أنّه قال لي : فلم منعت أنت أن يُسمَّى الله عاقلاً ، وأجزت أن يُسمَّى حكيماً ؟

قال : فقلت له : لأنّ طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشّرعي دون القياس اللغويّ ، فأَطلقتُ حكيماً ؛ لأنّ الشّرع أطلقه ، ومنعتُ عاقلاً ؛ لأنّ الشّرع منعه ، ولو أطلقه الشّرع لأطلقتُه "[4] .

ثالثاً - الاسم والمُسمَّى والتَّسمية :

لم تلق قضيّة الاسم والمسمَّى والتَّسمية اهتماماً عند السّلف ، بينما نشأ النّقاش فيها نتيجة الخلاف مع

1- حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري (ت54هـ=674م)أبو الوليد : الصحابيّ ، شاعر النبي ﷺ ، كان شديد الهجاء ، فحل الشعر. له (ديوان) شعر .

ينظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، 305/1 ؛ الصفدي ، نكت الهميان ، ص134 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 176/2 .

2- البيت من البحر الوافر .

حسان بن ثابت ، ديوانه ، ص20 .

3- البيت من البحر الكامل .

جرير ، ديوانه ، ص47 .

4- السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، 357/3-358 .

المعتزلة في عهد الإمام أحمد بن حنبل ، كما أشار للأمر الطّبريّ[1] عندما ذَكر بأنّ أوّل من أُثِرَ عنه الحديث ردّاً على المبتدعة ، وبياناً للحقّ في مسألة الاسم والمسمَّى ، ممّن يُعْتَدّ بقوله هو : الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل – رضي الله عنه - ، ومع ذلك كان يشقّ على الإمام أحمد ويَعْظُم عليه الكلام في الاسم والمُسمَّى ابتداء ؛ لأنّها مسألة حادثة[2] .

والمسألة لا تقف عند الطّبريّ في اعتبارها حادثة ، بل استهجن الحديث فيها لافتقادها إلى الصّلة بالأثر ، حيث يقول : " وأمّا القول في الاسم أهو المُسمَّى أم غير المُسمَّى ، فإنّه من الحماقات الحادثة الّتي لا أثرٌ فيها فيُتّبع ، ولا قول من إمام فيُستَمع ، فالخوض فيه شَيْن ، والصّمت عنه زَيْن "[3] .

ويرى الرّازيّ[4] أنّ العلماء انقسموا في تلك المسألة إلى ثلاثة أقوال :

الأوّل : يرى أصحابه أنّ الاسم نفس المُسمَّى وغير التَّسمية .
الثّاني : يُنْسبُ إلى المعتزلة والجهميّة ، ويرون فيه أنّ الاسم غير المُسمَّى وغير التَّسمية .
الثّالث : هو ما ذهب إليه الغزاليّ ، ويراه الرّازيّ القول الحق ، وهو أنّ الاسم والمُسمَّى والتَّسمية أمور ثلاثة متباينة .

ويناقش الرّازيّ كلّ قول من هذه الأقوال ، فيرى أنّ الأمر لابُدّ أن يكون مسبوقاً ببيان ماهيّة الاسم والمُسمَّى والتَّسمية ، فيُعرِّف الاسم بأنّه اللفظ الدّال على الشّيء بالوَضْع ، أمّا المُسمَّى فهو عبارة عن نفس ذلك الشّيء ، والتَّسمية وَضْع الاسم للمُسمّى ، وهنا يتبيّن لديه افتراق أن يكون الاسم هو المُسمَّى أو التَّسمية بدليل ماهيّة كل منهم ، ثمّ بما يورده من حجج ، وهي :
الحجّة الأولى : أنّ أسماء الله كثيرة ، والمُسمَّى واحد .

---

[1]- محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ=923م) أبو جعفر : المؤرّخ المفسر الإمام . ولد في آمل طبرستان ، واستوطن بغداد وتوفّي فيها ، عُرِض عليه القضاء فامتنع . له (أخبار الرسل والملوك) يعرف بتاريخ الطبريّ .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 191/4 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 69/6 .
[2]- ينظر : الغصن ، أسماء الله الحسنى ، ص28 .
[3]- الطبري ، صريح السنة ، ص39 .
[4]- محمّد بن عمر بن الحسن (ت606هـ=1210م) أبو عبد الله ، فخر الدين الرازيّ : الإمام المفسّر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشيّ النسب ، أصله من طبرستان ، وكان يحسن الفارسيّة ، من تصانيفه : (مفاتيح الغيب) .
ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 4/ 248 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 11/17 ؛ الزركلي ، م.س ، 313/6 .

الحجّة الثّانية : أنّا إذا قلنا معدوم ومنفي ، فهاهنا الأسماء موجودة والمسمّيات معدومة .
الحجّة الثّالثة : أنّ أهل اللغة اتّفقوا على أنّ الكلم جنس تحته أنواع ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، فالاسم كلمة ، والكلمة هي الملفوظ بها ، وأمّا المّسمَّى فهو ذات الشّيء وحقيقته ، واللفظ والمعنى كل واحد منهما يوصَف بما لا يوصّف به الآخر ، فيقال في اللفظ : إنّه عرض وصوت وحال في المحلّ وغير باق ، وأنّه مركّب من حروف مُتعاقِبة ، وأنّه عربيّ وعبرانيّ ، ويُقال في المعنى : إنّه جسم ، وقائم في النّفس ، وموصوف بالأعراض ، وباق ، فكيف يُتصوَّر أنّ الاسم هو المُسمَّى ؟
الحجّة الرّابعة : ويُستّدلّ عليها من قوله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾[1] فقد أمرنا الله ﷻ بأن يُدعى بأسمائه ، والشّيء الّذي يُدْعَى مغاير للشّيء الّذي يُدْعى ذلك المدعوَّ به ، فوجب أن يكون الاسم غير المُسمَّى .
الحجّة الخامسة : أنّه يقال : فلان وضع هذا الاسم لهذا الشّيء ، فلو كان الاسم نفس المُسمَّى لكان معناه أنّه وضع ذلك الشّيء لذلك الشّيء ، وهذا مُحال[2].

ويرى أنّ القائلين بأن الاسم نفس المُسمّى يحتجّون بحجج هي :

الحجّة الأولى : استدلّوا عليها من قوله تعالى في الآيات : ﴿ سبّح اسم ربّك الأعلى ﴾[3]، و﴿ فسبّح باسم ربّك العظيم ﴾[4]، و﴿ تبارك اسم ربّك ذي الجلال والإكرام ﴾[5]، ووجه الاستدلال أنّه أمر بتسبيح اسم الله تعالى، ودلّ العقل على أنّ المسبَّح هو الله تعالى لا غيره ، وهذا يقتضي أن اسم الله تعالى هو هو لا غيره .
الحجّة الثّانية : استدلّوا عليها بقوله تعالى :﴿ وما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم﴾[6]، فقد أخبر الله تعالى أنّهم عبدوا الأسماء ، والقومُ ما عبدوا إلا تلك الذّوات ، فهذا يدلّ على أنّ الاسم هو المّسمَّى .
الحجّة الثّالثة : أنّ اسم الشّيء لو كان عبارة عن اللفظ الدّال عليه ، لوجب أن لا يكون لله تعالى في الأزل شيء من الأسماء ، إذ لم يكن هناك لفظ ولا لافظ وذلك باطل .

1- الأعراف ، 180/7 .
2- ينظر: الرازي ، لوامع البينات ، ص3-5 .
3- الأعلى ، 1/87.
4- الواقعة ، 74/56 .
5- الرحمن ، 78/55 .
6- يوسف ، 40/12 .

الحجّة الرّابعة : إذا قال القائل : محمّد رسول ، فلو كان اسم محمّد غير محمّد ، لكان الموصوف بالرّسالة غير محمّد ، وذلك باطل .
الحجّة الخامسة : تمسُّكهم بقول لبيد :

إلى الحَوْل ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما [1]

وإنّما أراد باسم السّلام نفس السّلام ، وهذا يقتضي أن يكون الاسم نفس المُسمَّى .
الحجّة السّادسة : تقوم على تمسّكهم بقول سيبويه : الأفعال أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء ، ومن المعلوم أنّ الأحداث الّتي هي المصادر صادرة عن المُسمَّيات ، لا عن الألفاظ ، فدلّ هذا على أنّ قوله: من لفظ أحداث الأسماء ، أي من لفظ أحداث المُسمَّيات[2] .

القول الثّاني : الاسم غير المسمَّى :

يُنسب القول بأنّ الاسم غير المُسمَّى إلى المعتزلة والجهميّة ، وأدّى هذا القول إلى استنتاجات أخرى ، فصار القصد منه أنّ أسماء الله ﷻ غيره ، وما كان غيره فهو مخلوق .

وقد تعرّض أصحاب هذا القول إلى موجة انتقادات شديدة من السّلف ؛ لأنّ رأيهم أدّى إلى استنتاجات خطيرة تمسّ ماهيّة الذّات الإلهيّة ، حتّى حكم أبو داود السّجستانيّ بالكفر على أيّ رجل يدَّعي أنّ أسماء الله مخلوقة ، وأنّ القرآن مخلوق ، وكذلك حكم الأصمعيّ[3] بالزّندقة على من يدَّعي بأنّ الاسم غير المُسمَّى[4] .

---

[1]- الشطر من البحر الطويل ، وهو صدر بيت عجزه : ومَنْ يبكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ .
ينظر : لبيد ، ديوانه ، ص79 .
[2]- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص5-6 .
[3]- عبد الملك بن قريب بن عليّ (ت216هـ=831م) أبو سعيد الأصمعيّ : راوية العرب ، وأحد أئمّة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع ، مولده ووفاته في البصرة . تصانيفه كثيرة منها : (الإبل) ، و(الأضداد) .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 170/3 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 200/14 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 162/4 .
[4]- ينظر : اللاكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، 346/2-348 .

وناقش الدّارميّ[1] الجهميّة في ادّعائهم أنّ أسماء الله مخلوقة ، وأنّها من ابتداع البشر نقاشاً عقليّاً ، فقال : " أرأيتم قولكم : إنّ أسماء الله مخلوقة ، فمن خلقها ؟ أو كيف خلقها ؟ أجعلها أجساماً وصوراً تشغل أعيانها أمكنة دونه من الأرض والسّماء ؟ أم موضعاً دونه في الهواء ؟ ! "[2] .

ويرى الغزاليّ أنّ الاسم غير التّسمية وغير المُسمَّى ، وأنّ هذه الألفاظ ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة ، ولا سبيل إلى كشف الحقّ فيها إلا ببيان معنى كلّ لفظ منها ، فيتّكئ ، لبيان ذلك ، على مدخل يتعلَّق بأشكال وجود الأشياء ، كطرح لحلّ إشكاليّة العلاقة بين الاسم والمُسمَّى ، إذ يرى أنّ الأشياء الموجودة ، يتّخذ وجودها صوراً ثلاثاً هي :

1- الوجود في الأعيان ، وهو الوجود الأصليّ الحقيقيّ .
2- الوجود في الأذهان ، وهو الوجود العلميّ الصوريّ .
3- الوجود في اللسان ، وهو الوجود اللفظيّ الدّليليّ[3] .

هنا ، يثير الغزاليّ قضيّة مهمّة عندما يعدّ الاسم دليلاً على وجود المُسمّى ، حيث يقول : " فالقول دليل على ما هو في الذّهن ، وما في الذّهن صورة لما في الوجود مطابقة له ، ولو لم يكن وجود في الأعيان لم ينطبع صورة في الأذهان ، ولو لم ينطبع صورة في الأذهان لم يشعر بها إنسان ، ولو لم يشعر بها الإنسان لم يُعبّر عنها اللسان "[4] .

ويرى الغزاليّ أنّ المفاهيم السّابقة متباينة ، لكنّها متطابقة متوازية ، وأنّ الوجود الّذي في الأعيان والأذهان لا يطرأ عليه تغيير باختلاف العصور والأمم ، ثمّ ينتقل للتّفصيل في قضيّة الوجود اللفظيّ ، إذ يرى أنّ الألفاظ منقسمة إلى ما هو موضوع أوّلاً ، مثل : سماء ، شجر ، إنسان ، وإلى ما هو موضوع ثانياً مثل : اسم ، فعل ، حرف ، أمر ، نهي . وبناء على ذلك ، فإن الاسم يرجع إلى لفظ موضوع وضعاً ثانياً ، وحدَّه أنّه : اللفظ الموضوع للدّلالة ، ولكلّ موضوع للدّلالة : واضِع ، ووَضْع ، ومَوْضوع له ، ويُطلَق على الواضِع المُسمِّي ، وعلى الوَضْع التَّسمية ، وعلى المَوْضوع له المُسمَّى ،

---

[1]- عثمان بن سعيد الدارمي (ت280هـ=894م) أبو سعيد : محدّث ، له تصانيف في الردّ على الجهميّة (النقض على بشر المريسي) ، وله (مسند) كبير ، توفّي في هراة .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 654/14 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 330/3 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 205/4 .
[2]- الدارمي ، رد الإمام الدرامي على بشر المريسي ، ص10 .
[3]- ينظر : الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص7 .
[4]- الغزالي ، م.ن ، ص8 .

فمن ظنّ أنّ الاسم هو المُسمَّى على قياس الأسماء المُترادفة ، فقد أخطأ ؛ لأنّ مفهوم المُسمَّى غير مفهوم الاسم ، فالاسم لفظ دالّ ، والمُسمَّى مدلول ، وقد يكون غير لفظ . أمّا إذا قُصِد أنّ مفهوم الاسم هو مفهوم المُسمَّى ، فإنّ الاسم هو المُسمَّى في هذه الحالة[1] .

ويُفنِّد الغزاليّ أحد الأدلّة الّتي استدلّ بها من رأى أنّ الاسم هو المُسمَّى في قوله تعالى : ﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ﴾[2] ، إذ يقول : " معناه أنّ اسم الآلهة الّتي أطلقوها على الأصنام كان اسماً بلا مُسمَّى ؛ لأنّ المُسمَّى هو المعنى الثّابت في الأعيان من حيث دلّ عليه اللفظ ، ولم تكن الأصنام آلهة ثابتة في الأعيان ، ولا معلومة في الأذهان ، بل كانت أساميها موجودة في اللسان ، فكانت أسامي بلا معان . ومن سُمِّي باسم الحكيم ، ولم يكن حكيماً ، وفرح به – قيل : فرح بالاسم ، إذ ليس وراء الاسم معنى .
وهذا هو الدّليل على أنّ الاسم غير المسمَّى ، لأنّه أضاف الاسم إلى التّسمية ، وأضاف التّسمية إليهم، فجعلها فعلاً لهم ، فقال ﴿ أسماء سمّيتموها ﴾[3] ، يعني أسماء حصلت بتسميتهم وفعلهم ، وأشخاص الأصنام لم تكن هي الحادثة بتسميتهم "[4] .

ولا بدّ من التّنبيه إلى أنّ اتّجاه الغزاليّ في اعتبار أنّ الاسم غير المسمّى مقصور على الآية السّابقة أو على مثيلاتها الّتي ورد فيها الحديث عن معبودات غير الله ﷻ ؛ لأنّ العلاقة بين الاسم والمسمّى في هذه الحالة ، تفتقد إلى ما سمّاه الغزاليّ بوجود الأعيان ، ومن هنا يفترق الغزاليّ عن المعتزلة ، إذ ادّعى المعتزلة أنّ الاسم غير المسمى فيما يتعلّق بالاسم العائد إلى الله تعالى ، أمّا الغزالي فاعتبر أنّ مفهوم الاسم هو المسمّى عندما يعود ذلك إلى الله ﷻ ، وهو غير المسمّى عندما يتعلق بغيره ؛ لافتقاد الاسم إلى مسمّاه ، الّذي هو ليس أكثر من وهم في نفوس من ادّعوه .

1- ينظر : الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص6-10 .
2- يوسف ، 40/12 .
3- المكان نفسه .
4- الغزالي ، م.س ، ص18 .

المبحث الثّاني : إحصاء أسماء الله الحسنى ، وعدّها .

أوّلاً - دلالات الإحصاء للأسماء :

وردت الإشارة إلى عدد أسماء الله الحسنى في الحديث الّذي رواه أبو هريرة[1] عن الرّسول ﷺ ، أنّه قال : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً ، مائةً إلا واحداً ، من أحصاها دخل الجنّة ، إنّه وِتْر يحب الوِتْر][2].

إذا كان الحديث السّابق شكّل مصدراً مهمّاً من مصادر إثبات الأسماء لله تعالى ، فإنّه إلى جانب ذلك فتح المجال لكثير من الخلاف بين العلماء والدّارسين لنصّه وروايته ، فنشأت تصوّرات كثيرة عن دلالة قول الرّسول ﷺ : (من أحصاها) ، وكذلك عن تحديد العدد بتسعة وتسعين اسماً ، ثمّ دار جدل كبير حول صحّة الرّوايات السّاردة لأسماء الله الحسنى والزّائدة على نصّ الحديث السّابق .

لم يتّفق العلماء على معنى الإحصاء الوارد في الحديث ، لاسيما أنّ المعنى المعجمي يسمح بالتّوسع في دلالات المفردة ، فقد وردت في لسان العرب الدّلالات التّالية للإحصاء :
- العدّ والحفظ . وأَحصى الشّيء : أحاط به .
- من أحصاها علماً ، وإيماناً بها ، ويقيناً بأنّها صفات الله ﷻ .
- من حفظها عن ظهر قلبه .
- من استخرجها من كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله ﷺ .
- من أطاق العمل بمقتضاها .
- من أخطر بباله عند ذكر معناها ، وتفكّر في مدلولها معظّماً لمُسمّاها ، ومقدّساً مُعَتبِراً بمعانيها ، ومتدَّبراً راغباً فيها ، وراهباً[3] .

---

[1]- عبد الرحمن بن صخر الدوسيّ (ت59هـ=679م) أبو هريرة : صحابيّ ، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له ، لزم صحبة النبيّ ﷺ ، فروى عنه 5374 حديثاً .
ينظر : أبو نعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء 376/1 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية 362/11 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 308/3 .
[2]- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .
[3]- ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حصى .

ونادراً ما ترى عالماً ممّن تناول دراسة دلالة الإحصاء في الحديث الشّريف ، يقف عند دلالة واحدة في شرحها كالبيهقيّ[1]، الّذي حدّد دلالتها بالعدّ ، لكنّه لم يغفل عن الإشارة إلى أقوال أخرى فيها ، فأورد قولين آخرين في معانيها ، الأوّل : من أطاقها بحسن المراعاة لها ، والمحافظة على حدودها ، في معاملة الرّبّ بها ، والثّاني : من عرفها ، وعقل معانيها ، وآمن بها[2] .

وكان دليل البيهقيّ في إثبات دلالة العدّ رواية سفيان[3] للحديث ، إذ ذكر (من حفظها) بدل (من أحصاها) ، بما رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ من قوله : [لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنّة ، وإنّ الله وِتر يحبّ الوِتر][4].

اهتمّ القرطبيّ بأصل مادّة الكلمة ، ليبني عليه رأياً مخالفاً لمن حدّد دلالتها بالعدّ والحفظ ، إذ رأى أنّ قوله ﷺ : (أحصاها) فيه لغتان ، الأولى : أحصأها ، مهموزة اللام ، ومعناها : علّم غيره بها مُستوفاة كاملة ، الثّانية : (أحصاها) ، غير مهموزة اللام . ثمّ أورد اختلاف العلماء في معنى (أحصاها) على عدّة أقوال هي : العدّ ، والحفظ ، والفهم لها والعلم بها ، والإيمان بها والتّعظيم لها ، وإنزال كل اسم منها منزلته . وانتهى إلى ترجيح أنّ المراد بالإحصاء أمر يزيد على العدّ والحفظ[5] .

وهذا التّعدد في الدّلالة يسجّله الخطابيّ عندما يورد معاني اختلف فيها العلماء في تفسيرهم لمعنى الإحصاء ، وهي : العدّ ، والعقل والمعرفة ، وقراءة القرآن كاملاً [6].

وتوسّع ابن قيّم الجوزيّة[7] في دلالة (الإحصاء) فيرى أنّه تضمّن ثلاثة أمور :

---

[1]- أحمد بن الحسين بن عليّ (ت458هـ=1066م) أبو بكر : من أئمّة الحديث . ولد في خسروجرد بنيسابور ، ونشأ في بيهق ، ورحل إلى بغداد ثمّ إلى الكوفة وغيرهما . صنّف تصانيف كثيرة منها : (السنن الصغرى) ، و(الأسماء والصفات) .

ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 9/16 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 248/5 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 116/1 .

[2]- ينظر : البيهقي ، سنن البيهقي ، 27/1 .

[3]- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريّ (ت161هـ=778م) أبو عبد الله : أمير المؤمنين في الحديث. كان سيّد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى . له من الكتب : (الجامع الكبير) ، و(الجامع الصغير) .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 386/2 ؛ ابن كثير ، م.س ، 489/13 ؛ الزركلي ، م.س ، 104/3 .

[4]- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .

[5]- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص2-3 .

[6]- ينظر : الخطابي ، شأن الدعاء ، ص26-29 .

[7]- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعيّ (ت751هـ=1350م) أبو عبد الله ، شمس الدين : من أركان الإصلاح الإسلاميّ، وأحد كبار العلماء ، موله ووفاته في دمشق ، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ألّف تصانيف كثيرة ، منها : (إعلام الموقعين) ، و(زاد المعاد) .

ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 523/18 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة 400/3 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 56/6 .

. إحصاء ألفاظ الأسماء وعدّها ، أو الإحاطة بها لفظاً .
. فهم معانيها ومدلولها .
. دعاء الله سبحانه وتعالى بها ، والتعبّد لله بمقتضاها(1) .

ثانياً - عدد أسماء الله الحسنى :

انقسم العلماء في موقفهم من العدد الوارد في حديث رسول الله ﷺ : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً](2) إلى فريقين :

الأوّل : رأى أنّ أسماء الله تسعة وتسعين اسماً لا غير .
الثّاني : رأى أنّ أسماء الله غير محصورة بالعدد الوارد في الحديث .

بنى من ذهب إلى أنّ أسماء الله محدودة في تسعة وتسعين اسماً رأيه في ضوء ما قاله ابن حزم(3): " إنّ له – عز وجل – تسعة وتسعين اسماً ، مائة غير واحد ، وهي أسماؤه الحسنى ، من زاد شيئاً عن نفسه فقد ألحد في أسمائه ، وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسّنّة "(4) .

وهناك ضباب يُخيِّم على أسماء القائلين بالرّأي الأوّل ، إذ لم تُسعف المصادر التي ذكرت هذا الرأي من يبحث في تحديد أسمائهم .

وقدّم علماء الفريق الثّاني تفسيرات عديدة تهدف إلى استبعاد الحصر من دلالة الحديث ، حيث ذكر الإمام النّوويّ(5) إجماع كثير من العلماء على هذا الأمر بقوله : " واتّفق العلماء على أنّ هذا الحديث

1- ينظر : ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، 288/1 .
2- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .
3- عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهريّ (ت456هـ=1064م) أبو محمّد : عالم الأندلس في عصره ، وأحد أئمّة الإسلام ، ولد في قرطبة، انتقد كثيراً من العلماء والفقهاء ، فأوغلوا ضدّه . من كتبه : (المحلى) ، و(جمهرة الأنساب) .
ينظر : ابن كثير ، م.س ، 795/15 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب 239/5 ؛ الزركلي ، م.س ، 254/4 .
4- ابن حزم ، المحلى ، 30/1 .
5- يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي النووي (ت676هـ=1277م) أبو محيي الدين : علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران بسورية) . من كتبه : (تهذيب الأسماء واللغات) ، و(منهاج الطالبين) .
ينظر : ابن كثير ، م.س ، 539/17 ؛ ابن العماد ، م.س ، 618/7 ؛ الزركلي ، م.س ، 149/8 .

ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، فليس معناه أنّه ليس له أسماء غير هذه التّسعة والتّسعين ، وإنّما مقصود الحديث أنّ هذه التّسعة والتّسعين من أحصاها دخل الجنّة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنّة بإحصائها، لا الإخبار بحصر الأسماء "[1].

وشيخ الإسلام ابن تيمية[2] يرى أن ما ورد في الرّوايتين لا يُنسَب إلى الرّسول ﷺ ، وإنّما زيدت الأسماء بعده : " وقد اتّفق أهل المعرفة بالحديث على أنّ هاتين الرّوايتين ليستا من كلام النّبيّ ﷺ ، وإنّما كلّ منهما من كلام بعض السّلف "[3] .

وأتصوّر أنّ ما ذهب إليه ابن تيمية الحقّ ، وأنّ ما ذكره ابن حزم في كلامه السّابق اجتهاد منه ، وليس قائماً على بيّنة أو دليل من رواية أو حديث عن رسول الله ﷺ ، أو عن أحد الرّواة ، بدليل أنّه أخذ يُقلِّب الحديث في كلامه ، ويؤوّله ، ثمّ يبدي رأيه في قضيّة العدد ، في ضوء فهمه له .

ويتبنّى القرطبيّ ، ما يراه عدد من العلماء في قضيّة العدد المحدَّد به أسماء الله الحسنى بتسعة وتسعين في الحديث الشّريف ، بأنّها الأسماء المشرَّع لنا الدّعاء بها ، أمّا أسماؤه فإنّها غير متناهية ؛ لأنّ مدائحه وفضائله غير متناهية ، والدّليل عليه ما ورد في الأثر من وجود أسماء استأثر الله بها في علم الغيب عنده[4]، لاسيما أنّ أهل الفهم رأوا أنّ الأسماء التّسعة والتّسعين الواردة في الحديث هي الأسماء الظّاهرة التي يتعبّد الخلق بإحصائها ؛ لأنّ ذلك في وسعهم بالكسب والبحث والنّظر ، ووراء هذه الأسماء غيرها اختصّها الله ﷻ بالأنبياء والأولياء ، ثمّ يأتي وراء هذه الأسماء كلّها أسماء استأثر الله ﷻ بها في علم الغيب عنده ، لم يُطلع عليها نبيّاً مرسلاً ، ولا ملكاً مقرّباً[5] .

ويناقش الغزاليّ قضيّة عدد أسماء الله ﷻ بين احتمالات عديدة ، لكنّه يرى أنّ الأظهر ممّا ورد في الحديث من تعيين عددها يدلّ على أنّ المراد به تسعة وتسعون اسماً بأعيانها ؛ لأنّها إذا لم تتعين لم

1- النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، 17/5 .

2- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الخضر النميري (ت728هـ=1328م) أبو العبّاس ، تقيّ الدين ابن تيمية : الإمام ، شيخ الإسلام . ولد في حرّان ، وتحوّل به أبوه إلى دمشق ، فنبغ واشتهر . تصانيفه كثيرة ، منها : (الفتاوى) ، و(الإيمان) .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية 18/ 295 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 142/8 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 144/1 .

3- ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، 379/6 .

4- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص9-13 .

5- ينظر : القرطبي ، م.ن ، ص79-80 .

تظهر فائدة الحصر والتّخصيص ، ولإثبات فكرته يضرب مثلاً على ذلك بقول القائل : (للمالك مائة عبد ، من استظهر لم يقاومه عدو) ، فالمائة لا تدلّ على عدد ما يمتلكه الملك من عبيد ؛ لأنّه يملك أكثر من ذلك بكثير ، ولكنّها تدلّ على فئة من عبيده اختُصَّت بمزيد قوّة وشوكة ، والأمر ذاته ينطبق على الأسماء التّسعة والتّسعين في الحديث الشّريف ؛ لأنّها تشير إلى أسماء اختُصَّت بزيادة شرف ، وجمعت أنواعاً من المعاني المُنبئة عن الجلال ، ما جمع ذلك غيرها[1].

ويمكن تصنيف البراهين ، الّتي استدلّ بها من نفى الحصر من العلماء ، إلى ثلاثة أنواع من الأدلّة هي :

النّوع الأوّل : الأدلّة النّحويّة :

ويدخل في باب الأدلّة النّحويّة قول ابن القيّم ، عندما عدّ جملة (من أحصاها دخل الجنّة) صفة للتّسعة والتّسعين ، وليست جملة مبتدأة في قوله : " فهذه الجملة وهي قوله : (من أحصاها دخل الجنّة) صفة للتّسعة والتّسعين ، ليست جملة مبتدأة ، ولكن موضعها النّصب ، ويجوز أن تكون مبتدأة والمعنى لا يختلف ، والتّقدير أنّ لله أسماء بقدر هذا العدد من أحصاها دخل الجنّة ، كما يقول القائل : لي مائة غلام أعدّدتهم للعتق ، وألف درهم أعددتها للحجّ ، فالتّقييد بالعدد هو الموصوف بهذه الصّفة ، لا في أصل استحقاقه لهذا العدد ، فإنّه لم يقل : إنّ أسماء الله تسعة وتسعون "[2] .

ويقول ، كذلك ، : " أمّا قوله ﷺ : (إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة) . فالكلام جملة واحدة . وقوله : (من أحصاها دخل الجنّة) صفة لا خبر مستقل .

والمعنى : له أسماء متعدّدة ، من شأنها أنّ من أحصاها دخل الجّنة . وهذا لا ينفي أنّ له أسماء غيرها . وهذا كما تقول : لفلان مئة مملوك قد أعدّهم للجهاد ، فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدّون لغير الجهاد ، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه "[3] .

النّوع الثّاني : دليل من الأثر :

1- ينظر : الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص135 .

2- ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، 381/6 .

3- ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، 294/1 .

تحدّث العلماء الّذين نفوا حصر أسماء الله في تسعة وتسعين اسماً عن نصّ ورد عن الرسول ﷺ يدحض فكرة قصر أسماء الله على العدد المذكور ، وهو قوله : [ما أصاب أحداً قطّ همّ ولا حزن ، فقال : اللّهم إنّي عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكلّ اسم هو لك ، سمّيت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علّمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، وذهاب همّي ، إلا أذهب الله حزنه وهمّه ، وأبدل مكانه فرحاً][1] ، فالحديث يشير إشارة صريحة إلى ثلاثة أصناف من أسماء الله ﷻ : أسماء أنزلها الله في كتابه ، وأسماء اختصّ بها بعض خلقه ، وأسماء خفيت عن النّاس جعلها الله من خاصّة علمه .

النّوع الثّالث : دليل اختلاف الرّوايات :

ورد هذا الدّليل في كلام القرطبيّ عندما تحدّث عن اختلاف العلماء في قبول رواية جزء من الحديث السّابق فيما يتعلّق بتعداد أسماء الله الحسنى ، فالقاضي أبو بكر بن العربيّ[2] رأى أنّ الثّابت عن النّبيّ ﷺ أنّه قال : [إن لله تسعة وتسعين اسماً إلا واحداً ، الله وتر يحبّ الوتر ، من أحصاها دخل الجنّة][3] من غير تفسير للأسماء ولا تعدية لذكرها . وأمر آخر يراه ابن عربيّ أنّ الحديث ورد برواية أخرى غير رواية شعيب[4] عن أبي الزّناد[5] ، في رواية ابن سيرين[6] عن أبي هريرة ، حيث ذكر فيها أسماء ليست في حديث شعيب ، وأسقط منها ، أيضاً ، أسماء أخرى .

---

[1]- الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، 696/1 .

[2]- محمّد بن علي بن محمّد بن عربيّ (ت638هـ=1240م) أبو بكر ، المعروف بابن عربيّ : فيلسوف ، من أئمّة المتكلّمين في كلّ علم . ولد في مرسية ، أنكر عليه أهل الديار المصريّة بعض آرائه ، وعمل بعضهم على إراقة دمه ، فرحل إلى دمشق واستقرّ فيها إلى أن توفي ، له نحو أربعمائة كتاب ورسالة ، منها : (الفتوحات المكية) ، و(التعريفات) .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية 252/17 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 332/7 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 281/6 .

[3]- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .

[4]- شعيب بن أبي حمزة دينار الحمصيّ (ت162هـ=779م) الأمويّ ، بالولاء : حافظ للحديث ، ثقة ، من أهل حمص . كان جيّد الخط . ولي الكتابة لهشام بن عبد الملك في الرصافة ، وكتب له كثيراً من الحديث بإملاء الزهري .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص437 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 172/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 166/3 .

[5]- عبد الله بن ذكوان القرشيّ المدنيّ (ت131هـ=748م) محدّث ، من كبارهم ، وفد على هشام بحساب المدينة ، توفّي فجأة في المدينة ، وكان ثقة في الحديث ، عالماً في العربية ، فصيحاً .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص504 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 329/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 85/4 .

[6]- محمّد بن سيرين الأنصاريّ (ت110هـ=729م) أبو بكر ، إمام وقته في علوم الدين في البصرة ، تابع من أشراف الكتّاب. سمع من أنس وأبي هريرة وابن عمر ، وهو ثقة عند كثير من العلماء كابن معين وابن سعد والعقيلي .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص853 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 585/3-586 ؛ الزركلي ، م.س ، 154/6 .

وقد وقف القرطبيّ على قول ابن عربيّ ، فضعّف رواية ابن سرين ؛ لأنّه لم يكن بالقويّ عند أهل الحديث ، أمّا شعيب فرآه مأموناً ، لكنّ المشكلة ، من وجهة نظره ، تكمن في معرفة إن كان ذِكْر الأسماء من قول النّبيّ ﷺ أم من قول الرّاوي ، والظّاهر ، عنده ، أنّها من قول الرّاوي لوجهين :
الأوّل : أنّ أصحاب الصّحيح لم يذكروها .
والثّاني : أنّ فيها تفسيراً بزيادة ونقصان ، لا يليق بالمرتبة النّبويّة العليا[1] .

وهذا الاختلاف في الرّوايات جعل العلماء يصرّحون بقوّة عن فرضيّات أخرى لعدد أسماء الله الحسنى ، كمن رأى أنّ لله ألف اسم ، فيما حكاه ابن عربي عن بعضهم ، ثمّ عقّب بقوله : هذا قليل فيها[2] .

كما ذهب ابن عربيّ إلى فكرة أنّ الأسماء مخبوءة في القرآن والسّنّة ، كما خُبِّئت ساعة الإجابة في يوم الجمعة ، وليلة القدر في رمضان ، واقترب الرّازيّ من فكرته عندما رأى أنّ الأسماء التّسعة والتّسعين مبهمة كما أُبهمت ساعة الجمعة وليلة القدر والصّلاة الوسطى ، حتّى يواظب النّاس على دعاء الله بأسمائه رجاء أن يقعوا على تلك الأسماء المخصوصة[3].

وأتصوّر أنّ هناك دليلاً يوحي به نصّ الحديث نفسه ، فلا يمكن أن يوقع الرّسول ﷺ معنى التّحدي بإحصاء الأسماء من خلال أسلوب الشّرط في قوله : (من أحصاها دخل الجنة) ، ثمّ يُصرِّح بها ، وإلاّ كان كمن يطلب شيئا ثمّ يُلبّيه ، أو كمن يطرح سؤالا ثمّ يجيب عنه ، وهذا محال ؛ لأنّ نصّ الشّرط يدلّ على تحدّ ، يستحقّ مُنْجِزُه الثّواب المذكور في الجواب وهو دخول الجنّة . وعليه يكون الحديث غيّب إطناباً وتفصيلاً اقتضاه وجه بلاغيّ هو الإيجاز ، بينما لو أُعيد بناء النّصّ من غير حذف ، فيحتمل أن يكون على معنى : إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أسمائه الحسنى ، من أحصاها من كتاب الله وسنّة رسوله دخل الجنّه .

وأنطلق من فكرة ابن عربيّ بأنّ الأسماء مخبوءة في الكتاب والسّنّة ، فأرى أنّ أقرب الدّلالات إلى ما يقتضيه النّصّ هي دلالة العدّ والجمع ، النّاشئ عن استخراجها من كتاب الله ﷻ وسنّة رسوله ﷺ ، وإذا

[1]- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص53-55 .
[2]- ينظر : ابن حجر ، فتح الباري ، 220/11 .
[3]- ينظر : ابن عربي ، أحكام القرآن ، 340/2.

نُظِر إلى ما جمعه كلّ عالم من أسماء شرحها في كتابه لوُجد تباين وعدم اتّفاق في الأسماء المجموعة . ولا أُرجّح أن يكون القصد بالإحصاء الحفظ ؛ لأنّ ذلك يستلزم سرد الأسماء ، وهو احتمال ينفيه معنى النّصّ وضعف الرّوايات ، ولا أرجّح ، كذلك ، أن يكون الإحصاء بمعنى الفهم ؛ لأنّ الإحاطة بمعاني ودلالات أسماء الله دون ما يستطيعه البشر ، وكلّ ما يُذكر فيها اجتهاد مبنيّ على استدلال عليها من المعاني اللغويّة ، ثمّ يُبنى لصفات أسمائه الحسنى دلالات تليق بكمال الذّات الإلهيّة .

ثالثاً - الرّوايات :

ينطلق الدّارسون في دراستهم لأسماء الله الحسنى من حديث رواه أبو هريرة عن الرّسول ﷺ ، يقول فيه : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً ، من أحصاها دخل الجنّة][(1)] .

وقد ورد الحديث السّابق على صورتين:

الصّورة الأولى : نصّ الحديث دون سرد للأسماء .

ورَوى الحديث عن أبي هريرة خمسة من التّابعين دون سردهم للأسماء ، وهم : عبد الرّحمن الأعرج[(2)]، ومحمّد ابن سيرين ، وهمّام بن منبّه[(3)]، وأبو رافع[(4)]، وأبو سلمة[(5)] .

---

[1]- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .

[2]- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت117هـ=735م) أبو داود المدنيّ ، عرف بالأعرج : حافظ قارئ من أهل المدينة ، وافر العلم ، رابط بثغر الإسكندرية مدّة ، ومات بها .أدرك أبا هريرة وأخذ عنه ،وهو ثقة عند كثير من العلماء كابن سعد ، وابن خراش ، وأبي زُرْعة ، والعِجْلي.
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص603 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 562/2 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 340/3 .

[3]- همام بن مُنبّه بن كامل بن شيخ اليمانيّ(ت131هـ=749م) ، أبو عقبة ، روى عن : أبي هريرة ، ومعاوية ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير . وهو ثقة عند كثير من العلماء كابن معين ، وابن حبان ، والعجليّ .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص1024 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 283/4-284 ؛ الزركلي ، م.س ، 94/8 .

[4]- نفيع بن رافع الصائغ (ت90هـ=708م) أبو رافع المدنيّ ، نزيل البصرة ، أدرك الجاهليّة ، من كبار التابعين ، روى عن كثيرين : كأبي هريرة ، وأبي بكر ، وعمر . وهو ثقة عند كثيرين : كابن سعد ، والعجليّ ، والدارقطنيّ .
ينظر : ؛ ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص1008 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 240/4-241 .

[5]- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهريّ المدنيّ (ت94هـ=712م) قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل: اسمه كنيته . روى عن كثيرين : كطلحة ، وأبي الدرداء ، وابن عباس ، وابن عمر . وهو ثقة عند أبي زُرْعة .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص1155 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 531/4-532 .

الصّورة الثّانية : نصّ الحديث مع سرد للأسماء[1] .

ويُقسَم الحديث الّذي ورد فيه سرد للأسماء من ناحية السّند إلى ثلاثة طرق ، هي[2] :

الطّريق الأوّل :

هو طريق عبد العزيز بن الحصين[3] عن أيوب عن محمّد بن سرين عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة : الله ، الرّحمن ، الرّحيم ، الإله ، الرّبّ ، الملك ، القدّوس ، السّلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبّار ، المتكبّر ، الخالق ، البارئ ، المصوِّر ، الحليم ، العليم ، السّميع ، البصير ، الحيّ ، القيّوم ، الواسع ، اللطيف ، الخبير ، الحنّان ، المنّان ، البديع ، الودود ، الغفور ، الشّكور ، المجيد ، المبدي ، المعيد ، النّور ، البادي ، الأوّل ، الآخر ، الظّاهر ، الباطن ، العفوّ ، الغفّار ، الوهّاب ، القادر ، الأحد ، الصّمد ، الوكيل ، الكافي ، الباقي ، الحميد ، المغيث ، الدّائم ، المتعالي ، ذو الجلال والإكرام ، المولى ، النّصير ، الحقّ ، المبين، الباعث ، المجيب ، المحيي ، المميت ، الجليل ، الصّادق ، الحافظ ، المحيط، الكبير ، القريب ، الرّقيب، الفتّاح ، التّواب ، القديم ، الوتر ، الفاطر ، الرّزاق ، العلام ، العليّ ، العظيم ، الغنيّ ، المليك، المقتدر ، الأكرم ، الرّؤوف ، المدبّر ، القدير ، المالك ، القاهر ، الهادي ، الشّاكر ، الكريم ، الرّفيع ، الشّهيد ، الواحد ، ذو الطّول ، ذو المعارج ، ذو الفضل ، الخلاق، الكفيل ، الجليل ، الكريم][4] .

الطّريق الثّاني :

---

[1]- ينظر : الغصن ، أسماء الله الحسنى ، ص149-158 .

[2]- ينظر : الغصن ، م.ن ، ص155-158 .

[3]- عبد العزيز بن الحصين الترجمان ، أبو سهل ، مرزوي الأصل ، روى عن الزهريّ ، وثابت النباتيّ . ضعّف روايته البخاريّ ، وابن معين، وابن عدي .

ينظر : العقيلي ، الضعفاء ، 778/2- 779 ؛ الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 637/2 .

[4]- الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، 59/1 .

هو طريق عبد الله بن محمّد الصّنعانيّ[1]، قال : حدّثنا أبو المنذر زهير بن محمّد التّميميّ ، حدّثنا موسى بن عقبة ، حدّثني عبد الرّحمن الأعرج عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً - مائة إلا واحداً ، إنّه وتر يحب الوتر – من حفظها دخل الجنّة ، وهي : الله ، الواحد ، الصّمد ، الأوّل ، الآخر ، الظّاهر ، الباطن ، الخالق ، الباري ، المصوِّر ، الملك ، الحقّ ، السّلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبّار ، المتكبّر ، الرّحمن ، الرّحيم ، اللطيف ، الخبير ، السّميع ، البصير ، العليم ، العظيم ، البار ، المتعال ، الجليل ، الجميل ، الحيّ ، القيّوم ، القادر ، القاهر ، العليّ، الحكيم ، القريب ، المجيب ، الغنيّ ، الوهّاب ، الودود ، الشّكور ، الماجد ، الواجد ، الوالي ، والرّاشد، العفوّ ، الغفور ، الحليم ، الكريم ، التّواب ، الرّبّ ، المجيد ، الوليّ ، الشّهيد ، المبين ، الرّؤوف ، الرّحيم ، المبدئ ، المعيد ، الباعث ، الوارث ، القويّ ، الشّديد ، الضّار ، النّافع ، الباقي ، الواقي ، الخافض ، الرّافع ، القابض ، الباسط ، المعز ، المذل ، المقسط ، الرزاق ، ذو القوّة ، المتين ، القائم ، الدّائم ، الحافظ ، الدليل ، القاهر ، السّامع ، المعطي ، المحيي ، المميت ، المانع ، الجامع ، الهادي ، الكافي ، الأبد ، العالم ، الصّادق ، النّور ، النيّر ، التّام ، القديم ، الوتر ، الأحد ، الصّمد ، الّذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد][2] .

الطّريق الثّالث :

هو طريق الوليد بن مسلم[3] ، قال أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً ؛ مائة غير واحدة ، من أحصاها دخل الجنّة . هو الله الّذي لا إله إلا هو ، الرّحمن ، الرّحيم ، الملك ، القدّوس ، السّلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبّار ، المتكبّر ، الخالق ، البارئ ، المصوِّر ، الغفّار ، القهّار ، الوهّاب ، الرّزّاق ، الفتّاح ، العليم ، القابض ، الباسط ، الخافض ، الرّافع ، المُعزّ ، المُذلّ ، السّميع ، البصير ، الحكم ، العدل ، اللطيف ، الخبير ، الحليم ، العظيم ، الغفور، الشّكور ، العليّ ، الكبير ، الحفيظ ، المقيت ، الحسيب ،

---

1 - عبد الملك بن محمد الحميريّ البرسميّ ، أبو الزرقاء ، من صنعاء دمشق ، ضعّف روايته عدد من العلماء : كابن حِبّان ، والأزديّ .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص627 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 624/2-625 .

2 - ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، ص636 .

3 - الوليد بن مسلم القرشيّ(ت195هـ=810م) أبو العبّاس : مولى بني أميّة ، روى عن كثيرين : كالأوزاعيّ ، وابن عجلان ، وثور بن يزيد. صنّفه عدد من العلماء ضمن الرواة الثقات : كابن سعد ، والفضل بن زياد ، وعبد الله بن أحمد ، وفريق آخر وهّن حديثه وضعّفه : كالمرُّوذي، وابن معين ، ومُؤمّل بن إهاب .
ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص1041 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 325/4-326 ؛ ؛ الزركلي ، الأعلام 122/8 .

الجليل ، الكريم ، الرّقيب ، المجيب ، الواسع ، الحكيم ، الودود ، المجيد ، الباعث ، الشّهيد ، الحقّ ، الوكيل ، القويّ ، المتين ، الوليّ ، الحميد ، المحصي ، المبدئ ، المعيد ، المحيي ، المميت ، الحيّ ، القيّوم ، الواجد ، الماجد ، الواحد ، الصّمد ، القادر ، المقتدر ، المقدِّم ، المؤخِّر ، الأوّل ، الآخر ، الظّاهر ، الباطن ، الوالي ، المتعالي ، البرّ ، التّواب ، المنتقم ، العفوّ ، الرّؤوف ، مالك الملك ، ذو الجلال والإكرام ، المقسط ، الجامع ، الغنيّ ، المغني ، المانع ، الضّار ، النّافع ، النّور ، الهادي ، البديع ، الباقي ، الوارث ، الرشيد ، الصّبور][1] .

الحديث بطريقه الأوّل ، وهو طريق عبد العزيز بن الحصين ، أضعف الرّوايات ، فقد ضعّفه العلماء، والثّاني لم ينل ثقتهم ؛ لأنّه من طريق عبد الملك بن محمّد الصّنعانيّ ، وهو ممّن لا يُحتج بحديثهم ، أمّا الثّالث فيُشعر كلام بعض العلماء بتوثيقه[2] .

رابعاً - اسم الله الأعظم :

يستدلّ العلماء على صحّة إثبات وجود الاسم الأعظم لله ﷻ ، بما حُكي عن عائشة[3] أم المؤمنين ، أنّها قالت : يا رسول الله علّمني اسم الله الّذي إذا دُعي به أجاب . قال لها ﷺ : [قومي فتوضّئي وادخلي المسجد فصلّي ركعتين ، ثمّ ادعي حتّى أسمع " ففعلت ، فلما جلست للدّعاء قال النّبيّ ﷺ : اللّهم وفّقها . فقالت : اللّهم إنّي أسألك بجميع أسمائك الحسنى كلّها ، ما علمنا منها وما لم نعلم ، وأسألك باسمك العظيم الأعظم ، الكبير الأكبر ، الّذي من دعاك به أجبته ، ومن سألك به أعطيته . قال: يقول النّبيّ ﷺ : أصبته أصبته][4] .

للعلماء آراء في اسم الله الأعظم ، يُذكر منها :
الرّأي الأوّل : ليس الاسم الأعظم لله ﷻ اسماً معلوماً معيناً :

---

[1]- الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، 58/1 .

[2]- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص56 ؛ الغصن ، أسماء الله الحسنى ، ص158-161 .

[3]- عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان (ت58هـ=678م) من قريش : أفقه نساء المسلمين وأعلمهنّ بالدين والأدب. كانت تكنّى بأم عبد الله ، تزوّجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة ، توفّيت في المدينة المنورة ، رُوِي عنها (2210) حديثا .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية 336/11 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب 258/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 240/3 .

[4]- ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، ص636 ؛ البيهقي ، الأسماء والصفات ، ا/30 .

يستبعد أصحاب هذا الرّأي أن يكون الاسم الأعظم يشير إلى اسم واحد من أسماء الله ﷻ مستندين إلى ثلاثة أدلّة :

أوّلها- أنّ الأسماء مركّبة من حروف ، اصطلحوا على جعلها مُعَرِّفةً للمُسمّى ، وعلى ذلك فالاسم ليس له شرف في ذاته ، إنّما شرفه بشرف المُسمّى ، وهو الله تعالى .

ثانيها - أنّ الله ﷻ فرد منزّه عن التّركيب والتّأليف ، فيستحيل أن يُقال بأنّ بعض أسمائه تدلّ على الجزء الأشرف من ذاته ، والآخر يدلّ على الجزء الّذي ليس بالأشرف ، وذلك يتعارض مع ذاته الموصوفة بالوحدانيّة الحقيقيّة والفردانيّة الحقيقيّة ، فيمتنع أن تكون بعض أسمائه أعظم من بعض .

ثالثها - الرّوايات الواردة عن اسم الله الأعظم ، ومنها : أنّ واحداً سأل أبا جعفر الصّادق[1] عن اسم الله الأعظم ، فدعاه أن يقوم ويغتسل في الحوض وكان الزّمن زمن شتاء ، فلما همّ بالخروج أمر جعفر أصحابه أن يمنعوه ، واستمرّوا في منعه ، حتّى غلب على ظنّه أنّهم يريدون قتله ، فتضرّع إلى الله ﷻ أن يخلّصه منهم ، فلمّا سمعوا دعاءه أخرجوه من الماء ، وألبسوه ثيابه حتّى عادَت إليه قوّته ، فسأل جعفر مرّة أخرى أن يُعلِّمه الاسم الأعظم ، فأخبره جعفر الصّادق بأنّه تعلَّم الاسم الأعظم ودعا الله به ، فقال له : كيف ذلك ، فقال له : إنّ كلّ اسم من أسمائه تعالى يكون في غاية العظمة ، إلا أنّ الإنسان إذا ذكر اسم الله عند تعلّق قلبه بغيره ، لم ينتفع به ، وإذا ذكره عند انقطاع طمعه من غير الله ﷻ ، كان ذلك الاسم الأعظم[2] .

الرّأي الثّاني : الاسم الأعظم اسم معين .

رأى أصحاب هذا الرّأي أنّ اسم الله الأعظم اسم معيّن ، لكنّهم انقسموا إلى فريقين : فريق يرى أنّه معلوم للخلق ، وآخر يرى أنّه غير معلوم للخلق .

والّذين عيّنوا الاسم الأعظم اختلفوا فيه بين أسماء منها :

1- لفظ الجلالة الله .

---

[1]- جعفر بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين (80-148هـ=699-765م) أبو عبد الله ، الملقّب بالصادق :سادس الأئمّة الاثني عند الإماميّة. كان من أجلاء التابعين ، له رسائل مجموعة في كتاب ، مولده ووفاته بالمدينة .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 327/1 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 409/13 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 126/2 .

[2]- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص62-64 .

الفريق الّذي عيّن اسم الله الأعظم بلفظ الجلالة استدلّ عليه بأنّ المشركين ما سمّوا أسماء أوثانهم به، بل أطلقوا عليها آلهة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السّموات والأرض ليقولنّ الله ﴾[1]، وقوله: ﴿ هل تعلم له سميّا ﴾[2]، إذ تدلّ الآيتان على اختصاص الاسم به سبحانه ، كذلك فإنّ لفظ الجلالة هو الاسم الأصل في الأسماء وسائر الأسماء مضافة إليه ، بدليل قوله ﷻ : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾[3]، ولا شكّ أنّ الموصوف أشرف من الصّفة ، كما أنّ الله تعالى خصّ اسمين بالذّكر في قوله : ﴿ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن ﴾[4]، وقدّم الله على الرّحمن ، ولا يصحّ إسلام أيّ كافر إلا به ، والأمر بالعبادة إليه وحده في قوله : ﴿ قل الله ثمّ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾[5] ، وكذلك بما اختُصّ به عن سائر أسماء الله ﷻ، بأن لا تسقط منه الألف واللام عند النّداء ، وهو دليل على تعريف مطلق غير زائل ، يُضاف إلى ذلك تحيّر العقل في كنهه ، فهو الاسم الوحيد الذّي لا سبيل للعقل لمعرفة اشتقاقه ،وهو الاسم الدّالّ على الذّات وحدها لمن رأى أنّه غير مشتقّ،بينما بقية الأسماء تدلّ على الذّات والصّفات[6].

2- الاسم الأعظم (هو) :

من عينّه بأنّه (هو) ، أرجع ذلك إلى كونه كناية عن فرد موجود على سبيل الغيبة والفردانيّة ، وكونه يدلّ على أنّه الظّاهر بدلائله والباطن بماهيّته وكنه صمديّته[7] .

3- الحيّ القيّوم :

واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بما رُوي عن أبيّ بن كعب عندما طلب من الرّسول ﷺ أن يعلّمه الاسم الأعظم ، فقال : هو في قوله ﷻ : ﴿ الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم ﴾[8] أو في قوله ﷻ : ﴿الم الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم﴾[9] ، إضافة إلى ما يدلّ عليه هذان الاسمان من صفات العظمة والكبرياء والألوهيّة ما لا تدلّ عليه سائر الأسماء[10] .

1- لقمان ، 25/31 .
2- مريم ، 65/19 .
3- الأعراف ، 180/7 .
4- الإسراء ، 110/17 .
5- الأنعام ، 91/6 .
6- ينظر : الخطابي ، شأن الدعاة ، ص25 ؛ الرازي ، لوامع البينات ، 65-68 .
7- ينظر : الرازي ، م.ن ، ص64-65 .
8- البقرة ، 255/2 .
9- آل عمران ، 1/3-2 .
10- ينظر : الرازي ، م.س ، ص69 .

4- ذو الجلال والإكرام :

ويُستدلّ عليه بقول الرّسول ﷺ : [أَلِظُّوا[1] بياذا الجلال والإكرام][2]؛ لأنّهما يدلاّن على الصّفات المعتبرة في الألوهيّة ، فالجلال إشارة للسّلوب ، أمّا الإكرام فإشارة إلى الإضافات ، ومعلوم أنّ الصّفات المعلومة للخلق محصورة في هذين القسمين[3] .

5-الاسم الأعظم مذكور في الحروف المذكورة في أوائل السّور :

رُوِي عنه عليه الصّلاة والسّلام أنّه كان إذا صَعُب عليه أمر ، " دعا وقال : يا كهيعص ، يا حم عسق "[4] ، وكان سعيد بن جبير يقول : هذه الحروف منها ما يُهتدى إلى كيفيّة تركيبها مثل : الر ، حم، ن ، فإنّ مجموعها : الرّحمن ، ومنها ما لا يُهتدى إلى كيفيّة تركيبها ، واسم الله الأعظم فيها[5] .

1- أَلِظُّوا أي الزموا هذا ، واثبُتوا عليه .
ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة لظظ .

2- الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، 682/1 .

3- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص69 .

4- ينسب هذا القول لعلي ين أبي طالب لا للرسول ﷺ .
ينظر : ابن حجر ، فتح الباري ، 427/8 .

5- ينظر : الرازي ، م.س ، ص70 .

المبحث الثّالث : تصنيفات العلماء لأسماء الله الحسنى .

شُغل عدد من العلماء الدّارسين لأسماء الله الحسنى بتصنيفها في ضوء معان عامّة تقسّمها إلى مجموعات ، وكانوا متأثّرين في تصنيفاتهم بمعايير متنوّعة : مذهبيّة ، وفلسفيّة ، ودلاليّة .

ومن هذه التصنيفات :

أوّلاً - تصنيف أبي الحسن الأشعريّ :

تصنيف الأشعريّ[1] ، الّذي ذكره القرطبيّ ، هو تصنيف لغويّ ، يُلمح منه تصنيف الأسماء إلى : خاصّ ، ومشترك ، على النحو الآتي :

الأوّل : أسماء يَختصّ بها تعالى لا يشاركه فيها غيره ، مثل : الله ، الرّحمن ، المليك ، القدّوس ، السّلام .

الثاني : أسماء لا يَختصّ بها هو ، بل يجوز أن يُسمَّى بها غيره ، مثل : العالم ، القادر ، الحيّ ، المتكلّم ، السّميع ، البصير[2] .

ثانياً - تصنيف الحليميّ لأسماء الله الحسنى :

يُذْكَر هذا التّصنيف في كتب عديدة على أنّه تصنيف البيهقيّ ، لكنّ البيهقيّ نفسه نسبه إلى الحليميّ[3] ، لذلك من باب الدّقّة أن يُنْسَب التّصنيف إلى صاحبه وهو الحليميّ .

---

[1]- علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت324هـ=936م) أبو الحسن : مؤسّس مذهب الأشاعرة . كان من أئمّة المتكلّمين المجتهدين ، ولد في البصرة ، وتلقّى مذهب المعتزلة وتقدّم فيهم ، ثم رجع وجاهر بخلافهم ، وتوفي في بغداد . من كتبه : (إمامة الصديق) ، و(الرد على المجسّمة).
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 284/1 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية 101/15 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 263/4 .

[2]- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص5 .

[3]- الحسين بن الحسن بن محمّد بن حليم (ت408هـ=1012م) أبو عبد الله : فقيه ، شافعيّ ، قاض . كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر، مولده في جرجان ووفاته في بخارى ، له (المنهاج) .
ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 137/2 ؛ ابن كثير ، م.س ، 547/15 ؛ الزركلي ، م.س ، 235/2 .

تأثّر الحليميّ في تصنيفه لأسماء الله ﷻ بأجواء الجدل الّذي أثير حولها ، ونشأت على أثره مذاهب عديدة تتبنّى نظرات تكاد تكون متناقضة في فهمها ، وإثباتها للأسماء .

ومن نظرة إلى تصنيف الحليميّ تجد أنّه متاثر بهذه القضايا : التّشبيه ، والتّعطيل ، والعلّة والمعلول ، والطّبائع ، فاتّخذ من تصنيفه سبيلاً لتنزيه الله ﷻ عنها ، ولتفنيد مبادئ المذاهب الأخرى ، لاسيما مذهب القائلين بالتّشبيه كالجهميّة ، ومذهب المعطّلين للصّفات كالمعتزلة .

صنّف الحليميّ أسماء الله الحسنى إلى أصناف خمسة هي :

الأوّل : إثبات وجود البارئ جلّ جلاله ؛ لتقع به مفارقة التّعطيل .
الثّاني : إثبات وحدانيّته ؛ لتقع به البراءة من الشّرك .
الثّالث : إثبات أنّه ليس بجوهر ولا عرض ؛ لتقع به البراءة من التّشبيه .
الرّابع : إثبات أنّ وجود كل ما سواه كان من قبل إبداعه واختراعه ؛ لتقع به البراءة من قول من يقول بالعلّة والمعلول .
الخامس : إثبات أنّه مدبّر ما أبدع ومصرّفه على ما يشاء ؛ لتقع به البراءة من قول القائلين بالطّبائع ، أو بتدبير الكواكب ، أو بتدبير الملائكة[1] .

ثالثاً - تصنيف الغزاليّ :

الغزاليّ في تصنيفه متأثّر بمباحث علماء الفلسفة الّذين شغلوا بالذّات والصّفات والفعل ، وبناء على هذه الأسس الثّلاثة ، صنّف أسماء الله ﷻ . لذلك يُمكن أن يوسم تصنيفه بأنّه تصنيف فلسفيّ ، قام فيه على تصنيف الأسماء إلى عشرة أقسام هي :
الأوّل : ما يدلّ على الذّات كقولك : الله ، ويقرب منه اسم الحقّ إذا أريد به الذّات من حيث هي واجبة الوجود .

[1]- ينظر : البيهقي ، الأسماء والصفات ، 35/1 .

الثّاني : ما يدلّ على الذّات مع سلب ، مثل : القدّوس ، والسّلام ، والغنيّ ، والأحد . فإنّ القدّوس هو المسلوب عنه كلّ ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم ، والسّلام هو المسلوب عنه العيوب ، والغنيّ هو المسلوب عنه الحاجة ، والأحد هو المسلوب عنه النّظير والقسمة .

الثّالث : ما يرجع إلى الذّات مع إضافة ، مثل : العليّ ، والعظيم ، والأوّل ، والآخر ، والظّاهر ، والباطن . فإنّ العليّ هو الذّات الّتي هي فوق سائر الذّوات في المرتبة فهي إضافة ، والعظيم يدلّ على الذّات من حيث تجاوز حدود الإدراكات ، والأوّل هو السّابق على الموجودات ، والآخر هو الّذي إليه مصير الموجودات ، والظّاهر هو الّذات بالإضافة إلى دلالة العقل ، والباطن هو الذّات مضافة إلى إدراك الحسّ والوهم .

الرّابع : ما يرجع إلى الذّات مع سلب وإضافة ، كالملك ، والعزيز . فإنّ الملك يدلّ على ذات لا يحتاج إلى شيء ، ويحتاج إليه كلُّ شيء . والعزيز هو الّذي لا نظير له ، وهو ممّا يَصْعُب نيلُه والوصول إليه .

الخامس : ما يرجع إلى صفة : كالعليم ، والقادر ، والحيّ ، والسّميع ، والبصير .

السّادس : ما يرجع إلى العلم مع إضافة : كالخبير ، والحكيم ، والشّهيد ، والمحصي .

السّابع : ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة : كالقهّار ، والقويّ ، والمقتدر ، والمتين .

الثّامن : ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة فعل : كالرّحمن ، والرّحيم ، والرّؤوف ، والودود .

التّاسع : ما يرجع إلى صفات الفعل : كالخالق ، والبارئ ، والمصوِّر .

العاشر : ما يرجع إلى الدّلالة على الفعل مع زيادة : كالمجيد ، والكريم[1] .

رابعاً - تصنيف أصحاب الرازيّ :

ويبدو ، كذلك ، أصحاب الرّازيّ متأثّرين بثلاثيّة : الذّات ، والصّفات ، والأفعال . فأتى تصنيفهم للأسماء في ثلاثة أصناف تُردّ إليها ، وهي :

الأوّل : صفات ذاتيّة : المراد منها الألقاب الدّالّة على الذّات : كالموجود ، والشّيء ، والقديم .

الثّاني : صفات معنويّة : المراد بها الألفاظ الدّالّة على معان قائمة بذات الله ﷻ كقولنا : عالم ، وقادر ، وحيّ .

[1]- ينظر : الغزالي ، المقصد الاسنى ، ص126-128 .

الثّالث : صفات فعليّة : المراد بها الألفاظ الدّالّة على صدور أثر من الآثار عن قدرة الله تعالى[1] .

خامساً - تصنيف أصحاب القرطبيّ :

ذكر القرطبيّ تصنيفاً آخر لأسماء الله ﷻ نسبه إلى جماعة من العلماء ، قسّموا الأسماء إلى أربعة ضروب ، امتزجت فيها المعايير اللغويّة بالمعايير الفلسفيّة على النّحو التّالي :

الأوّل : أسماء فاعل : كخالق ، ورازق ، ومحيي ، ووارث ، وسريع الحساب ، وكلّ ما دلّ من الأسماء على ذات وفعل .

الثّاني : أسماء تدلّ على ذات وصفة : كحيّ ، ودائم ، ورحمن ، ورحيم ، ومريد ، وحليم ، وقاهر .

الثّالث : أسماء تدلّ على ذات ومعنى : كشيء ، وموجود ، وقديم ، ومعبود .

الرّابع : أسماء تدلّ على سلب شيء منه : كالقدّوس ، والسّلام[2] .

سادساً - تصنيف ابن حجر :

يبدو ابن حجر[3] متأثّراً في تصنيفه لأسماء الله ﷻ بأفكار المعتزلة الّذين يرفضون اعتبار الصّفات شيئاً زائداً على الذّات في الله ﷻ ، فابتدعوا فكرة السّلب والإضافة في سبيل تفسير الصّفات في الأسماء.

وأسماء الله ﷻ ، عند ابن حجر ، على أربعة ضروب هي :

الأوّل : ما يدلّ على الذّات مجرّدة كلفظ الجلالة ، فإنّه يدلّ عليه دلالة مطلقة غير مقيّدة ، وبه يُعرف جميع أسمائه ، فيقال : الرّحمن ، مثلاً ، من أسماء الله ، ولا يقال : الله من أسماء الرّحمن ، ولهذا كان الأصحّ أنّه اسم علم غير مشتقّ ، وليس بصفة .

1- ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص24 .

2- ينظر : القرطبي ، الأسنى ، ص5-6 .

3- أحمد بن علي بن محمّد الكنانيّ العسقلانيّ (ت852هـ=1449م) أبو الفضل ، ابن حجر : من أئمّة العلم والتاريخ والحديث ، أصله من عسقلان ، ومولده ووفاته في القاهرة ، وتصانيفه كثيرة منها :(لسان الميزان) ، و(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) .
ينظر : السخاوي ، الضوء اللامع ، 36/2 ؛ الشوكاني ، البدر الطالع ، 61/1 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 178/1 .

الثّاني : ما يدلّ على الصّفات الثّابتة للذّات كالعليم ، والقدير ، والسّميع ، والبصير .
الثّالث : ما يدلّ على إضافة أمر ما إليه كالخالق ، والرّازق .
الرّابع : ما يدلّ على سلب شيء عنه كالعليّ ، والقدّوس[1] .

سابعاً - تصنيف أحمد مختار :

وضع د.أحمد مختار تصنيفاً لأسماء الله ﷻ سمّاه التّصنيف التّفريعيّ ، وهو تصنيف دلاليّ ، وليس ذلك غريباً ؛ لأنّه متأثّر بنظرية الحقول الدّلاليّة ، فحاول أن يطبّق هذه النّظريّة على أسماء الله ﷻ ، وإن كان توسّع في الأسماء ، فأدخل في تصنيفه أسماء لم تثبت في الكتاب والسّنّة .

وصنّف د.أحمد مختار أسماء الله ﷻ إلى تفريعات كليّة تحتها أخرى جزئيّة على النّحو الآتي :
الأوّل : الوجود الدّائم : ويتفرّع عنه :
1- القدم : الأبد ، الأوّل ، القديم .
2- البقاء : الآخر ، الباقي ، الوارث .
3- الدّوام : الحيّ ، والقائم ، والدّائم .

الثّاني : التّفرّد : ويتفرّع عنه :
1- الوحدانيّة : الفرد ، الوتر ، الأحد ، الواحد .
2- التّنزيه ونفي التّشبيه : السّبوح ، القدّوس ، العليّ ، المتعالي ، الأعلى ، الأكرم ، الأكبر ، الجليل ، ذو الجلال ، الرّفيع .
3- مخالفة الحوادث بجمع المتضادات : الظّاهر الباطن ، والمقدِّم المؤخِّر ، والمبدئ المعيد ، والمحيي المميت ، والمُعزّ المُذِلّ ، والخافض الرّافع ، والضّار النّافع ، والقابض الباسط ، والمعطي المانع .
4- مخالفة الحوادث بصفات يتفرّد بها : المبدئ ، المعيد ، ربّ المشرقين ، ربّ المغربين ، السّيّد ، التّام ، الغنيّ ، الواجد ، الفعّال ، القادر ، القدير ، المقتدر[2] .

---

[1]- ينظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، 222/11-223 .
[2]-ينظر : أحمد مختار ، أسماء الله الحسنى ، ص108 -109 .

الثّالث : العظمة والكمال : ويتفرّع عنه :

1- القوّة والجبروت : الجبّار ، العظيم ، القاهر ، القهّار ، الكبير ، المتكبّر ، المتعالي ، الأعلى ، الشّهيد ، ذو المعارج ، ذو القوّة ، العزيز ، القويّ ، المتين .

2- السّلطان والنّفوذ : الحاكم ، الحكم ، ذو الطول ، المالك ، الملك ، المليك ، النّاصر ، النّصير ، المنتقم ، ذو انتقام ، المهيمن .

3- السّيادة المطلقة :السّيد ، الصّمد ، الكافي ، الوالي ، الوليّ ، المولى ، القيّم ، القيّام ، القائم ، القيّوم.

4- استحقاق الحمد والثّناء : الحميد ، الجليل ، الصّمد ، الجميل ، الحسيب ، الودود .

5- المنح والعطاء : المثيب ، المجيب ، الرّازق ، الرّزّاق ، المعطي ، الغنيّ ، المقيت ، الفاتح ، الفتّاح.

6- العلم والإحاطة : المحيط ، الرّقيب ، الخبير ، الكاشف ، الواسع ، الطّالب ، الواجد ، السّامع ، السّميع ، البصير ، العالم ، العليم ، العلام ، الحسيب .

7- القدرة المطلقة .

الرّابع : الخلق والإبداع ، ويتفرّع عنه :

1- أعلى مثال : البديع ، الصّانع ، المصوِّر ، المبدئ ، البادئ .

2- إعادة الخلق : المعيد ، المحيي ، الباعث ، الجامع .

3- صور من الخلق : الخالق ، الخلاق ، الذّارئ ، الصّانع ، المصوِّر ، الفاطر ، البارئ ، الموجد ، الوافي ، الفالق .

الخامس : القدرة المطلقة : ويتفرّع عنه :

1- آثار عامة : الرّافع ، المميت ، البادئ ، الفالق ، الباعث ، المحيي ، الجامع .

2- الإعطاء : الرّازق ، الرّزّاق ، المعطي ، المغني ، المقيت ، الباسط .

3- المجازاة : الحسيب ، المحصي ، الدّيان ، الشّاكر ، الشّكور .

4- صفات متنوّعة : صفات المباعدة والصّفح عن الذّنب ، والتّفضّل والاستجابة .

السّادس : التّفضّل والاستجابة : ويتفرّع عنه :

1- الإثابة : المثيب ، المجيب ، الحييّ .

2- الكرم : الجواد ، ذو الفضل ، المتفضّل ، المقيت ، الكريم ، المنّان ، المنعم ، الوهّاب ، الباسط .

3- الرّعاية : الحافظ ، الحفيظ ، الحفيّ ، المدبّر ، المعين ، الكفيل ، الوكيل ، المحبّ [1] .

---

[1]-ينظر : أحمد مختار ، أسماء الله الحسنى ، ص110-112 .

4- الاستجابة : المعين ، المغيث ، الغيّاث ، السّريع ، القريب .
5- الهداية والإرشاد : المبين ، النّور ، المنير ، الهادي ، المؤمن .

السّابع : العطف والتّسامح : ويتفرّع عنه :
1- المساعدة : الطّبيب ، الشّافي ، المعين ، المُعزّ ، الغيّاث ، المغيث .
2- الصّفح عن الذّنب : التّواب ، الصّفوح ، العفوّ ، الغفور ، الغافر ، الغفّار ، قابل التّوب ، السّتّير ، الحليم .
3- المودّة والرّحمة : الودود ، الرّحمن ، الرّحيم ، الصّبور ، الحنّان ، الرّؤوف.

الثّامن : صفات معنويّة متنوّعة :
1- الكمال : البارّ ، البرّ ، الحسيب ، الحكيم ، الحليم ، الرّاشد ، الرّشيد ، الماجد ، المجيد ، الوفيّ .
2- الحقّ والعدل : الحقّ ، السّلام ، الصّادق ، العادل ، المُقسِط ،
3- صفات أخرى : صفات الصّفح عن الذّنب ، والمودّة والرّحمة ، وغيرها[1] .

يلاحظ أنّ د.أحمد مختار متأثّر في تصنيفه بنظريّة الحقول الدّلاليّة ، أمّا القدماء فمتأثّرون بالاتجاه الفلسفيّ والمذهبيّ في تصنيفاتهم ، فالحليميّ ردّ من خلال تصنيفه على المعتزلة والجهميّة ، والغزاليّ ناقش الأسماء نقاشاً فلسفياً مستخدماً مصطلحات المتكلّمين ، وسار على منواله كلّ من الرّازي وابن حجر، فيما شذّ عنهم في ذلك أبو الحسن الأشعريّ الّذي عالج الأسماء من منظور لغويّ في ضوء قضيتيّ المشترك والخاص .

[1]- ينظر : أحمد مختار ، أسماء الله الحسنى ، ص112-113 .

المبحث الرّابع : مذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى .

تُصنَّف مذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى إلى ثلاثة مذاهب رئيسيّة هي :
أوّلاً : مذهب إثبات أسماء الله على حقيقتها .(مذهب السّلف)
ثانياً : مذهب المشبّهة .
ثالثاً : مذهب نفاة الصّفات .

أوّلاً - مذهب السّلف :

يُعَدّ مذهب السّلف بأنّه مذهب أهل السّنّة والجماعة ، وتقوم عقيدتهم في أسماء الله ﷻ وصفاته على أسس عديدة هي :
أوّلاً - إثبات ما أثبته الله ورسوله .
ثانياً - اعتقادهم أنّ أسماء الله كلّها حسنى وصفاته كلّها كاملة عليا .
ثالثاً - تنزيه البارئ عن التّشبيه والتّمثيل وكل صفات النّقص .
رابعاً - إجراء الصّفات على ظاهرها .
خامساً - الإجمال في النّفي والتّفصيل في الإثبات .
سادساً - الوقف في أسماء الله وصفاته .
سابعاً - ترك البحث في صفة الذّات الإلهيّة والصّفات الّتي تستحقّها .
ثامناً - عدم الإلحاد في أسماء الله وصفاته[1] .

ثانياً - مذهب المشبّهة :

أهل هذا المذهب هم غلاة الشّيعة ، وقد زعموا أنّ صفات الله كصفات البشر ، وأنّ ذاته كذوات المخلوقين ، ووثّق الشّهرستانيّ[2] فرقهم في قوله : " الّذين صرّحوا بالتّشبيه جماعة من الشّيعة الغالية

1- ينظر : الأشقر ، أسماء الله وصفاته ، 97-137 .

2- محمّد بن عبد الكريم بن أحمد (ت548هـ=1153م) أبو الفتح الشهرستانيّ : من فلاسفة الإسلام . ولد في شهرستان ، وانتقل إلى بغداد ، ثمّ عاد إلى بلده وتوفّي فيها . من كتبه : (الملل والنحل) ، و(الإرشاد إلى عقائد العباد) .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 273/4 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 246/6 ؛ الزركلي ، الأعلام ، م6 215 .

وجماعة من أهل الحديث الحشويّة "[1].

وتصوّراتهم للذّات الإلهيّة منحرفة قائمة على قياس الله ﷻ بصورة المخلوقات ، ولا تقف فكرتهم عند حدود التّشبيه ، إذ يتجاوزون ذلك إلى التّجسيم ، كما يبدو من كلام الجواليقيّ[2] عندما رأى أنّ الله على صورة الإنسان ، وأنّه نور ساطع يتلألأ بياضاً ، وأنّه ذو حواس خمس كحواس الإنسان ، سمعه غير بصره ، له يد ورجل وأذن وأنف وفم[3] .

وتمادى أصحاب هذا المذهب في فكرتي التّشبيه والتّجسيم كثيراً ، فادّعوا أنّ لله ﷻ جسماً ، وأخذوا يسهبون في سرد تفصيلاته ، ولم تَسْلم دلالات أسماء الله سبحانه من لغوهم ، فقالوا في تفسير(الصمد) : إنّه المصمت الّذي ليس بأجوف[4] .

ثالثاً - مذهب نفاة الصّفات :

وينطبق هذا المذهب على ثلاث فرق هي : الفلاسفة ، المعتزلة ، الجهميّة .

الفلاسفة .

يُنكر أصحاب هذا الفريق ماهيّة الرّبّ الزّائدة على وجوده ، كما ينكرون صفاته من : سمع ، وبصر ، وحياة ، وكلام ، وغيرها ؛ لأنّ صفات الله ﷻ ليست معاني قائمة بذات الله تعالى زائدة عليها، بل هي ذاته[5] .

1- الشهرستاني ، الملل والنحل ، 105/1 .

2- موهوب بن أحمد بن محمّد (ت540هـ=1145م) أبو منصور الجواليقيّ : عالم بالأدب واللغة ، مولده ووفاته في بغداد ، كان يصلّي إماماً بالمقتفي العباسيّ ، وقرأ عليه بعض الكتب . من كتبه : (المعرّب) ، و(العروض) .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، 342/5 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 339/16 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 335/7 .

3- ينظر : الأشقر ، أسماء الله وصفاته ، ص156-157 .

4- ينظر : الأشقر ، م.ن ، ص155-157 .

5- ينظر : الأشقر ، م.س ، ص159 .

واستدلّ الفلاسفة على صدق مذهبهم في نفي الصّفات بأنّ إثباتها لله يقتضي أن يكون البارئ تنزّه عن ذلك مركّباً ، وأن يكون جسماً مؤلّفاً ، وهذا ينافي إثبات الوحدانيّة له .

والفلاسفة لا يصفون الرّبّ إلا بصفات سلبيّة محضة ، أو إضافيّة محضة ، أو مؤلّفة من إضافة أو سلب ؛ لأنّ السّلوب و الإضافات لا توجب تعدّداً أو كثرة في ذات الله ﷻ .

ويتولّد لديهم من معياري الإضافة والسّلب أسامٍ كثيرة لله في ذاتها ، كالواحد ، الّذي معناه سلب الشّريك والنّظير والانقسام .

وذكر عمر الأشقر من فلاسفة هذا الفريق : ابن سينا[1] والفارابيّ[2] وابن رشد[3]. وقد تأثّر هؤلاء الفلاسفة بكتب فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون ، حتّى غلا بعضهم في أفكاره ، فزعموا أنّ الله ﷻ لا يوصف بالشّيء ولا يوصف بنقيضه ، فلا يقولون عن الله ﷻ : هو موجود ولا غير موجود ، ولا هو عالم ، ولا ليس بعالم[4].

وأرى أنّ أسماء الله ثابتة قبل وجود هؤلاء الفلاسفة ، لا تحتاج إلى بدعهم العقليّة لاستنتاجها ، وما فعلوه لا يخرج عن كونه احتيالاً عقليّاً قائماً على بدعة عقليّة هي السّلب والإضافة ، فهم ينفون الصّفات من طريق الشّرع ، ويثبتونها من طريق آخر ؛ لأنّهم يؤلّهون العقل ، يرفضون أيّ مصدر آخر للعلم غيره ، ونسوا أنّ هذا العقل مخلوق ، فكيف يُقدّم على كلام الله ﷻ ! .

1- الحسين بن عبد الله بن سينا (ت428هـ=1037م) شرف الملوك : الفيلسوف الرئيس ، صاحب التصانيف في الطبّ والمنطق والطبيعيّات والإلهيّات ، مولده في إحدى قرى بخارى . طاف البلاد ، وناظر العلماء . من تصانيفه : (المعاد) ، و(الشفاء) .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 157/2 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 667/15 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 241/2 .

2- محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ (ت339هـ=950م) أبو نصر الفارابيّ ، ويُعرف بالمعلّم الثاني : أكبر فلاسفة المسلمين ، تركيّ الأصل ، مستعرب ، ولد في فاراب وانتقل إلى بغداد . له نحو مئة كتاب ، منها : (الفصوص) ، و(مبادئ الموجودات) .
ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 153/5 ؛ ابن كثير ، م.س ، 207/15 ؛ الزركلي ، م.س ، 20/7 .

3- محمّد بن أحمد بن محمّد بن رشد (ت595هـ=1198م) أبو الوليد ، الفيلسوف : من أهل قرطبة . عُني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربيّة . صنّف نحو خمسين كتاباً ، منها : (فلسفة ابن رشد) ، و(التحصيل) .
ينظر : النباهي ، تاريخ قضاة الأندلس ، ص111 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 522/6 ؛ الزركلي ، م.س ، 318/5 .

4- ينظر : الأشقر ، أسماء الله وصفاته ، ص159-160 .

الجهميّة :

هم أوّل من ذهبوا مذهب نفي الصّفات في الإسلام ، ويُنْسَبون إلى الجهم بن صفوان[1]، وهو الّذي نشر مذهبهم ، وبثّه بعد أن أخذه عن شيخه الجعد بن درهم[2] .

وكان الجعد أوّل من عُرِف عنه القول بنفي الصّفات وخلق القرآن ، وقد لاحظ عليه شيخه وهب ابن مُنبّه[3] مسلكه المنحرف ، فكان يردعه وينبّهه ، لكنّه لم يرتدع ولم يتنبّه ، فذكر ابن كثير : " أنّه كان يتردّد إلى وهب بن مُنبّه ، ... وكان يسأل وهباً عن صفات الله ﷻ ، فقال له وهب يوماً : ويلك يا جعد ، أقصر المسألة عن ذلك ، إنّي لأظنّك من الهالكين ، لو لم يخبرنا الله في كتابه أنّ له يداً ما قلنا ذلك ، وأنّ له عيناً ما قلنا ذلك ، وأنّ له نفساً ما قلنا ذلك ، وأنّ له سمعاً ما قلنا ذلك ، وذكر الصّفات من العلم والكلام ، وغير ذلك "[4] .

ويأتي مذهبهم في أسماء الله وصفاته بخلاف مذهب السّلف ؛ لأنّ الجهميّة يصفون الله ﷻ بالصّفات السّلبية على وجه التّفصيل ، ولا يثبتون له إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التّحصيل ، وإنّما يرجع إلى وجود في الأذهان ، يمتنع تحقيقه في الأعيان ، وهم بذلك يعطّلون الله ﷻ عن صفاته وأسمائه تعطيلاً يستلزم نفي الذّات ، وحجّتهم في نفي الصّفات أنّ إثباتها يقود إلى تشبيه الله بالمخلوقين[5] .

وأرى أنّ رفض الجهميّة لوصف الله بما يجوز إطلاقه على غيره كموجود وحي وعالم ، لما يوهم من تشبيه الله بمخلوقاته ، هو أمر ينافي صحيح الفهم ؛ لأنّ المصطلحات والألفاظ توضع حدودها في

---

[1]- جهم بن صفوان السمرقنديّ (ت128هـ=745م) أبو محرز ، من موالي بني راسب : رأس الجهميّة . هلك في زمن صغار التابعين ، وقد زرع شراً كبيراً ، قبض عليه نصر بن يسار وقتله .

ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 221/13 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 112/2 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 141/2 .

[2]- الجعد بن درهم (ت نحو118هـ=736م) من الموالي ، مبتدع : له أخبار في الزندقة . سكن الجزيرة الفراتيّة ، وأخذ عنه مروان بن محمّد لمّا ولّي الجزيرة . طلبه هشام ، فظفر به ، وسيره إلى خالد القسريّ ، في العراق ، فقتله .

ينظر : ابن كثير ، م.س ، 147/13 ؛ ابن العماد ، م.س ، 112/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 120/2 .

[3]- وهب بن منبه الأبناوي (ت114هـ=732م) أبو عبد الله : مؤرّخ ، كثير الإخبار عن الكتب القديمة ، عالم بأساطير الأوّلين لاسيما الإسرائيليّات ، واتّهم بالقدر ، ورجع عنه ، ويقال : ألّف فيه كتاباً ، ثمّ ندم عليه .

ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 35/6 ؛ ابن العماد ، م.س ، 73/2 ؛ الزركلي ، م.س ، 125/8 .

[4]- ابن كثير ، م.س ، 148/13-149 .

[5]- ينظر : الأشقر ، أسماء الله وصفاته ، ص161-167 .

ضوء أعيانها ، ولا يعني اتّحاد الألفاظ اتّحاد المفاهيم والموجودات ، فالعلم والحكمة والسمع والبصر إن كانت ألفاظها اتّحدت في إطلاقها على الله وعلى المخلوقات ، فإنّ ذلك لا يقتضي التّشبيه ؛ لأنّ التشبيه يتعلق بالمفاهيم والأشكال لا بالألفاظ .

المعتزلة :

هذه الفرقة أثبتت لله أسماءه الحسنى ، لكنّها نفت ما تدلّ عليه الأسماء من صفات ، فالله ﷻ عليم بذاته ، بصير بذاته ، سميع بذاته ، دون علم أو سمع أو بصر . وهؤلاء هم أتباع واصل بن عطاء الغزّال[1]، الّذي اعتزل مجلس إمام أهل السّنّة الحسن البصريّ[2] .

والمعتزلة ، كلّهم ، على اختلاف فرقهم ، يجتمعون على مبادئ ، لا يكون أحدهم فيها معتزليّاً إلا إذا أخذ بها ، وهي : العدل والتّوحيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر .

والمبدأ الّذي أثّر على نظرتهم إلى أسماء الله ﷻ وصفاته هو مبدأ التّوحيد ، فقد فهموا التّوحيد بأنّه وحدة الذّات ، فلا تكون لها صفات قديمة زائدة عليها ، وعلّلوا ذلك بأنّ أخصّ صفات الألوهيّة هو القدم، فلو كان للذّات صفات قديمة معها للزم أن تكون آلهة ، فيتعدّد الإله .

وزعم المعتزلة أنّ الصّفات تؤدّي إلى التّجسيم ، وإلى تشبيه الله بالمخلوقين ، فمن أَخبر بأنّ لله ﷻ علماً وقدرة ، فقد زعم أنّه جسم مركّب ، وهو مُشبِّه ؛ لأنّ هذه الصّفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيِّز ، وكلّ متحيِّز مركّب أو جوهر فرد ، فهو بذلك مشبِّه ؛ لأنّ الأجسام متماثلة .

1- واصل بن عطاء الغزّال (ت131هـ=748م) أبو حذيفة : رأس المعتزلة ومن أئمّة البلغاء والمتكلّمين . سُمِّي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة الحسن البصريّ . ولد في المدينة ، ونشأ في البصرة . له تصانيف ، منها : (أصناف المرجئة) ، و(المنزلة بين المنزلتين) .
ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 7/6 ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، 136/2 ؛ الزركلي ، الأعلام ، 109/8 .

2- الحسن بن يسار البصريّ (ت110هـ=728م) أبو سعيد : تابعيّ ، كان إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمنه. ولد في المدينة، وشبّ على كنف عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه . له كلمات سائرة ، وكتاب في (فضائل مكة) .
ينظر : ابن خلكان ، م.س ، 69/2 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 54/13 ؛ الزركلي ، م.س ، 226/2 .

والمعتزلة ترى أنّ الله عليم بذاته ، بصير بذاته ، سميع بذاته ، وهكذا بقيّة الصّفات ؛ لأنّ الصّفات أعراض ، والعرض يستلزم جسماً متحيّزاً ، ممّا سيؤدّي إلى تعدّد القدماء ، ويستلزم نفي وحدانيّة الله ﷻ ، وهذا الأمر ينافي العقل الّذي أعلوه ، واعتبروه المصدر الأوّل للاعتقاد ، فأوّلوا ما تعارض من النّصوص معه من دلالته الظّاهرة إلى دلالة أخرى تتّفق معه[1] .

يبدو أنّ المشكلة لدى المعتزلة تكمن في رفضهم لفكرة التّركيب ؛ لأنّهم ينظرون إلى الله ﷻ على أنّه فرد منزّه عن التّركيب ، أمّا إثبات الصّفات فهو أمر يخالف وحدة الذّات ، وهذا الأمر أراه غريباً ، وتطبيقاً مشوهاً لمبدأ التّوحيد الذي اعتمدوا عليه ؛ لأنّ الذّات والصّفات لا تتباين كما بين عبد القاهر الجرجاني[2] ، وبالتّالي فإنّ قضيّة التّركيب لا تنطبق على صفات الله ﷻ ، ويصبح نفيهم للصفات ليس له سند عقليّ ؛ لأنّ المقدّمة الّتي بنى المعتزلة عليها استنتاجاتهم ، وهي أنّ الصّفات تُباين الذّات غير صحيحة .

1- ينظر : الأشقر ، أسماء الله وصفاته ، ص169-171 .

2- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 202/1 .

الفصل الثّالث :

مقارنة في دلالات أسماء الله الحسنى بين عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ .

المبحث الأوّل : معاني أسماء الله الحسنى .

المبحث الثّاني : المشترك والخاصّ من أسماء الله الحسنى .

المبحث الثّالث : التّرادف والفروق الدّلاليّة بين أسماء الله الحسنى المتقاربة في المعنى .

المبحث الرّابع : الحقيقة والمجاز في دلالات الأسماء الحسنى .

المبحث الخامس : دلالات بنية الأسماء الحسنى .

المبحث السّادس : السِّياق والنّظم القرآنيّ للأسماء الحسنى .

المبحث الأوّل : معاني أسماء الله الحسنى .

أوّلاً - دلالة الاسم والمسمَّى عند الرّاغب والجرجانيّ :

أ- الاسم والمُسمَّى عند الرّاغب .

عرّف الرّاغب الاسم بقوله : " والاسم ما يُعْرف به ذات الشّيء "[1]. ورأى أنّ أصله من السُّمو ؛ ليدلّ على رفعة المسمَّى حيث قال : " وأصله (سِمْوٌ) بدلالة قولهم : أسماء وسُمَيٌّ ، وأصله من السُّموِّ، وهو الّذي به رُفِع ذكر المُسمَّى فيعرف به (باسم الله) وقال : ﴿اركبوا فيها باسم الله مجراها﴾[2] "[3].

والاسم يُستعمل ، عند الرّاغب ، على وجهين :
الأوّل : بحسب الوضع الاصطلاحيّ ، وذلك هو في المُخْبَر عنه ، نحو : رجل ، وفرس .
الثّاني : بحسب الوَضْع الأوّليّ ، ويقال ذلك للأنواع الثّلاثة : المُخْبَر عنه ، والخَبَر عنه ، والرّابط بينهما المُسمَّى بالحرف[4] .

ويقيم الرّاغب علاقة تلازم بين الأسماء كعلامات ورموز والمُسمَّيات بصورها ، إذ لا يمكن أن يحصل فَهم للأسماء المجرَّدة دون صور المسمَّيات في الذِّهن ؛ لأنّ الله ﷻ علّم آدم عليه السلام أنواع الكلام الثلاثة من : فعل ، واسم ، وحرف ، إضافة إلى صور المسمّيات ، وأشار الراغب إلى هذا المعنى في قوله : " ألا ترى أنّا لو علمنا أسامي أشياء بالهنديّة أو بالروميّة ولم نعرف صورة ما له تلك الأسماء لم نعرف المسمَّيات إذا شاهدناها بمعرفتنا الأسماء المجرَّدة بل كنّا عارفين بأصوات مجرَّدة ، فثبت أنّ معرفة الأسماء لا تحصل إلا بمعرفة المسمَّى وحصول صورته في الضّمير " فإذا المراد بقوله : ﴿ وعلّم آدم الأسماء كلّها ﴾[5] الأنواع الثّلاثة من الكلام ، وصور المسمَّيات في ذواتها "[6] .

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 323/1 .
2- هود ، 41/11 .
3- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 321/1 .
4- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 321/1 .
5- البقرة ، 31/2 .
6- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 321/1-322 .

وينعدم عند الرّاغب وجود الاسم من دون المسمَّى ؛ لأنّه دالّ عليه ، ولذلك فإن الله ﷻ لما أراد بيان بطلان عقيدة المشركين ، وصفهم في القرآن بأنّهم يعبدون أسماء مجرَّدة لا وجود لمسمِّياتها ؛ لأنّ الإنسان لا يعبد الحروف بل يعبد ما تدلّ عليه حقيقة ، فإذا كان المعبود مجرَّد وهم لم يتجاوز حدود الفكرة واللفظ إلى الوجود غدا اسماً بلا ذات ، فرأى الرّاغب أنّ قوله : ﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها ﴾[1] " معناه أنّ الأسماء الّتي تذكرونها ليس لها مسمّيات ، وإنّما هي أسماء على غير مسمًّى إذ كان ما يعتقدون في الأسماء بحسب تلك الأسماء غير موجود فيها "[2] .

وإحصاء الأسماء ، عند الرّاغب ، عدّها . ويَستدلّ على ذلك من لفظ (الحصا) ، حيث قال : " الإحصاء التّحصيل بالعدد ، يقال : أحصيت كذا ، وذلك من لفظ (الحصا) ، واستعمال ذلك فيه من حيث إنّهم كانوا يعتمدونه بالعدّ كاعتمادنا فيه على الأصابع ، قال الله تعالى: ﴿ وأحصى كلّ شيء عددا ﴾[3]، أي حصّله وأحاط به ، وقال ﷺ : [من أحصاها دخل الجنّة][4] "[5].

ويبدو أنّ الرّاغب يتبنّى المذهب التّوقيفيّ في باب تحديد أسماء الله ﷻ وتعيينها ، فلا يجوز ، لديه ، تسمية الله ﷻ باسم لم يرد في الكتاب أو السّنّة ، وذلك في قوله : " ولا يقال فيه ما أبصره وما أسمعه لما تقدَّم ذكره أن الله تعالى لا يوصف إلا بما ورد به السّمع "[6] .

ب- الاسم والمسمَّى عند الجرجانيّ .

لم يُقم الجرجانيّ حدوداً واضحة بين الاسم والمسمَّى والتَّسمية ، فتراه تارة لا يفرق بين الأسماء والتَّسميات عندما فسّر الأسماء بها في قوله ﷻ : ﴿ ولله الأسماء الحسنى ﴾[7]، فقال : " (الأسماء)

---

[1]- يوسف ، 40/12 .
[2]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 322/1 .
[3]- الجن ، 28/72 .
[4]- مسلم ، صحيح مسلم ، 1235/2 .
[5]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 160/1 .
[6]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 320/1 .
[7]- الأعراف ، 180/7 .

التَّسميات الّتي تكلّم الله بها ، (الحسنى) تأنيث الأحسن "[1]، ثمّ تراه ، أيضاً ، يعدّ الاسم غير المُسمَّى ، عندما يتعلَّق بالذِّكر ، حيث قال في تفسير (بسم الله الرّحمن الرّحيم) : " ويُراد بالاسم التّسمية وهي الذّكر دون المسمَّى وهو المذكور "[2] .

والاسم ، عند الجرجانيّ ، في قوله ﷻ : ﴿ أتجادلونني في أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ﴾[3] ذو معنى ، وإلا لما صحّ الحكم المتعلِّق به في قوله ﷻ : ﴿ ما نزّل الله بها من سلطان ﴾[4]، وهو براءة الله ممّا عبد المشركون حيث قال : " (أسماء) مسمَّيات الّتي لحّقوها ونصّبوها آلهة وأرباباً من عند أنفسهم ، وفي الآية دلالة على أنّ الاسم الحقيقيّ ذو معنى وإلا لما تبرّأ الله تعالى من تسميتها بالأسماء والأعلام والحروف المصطلحة الجارية مجرى الألقاب "[5] .

ليس هناك حكم مطلق ، عند الجرجانيّ ، على العلاقة بين الاسم والمسمَّى والتّسمية ، وما يحكم ذلك المعنى والغرض من الكلام ؛ فإذا كان قد ذهب إلى إثبات اللفظ بمعناه ، آنفاً ، فإنّ ذلك لا يقود ، عنده ، إلى إثبات وجود أعيان المسمَّيات ، فما كان موجوداً في عالم اللغة ليس شرطاً أن يكون موجوداً في عالم الأعيان ، لذلك عدّ الأسماء في قوله ﷻ : ﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ﴾[6]، تدلّ على الألفاظ دون المسمَّيات فلا يحصل بنطقها إثبات المسمَّيات حقيقة، عندما قال : " إن كان المراد عبادة المسمَّيات أو عبادة ذوات الأسماء لم يتوجّه الذّم ، فإنّ الموحِّد يعبد شيئاً مسمَّى ، ونفى ذات اسم وهو محمود ، وإن كان المراد عبادة مسمَّيات بغير أسمائها لم يتوجّه أيضاً ، فإنّ تغيَّر الاسم غير تغيِّر الصّفة ، فثبت أنّ المراد بعبادة الأسماء عبادة ألفاظ لا معنى لها ؛ لأنّهم توهَّموا أرواحاً قادرة مدبِّرة وأنفساً إلهيّة ، فوضعوا الأسماء وزعموا أنّها تحلّ ما استحيوه في المشاهدة من جسد أو حجر أو شجر، وما توهَّموه معدوم ، وما يشاهدونه يكون قبله ، فلا يبقى المعدوم إلا ألفاظاً لتدعوها بها ، أي العبادة أو الأسماء أو الموهومات المسمَّاة "[7].

1- الجرجاني ، درج الدرر ، 817/2 .
2- الجرجاني ، م.ن ، 81/1 .
3- الأعراف ، 71/7 .
4- المكان نفسه .
5- الجرجاني ، م.س ، 776/2 .
6- يوسف ، 40/12 .
7- الجرجاني ، م.س ، 1001/3-1002 .

وينفي الجرجانيّ عن صفات الذّات والفعل الحدوث بالجهة والهيئة ؛ لغرض الرد على المشبِّهة المدّعين بأن الله جسم متحيِّز ، وذلك بنصّ من القرآن الكريم في قوله : " ﴿ وما يتّبع أكثرهم إلا ظنا ﴾[1] يعني أوهامهم الّتي توهّموها ، وفي الآية ردّ على القائلين بحدوث صفات الذّات والفعل ، وبالجهة والهيئة ، فإنّها أوهام كلها "[2].

ويرفض الجرجانيّ إطلاق اسم الجسم على الله ﷻ والتّفريق بين الأسماء المشتقّة من صفات الذّات والأسماء المشتقّة من صفات الفعل ، والاعتقاد بأن أسماء الله ﷻ مخلوقة بقوله : " ﴿الّذين يلحدون في أسمائه﴾[3]، الّذين اشتقّوا لأصنامهم أسماء من أسماء الله ﷻ كاللات من الله والعزّى من العزيز ، والّذين أنكروا إطلاق تسميتين على مُسمًّى واحد فقالوا : ﴿وما الرّحمن أنسجد لما تأمرنا ﴾[4] ، ويدخل في جملة هؤلاء الّذين قالوا : أسماء الله مخلوقة ، والّذين أطلقوا على الله اسم الجسم والّذين فرّقوا بين الأسماء المشتقّة من صفات الذّات وبين الأسماء المشتقّة من صفات الفعل "[5].

ويصنّف الجرجانيّ المعطّلين لصفات الله ﷻ ممّن يجعلون لله ما يكرهون بقوله : " ﴿ويجعلون لله ما يكرهون ﴾[6] الّذين يصفون الله بالتّعطيل عن الصّفات "[7].

ووضع الجرجانيّ حدوداً لوصف الله ﷻ ، فلا يجوز وصفه بما لا يليق به جدّاً ولا هزلاً ولا على وجه التّشنيع تعظيماً له، ولا وصفه بالظّلم ، ولا وصفه بالشّرّ[8].

ويمكن أن يُعرَف موقف الجرجانيّ من العلاقة بين صفات الله ﷻ وذاته من نصّ بعيد ، ولكنّه يقع موقع الاستدلال على أنّ الصّفات لا تباين الذّات ، فعندما فسّر الجرجانيّ (ما هي) في قوله تعالى : ﴿يبيّن لنا ما هي ﴾[9] ، قال : " والاستفهام عن الصّفة قد يكون تارة بلفظ إيش ، وتارة بلفظ ما ،

---

[1]- يونس ، 36/10 .

[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 946/3 .

[3]- الأعراف ، 180/7 .

[4]- الفرقان ، 60/25 .

[5]- الجرجاني ، م.س ، 817/2 .

[6]- النحل ، 62/16 .

[7]- الجرجاني ، م.س ، 1074/3 .

[8]- ينظر : الجرجاني ، م.س ، 553/2 ، 773/2 ، 1447/4 ، 1504/4 .

[9]- البقرة ، 68/2 .

وتارة بلفظ من ؟ ، يقول : إيش هذا ؟ وما هذا ؟ ومن هذا ؟ والاستفهام عن الحال والهيئة يكون بلفظ كيف . وفيه دليل على أنّ الصّفة لا تباين الذّات بخلاف الحال والهيئة "[1].

إذا وازنا بين الرّاغب والجرجانيّ فيما ذكراه ، لاسيما فيما يتعلّق بقضيّة الاسم والمسمّى والتّسمية ، نجد أنّ الرّاغب كان قريباً من الغزاليّ من خلال حديثه عن العلاقة بين الأسماء كرموز وصورها الذّهنيّة ، ووجودها الحقيقيّ ، وهو بذلك يُنبّه إلى حقيقتين ، هما : الوعي ، والتّسلسل المنطقيّ في الإدراك ، فأصل إدراك الإنسان للشّيء أن يبدأ من الصورة الحقيقيّة ، ثمّ تتكوّن له صورة في الذّهن ، ثمّ الاسم ببعديه اللفظ والدّلالة .

ولا أتصوّر أنّ الجرجانيّ قد ذهب إلى اعتبار أنّ الاسم والتسمية متماثلان في الدّلالة ، عندما فسّر الأسماء الحسنى بالتّسميات ، وإنّما أراد بأسلوبه هذا أن يردّ على من ادّعى أنّ تعدّد الأسماء يوجب تعدّد المسمّيات ، ممّا يؤدّي إلى إنكار التّوحيد ، أمّا موقفه من المفاهيم الثّلاثة الّتي حضرت في كلام الرّاغب ، وهي : الأسماء كعلامات ورموز ، والمسمّى الحقيقي ، وصورة المسمى في الضّمير ، فقد اتّخذ اتّجاهين .

كان الاتّجاه الأوّل يقوم على إثبات المفاهيم الثّلاثة السّابقة في لفظ (أسماء) ، والسّبب في ذلك راجع إلى السّياق ، إذ بُدئ بالفعل (أتجادلونني) ، فهذه الأسماء سواء أكانت مناة أو اللات أو العزى أو غيرها، هي أسماء ذات معنى ، ولها صورها في الذّهن وفي الوجود ، بأصنامها المُشار إليها ، وذلك استدعى براءة الله منها . أمّا الاتجاه الثّاني فهو قائم على نفي الوجود الحقيقيّ لمسمّيات الأسماء ، وعلّة ذلك ما بُدء به الّسياق من الفعل (تعبدون) ؛ لأنّ العبادة تستوجب المعبود الحقيقيّ ، والمعبود الحقيقيّ هو الله ﷻ ، وبالتّالي فإنّ مسمّيات هذه الأسماء غير حاصلة لا في الوجود الحقيقيّ ، ولا في الوجود الذّهنيّ ، إذ هي مجرد ألفاظ لا تدلّ على المعبود الواحد الحقيقيّ ، الّذي هو الله ﷻ ، إذ ما قيل فيما سواه من دعوى الألوهية باطل .

ما سبق يدلّ على أنّ الجرجانيّ والرّاغب ينطلقان من المدرسة نفسها الّتي انطلق منها الغزاليّ ، لكنّ الغزالي قدّم الفكرة في إطار نظريّ وفكريّ مكتمل الأركان مستفيداً من توغّله الفكريّ في عالم الفلاسفة والمتكلّمين .

---

[1]- الجرجاني ، درج الدرر ، 202/1 .

ثانياً - معاني أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ :

سأعرض ، هنا ، معاني أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ في ثلاثة جداول ، الأوّل : يتضمّن الأسماء الّتي شرحها العالمان ، والثّاني : ما شرحه الرّاغب ولم يشرحه الجرجانيّ ، والثّالث : ما شرحه الجرجانيّ ولم يشرحه الرّاغب .

أ- الأسماء الّتي شرحها كلّ من الرّاغب والجرجانيّ :

الاسم	بنيته	موقعه	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الله	الفعال	المفردات 26/1 درج الدّرر 81/1-82	الله ، قيل : أصله إِله فحُذفت همزته وأُدخل عليه الألف واللام، فخصّ بالباري تعالى ، ولتخصّصه به قال تعالى : ﴿هل تعلم له سمّيا ﴾ . وقيل : تألّه ، فالإله على هذا هو المعبود . وقيل : هو من أَلِهَ أي تحيَّر . وقيل : أصله وِلاه ، فأُبدل من الواو همزة ، وتسميتُه بذلك لكون كلّ مخلوق والِها نحوه . وقيل : أصله من لاه يَلوه لِياها أي احتَجَب .	(الله) : اسمه الّذي لا يُشركه في التَّسمِّي به غيره ، وهو غير مشتقّ عند محمّد بن الحسن . وقيل : مشتقّ من وَلِه يَوْلَه . وقيل من : لاهَ يلوهُ . معناه الرّبّ المحمود المستحِق لأعلى مراتب العبادة .
الأول	فَعَّل (أَفْعَل)	المفردات 40/1 درج الدّرر 1597/4	إذا قيل في صفة الله هو الأوّل ، فمعناه أنّه الّذي لم يسبقه في الوجود شيء ، وإلى هذا يرجع قول من قال : هو الّذي لا يحتاج إلى غيره ، ومن قال : هو المُستَغني بنفسه ، ولا يقال	﴿هو الأوّل﴾لمستقرّ الأحوال.

			إلا مزدوجاً مع الآخر .	
الآخر	فاعل	المفردات 40/1 درج الدّرر 1597/4	لا يقال إلا مزدوجا مع الأوّل .	﴿ والآخر﴾ لعلمه بالآجال.
الباسط القابض	فاعل	المفردات 59/1، 506/2 درج الدّرر 415/1	أي يسلب تارّة ويعطي تارّة ، أو يسلب قوماً ويعطي قوماً ، أو يجمع مرّة ويفرّق أخرى ، أو يميت ويحيي. بسط الله الرّزق : وسّعه .	الأخذ بالقبول ، والدّفع بالجزاء .
البارئ	فاعل	المفردات 57/1-58 درج الدّرر 1613/4	البارئ : خُصّ بوصف الله تعالى ، والبريَّة : الخلق ، وسُمِّيت بذلك لكونها مبريّة عن البرى ، أي التّراب .	البارئ : الّذي برأ النّسمة فهي البريِّة ، واشتقاقه من البرّ .
الباطن الظّاهر	فاعل	المفردات 66/1 درج الدّرر 1597/4	قيلت في الباطن أقوال منها : قيل : إشارة إلى معرفته الحقيقيّة . قيل : باطن من أن يُحاط به . وذُكرت في الظّاهر أقوال ، منها : إشارة إلى معرفتنا البديهيّة ، فإنّ الفطرة تقتضي في كلّ ما نَظر إليه الإنسان أنّه تعالى موجود . وقيل : ظاهر بأنه محيط بالأشياء مُدرِك لها . والظّاهر والباطن في صفات الله	﴿والباطن﴾ بأن لا يُنال.

			تعالى لا يقالا إلا مزدوجين كالأوّل والآخر .	
البديع	فعيل	المفردات 49/1 درج الدّرر 276/1	الإبداع إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء ، وإذا استُعمل في الله تعالى فهو إيجاد الشّيء بغير آلة ولا مادّة ولا زمان ولا مكان ، وليس ذلك إلا لله ، والبديع يقال للمُبْدِع نحو قوله : ﴿ بديع السّموات والأرض ﴾ .	﴿بديع السّموات والأرض﴾ فعيل المُفْعِل كالسّميع والأليم . والإبداع الإحداث، والشّيء المُحْدَث ما حدث بعلّة من جهة القادر لا على قضيّة الطّبيعة وهو الطّبع ، طبع الأشياء كيف يشاء حكيماً مبرماً .
التواب	فعّال	المفردات 99/1 درج الدّرر 152/1	التّوّاب : الكثير قبول توبة العباد حالاً بعد حال .	التّواب : كثير المراجعة إلى قبول توبة التّائبين .
الجليل	فعيل	المفردات 123/1 درج الدّرر 1587/4	الجلالة عِظَم القَدْر ، والجلال بغير الهاء التّناهي في ذلك ، وخُص بوصف الله تعالى ، فقيل: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ ، ولم يُستَعمل في غيره ، والجليل العظيم القدر .	﴿ذوالجلال﴾الجلالة والجليل : الكثير بشأنه أو بمعنى من معانيه .
الحسيب	فعيل	المفردات 153/1-154 درج الدّرر 572/2	الحسيب والمحاسِب من يحاسبك، ثم يعبَّر به عن المكافي بالحساب ، ﴿ وكفى بالله حسيبا﴾ أي رقيباً يحاسِبهم عليه.	﴿وكفى بالله حسيبا﴾ كافياً من شاهد ، وقيل : محاسِباً لكم على أعمالكم .

الحفيظ	فعيل	المفردات 164/1 درج الدّرر 1514/4	الحفيظ بمعنى حافِظ ، نحو الله حفيظ عليهم ، ويُستَعمل الحفظ في كلّ تفّقد وتعهّد ورعاية ، قال الله تعالى : ﴿وإنّا له لحافظون﴾ .	﴿ حفيظ عليهم ﴾شهيد عليهم.
الحَكَم	فَعَل	المفردات 168/1 درج الدّرر 273/1	الحُكْم أعمّ من الحكمة ، فإنّ الحكم أن يُقضى بشيء على شيء ، فيقول : هو كذا أو ليس بكذا .	الحكم : هو القضاء المانع عن الخلاف إلجاء أو غير إلجاء . دليل على أنّ الله منفرد بمشيئة التّكوين والإبقاء والإفناء .
الحكيم	فعيل	المفردات 167/1-168 درج الدّرر 142/1 ، 397/1	الحكمة من الله معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام .	المُحقِّق المُتْقِن في صنعه البعيد عن الهزل والخسائس ، ولا يُخطئ في حكمه ، والّذي تعالى بحكمته عن تمكين المخاذيل من صفته.
الحميد	فعيل	المفردات 173/1 درج الدّرر 637/2	وقوله ﷻ : ﴿ إنّه حميد مجيد ﴾ يصحّ أن يكون في معنى المَحْمود ، وأن يكون في معنى الحامِد .	﴿حميدا﴾ محمود الصّفات ؛ لقدمه وإحسانه وأنّه يُثني على عباده المطيعين .
الحي	فَعْل	المفردات 183/1 درج الدّرر 427/1	الحياة الّتي يوصف بها الباري ، فإنّه إذا قيل فيه تعالى : (هو حيّ) فمعناه لا يصحّ عليه الموت ، وليس ذلك إلا لله ﷻ .	﴿ الحيّ ﴾ ذو المشيئة والقدرة .
الحيي	فعيل	المفردات 184/1	ليس يُراد به انقباض النّفس إذ هو تعالى منزّه عن الوصف	الاستحياء : امتناع يقتضيه الكرم ، وقد ورد وَصْفه

		درج الدّرر 130/1	بذلك ، وإنّما المراد به ترك تعذيبه ، وعلى هذا ما رُوي : [إن الله حييّ] أي تارك للقبائح فاعل للمحاسن .	تعالى به .
الخالق	فاعل	المفردات 209/1 درج الدّرر 121/1	الخلق أصله التّقدير المستقيم ، ويُستعمل في إبداع الشّيء من غير أصل ولا احتذاء قال : ﴿خلق السّموات والأرض﴾أي أبدعهما بدلالة قوله : ﴿ بديع السّموات والأرض ﴾ ، ويُستعمل في إيجاد الشّيء من الشّيء ، نحو : ﴿ خلقكم من نفس واحدة﴾.	﴿ الّذي خلقكم ﴾ ابتدأ خلقكم ، وقيل : الخلق هو الإيجاد مقدَّراً .
الخبير	فعيل	المفردات 188/1 درج الدّرر 591/2	أي : عالم بأخبار أعمالكم ، وقيل : أي عالم ببواطن أموركم، وقيل : خبير بمعنى مُخْبِر .	﴿ الخبير العليم ﴾ كقوله : ﴿ نبأني العليم الخبير ﴾ وقيل: المُخْبِر والمخبِّر والمُعلِّم واحد .
الرّبّ	فَعْل	المفردات 245/1 درج الدّرر 84/1-85	الرّبّ مصدر مستعار للفاعل ، ولا يقال الرّبّ مطلقاً إلا لله تعالى المتكفِّل بمصلحة الموجودات .	﴿ ربّ العالمين ﴾ الرّبّ : السّيّد والمولى ، قال يوسف عليه السلام : ﴿ اذكرني عند ربّك﴾ ، وقال : ﴿ ارجع إلى ربّك ﴾ . وربما يُراد به المالك ، قال النّبيّ عليه السلام : [أربُّ إبل أنت أو ربُّ غنم ؟ فقال : من كلّ أتاني الله فأكثر وأطيب] . ويدلّ

				على نوع تصرّف وتدبير وتعهّد . فالله سيّد عباده ومالك لجميع الأشياء ومدبِّرها ومقدِّرها .
الرّحمن	فعلان	المفردات 253/1-254 درج الدّرر 83/1	إذا وُصف الله بالرّحمة ، فليس يُراد به إلا الإحسان المجرَّد دون الرِّقّة ، وعلى هذا رُوي : أنّ الرّحمة من الله إنعام وإفضال . ولا يُطلق الرّحمن إلا على الله تعالى من حيث إنّ معناه لا يصحّ إلا له ، إذ هو الّذي وسع كلّ شيء رحمة .	(الرّحمن الرّحيم) اسمان مشتقّان من الرّحمة ، والرّحمة منك : إرادتك الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلة بإنعامك عليه، وأحد الاسمين أرقّ من الآخر ، ولهذا كرّر الاسمين.
الرّحيم	فعيل	المفردات 254/1 درج الدرر 83/1	الرّحيم يُستعمل في غيره وهو الّذي كثُرت رحمته .	إرادتك الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلة بإنعامك عليه .
الرّقيب	فعيل	المفردات 265/1 درج الدّرر 564/2	الرّقيب : الحافِظ . وذلك إمّا لمراعاته رقبة المحفوظ ، وإمّا لرفعة رقبته ، قال تعالى : ﴿ وارتقبوا إنّي معكم رقيب ﴾ .	﴿ الرّقيب ﴾ دائم النّظر على وجه الترقّب .
السّلام	فَعال	المفردات 316/1 درج الدّرر 944/3	قيل : وُصف بذلك من حيث لا يلحقه العيوب والآفات الّتي تلحق الخلق .	﴿ دار السّلام ﴾ دار السّلامة من الآفات ، فالسّلام والسّلامة بمعنى كاللذاذ واللذاذة ، وقيل : السّلام اسم الله تعالى.
السّميع	فعيل	المفردات	وإذا وَصفتَ الله تعالى بالسّمع	﴿السّميع ﴾ ذو السّماع .

		319/1 درج الدّرر 294/1	فالمراد به علمه بالمسموعات وتحرّيه بالمجازاة بها .	
الشّيء	فَعْل	المفردات 357/2 درج الدّرر 708/2	عند كثير من المتكلِّمين هو اسم مشترك المعنى إذا استُعمل في الله وفي غيره ، ويقع على الموجود والمعدوم ، وعند بعضهم الشّيء عبارة عن الموجود وأصله مصدر شاء ، وإذا وُصف به تعالى فمعناه شاء، والمشيئة من الله الإيجاد .	﴿ قل أيّ شيء﴾ في الآية دليل على جواز إطلاق اسم الشّيء على الله.
العزيز	فعيل	المفردات 433/2 درج الدّرر 296/1	الذي يَقْهَرُ ولا يُقْهَرُ ، قال : ﴿إنّه هو العزيز الحكيم ﴾ .	العزيز : من يَعُز نيله أو يُعِزّ غيره ، فالله تعالى لا يُنال بعظيم تعظيم الاقتدار، وهو الغالب على أمره القاهر فوق خلقه .
العفوّ	فَعول	المفردات 441/2 درج الدّرر 171/1	عفوت عنه ، قصدت إزالة ذنبه صارِفا عنه ، فالمفعول في الحقيقة متروك ، فالعَفْو هو التّجافي عن الذّنب ، وقوله في الدّعاء : أسألك العَفْو والعافية، أي ترك العقوبة والسّلامة ، وقال في وصفه تعالى : ﴿إنّ الله كان عفوّاً غفورا ﴾ .	العَفْو : محو الذّنب .
العليم	فعيل	المفردات 447/2 درج الدّرر	عليم هو الله تعالى ، وإن جاء لفظه منكّرا ، إذ كان الموصوف في الحقيقة بالعليم هو تبارك	﴿عليم﴾عالم بخلق السّموات والأرض، وغير ذلك . ﴿ عليما ﴾ أي من عليم ،

		137/1 ، 609/2	وتعالى ، فيكون من قوله : ﴿ وفوق كلّ ذي علم عليم ﴾ إشارة إلى الجماعة بأسرهم لا إلى كلّ واحد بانفراده.	يعلم المطيع وغيره .
العليّ	فعيل	المفردات 449/2 درج الدّرر 429/1	والعليّ : هو الرّفيع القدر من عَلِيَ ، وإذا وُصف الله تعالى به في قوله :﴿ العليّ الكبير ﴾ ، ﴿إنّ الله كان عليّا كبيرا ﴾ فمعناه : يعلو أن يحيط به وصف الواصفين بل علم العارفين .	العالي عن مساواة غيره .
الغفور	فعول	المفردات 469/2 درج الدّرر 181/1	والغفران والمغفرة من الله هو أن يصون العبدَ من أن يمسّه العذاب . والغافر والغفور في وصف الله نحو ﴿غافر الذّنب﴾ ، ﴿إنّه غفور شكور﴾ .	الغفران : ستر الذّنوب ، وقيل : إلباس الغفر .
الغنيّ	فَعيل	المفردات 474/2 درج الدّرر 439/1 ، 637/2	الغنىّ يقال على ضروب ، أحدها : عدم الحاجات ، وليس ذلك إلا لله تعالى ، وهو المذكور في قوله : ﴿ إنّ الله لهوالغنيّ الحميد ﴾ .	﴿غنيّا﴾ ينفي الحاجة ويثبت القدرة والوسع . ﴿والله غنيّ ﴾ أي عن الصّدقات .
الفاطر	فاعل	المفردات 494/2 درج الدّرر	فَطْرُ اللهِ الخَلق ، وهو إيجاد الشّيء وإبداعه على هيئة مترشِّحة لفعل من الأفعال .	﴿ فاطر﴾ نعت لله ، و(الفَطْرُ) الخَلْقُ ، وقيل : الفتق بعد الرّتق .

		707/2		
القاهر	فاعل	المفردات 112/1-113 ، 535/2 درج الدّرر 708/2	" القَهْرُ الغلبة والتّذليل معاً ، ويُستَعمل في كلّ واحد منهما ، قال : ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ فإنّ الله تعالى أجبر النّاس على أشياء لا انفكاك لهم منها حسبما تقتضيه الحكمة الإلهيّة ، وعلى هذا الحدّ وُصف بالقاهر ، وهو لا يَقْهر إلا على ما تقتضي الحكمة أن يقهر عليه .	﴿وهو القاهر﴾ القَهْر: التّسخير وصرف الشّيء عن طبيعته.
القدّوس	فُعّول	المفردات 293/1 درج الدّرر 1613/4	السّبوح القدّوس من أسماء الله تعالى ، وليس في كلامهم فُعّول سواهما .	﴿ القدّوس ﴾ اسم عظيم من أسماء الله تعالى اشتقاقه من القُدُس . وقال أبو عليّ الفسويّ : أصله من السّريانيّ قدّيس .
القدير	فعيل	المفردات 511/2 درج الدّرر 120/1	هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضي الحكمة لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه ، ولا يصحّ أن يوصف به إلا الله تعالى .	﴿ قدير ﴾ : قادر .
القريب	فعيل	المفردات 516/2 درج الدّرر 351/1	وقُرْب الله تعالى من العبد هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان .	القُرْب صفة لله من غير كيفيّة .
القيوم	فَيْعول	المفردات 539/2 درج الدّرر 427/1	القيّوم : القائم الحافِظ لكلّ شيء والمعطي له ما به قوامه ، وبناء قيُّوم فَيْعول .	القيّوم : الدّائم الفعل ، وقيل: الثّابت بنفسه ، وقيل: القائم بالحوائج ، وزنه فَيْعول من القيام ،

				والقيام فيه لغة .
الكافي	فاعل	المفردات 563/2 درج الدّرر 597/2	الكفاية ما فيه سدّ الخلة وبلوغ المراد في الأمر ، وقوله : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ ، قيل : معناه كفى الله شهيداً ، والباء زائدة ، وقيل معناه : اكتف بالله شهيداً .	الكافي : القائم بالحاجة .
اللطيف	فعيل	المفردات 580/2 درج الدّرر 729/2 ، 1017/3	ويُعبَّر باللطافة واللطف عن الحركة الخفيفة ، وعن تعاطي الأمور الدّقيقة ، وقد يُعبَّر باللطائف عمّا لا الحاسة تدركه، ويصحّ أن يكون وَصْف الله على هذا الوجه ، وأن يكون لمعرفته بدقائق الأمور ، وأن يكون لرفقه بالعباد في هدايتهم .	﴿ اللطيف ﴾ نافذ العلم ، دقيق العمل ، وقيل : ﴿اللطيف﴾الّذي ليس يُكْشَف. (لطيف) مُلْطِف .
المؤمن	مُفْعِل	المفردات 32/1 درج الدّرر 1613/4	آمن : إنّما يقال على وجهين ، أحدهما : متعدِّيا بنفسه ، يقال : آمَنْتُه ، أي جعلت له الأمن ، ومنه قيل لله : مؤمن .	﴿ المؤمن ﴾ من أسماء الله تعالى ؛ لإيمانه المؤمنين ظلمه ، وإيمانه الموحوش في الحرم ، ونصبه نبيّا في الدّنيا من دخله كان آمناً.
مالك الملك	فاعل	المفردات 611/2 درج الدّرر 476/1	ضَبْط الشّيء المُتَصرَّف فيه بالحكم .	﴿مالك الملك ﴾ الّذي يكون له المملكة وملك اليمين .
المتعالي	مُتَفاعِل	المفردات 449/2	تعالى ، نحو : ﴿ تعالى الله عمّا	﴿فتعالى الله﴾ تبرّأ عن الظّلم والهضم والعبث .

		درج الدّرر 1206/3	يشركون﴾ وتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التّكلّف كما يكون من البشر .	
المجيد	فعيل	المفردات 598/2 درج الدّرر 977/3	وقولهم في صفة الله تعالى : المجيد ، أي يُجْري السَّعة في بذل الفضل المختصّ به .	﴿ مجيد ﴾ لا نهاية لمجده .
المحيط	مُفْعِل	المفردات 180/1 درج الدّرر 630/2	الإحاطة في وَصْف الله تقال في ثلاثة معان هي : معنى الحفظ نحو ﴿إنّ الله بكلّ شيء محيط ﴾ أي حافظ له من جميع جهاته ، ومعنى العلم نحو قوله :﴿ إنّ الله بما تعملون محيط ﴾ . والإحاطة بالشّيء علما : هي أن تعلم وجوده وجنسه وكيفيّته وغرضه المقصود به وبإيجاده وما يكون به ومنه ، وذلك ليس إلا لله تعالى ، والإحاطة بالقدرة كقوله : ﴿إنّي أخاف عليكم عذاب يوم محيط﴾.	﴿ محيطا ﴾لا يفوته أعمالهم .
المحيي	مُفْعِل	المفردات 183/1 درج الدّرر 206/1	فقوله : ﴿إنّ الّذي أحياها﴾ إشارة إلى القوّة النّامية ، وقوله: ﴿لمحيي الموتى﴾ إشارة إلى القوّة الحسّاسة .	في الإنسان : تركيب الرّوح في الجسد ، وإحياء الأرض: إثارتها وإصلاحها للإنبات بعد تقطّعها.

المصوِّر	مُفَعِّل	المفردات 378/2-379 درج الدّرر 461/1	الصّورة :ما يُنْتَقش به الأعيان، ويتميز بها غيرها ، وذلك ضربان ، أحدهما : محسوس يدركه الخاصّة والعامّة ، بل يدركه الإنسان وكثير من الحيوان كصورة الإنسان والفرس والحمار بالمعاينة ، والثّاني : معقول يدركه الخاصّة دون العامّة كالصّورة الّتي اختُصّ الإنسان بها من العقل والرّوية و المعاني الّتي خُصّ بها شيء بشيء ، وإلى الصّورتين أشار بقوله تعالى : ﴿ ثمّ صورناكم ﴾ .	﴿ يصوّركم ﴾التّصوير: إحداث الصّورة ، والصّورة شكل الأجسام حقيقة ، ويعبَّر بها عن كيفيّة كلّ متكيّف ، وأصلها من الإمالة. والتّصوير :إمالة الأشكال .
المنان	فَعّال	المفردات 613/2 درج الدّرر 1323/3	المنّ على الحقيقة لا يكون إلا لله، ومنَّ الله على المؤمنين : أثقلهم بالنِّعمة .	المنّ : تذكير المُنعِم نعمته، ولا يَحْسُن ذلك إلا من الله تعالى ؛لأنّه هو المُنعِم على الحقيقة .
المُنعِم	مُفْعِل	المفردات 654/2 درج الدّرر 1323/3	الإنعام إيصال الإحسان إلى الغير ، ولا يُقال إلا إذا كان الموصَل إليه من جنس النّاطقين، فإنّه لا يقال : أنعم فلان على فرسه ، قال تعالى : ﴿ أنعمت عليهم ﴾ .	المُنعِم في الحقيقة هو الله .
المولى	مَفْعَل	المفردات 692/2 درج الدّرر	الولاية : النّصرة ، وحقيقته تولِّي الأمر ، والوليّ والمولى يُستعملان في ذلك ، كلّ واحد	﴿ إن الله مولاكم ﴾ يواليكم وينصركم عليهم .

		843/2	منهما يقال في معنى الفاعل ، أي المُوالِي ، وفي معنى المفعول ، أي الموالَى ، وقد يقال : الله تعالى وليّ المؤمنين ومولاهم .	
النّاصر	فاعل	المفردات 639/2 درج الدّرر 164/1	النّصر والنُصرة العون ، نحو قوله : ﴿ وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ﴾ ، ونصرة الله للعبد ظاهرة .	النّصير : النّاصر على طريق المبالغة كالشّهيد والقعيد . وهو ما قدّر الله من التّأييد بغير سبب .
النّور	فُعْل	المفردات 658/2 درج الدّرر 1288/3-1289	وسَمّى الله تعالى نفسه نوراً من حيث إنّه المُنوِّر قال الله : ﴿الله نور السّموات والأرض ﴾ ، وتسميتُه تعالى بذلك لمبالغة فِعْلِه .	﴿ الله نور السّموات والأرض ﴾ وَصْفه بها من المتشابهات الّتي لا ينبغي تأويلها بعد الاعتقاد بأنّه متعال عن مجانسة الشّمس والقمر وما في معناهما . وقال الكلبيّ وغيره : نور أي مُنوِّر السّموات ، وقال ابن عرفة : نور أي مُنوِّر السّموات ، وقال الأزهريّ: مدبِّر أمرها .
الواحد	فاعل	المفردات 667/2 درج الدّرر 303/1	إذا وُصف الله تعالى بالواحد ، فمعناه : هو الّذي لا يصحّ عليه التَّجزِّيّ ولاالتّكثُّر .	﴿ إلها واحدا ﴾ نُصِب على القطع ، تقديره : الإله الواحد ، ووحدانيّة الله تعالى إنّما هي تعاليه عن مقابلة الأنداد والأضّداد ، لم يزل ولا يزال متعاليا

				عن الجهات والأحوال .
الواسع	فاعل	المفردات 678/2 درج الدّرر 278/1	فوَصْف له نحو : ﴿ والله واسع عليم ﴾ فعبارة عن سعة قدرته وعلمه ورحمته وإفضاله .	الواسع : الّذي لا يَضيق علماً ، ورحمة ، وقدرة .
الوتر	فَعْل	المفردات 346/2 درج الدّرر 1727/4	الوتر : هو الله من حيث إنّ له الوحدة من كلّ وجه .	﴿ والشّفع والوتر ﴾ ظاهره أنّ أحدهما : الله ﷻ هو الوتر، والثّاني: الشّفع وهو الخَلْق.
الودود	فَعول	المفردات 669/2-670 درج الدّرر 264/1	هي المودَّة الّتي تقتضي المحبّة المجرَّدة نحو قوله : ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ ، فالودود يتضمّن ما دخل في قوله : ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه ﴾ ، وقال بعضهم : مودَّة الله لعباده هي مراعاته لهم .	(ودود) : مُستَجيب.
الوكيل	فعيل	المفردات 689/2 درج الدّرر 550/2 ، 1008/3	الوكيل : فعيل بمعنى المفعول ، قال تعالى : ﴿ وكفى بالله وكيلا ﴾ ، أي اكتف به أن يتولّى أمرك ويتوكّل لك .	(الوكيل) : الّذي يوكل الأمر إليه . (وكيل) : المتوكَّل عليه على حفظ ميثاقنا ، أو الشّهادة على هذا الميثاق مَوْكولة إليه لا يَشْهد عليه أحد سواه .
الوليّ	فعيل	المفردات 692/2 درج الدّرر	الولاية : النّصرة ، وحقيقته تولّي الأمر ، والوليّ والمولى يُستعملان في ذلك ، كلّ واحد	﴿ الله وليّ الّذين آمنوا ﴾ يخرجهم بالتّوفيق والتّأييد دون الإلجاء فلا يستحقّون

		430/1	منهما يقال في معنى الفاعل ، أي الموالِي ، وفي معنى المفعول ، أي الموالَى ، وقد يقال : الله تعالى وليّ المؤمنين ومولاهم ، فمن الأوّل : قال الله تعالى : ﴿ الله ولي الّذين آمنوا ﴾ .	ثواباً إذا أدّوا الدّعوة فيشاركهم غيرهم .

ب - الأسماء الّتي شرحها الرّاغب ولم يشرحها الجرجانيّ :

الاسم	بنيته	موقعه في (المفردات)	دلالته عند الرّاغب
الأحد	فَعَل	14/1	أحد : يُستعمل مطلقاً وصفاً وليس ذلك إلا في وَصْف الله تعالى بقوله : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وأصله وَحَد .
الأعلى	أفعل	449/2	والأعلى : الأشرف ، قال : ﴿ أنا ربّكم الأعلى ﴾ ، أمّا قوله : ﴿ سبّح اسم ربّك الأعلى ﴾ فمعناه : أعلى من أن يُقاس به أو يُعْتَبَر بغيره .
الباعث	فاعل	67/1	إيجاد الأعيان والأجناس والأنواع ، وإحياء الموتى.
الباقي	فاعل	73/1	الباقي بنفسه لا إلى مدّة ، وهو الباري تعالى ، ولا يصحّ عليه الفناء .
الجبّار	فعّال	112/1	فأمّا في وَصْفه تعالى نحو ﴿العزيز الجبّار المتكبّر﴾ ، فقد قيل سُمِّي بذلك من قولهم : جَبَرت الفقير ؛ لأنّه هو الّذي يَجْبُرُ النّاس بفائض نعمه ، وقيل : لأنّه يَجبُرُ النّاس ، أي يقهرهم على ما يريده .

الجميل	فعيل	127/1	الجمال : الحُسْن الكثير ، وفي وَصْف الله هو ما يوصَل منه إلى غيره ، وعلى هذا الوجه وُصِف بالجميل ، تنبيها أنّه منه تفيض الخيرات ، فيحبّ من يَختصّ بذلك .
الحق	فَعْل	165/1	يقال لموجِدِ الشّيء بسبب ما تقتضيه الحكمة ، ولهذا قيل في الله تعالى : هو الحقّ .
ذو الإكرام	إفعال	554-553/2	الإكرام والتّكريم أن يوصَل إلى الإنسان إكرام أي نفع لا يلحقه فيه غضاضة ، أو أن يَجعَل ما يوصَل إليه شيئا كريماً ، أي شريفاً.
الرّازق	فاعل	257/1	والرّازق يقال لخالق الرّزق ومعطيه والمسبِّب له وهو الله تعالى .
الرزّاق	فَعّال	258-257/1	وقوله : ﴿ إنّ الله هو الرّزاق ذو القوّة ﴾ فهذا على العموم ، والرّزاق لا يقال إلا لله تعالى .
الشّكور	فعول	350/2	إذا وُصِف الله بالشّكر في قوله : ﴿ إنّه شكور حليم ﴾ فإنّما يُعنى به إنعامه على عباده وجزاؤه بما أقاموه من العبادة .
الشّهيد	فعيل	354/2	والشّهيد هو المُحتَضَر ، فتسميتُه بذلك ، لحضور الملائكة إياه .
الصّمد	فَعَل	375/2	الصّمد : السّيّد الّذي يُصْمَد إليه الأمر . وقيل الصّمد : الّذي ليس بأجوف ، والّذي ليس بأجوف شيئان ، أحدهما : لكونه أدون من الإنسان كالجمادات ، والثّاني : أعلى منه وهو الباري والملائكة ، والقصد بقوله : ﴿ الله الصّمد ﴾ تنبيهاً أنّه بخلاف من أثبتوا له الإلهيّة ، وإلى نحو هذا أشار بقوله : ﴿ وأمّه صدّيقة كانا يأكلان الطّعام ﴾
العالم	فاعل		العالم في وَصْف الله هو الّذي لا يخفى عليه شيء ،

		447/2	وذلك لا يصحّ إلا في وصفه تعالى .
العلام	فَعّال	447/2	وقوله : ﴿ علاّم الغيوب ﴾ فيه إشارة إلى أنّه لا يخفى عليه خافية .
الفتّاح	فَعّال	479/2	فتح القضيّة فِتاحا : فصل الأمر فيه وأزال الإغلاق، ومنه : ﴿ الفتّاح العليم ﴾ .
الفرد	فَعْل	486-485/2	الفرد : الّذي لا يختلط به غيره ، فهو أعمّ من الوِتر وأخصّ من الواحد ، ويقال في الله فرد تنبيهاً أنّه بخلاف الأشياء كلها في الازدواج ، وقيل : هو المُستَغني عمّا عداه ، وإذا قيل : هو منفرد بوحدانيّته ، فمعناه هو مستغن عن كلّ تركيب وازدواج ، تنبيهاً أنّه مخالف للموجودات كلّها ، وفريد واحد .
القادر	فاعل	511-510/2	القدرة إذا وُصِف تعالى بها فهي نفي العجز عنه ، ومحال أن يوصف غير الله بالقدرة المطلقة معنى وإن أُطلق عليه لفظا ، والله ينتفي عنه العجز من كلّ وجه .
القديم	فعيل	513/2	القدم : وجود فيما مضى ، والبقاء : وجود فيما يُستقبل ، وقد ورد في وَصْف الله ، يا قديم الإحسان، ولم يرد في شيء من القرآن والآثار الصّحيحة القديم في وصف الله تعالى ، والمتكلّمون يستعملونه ، ويصفونه به .
القويّ	فعيل	541/2	القوّة في قوله تعالى : ﴿ إنّ الله قويّ عزيز ﴾ هي بمعنى القدرة الإلهيّة ، وقوله : ﴿ إنّ الله هو الرّزّاق ذو القوّة المتين ﴾ فعامّ فيما اختصّ الله تعالى به من القدرة وما جعله للخلق .
الكبير	فعيل		ويُستَعمل الكبير ما اعتبر فيها المنزلة والرِّفعة نحو

		544/2	: ﴿ الكبيرالمتعال ﴾ .
الكريم	فعيل	553/2	الكرم إذا وُصِف الله تعالى به ، فهو اسم لإحسانه وإنعامه المتظاهر .
المبدئ المعيد	مُفْعِل	51/1	أي هو السّبب في المبدأ والنّهاية .
المتكبِّر	مُتَفَعِّل	546-545/2	التكبّر يقال على وجهين ، أحدهما : أن تكون الأفعال الحسنة كثيرة في الحقيقة وزائدة على محاسن غيره ، وعلى هذا وُصف تعالى بالتكبِّر . قال : ﴿ العزيزالجبار المتكبِّر ﴾ . والكبرياء : التّرفّع عن الانقياد ، وذلك لا يَستحقّه غير الله تعالى .
المقتدر	مُفْتَعِل	511/2	والمقتدر يقاربه نحو ﴿ عند مليك مقتدر ﴾ لكن قد يوصف به البشر ، وإذا استُعمل في الله فمعناه معنى القدير .
المُقيت	مُفْعِل	536-535/2 ، 608/2	المُقيت فمُفْعِل من القوت . قال الله تعالى : ﴿ وكان الله على كلّ شيء مُقيتا ﴾ قيل : مقتدراً ، وقيل حافظاً ، وقيل : شاهداً، وحقيقته قائماً عليه يحفظه ويُقيته .
الملك	فَعِل	611/2	هو المُتصرِّف بالأمر والنّهي في الجمهور ، وذلك يَختصّ بسياسة النّاطقين ، ولهذا يقال : ملك النّاس ، ولا يقال : ملك الأشياء .
الموجود	مَفْعول	665/2	الموجودات ثلاثة أضرب : موجود لا مبدأ له ولا منتهى ، وليس ذلك إلا الباري تعالى ... وما يُنسب إلى الله من الوجود فبمعنى العلم المجرَّد ، إذ كان الله منزَّهاً عن الوصف بالجوارح والآلات .
الوارث	فاعل		وصف الله نفسه بأنّه الوارث من حيث إنّ الأشياء

		673/2	كلّها صائرة إلى الله تعالى ، وكونه تعالى وارثاً ، لما روي : [أنّه يُنادي لمن المُلك اليوم ؟ فيُقال : لله الواحد القهّار] .

ج- الأسماء التي شرحها الجرجانيّ ولم يشرحها الرّاغب :

الاسم	بنيته	موقعه في (درج الدّرر)	دلالته عند الجرجانيّ
البصير	فَعيل	238/1	البصير : المُبْصِر ، إلا أنّ البصير أبلغ في الوصف؛ لأنّه أشدّ عدولاً عن الفعل .
الحليم	فَعيل	394/1	(حليم) لم يتعجّل بالعقوبة ، ومكّن من التوبة عن الغموس ، و(الحليم) الّذي لا يُغْلِقه الغضب .
ذو انتقام	افْتِعال	461/2	﴿ ذو انتقام ﴾ الانتقام : المعاقبة وهو افتعال من النّقمة، والنّقمة : العقوبة .
الرؤوف	فَعول	312/1	﴿ رؤوف رحيم ﴾ يرحم على المصاب ولا أحد من النّاس إلا وهو مصاب لاختلال حال ، أو لاكتساب وبال .
العظيم	فَعيل	429/1	(العظيم) الممتنع بجلاله عن الإحاطة به .
المُقْسِط	مُفْعِل	470/2	عبارة عن قيامه مُقْسِطا ، وثبوته عادلاً من غير كيفيّة وحال .
المهيمن	مُفَيْعِل	1613/4	﴿ المُهيمن ﴾ اسم من أسماء الله تعالى مشتقّ .

ثالثاً : ما اتّفق فيه الرّاغب والجرجانيّ من معان لأسماء الله ﷻ ، وما اختلفا فيه .

هذا الجزء من الدّراسة ، لا يهدف إلى إجراء مقارنة شاملة في دلالات أسماء الله ﷻ عند العالمين ، لكنّه يهدف إلى رصد نقاط الاتّفاق ونقاط الاختلاف في شرح الأسماء بين العالمين بشكل عامّ .

أ- ما اتّفق فيه الرّاغب والجرجانيّ من دلالات لأسماء الله ﷻ .

بناء على الجدول الأوّل ، فإن الرّاغب والجرجانيّ اتّفقا في شرح أسماء الله ﷻ التّالية إلى حدّ كبير ، وهي :

- لفظ الجلالة الله :

اتفقا على خصّ إطلاقه بالبارئ ﷻ ، ولم يتبنّ أيّ منهما رأياً في قضيّة أصله .

- العليّ :

فسره العالمان بمعنى علوّ القدر والرّتبة .

- الرّبّ :

تقارب العالمان في تفسيره عندما جعلاه بمعنى التّدبير والتّكفّل بمصلحة الموجودات .

- اللطيف :

أثبت العالمان وجوهاً أربعة لدلالة للاسم هي : نفاذ العلم ، والدّقّة ، وتنزيه الله ﷻ عن إدراك غيره له ، ولطفه بالعباد .

- الوليّ والمولى :

فسّر العالمان الاسمين بالنّصرة والتّأييد ، وفصّل الجرجانيّ في بيان نوع النّصرة بأنّها بالتّوفيق والتّأييد دون الإلجاء .

- التّواب :

اتّفق العالمان في تفسيره على معنى كثرة قبول توبة التّائبين .

- الحكم :

فسّره العالمان بالقضاء .

- الحكيم :

اتّفق العالمان في تفسيره على أنّه إتقان الصّنع ، وزاد الرّاغب معنى معرفة الأشياء .

- الجليل :

اقترب العالمان في تفسير الجليل إلى درجة كبيرة على معنى كمال الصفات .

- الرّقيب :

اقترب العالمان في تفسيره على معنى الحفظ ، وحدّد الجرجانيّ دلالته بدقّة بما يفرّق بينه وبين الحفيظ ، بأنّه الدّائم النّظر على وجه التحفّظ .

- الحسيب :

فسّره العالمان على معنى المحاسِب على الأعمال .

- الخالق :

بناء على القول الّذي أورده الجرجانيّ بأنّ الخلق هو الإيجاد مقدّراً ، فإنّ العالمين اتّفقا في أنّ الخلق هو الإيجاد ، لكن لا بدّ من الانتباه إلى أنّ معنى الخلق غير واضح عند الجرجانيّ ؛ لأنه أورد التّفسير السّابق في محاولته لتعليل إسناده إلى الفعل الماضي ، وما ينشأ عنه من دلالة .

وأميل إلى أنّ معنى الخلق عند الجرجانيّ هو الإيجاد ، وما قيل في ابتداء الخلق ، أو الإيجاد بالتّقدير ، هو خاصّ بتفسير لفظ الفعل .

- الواسع :

فسّره العالمان على أنّه سعة في القدرة والرّحمة والعلم .

- العليم :

اتّفق العالمان على عموم علم الله ﷻ لكلّ شيء .

- الغنيّ :

اتّفقا على أنّه على معنى نفي الحاجة .

- السّلام :

دلّ كلام الجرجانيّ في تفسير (دار السّلام) على تشابه مع الرّاغب في تحديد دلالته ، بأنّه الّذي لا تلحقه الآفات والعيوب .

- العَفُوّ :

اتّفقا في أنّ العَفْو بمعنى مَحْو الذّنب ، والتّجافي عنه .

- القاهر والقهّار :

تشابها في تفسير القهر من الله ﷻ بأنّه الغلبة والتّسخير وصرف الشّيء عن طبيعته .

- المؤمن :

اتّفقا على أنّه بمعنى إيمان الله ﷻ الآخرين .

- القدّوس :

اتّفقا على أنّه اسم لله ﷻ .

- الوكيل :

اتّفقا على أنّه بمعنى المفعول الّذي يوكَل الأمر إليه .

- الحميد :

اتّفقا على أنّه في معنى الحامد والمحمود .

- النّاصر :

تقاربا في شرحه ، فدلّ عند الرّاغب على النّصرة والعون الظّاهر ، ودلّ عند الجرجانيّ على التّأييد بغير سبب .

- الفاطر :

تقاربا في تفسيره عندما ردّاه إلى الخلق والإيجاد ، وأدركا الفرق بينه وبين الخلق ، عندما خصّه الرّاغب بالخلق على هيئة مترشِّحة لفعل من الأفعال ، وعندما أتبعه الجرجانيّ بقول يفسر الفطر بأنّه : الفتق بعد الرّتق .

- الوتر :

اتّفقا على أنّه من أسماء الله ﷻ .

- البديع :

اتّفقا في أنّ الإبداع إيجاد بعلّة من جهة القادر .

- مالك الملك :

ربط الجرجانيّ دلالته بالمملكة وملك اليمين ، وقاربه الرّاغب عندما عدّه ضبط الشّيء المُتصرَّف فيه بالحكم .

- الواحد :

شرح العالمان دلالة (الواحد) بألفاظ مختلفة ، لكنّها كانت تصبّ في معنى وحدانية الله ﷻ ، سواء أكان بصورة تعاليه عن مقابلة الأنداد والأضداد عند الجرجانيّ ، أو بالّذي لا يصحّ عليه التّجزّيّ والتّكثّر عند الرّاغب .

- المحيط :

تقاربا في شرحه عندما فسّراه بالعلم ، وزاد الرّاغب معنى الحفظ والرّعاية .

- الحييّ :

فسّره الرّاغب بمعنى التّرك ، وقاربه الجرجانيّ عندما رأى أنّه امتناع يقتضيه الكرم.

ب- ما اختلف فيه الرّاغب والجرجانيّ من دلالات لأسماء الله ﷻ .

بناء على الجدول الأوّل ، اختلف الرّاغب والجرجانيّ في دلالات الأسماء التّالية :

- القريب :

كان الجرجانيّ أقرب إلى إثبات صفة القرب لله حقيقة من غير كيفيّة ، بينما جعلها الرّاغب على معنى الإفضال والفيض ، والنّسبة ، والقدرة ، والرّعاية .

- السّميع :

أثبته الجرجانيّ لله حقيقة ، بينما جعله الرّاغب بمعنى العلم .

- القيّوم :

فسّره الرّاغب بمعنى الحفظ وإعطاء كلّ شيء ما به قوامه ، بينما فسّره الجرجانيّ بدائم الفعل .

- المجيد :

فسّره الرّاغب على معنى السّعة ، بينما فسّره الجرجانيّ على معنى ديمومة المجد .

- الغفور :

فسّره الجرجانيّ بستر الذّنوب ، بينما فسّره الرّاغب بصون العبد عن العذاب .

- الرّحمن والرّحيم :

فسّر الرّاغب رحمة الله ﷻ على معنى الإحسان المجرَّد من الرِّقّة ، بينما فسّره الجرجانيّ على معنى إرادة الخير .

- القابض الباسط :

حدّد الجرجانيّ دلالتيهما بالأخذ بالقبول والدّفع بالجزاء ، بينما توسّع الرّاغب فيهما وجعل باب دلالتيهما مفتوحاً ، قائماً على ثنائيّة ضدّيّة : كالسّلب والإعطاء ، والجمع والتّفريق ، والإماتة والإحياء .

هذه الثّنائيّة لم تغب عن تفسير الجرجانيّ ، لكنّها ثنائيّة محدّدة بالأخذ بالقبول والدّفع بالجزاء.

- البارئ :

دلّ تفسير العالمين لدلالة البارئ على نوع من تخصيص في الخلق ، لكنّه عند الرّاغب مختصّ بكلّ ما خُلِق من التّراب ، عندما علّل تسمية البريّة بكونها مبريّة عن التّراب ، أمّا الجرجانيّ ، فجعله خاصّاً بخلق كلّ ذي نسمة وروح .

- الحيّ :

اختلف العالمان في تفسيره ، ففسّر الرّاغب (الحيّ) بأنّه الّذي لا يصحّ عليه الموت ، أمّا الجرجانيّ ففسّره بأنّه ذو المشيئة والقدرة .

- المصوِّر :

اختلف العالمان في دلالته عندما قصر الجرجانيّ التّصوير على الأشكال ، بينما صنّفه الرّاغب إلى : محسوس يتعلَّق بالأشكال ، ومعقول يتعلَّق بصور المعاني كالعقل والرّوّية .

المبحث الثّاني : المشترك والخاصّ من أسماء الله الحسنى .

أوّلا - المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ :

1- ماهيّة المشترك وموقف العلماء منه .

المشترك لغة :

الشِّرْكة والشَّرِكَة سواء : مخالطة الشّريكين . يقال : اشْتَركنا بمعنى تشاركنا ؛ وقد اشترك الرَّجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر ... والشَّريك : المُشارِك ، والشِّرْك كالشَّريك ... ورأيت فلاناً مُشْتَرَكاً إذا كان يحدِّث نفسه أنَّ رأيه مشترك ليس بواحد...ورأيت فلانا مُشْتَرَكاً إذا كان يُحدِّث نفسه كالمهموم[1].

المشترك اصطلاحاً :

عرَّف السّرخسيّ المُشترك بأنّه : " كلّ لفظ يشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانتظام ، بل على احتمال أن يكون كلّ واحد هو المراد به على الانفراد ، وإذا تعيّن الواحد مراداً انتفى به الآخر ، مثل اسم العين فإنّه للنّاظر ، ولعين الماء ، وللشّمس ، وللميزان ، وللنّقد من المال ، وللشّيء المعيّن "[2] .

وعرّف زكريّا الأنصاريّ المُشترك بأنّه :" ما وُضِع لمعنيين فأكثر ، كالقُرء للطُّهر والحيض "[3] .

أمّا المُشترك عند الشّوكانيّ ، فهو اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين أو أكثر ، بحيث تكون لكلّ حقيقة المعنى الأوّل الّذي وُضِعت له [4] .

1- ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة شرك .

2- السرخسي ، أصول السرخسي ، 126/1 .

3- زكريا الأنصاري ، الحدود الأنيقة ، ص80 .

4- ينظر : الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص125 .

موقف العلماء من وقوع المشترك .

وقف أهل العلم من المشترك ثلاثة مواقف :
الأوّل : أنّه واجب الوقوع في لغة العرب .
الثّاني : أنّه ممتنع الوقوع .
الثّالث : أنّه جائز الوقوع[1] .

وعدّ السّيوطيّ المشترك أعظم وجوه إعجاز القرآن بقوله : " وهذا الوجه من أعظم إعجازه ، حيث كانت الكلمة الواحدة تتصرف إلى عشرين وجهاً ، وأكثر وأقل ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر"[2] .

ويرى د.أحمد مختار أنّ اللغويين لم يختلفوا حول وقوع المشترك اللفظيّ ، ومن اختلف في وقوعه هم الأصوليّون الّذين أثاروا جدلاً كبيراً حول هذه الظّاهرة ، وانقسموا إلى المواقف الثّلاثة السّابقة[3] .

أفاض القدماء في بيان أسباب نشوء المشترك اللفظيّ ، وصنّفوها إلى أسباب داخليّة وخارجيّة ، فمن الأسباب الدّاخليّة : التّغير في النّطق ، والتّغير في المعنى ، أمّا الأسباب الخارجيّة ، فمنها : اختلاف البيئة[4].

وميّز المحدثون بين أربعة أنواع من المشترك اللفظيّ هي :
1- وجود معنى مركزيّ للفظ تدور حوله عدّة معان فرعيّة أو هامشيّة .
2- تعدّد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في مواقف مختلفة .
3- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطوّر في جانب المعنى .
4- وجود كلمتين يدلّ كلّ منهما على معنى ، وقد اتّحدت صورة الكلمتين نتيجة تطوّر في جانب النّطق[5] .

1- ينظر : الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص126 .
2- السيوطي ، معترك الأقران ، 387/1 .
3- ينظر : أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص156-157 .
4- ينظر : أحمد مختار ، م.ن ، ص159-160 .
5- ينظر : أحمد مختار ، م.س ، ص162-163 .

إشكاليّة المصطلح :

علينا أن نعترف أنّ الشّروحات الّتي وضعها العلماء لمعاني أسماء الله الحسنى مبنيّة على مفهومها في أوصاف البشر ، وبعبارة أخرى وضعت متّكئة على دلالاتها المعجميّة ، والمعجم العربيّ موجود في الذّهنيّة العربيّة وفي لغة النّاس قبل وضع المعاجم ، ثمّ أُلّفت معاجم نقلت الموروث بالذّاكرة واللسان إلى الكتاب . والرّسول ﷺ لم يشرح معاني أسماء الله ﷻ ، ممّا جعل من تصدّى لتحديد دلالاتها يعتمد على الدّلالة اللفظية ، والّتي هي في أصلها دلالات في حقّ الإنسان ، وهذا أوجد إشكاليّة ، تمثلت فيمن قبل مصطلح المشترك على هذه الألفاظ ومن رفضه .

إذا عدنا إلى مفهوم المشترك اللفظيّ في محاولة لمحاكمة صحّة إطلاقه كمصطلح على أسماء الله ﷻ المشتركة ، تَجدُ أنّ المشترك اللفظيّ يطلق على أكثر من شيء بحيث يكون اسماً لكلّ شيء أُطلق عليه، وهذا الضّابط غير متوافّر في هذه الأسماء ، لأنّها تطلق على الله ﷻ كأسماء تدلّ على أوصاف له سبحانه ، بينما هي ليست أسماء لغيره ، إنّما هي أوصاف ، وعليه ينتفي أهم شروط المشترك اللفظيّ .

لكنّي أتصوّر أنّ العلماء الّذين استخدموا مصطلح المشترك ، اعتمدوا على الخلاف في الكيفية وفي تمام المعنى ؛ لأنّ كلّ مُسمًّى لهذا اللفظ أو موصوف به ، يشترك مع الآخر في أصل المعنى ، بينما يكمن الخلاف في الكيفية وفي تمام المعنى ، ممّا يخدم فكرتهم في إثبات الفروق الدّلالية بين الله ﷻ و بين غيره .

نقطة الاشتراك في ألفاظ المشترك في هذه الأسماء الوصف ، إذ هي أوصاف حقيقيّة لله ﷻ وأوصاف حقيقيّة لغيره ، فهناك اشتراك في اللفظ واشتراك في الوصف ، وهذا الاشتراك لا يعني التّماثل ، بدليل أنّ الله ﷻ وصف في كتابه العظيم غيره بصفات تَسمَّى ووُصِف بها ؛ لأنّ الصّفات تُحدَّد دلالاتها في ضوء الموصوف بها .

2- المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .

أ- المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب .

مثلما اهتمّ أبو هلال العسكريّ بالفروق بين دلالات الأسماء الّتي قد يُظن أنّها مترادفة ، فألّف كتاباً غايته دحض فكرة التّرادف في اللغة ، فإنّ الرّاغب اهتمّ هو الآخر بإيضاح الفروق ، لكن ليس بين الألفاظ المترادفة ، بل بين الألفاظ الّتي تقع في دائرة المشترك اللفظيّ ولاسيما الأسماء الّتي تطلق على الله ﷻ ويوصف بها غيره ، ولم يقف الرّاغب عند اسم أو اسمين حتّى يُظَنَّ أنّ ذلك عارض في كتابه ، بل وقف عند أسماء عديدة يوضح الفروق بينها حتّى شكّلت ظاهرة لغويّة اهتمّ بها في كتابه (المفردات)، وأمكن من استنباط معاييره وأسّسه الّتي اعتمد عليها للتّفريق بين هذه الأسماء .

كان الرّاغب بهذا الأسلوب ، يقوم بدورين ، أولهما : بيان الفروق ، وثانيهما : بناء دلالة الأسماء في حقّ الله ﷻ .

ومن هذه المعايير الّتي اتّبعها للتّفريق ، ولبناء دلالة الأسماء في حقّ الله ﷻ :

1- التّنزيه .
2- الإثبات والنّفي في وجوه الدّلالة .
3- الحقيقة والمجاز .
4- المعيار الصّرفيّ : الفاعل والمفعول .
5- الأصالة والاكتساب .
6- الإطلاق والتّقييد .
7- القديم والحادث .
8- إثبات المبدأ والمنتهى (الزّمن) ، ونفيه .
9- التّغاير الكليّ للدّلالة .

التّنزيه :

من يتابع طريقة الرّاغب في تحديد دلالات أسماء الله ﷻ ، سَيجد أنّه اتّكأ على الدّلالة المعجميّة للوصف ، ثمّ تحوّل منها لصياغة دلالة خاصّة للاسم في وصف الله ﷻ ، فعلى سبيل المثال ، (الحَييّ) هو من الأسماء المشتركة في الوصفيّة ، والحياء كوصف عرّفه الرّاغب بأنّه : " انقباض النّفس عن القبائح وتركه "[1] وهذه عبارة عن الدّلالة المعجميّة التي وضعت أصلاً لمَوْضوع له هو الإنسان ، فكيف فرّق الرّاغب بين حياء الله ﷻ وحياء الإنسان ؟

صاغ الرّاغب دلالة الحياء لله ﷻ بنفي جزء من دلالتها المعجميّة وهي انقباض النّفس عن القبائح وتركه ؛ لأنّ الانقباض يقتضي التّشبيه ، فتصبح دلالتها في وصف الله تعالى محورها الامتناع والتّرك.

ونزّه الرّاغب الله ﷻ عن الرّحمة التي تكون الرّقّة من آثارها ، بأن عدّ رحمته إحساناً مجرَّداً من الرّقّة ، فيما هي في البشر إحسان ناجم عن رقّة[2] .

الإثبات والنّفي في وجوه الدّلالة :

يُعدّ الجميل من المشترك في وصف الله وفي وصف غيره ، وهو بمعنى : " الحسن الكثير وذلك ضربان ، أحدهما : جمال يختصّ الإنسان به في نفسه أو بدنه أو فعله ، والثّاني : ما يوصَل منه إلى غيره ، فعلى هذا الوجه ما رُوي عنه ﷺ أنّه قال : [إنّ الله جميل يحبّ الجمال][3] ، تنبيهاً أنّ منه تفيض الخيرات الكثيرة ، فيحبّ من يختصّ بذلك "[4] .

تحدّث الرّاغب عن ثلاثة أشكال للجمال : جمال في النّفس ، والبدن ، والفعل ، وجعل تلك الأشكال تخصّ مفهوم الجمال في الإنسان ، لكنّه ألقى غموضاً على النّوع الثّاني ، لأنّ ما يوصَل من الله ﷻ إلى غيره متعلِّق بالأفعال والمفعولات .

---

[1]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 184/1 .
[2]- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 253/1-254 .
[3]- مسلم ، صحيح مسلم ، 55/2 .
[4]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 127/1 .

أتصوّر أنّ علينا أن نفهم نزعة الرّاغب لتنزيه الله ﷻ عن الجمال في الوجه الثّاني : البدن ؛ لغرض نفي التجسيم ، ولكنه تجاوز ذلك إلى نفيه عن الذّات ؛ من أجل التّفريق بين جمال الله ﷻ وجمال النّاس ، فقصره على وجه واحد هو الفعل وما يتعلّق به .

ويعتمد الرّاغب المعيار نفسه في التّفريق بين وَصْف الله ﷻ بالرّازق ، ووَصْف الإنسان به ، لكنّه يُثْبت ، هنا ، وجوه الدّلالة الثلاثة لله ﷻ ، ويثبت في وصف الإنسان معنى يتعلّق بأحد هذه الوجوه ، وينفي الوجهين الآخرين .

الوجوه الثّلاثة هي : خالق الرّزق ، ومعطيه ، والمسبّب له ، وذكر هذا التّفريق في قوله : " والرّازق يقال : لخالق الرزق ومُعْطيه والمُسبِّب له وهو الله تعالى . ويقال ذلك : للإنسان الّذي يصير سبباً في وصول الرّزق "[1].

حتّى الوجه الّذي أثبته الرّاغب للإنسان لم يُثبته كلَّه ، بل أثبت متعلّقاً بالمُسبِّب وهو السَّبب ؛ لأنّ المُسبِّب هو الله وحده ، والإنسان سبب من الأسباب الّتي قدّرها الله ﷻ .

الحقيقة والمجاز :

قصدتُ بالحقيقة والمجاز ما قام به الرّاغب من إثبات الاسم المشترك في حقّ الله ﷻ بدلالته الحقيقيّة ، وتأويله فيما سواه ، كما فعل في دلالة الخالق ، فالخالق يطلق على الله ﷻ وعلى غيره ، ولكنه يحتفظ بدلالته الحقيقيّة ، فقط ، في وصف الله ﷻ على النّحو الآتي :

1- الخلق الّذي يوصف به الله ﷻ هو :
- الإبداع : الخلق أصله التّقدير المستقيم ، ويُستعمل في إبداع الشّيء من غير أصل ولا احتذاء.
- الإيجاد : ويُستعمل في إيجاد الشّيء من الشّيء .

2- الخلق لمن اختصّ الله ﷻ من الأنبياء :

---

[1]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 1/257-258 .

وهو الخلق بإذن الله ، فقد جعله الله تعالى لغيره في بعض الأحوال كعيسى ، حيث قال ﷻ : ﴿ وإذ تخلق من الطّين كهيئة الطّير بإذني ﴾[1].

3- الخلق عندما يُسند للإنسان ، وهو يأتي على نوعين : معنى التّقدير ، ومعنى الكذب[2] .

بناء على ما أورده الرّاغب فإنّ الخلق بدلالته الحقيقية مقصور على الله ﷻ ، وعندما وُصف به أحد الأنبياء ، لم يدل على امتلاكه لصفة الخلق ؛ لأنّه كان حاصلاً له بإذن الله ﷻ ، والخلق لغير الله ﷻ لا علاقة له بدلالة الخلق الحقيقيّة ؛ لأنّه على معنى الكذب أو التّقدير .

وكذلك ، إذا أُطلق اسم (الكبير) ، وأُريد به الدّلالة على الرّفعة والمنزلة المطلقة للموصوف ، فإنّ الرّاغب يخُصّه ، بهذه الدّلالة ، بالله ﷻ ، ولا يُجيزه على هذا المعنى في غيره ، بدليل تأويله لما ورد في غيره، تارة في ضوء معتقد المشركين ، وتارة بمعنى الرّؤساء ، أمّا إذا عُنِي به معنى الكميّة والزّمان وغيره من دلالات ، فذلك عامّ في الإطلاق ، وبيّنه في قوله : " ﴿ فجعلهم جذاذا إلا كبيراً لهم ﴾[3]، فسمّاه كبيراً بحسب اعتقادهم فيه لا لقدر ورفعة له على الحقيقة ، وعلى ذلك قوله : ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾[4]، وقوله : ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾[5] ، أي رؤساءها ، وقوله :﴿ إنّه لكبيركم الّذي علّمكم السّحر﴾[6] ، أي رئيسكم "[7] .

المعيار الصّرفيّ : معنى الفاعل والمفعول :

الشّيء ، كما يورده الرّاغب منسوباً إلى المتكلمين ، يُطلق على الله ﷻ وعلى غيره ، وهو في الله ﷻ على معنى الفاعِل ، وفي غيره على معنى المفعول ، ويَنسب الرّاغب عدّ الشّيء من أوصاف الله ﷻ إلى المتكلِّمين ، وقال في بيان اشتراك إطلاقه على الله ﷻ وغيره ، والفرق الدّلاليّ بينهما في

1- المائدة ، 110/5 .

2- ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 209/1 .

3- الأنبياء ، 53/21 .

4- الأنبياء ، 63/21 .

5- الأنعام ، 123/6 .

6- طه ، 71/20 .

7- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 544/2 .

قوله: " إذا وُصِف به تعالى فمعناه شاء ، وإذا وُصِف به غيره فَمِعْناه المَشيء ، وعلى الثّاني قوله : ﴿قل الله خالق كلّ شيء ﴾[1] فهذا على العموم بلا مثنويّة ؛ إذ كان الشّيء ، هاهنا ، مصدراً في معنى المفعول . وقوله : ﴿ أيّ شيء أكبر شهادة ﴾[2] فهو بمعنى الفاعل ... فالمشيئة من الله تعالى هي الإيجاد ، ومن النّاس هي الإصابة "[3] .

ولا أتصوّر أنّ الشّيء من أسماء الله ، أمّا ما يذكره الرّاغب من دليل للمتكلّمين لصحّة تسمية الله بالشّيء وهو قوله سبحانه : ﴿ قل أيّ شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾[4] ، فهو لا يشكل دليلاً واضحاً على اعتبار الشّيء من أسماء الله ﷻ ؛ لأنّه سبحانه ذكر في السّورة نفسها أنّه ربّ كلّ شيء : ﴿ قل أغير الله أبغي ربّا وهو ربّ كلّ شيء ﴾[5]، وبذلك لا يمكن أن يستقيم أن يكون الشّيء من أسمائه سبحانه ، وإلا أدّى ذلك إلى خلل في معنى الآية ، لاسيما أنّ لفظ شيء في هذه الآية شمل الموجودات جميعها من خلال إضافته إلى لفظ كلّ .

يُضاف إلى ذلك أنّ اللفظ الّذي أطلقه الله ﷻ على كلّ الموجودات عند نفيه لشبه المخلوقات به هو لفظ شيء في قوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[6] ، فالنفي الواقع في الآية ، أراه شاملاً للفظ والمعنى ، وبه أَستبعدُ أن يكون الشّيء من أسماء الله ﷻ .

الأصالة والاكتساب[7] :

إن كان الرّاغب قد عدّ (العزيز) من الأسماء المشتركة الّتي تطلق على الله ﷻ وعلى غيره ، فإنّه فرّق في الدّلالة بينهما ، فعزّة الله ﷻ صفة أصيلة فيه ، أمّا في غيره فهي مُكْتسبَة ، وعطاء من الله ﷻ

---

[1] - الرعد ، 16/13 .
[2] - الأنعام ، 19/6 .
[3] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 357/2 .
[4] - الأنعام ، 19/6 .
[5] - الأنعام ، 164/6 .
[6] - الشورى ، 11/42 .
[7] - أودّ أن أنبّه إلى أنّني اضْطُررت لاستعمال لفظيّ الأصالة والاكتساب في التّفريق بين عزّة الله ﷻ وعزّة غيره ، مع أنّي أقرّ بعجز اللفظ عن توصيف الصفة في الله ﷻ ، وأسجّل أنّ استخدامي لكثير من ألفاظ التّفريق كان على سبيل التّقريب .

عليهم ، حيث يرى أنّ " قوله : ﴿ من كان يريد العزّة فإنّ العزّة لله جميعا ﴾[1] معناه من كان يريد أن يُعَزّ يحتاج أن يَكْتسِب منه تعالى العزّة ، فإنّها له "[2]، كما فرّق في الدّلالة بين عزّة الله ﷻ والنّبيّ والمؤمنين وبين عزّة الكفار ؛ لأنّ " العزّة الّتي لله ولرسوله وللمؤمنين هي الدّائمة الباقية الّتي هي العزّة الحقيقيّة ، والعزّة الّتي هي للكافرين هي التّعزّز ، وهو في الحقيقة ذلّ "[3] .

والأصالة تدلّ على الكمال ، أمّا الاكتساب فدالّ على النّقص ؛ ولذلك أكّد الرّاغب على أنّ العزّة صفة أصيلة في الله ﷻ .

صرّح الرّاغب بمعيار الاكتساب كفارق بين صفات الله ﷻ وصفات غيره عندما عرض دلالة المقتدر ؛ لأنّه في وَصْف غير الله دالّ على الاكتساب والتَّكلُّف حيث قال : " والمقتدر يقاربه نحو : ﴿ عند مليك مقتدر ﴾[4]، لكن قد يوصف به البشر ، وإذا استُعمل في الله فمعناه معنى القدير ، وإذا استُعمل في البشر فمعناه المُتَكَلِّف والمُكْتَسِب للقدرة "[5] .

الإطلاق والتّقييد :

عدّ الرّاغب (القادر) من المشترك الّذي يجوز إطلاقه على الإنسان بشرط تقييده ؛ لأنّه لا يحق أنّ يوصف غير الله ﷻ بالقدرة المطلقة ، وبيّن ذلك حين شرح القدرة بقوله : " القدرة إذا وُصِف بها الإنسان فاسم لهيئة له بها يتمكّن من فعل شيء ما ، وإذا وُصِف الله تعالى بها فهي نفي العجز عنه ، ومُحال أن يوصف غير الله بالقدرة المطلقة معنى وإن أُطلق عليه لفظاً ، بل حقّه أن يُقال : قادر على كذا ، ومتى قيل : هو قادر فعلى سبيل معنى التّقييد "[6] .

1- فاطر ، 10/35 .
2- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 433/2 .
3- المكان نفسه.
4- القمر ، 55/54 .
5- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 511/2 .
6- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 510/2 .

وعدّ ، كذلك ، (الرّبّ) من الأسماء المشتركة في الإطلاق ، إذا ورد مقيّداً وبدلالة الصّاحب أو السّيّد ، ففال : " وبالإضافة يقال له ولغيره نحو قوله : ﴿ ربّ العالمين ﴾[1]، و﴿ ربّكم وربّ آبائكم الأوّلين ﴾[2] ، ويُقال : ربّ الدّار وربّ الفرس لصاحبهما ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ اذكرني عند ربّك فأنساه الشّيطان ذكر ربّه ﴾[3] "[4] .

القديم والحادث :

عدّ الرّاغب (الكريم) من المشترك الّذي يُطلق على الله ﷻ وعلى غيره ، وفرّق بين دلالة كل منهما بأنّ الكرم في الإنسان حادث لا يُطلق عليه ما لم يظهر منه ، ممّا يدل على أنّه في الله ﷻ خلاف ذلك ، أي أنّه قديم ، حيث قال : " الكرم إذا وُصف الله تعالى به فهو اسم لإحسانه وإنعامه المتظاهر نحو قوله: ﴿ إن ربّي غنيّ كريم ﴾[5]، وإذا وُصف به الإنسان فهو اسم للأخلاق والأفعال المحمودة الّتي تظهر منه ، لا يقال : هو كريم ، حتّى يظهر منه ذلك "[6] .

وصرّح الرّاغب أنّ (الواحد) لفظ مشترك ، بقوله : " فالواحد لفظ مشترك يُستعمل على ستّة أوجه : الأوّل : ما كان واحداً في الجنس أو في النّوع ، كقولنا : الإنسان والفرس واحد في الجنس ، وزيد وعمرو واحد في النوع . الثّاني : ما كان واحداً بالاتّصال ، إمّا من حيث الخلقة كقولك : شخص واحد، وإمّا من حيث الصّناعة ، كقولك : حرفة واحدة . الثّالث : ما كان واحداً لعدم نظيره ، إمّا في الخلقة ، كقولك : الشّمس واحدة ، وإمّا في دعوى الفضيلة ، كقولك : فلان واحد دهره ، وكقولك : نسيج وحده. الرّابع : ما كان واحداً لعدم التّجزّي ، إمّا لصغره كالهباء ، وإمّا لصلابته كالألماس . الخامس : للمبدأ ، إمّا لمبدأ العدد ، كقولك : واحد ، اثنان ، وإمّا لمبدأ الخط ، كقولك : النّقطة الواحدة ، والوحدة في كلّها عارِضة ، وإذا وُصف الله بالواحد فمعناه الّذي لا يصحّ عليه التّجزّي ولا التّكثّر "[7] .

---

[1]- الفاتحة ، 1/1 .

[2]- الصافات ، 126/37 .

[3]- يوسف ، 42/12 .

[4]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 245/1 .

[5]- النمل ، 40/27 .

[6]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 553/2 .

[7]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 667/2 .

فالواحد في وصف غير الله ﷻ يظلّ مفهومه خاصّاً بنوع أو جنس أو غير ذلك ، أمّا الوحدانيّة المطلقة فإنّها لله ﷻ وحده ، وكذلك الصّفة في غير الله ﷻ عارضة ، أمّا في الله ﷻ فهي ثابتة قديمة ، فلا إله إلا الله ﷻ ، فهو الواحد الأحد .

إثبات المبدأ والمنتهى (الزّمن) ، ونفيه :

اعتمد الرّاغب في تفريقه بين الموجودات على معيار إثبات المبدأ والمنتهى (الزّمن) ونفيه ، عندما عدّد أصناف الموجودات بقوله : " وقال بعضهم : الموجودات ثلاثة أضرب : موجود لا مَبْدأ له ولا مُنتهى ، وليس ذلك إلا الباري تعالى ، وموجود له مبدأ ومنتهى كالنّاس في النّشأة الأولى وكالجواهر الدّنيويّة ، وموجود له مَبْدأ وليس له مُنْتهى ، كالنّاس في النّشأة الآخرة "[1] .

فالله ﷻ موجود سرمديّ أزليّ ، وهذا الأمر خاصّ به وحده ؛ لأنّه هو الواحد القهار .

و**(**الباقي) من المشترك ، لكن له في حقّ الله ﷻ دلالة ، وفي غيره دلالة ، فهو في حقّ الله ﷻ غير محدود بزمن أو خاضع له ، وفي غيره محدود بزمن وخاضع له ، وهو في وصف الله ﷻ عائد إلى الذّات الإلهية أمّا في الإنسان ، فإنّه عائد إلى غيره ، يقول الرّاغب : " والباقي ضربان : باق بنفسه لا إلى مدّة وهو الباري تعالى ولا يصحّ عليه الفناء . وباق بغيره وهو ما عداه ويصحّ عليه الفناء "[2] .

هنا اعتمد الرّاغب ، أيضاً ، على معيار آخر في تحديد دلالة (الباقي) ، وهو الذّات والغيريّة .

أتصوّر أنّ معياري : الأصالة والاكتساب ، والذّات والغيريّة ، حاضران في الفروق بين دلالات الأسماء المشتركة كلّها .

التّغاير الكلّيّ للدّلالة :

التّغاير في الدّلالة ينطبق على (الحيّ) ، فالرّاغب يرى أنّ وصف الله ﷻ به يكون بمعنى الّذي لا يصحّ عليه الموت ، وفي غيره مردّه إلى قوى : نامية ، وحسّاسة ، وعاملة عاقلة[3]. وترجع هذه القوى

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 665/2 .

2- الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 73/1 .

3- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 182/1-183 .

إلى الله ﷻ ، فيصبح مفهوم الحياة في غير الله نسبيّاً وغيريّاً ، لأنّه مرهون بزمن ؛ ولأنّه متعلّق بقوى خارجة عن الذّات ، وبناء على ذلك فإن مفهوم الحياة في الموجودات مغاير لمفهومه في الله ﷻ .

والتّغاير الدّلاليّ يَحكُم ، كذلك ، جزءاً من دلالة الحكيم ، عندما يجعله الرّاغب في حقّ الله ﷻ متعلّقا بصفتين هما : العلم ، والخَلْق ، الّذي ذكره بلفظ الإيجاد ، بينما هو في الإنسان متعلّق بالمعرفة وفعل الخيرات ، إذ قال يفرّق بينهما : " فالحكمة من الله تعالى معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام ، ومن الإنسان معرفة الموجودات وفعل الخيرات ، وهذا الّذي وُصِف به لقمان في قوله ﷻ : ﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾[1]، ونبّه على جملتها بما وصفه بها "[2]، فهناك صلة في الدّلالة حاصلة بين المعرفة والعلم ، وتغاير حاصل في الإيجاد على غاية الإحكام في الله ﷻ ، وفعل الخيرات في الإنسان، وإن كان الرّاغب ناقض نفسه لمّا عرّف حكمة الله ﷻ بمعرفة الأشياء ؛ لأنّ لفظ المعرفة ، كما ذكر في مادة (عرف) ، لا يُطلَق على الله ﷻ ؛ لتعلّقه بالعقل : " والمعرفة والعرفان إدراك الشّيء بتفكّر وتدبّر لأثره، وهو أخصّ من العلم ... ويقال : الله يعلم كذا ، ولا يقال : يعرف كذا ، لمّا كانت المعرفة تُستعمل في العلم القاصر المُتوصّل به بتفكُّر "[3] .

والدّليل على مفهوم التّغاير الدّلاليّ الّذي ذكرتُه ، تعبير الرّاغب عن الفرق الدّلاليّ بين حكمة الله ﷻ وحكمة الإنسان بالخلاف في قوله : " فإذا قيل في الله تعالى : هو حكيم ، فمعناه بخلاف معناه إذا وُصِف به غيره ، ومن هذا الوجه قال الله تعالى : ﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾[4] "[5] .

وأرى أنّ إثبات الحكمة لغير الله سبحانه ورد في القرآن في أكثر من نصّ ، كقوله تعالى : ﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾[6]، وهذا لا يتعارض مع مبدأ وحدانيّة الله ﷻ وتفرّده في صفاته ؛ لأنّ اتّحاد اللفظ

---

[1]- لقمان ، 12/31 .

[2]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 167/1-168 .

[3]- الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 431/2 .

[4]- التين ، 7/95 .

[5]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 168/1 .

[6]- لقمان ، 12/31 .

لا يدلّ على اتّحاد المعنى ، فحكمة الله ليست كحكمة غيره ، فكلّ الصّفات تخضع للقاعدة الّتي أرستها الآية القرآنيّة في قوله ﷻ : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[1].

ب - المشترك من أسماء الله ﷻ عند الجرجانيّ :

لم يهتم الجرجانيّ ، كثيراً ، بقضيّة المشترك ، حيث كانت إشاراته محدودة إلى أسماء الله ﷻ التي يوصّف بها غيره ، لكن يُستدلّ من شرحه للأسماء المشتركة اعتماده على عدد من الأسس للتّفريق بين دلالاتها ، وهي :

1- نفي الكيفيّة وإثباتها .
2- الثّبات والتّغيّر .
3- الإطلاق والتّقييد .
4- الحقيقة والمجاز .
5- الأصالة والاكتساب .
6- التّنزيه .
7- التّغاير الدّلاليّ .

وهذه الأسس في التّفريق بين الأسماء المشتركة تظهر على النّحو الآتي :

نفي الكيفيّة وإثباتها :

بصر الله ﷻ متحقِّق الدّلالة من غير كيفيّة ، لاسيما عندما فسّره الجرجاني بالمُبْصِر[2]، ورد صفته إلى ذات الله ﷻ دون خوض في كيفيّتها ، بينما في مقابل ذلك عندما وُصِف يعقوب عليه السلام بنفس اللفظ

---

[1]- الشورى ، 11/42 .
[2]- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 283/1 .

في قوله ﷻ : ﴿ يأت بصيرا ﴾[1] ردّ الجرجانيّ الدّلالة إلى الجارحة بقوله : " يعود كما كان لا بياض في مقلته "[2] .

الثّبات والتّغيّر :

فسّر الجرجانيّ وصف الله ﷻ بالحلم بأنّه على معنى عدم التّعجل بالعقوبة وسلب الغضب ، وبسلبه للغضب عن وصف الله بالحلم تنزيه حيث قال : " (حليم) لم يتعجل بالعقوبة ، ومكّن من التّوبة عن الغموس ، و(الحليم) الّذي لا يغلقه الغضب "[3] .

وحلم الله ﷻ ثابت ، وفي غيره عرضة للتّغيّر إلى النّقيض ، لاسيما عندما يؤدّي السّياق دوره في تحديد دلالة المشترك ، ليفرض موقعه في السّياق نكتة بلاغيّة يخرج بها الدّال عن الدّلالة الحقيقيّة إلى ضدّها في قوله تعالى : ﴿ الحليم الرشيد ﴾[4]، فأتى معناه : " السّفيه الجاهل ... وقيل : هو على ظاهره ، أي كنت الحليم الرّشيد حتّى الآن "[5] ، وسواء أكان المعنى المقصود الأوّل أم الثّاني ، فإنّ مآل الدّلالة واحد وهو زوال الحلم عن الموصوف به .

الإطلاق والتّقييد :

الرّبّ هو السّيّد المالك بإطلاق وهو خاصّ بالله ﷻ ، أمّا الوصف لعزيز مصر باللفظ نفسه ، فقال الجرجانيّ فيه : "﴿فيسقي ربّه﴾[6] سيده (خمراً) وصاحبه "[7] ، إذ ورد مقيّداً بدليل الإضافة ، وعندما أتبع الجرجانيّ السّيد بالصّاحب ؛ دلّ على معنى الرّقّ في العلاقة بين السّيّد وعبده ، لا معنى الرّبوبيّة .

---

[1]- يوسف ، 93/12 .
[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 1016/3 .
[3]- الجرجاني ، م.ن ، 394/1 .
[4]- هود ، 87/11 .
[5]- الجرجاني ، م.س ، 981/3 .
[6]- يوسف ، 41/12 .
[7]- الجرجاني ، م.س ، 1002/3 .

ودلالة الرّبّ في الله ﷻ أوسع من مجرّد دلالة السّيّد ، فهو المولى والمدبِّر والمالك ، وليس ذلك على حقيقته إلا لله ﷻ [1].

والأمر ينطبق على لفظ (أوّل) ، إذ قصره الجرجانيّ في وصف غير الله ﷻ على المعنى المضاف إليه بقيد زمانيّ في قوله : " ﴿أوّل المسلمين﴾[2] في عصره "[3].

الحقيقة والمجاز :

فرق الجرجانيّ بين علوّ الله ﷻ وعلوّ غيره ، فأوّل ما ورد في مدح غيره ، على أنّه بمعنى الأعلى مكانة عند الله ﷻ ، وغلبة على من سواهم ، كقوله ﷻ : ﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون﴾[4] ، فقال : " و(العلوّ) : الرّفعة والسّمو مكاناً أو مكانة ، وأراد ، ههنا ، المكانة والغلبة ، ومنه كان فضيلة هذه الأمّة على بني إسرائيل حيث قال لموسى عليه السلام وجنده : ﴿إنّك أنت الأعلى﴾[5] "[6] .

وأرى أنّ اللفظ ينبغي أن يُنظر إليه في ضوء السّياق الّذي ورد فيه ؛ لأنّ التّفضيل هنا ليس مطلقاً ، بل هو تفضيل في حدود معيّنة ، وفي دائرة موقف معيّن ، فموسى عليه السلام الأعلى في بني إسرائيل ، وإذا اتّسعت دائرة التّفضيل فإنّها لن تتجاوز دائرة المخلوقات في زمن نبوّة موسى عليه السلام .

ويبدو ذلك أكثر وضوحاً ، عند الجرجانيّ ، عندما قصر مفهوم الإنعام حقيقة على الله ﷻ بقوله : " المنعم في الحقيقة هو الله "[7]، وهذا يوحي إلى أنّه اعتبره في غيره مجازاً .

الأصالة والاكتساب :

---

[1] - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 1/84-85 .
[2] - الزمر ، 39/12 .
[3] - الجرجاني ، م.س ، 2/741 .
[4] - آل عمران ، 3/139 .
[5] - طه ، 20/68 .
[6] - الجرجاني ، م.س ، 2/532 .
[7] - الجرجاني ، م.س ، 3/1323 .

لم يستخدم الجرجانيّ لفظ الاكتساب في التّفريق بين عزّة الله ﷻ وعزّة غيره ، إنّما استخدم لفظاً قريباً منه هو الإكرام ، والّذي يدلّ على أنّ عزّة الله ﷻ أصيلة فيه ، وفي غيره مُكتَسبة من الله ﷻ ، سواء أكان التّعبير بالإكرام أو بالإيتاء ، وذلك عندما قال : " والعزّة لله يُكرم من يشاء ، وقد وردها لرسوله وللمؤمنين "[1]، وكذلك الأمر في الحكمة فهي مُكتَسبة من الله ﷻ ، إذ قال : " (الحكمة) الفقه وسائر ما آتى الله من الحجج والبيان "[2]، ودلّ الجرجانيّ على الاكتساب فيها باستخدامه لفظ (آتى) الّذي يدلّ على افتقاد المأتيّ حقيقة للصّفة واكتسابه إيّاها من غيره .

التَّنزيه :

نزّه الجرجانيّ الله ﷻ عن الانفعالات البشريّة الّتي يتضمّنها المعنى المعجميّ لصفة الرّحمة ، وكان طريقه في التَّنزيه مغايراً لطريق الرّاغب الّذي نفى الرّقّة عنها ، فقد ردّ الجرجانيّ معنى الرّحمة إلى إرادة الخير المتّصلة بالإنعام على من هو أقلّ رتبة[3] . كما نزّه حياء الله عن معنى انقباض النّفس عن القبائح إلى معنى آخر وهو الامتناع الّذي يقتضيه الكرم[4] .

التّغاير الدّلاليّ :

هناك أسماء تتغاير دلالاتها تماماً إذا وقعت في وَصْف غير الله ﷻ ، كما يستدلّ على ذلك من تفسير الجرجاني لها ؛ لأنّ المؤمن في وَصْف الله ﷻ على معنى إيمانه المؤمنين ظلمه ، وإيمانه الموحوش في الحرم ، ونصبه نبيّاً في الدّنيا من دخله كان آمناً[5]، بينما له دلالة مختلفة في وَصْف الإنسان ؛ لأنّ " (مؤمناً) مطابق لقوله : (مجرماً) "[6] ، فاعتمد الجرجانيّ على الطّباق بين اللفظين للتّفريق بينهما .

1- الجرجاني ، درج الدرر، 639/2 .
2- الجرجاني ، م.ن ، 696/2 .
3- ينظر : الجرجاني ، م.س ، 83/1 .
4- ينظر : الجرجاني ، م.س ، 130/1 .
5- ينظر : الجرجاني ، م.س ، 1613/4 .
6- الجرجاني ، م.س ، 1200/3 .

والاختلاف الدّلاليّ يظهر ، أيضاً ، في مفهوم الحيّ ، فهو في وَصْف الله ﷻ بمعنى ذي المشيئة والإرادة[1]، وفي وصف الإنسان يعني تركيب الرّوح في الجسد[2] .

وللحكمة في وصف الله ﷻ ، كما يرى الجرجانيّ ، معنى مغاير فهي في الإنسان تقف عند حدود المعارف والعلوم وبراعة القول فيها ، عندما قال : " و(الحكمة) الفقه وسائر ما آتى الله من الحجج والبيان "[3]، بينما في الله ﷻ تتعلَّق بصنعه وإتقانه له ، إذ قال في شرح الحكيم : " المُحقِّق المُتْقِن في صنعه "[4] .

ثانياً - الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ :

1- ماهيّة الخاصّ .

الخاصّ لغة :

خَصَّه بالشَّيء يَخُصُّه خَصّاً وخُصوصاً وخُصوصيَّة ، وخصَّصه وأخْتَصَّه : أفْرَدَهُ به دون غيره ، ويقال : اخْتَصَّ فلانٌ بالأمر وتَخَصّصُ له إذا انْفَرد . وخَصَّ غَيْرَهُ واخْتَصَهُ ببِرِّه ، ويقال : فلان مُخِصٌّ بفلان أي خاصّ به[5] .

الخاصّ اصطلاحاً :

يعرّف السّرخسيّ الخاصّ بأنّه : " كلّ لفظ مَوْضوع لمعنى مَعلوم على الانفراد ، وكلّ اسم لمُسمًّى معلوم على الانفراد "[6] .

1- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 427/1 .
2- ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 206/1 .
3- الجرجاني ، م.س ، 69/2 .
4- الجرجاني ، م.س ، 142/1 .
5- ينظر : ابن منظور : لسان العرب ، مادة خصص .
6- السرخسي ، أصول السرخسي ، 124/1-125 .

وعرَّف الشّيخ زكريّا الأنصاريّ الخاصّ بأنّه : " لفظ يختصّ ببعض الأفراد الصّالحة له "[1] .

ويورد الشّوكانيّ تعريفاً له في كتابه (إرشاد الفحول) ، حيث يقول : " الخاصّ هو اللفظ الدّالّ على مُسمًّى واحد "[2].

2- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .

أ- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب .

هناك أسماء خصّها الرّاغب بالله ﷻ ، ومنع إطلاقها على غيره ، وطُرُقُه في تخصيص الأسماء هي :

الإطلاق :

خَصّ الرّاغب (الأحد) بالله ﷻ في حالة الإطلاق ، وذلك عندما قال : " والثّالث : أن يُستَعمل مطلقاً وصفاً ، وليس ذلك إلا في وصف الله تعالى بقوله : ﴿ قل هو الله أحد ﴾[3] "[4] .

دخول الألف واللام :

خصّ الرّاغب بالألف واللام لفظ (إله) بالبارئ ﷻ بقوله : " وأُدخِل عليه الألف واللام فَخُصَّ بالباري تعالى ، ولتخصُّصه به قال تعالى : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾[5] "[6] .

[1]- زكريا الأنصاري ، الحدود الأنيقة ، ص82 .
[2]- الشوكاني ، إرشاد الفحول ، 627/2 .
[3]- الإخلاص ، 1/112 .
[4]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 14/1 .
[5]- مريم ، 65/19 .
[6]- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 26/1 .

قَصْر الاسم ودلالته على الله ﷻ دون غيره :

والأسماء الّتي خصّ الرّاغب لفظها ودلالتها بالله ﷻ هي :

الرّحمن :

خصّ الرّاغب إطلاق الرّحمن على الله ﷻ في قوله : " ولا يُطلق الرّحمن إلا على الله تعالى من حيث إنّ معناه لا يصحّ إلا له إذ هو الّذي وسع كلّ شيء رحمة "[1] .

البارئ :

خصّ الرّاغب (البارئ) بالله ﷻ لفظاً ودلالة في قوله : " والبارئ خُصّ بوصف الله تعالى نحو قوله : ﴿ البارئ المصوّر ﴾[2] "[3] .

الجبّار :

قصره الرّاغب على الله ﷻ ، وعدّ إطلاقه على غيره مذموماً في قوله : " والجبّار في صفة الإنسان يقال لمن يجْبُرُ نقيصته بادّعاء منزلة من التّعالي لا يستحّقها ، وهذا لا يقال إلا على طريق الذّم كقوله ﷻ: ﴿ وخاب كل جبّار عنيد ﴾[4] "[5] .

الجليل :

---

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 245/1 .
[2] - الحشر ، 24/59 .
[3] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 57/1 .
[4] - إبراهيم ، 15/14 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 112/1 .

خصّ الرّاغب اسم (الجليل) بالله ﷻ في قوله : " الجلالة عِظَم القدر ، والجلال بغير الهاء التّناهي في ذلك ، وخُصّ بوصف الله تعالى ، فقيل : (ذو الجلال والإكرام) ، ولم يُستَعمل في غيره "[1] .

الرّزّاق :

هو خاصّ بالله تعالى كما ذكر الرّاغب : " والرّزّاق لا يقال إلا لله تعالى "[2] .

ب- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الجرجانيّ :

خصّ الجرجانيّ لفظ الجلالة بالبارئ ﷻ ؛ لأنّه اسمه الّذي لا يُشركه في التّسمِّي به غيره بقوله : " (الله) اسمه الّذي لا يُشركه في التَّسمِّي به غيره "[3]، ولم يعط الجرجاني قيداً لغويّاً لتخصيص الاسم ، فقد قصره لفظاً ودلالة على البارئ ﷻ . والمنّ لا يحسن إلا من الله تعالى ، ومن غيره مذموم ، ممّا جعل (المنّان) اسماً مقصور اللفظ والدّلالة على الله ﷻ كما يرى الجرجانيّ بقوله : " المنّ : تذكير المنعم نعمته ، ولا يحسن ذلك إلا من الله تعالى ؛ لأنّه هو المنعم على الحقيقة ، وأمّا غيره إذا منّ على أحد فقد تخلَّق بما ليس له "[4] .

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 123/1 .
2- الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 258/1 .
3- الجرجاني ، درج الدرر ، 81/1 .
4- الجرجاني ، م.ن ، 1323/3 .

المبحث الثّالث :التّرادف والفروق الدّلاليّة بين أسماء الله الحسنى المتقاربة في المعنى .

أولاً - تعريف التّرادف ، وموقف العلماء منه :

تعريف التّرادف لغة ، واصطلاحاً :

التّرادف في اللغة : التّتابع ، وتَرادف الشَّيء : تَبِعَ بَعْضَه بَعْضاً ، ويُقال : رَدِفتُ فلاناً ، أي صِرْتُ له رِدفاً ، والرِّدف بالكسر : المُرتَدِف : الّذي يَرْكب خلف الرّاكب[1] .

وهو اصطلاحاً كما يعرفه التّهانويّ : " التّرادف لغة : ركوب أحد خلف أحد ، وعند أهل العربيّة والأصول والميزان هو توارد لفظين مفردين ، أو ألفاظ كذلك في الدّلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع ، على معنى واحد من جهة واحدة ، وتلك الألفاظ تُسمّى مترادفة "[2].

وأشار سيبويه في مرحلة مبكّرة إلى ظاهرة التّرادف بقوله : " اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين "[3] .

وعرّف د.أحمد مختار التّرادف بأنّه ما اختلف لفظه واتّفق معناه ، أو هو إطلاق كلمات عدّة على معنى واحد[4] .

موقف العلماء من وقوع التّرادف :

اختلف علماء اللغة في وقوع التّرادف أو عدم وقوعه ، ففريق أثبت وجوده في اللغة العربيّة واحتجّ لوجوده بأنّ أهل اللغة : " إذا أرادوا أن يفسّروا اللبّ قالوا: هو العقل . أو الجَرْح ، قالوا : هو الكسب .

1- ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ردف .

2- التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، 406/1 .

3- سيبويه ، الكتاب ، 24/1 .

4- ينظر : أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص145 .

أو السّكب قالوا : هو الصّب ، وهذا يدلّ على أنّ اللبّ والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجَرْح والكسب والسّكب والصّب وما أشبه ذلك "[1] .

ومن العلماء الذين أقرّوا بوجود التّرادف في اللغة : سيبويه ، والأصمعيّ ، وابن خالويه ، وابن عيسى الرمانيّ . أمّا من أنكر التّرادف ، فيُذْكر منهم : ابن دستوريه ، والرّاغب الأصفهانيّ، وابن الأثير[2] .

وألّف أبو هلال العسكريّ كتابا سمّاه (الفروق اللغويّة) ، أنكر فيه التّرادف بتوضيحه الفروق بين الكلمات مستنداً إلى طرق هي : النّقيض ، والاشتقاق ، و صيغة اللفظ ، وحقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة ، وصفات المعنيين ، وما يؤولا إليه ، والحروف الّتي تتعدّى بها الأفعال[3] .

ومن اللغويّين المحدثين الّذين درسوا ظاهرة التّرادف د.أحمد مختار في كتابه (علم الدلالة) ، حيث استفاد من نظريّات عديدة في دراستها : كالصّورية ، والإشارية ، والتّحليليّة ، والسّلوكيّة ، وانتهى إلى إنكار وجود التّرادف التّامّ بقوله : " إذا أردنا بالتّرادف التّطابق التّامّ الّذي يسمح بالتّبادل بين اللفظين في جميع أشكال المعنى (الأساسيّ ، والأسلوبيّ ، والنّفسيّ ، والإيحائيّ) ، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة ، وفي مستوى لغويّ واحد ، وخلال فترة زمنيّة واحدة ، وبين أبناء الجماعة اللغويّة الواحدة – فالتّرادف غير موجود على الإطلاق "[4] .

وذكر بعض المحدثين شروطاً يجب أن تتحقّق حتّى يُمكن القول بالتّرادف بين الألفاظ ، وهي :

1- الاتّحاد التّام في المعنى .
2- الاتّحاد في البيئة اللغويّة .
3- الاتّحاد في العصر .
4- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتيّ حدث في الآخر[5] .

1- أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص25 .
2- ينظر : السيوطي، المزهر ، 403/1 .
3- ينظر : أبو هلال العسكري ، م.س ، ص25-26 .
4- أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص227-228 .
5- ينظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ص154-155 .

التّرادف في القرآن الكريم :

وقف الرّاغب من ظاهرة التّرادف في القرآن موقف المنكر لها ، عندما قال : " وأُتبع هذا الكتاب – إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل – بكتاب يُنبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد ، وما بينها من الفروق الغامضة ، فبذلك يُعرف اختصاص كلّ خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته ، نحو ذكره القلب مرّة ، والفؤاد مرّة ، والصّدر مرّة . ونحو ذكره تعالى في عقب قصّة : ﴿إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون﴾[1]، وفي أخرى :﴿لقوم يتفكّرون﴾[2]، وفي أخرى : ﴿لقوم يعلمون﴾[3]، وفي أخرى : ﴿لقوم يفقهون﴾[4]، وفي أخرى : ﴿لأولي الأبصار﴾[5]، وفي أخرى: ﴿لذي حجر﴾[6]، وفي أخرى : ﴿لأولي النّهى﴾[7]، ونحو ذلك ممّا يعدّه من لا يُحقّ الحقّ ويُبطل الباطل أنّه باب واحد ، فيُقدّر أنّه إذا فسَّر الحمد لله بقوله : الشّكر لله ، ولا ريب فيه بلا شكّ فيه ، فقد فسَّر القرآن ووفّاه التّبيان"[8] .

وممّن صرَّح ، أيضاً ، بعدم وقوع التّرادف في القرآن الكريم أبو إسحق الأسفرايينيّ ، إذ نُقِلَ عنه أنّه ذهب " إلى منع ترادف اسمين في كتابِ الله تعالى على مسمًّى واحدٍ ، فقال في قوله :﴿ هو الله الخالقُ﴾[9]: إنّه بمعنى المُقدِّر من قول الشّاعر[10] :

فلأنتَ تَفري ما خلقْتَ وبعـــ ـــضُ القومِ يخلقُ ، ثمّ لا يَفري

فمعناه يمضي ويقطع ما قدرت من غير توقّف "[11] .

1- النحل ، 79/16 .
2- يونس ، 24/10 .
3- البقرة ، 230/2 .
4- الأنعام ، 98/6 .
5- آل عمران ، 13/3 .
6- الفجر ، 5/89 .
7- طه ، 54/20 .
8- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 5/1 .
9- الحشر ، 24/59 .
10- البيت من البحر الكامل لزهير بن أبي سلمى .
زهير بن أبي سلمى ، ديوانه ، ص56 .
11- الزركشي ، البحر المحيط ، 2/107-108 .

بينما ذهب الزّركشيّ إلى وقوع التّرادف في القرآن الكريم ، عندما قال : " والصّحيح : الوقوع ؛ لقولهِ تعالى : ﴿ولقد بعثنا في كل أمّة ﴾[1]، وفي موضع ﴿ أرسلنا ﴾ ، وهو كثير "[2].

وقوع التّرادف في أسماء الله الحسنى :

اختلف العلماء في أسماء الله الحسنى فهناك من عدّها مترادفة ، وهناك من عدّها متباينة في دلالاتها، وفريق ثالث صنّفها تحت المتكافئ ، وسجل السّيوطيّ هذه الاختلافات وبيّن قصد من قال بالتّرادف : " قال الشّيخ عزّ الدّين : والحاصل أنّ من جعلها مترادفة ينظر إلى اتّحاد دلالتها على الذّات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى ؛ فهي تشبه المترادفة في الذّات والمتباينة في الصّفات . قال بعض المتأخّرين : وينبغي أن يكون هذا قسماً آخر ، وسمّاه المتكافئة . قال : وأسماء الله تعالى وأسماء رسوله ﷺ من هذا النّوع ؛ فإن قلت : إنّ الله غفور رحيم قدير ، تطلقها دالّة على الموصوف بهذه الصّفات "[3].

وكذلك ، نفي الغزاليّ التّرادف بين أسماء الله الحسنى ، عندما استبعد ما ذهب إليه فريق من العلماء في حديثهم عنه بين أسماء الله الحسنى ، فلم يستبعدوا أن يدلّ اسمان على معنى واحد ، إذ يقول : " وهذا ممّا أستبعده غاية الاستبعاد مهما كان الاسمان من جملة التّسعة والتّسعين ، لأنّ الاسم لا يراد لحروفه ، بل لمعانيه ، والأسامي المترادفة لا تختلف إلا حروفها .

إنّما فضيلة هذه الأسامي لما تحتها من المعاني ، فإذا خلا عن المعنى لم يبق إلا الألفاظ ، والمعنى إذا دُلّ عليه بألف اسم لم يكن له فضل على المعنى الّذي يُدلّ عيه باسم واحد .

فبعيد أن يكمل هذا العدد المحصور بتكرير الألفاظ على معنى واحد ، بل الأشبه أن يكون تحت كلّ لفظ خصوصيّ معنى "[4] ، ولذلك أطْلَق الغزاليّ عليها الألفاظ المتقاربة في المعاني لا المترادفة .

---

[1]- النحل ، 36/16 .

[2]- الزركشي ، البحر المحيط ، 108/2 .

[3]- السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، 405/1 .

[4]- الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص21 .

ثانياً - الفروق الدّلاليّة بين الأسماء المتقاربة في المعنى عند الرّاغب والجرجانيّ :

سيقوم البحث ، هنا ، على استعراض ما ذكره الرّاغب والجرجانيّ من دلالات للأسماء المتقاربة في المعنى ، من أجل الوقوف على الفروق الدّلاليّة بينها من ناحية ، وللاستدلال على موقف العالمين من قضيّة التّرادف في أسماء الله ﷻ من ناحية أخرى .

لن أعرض في هذا القسم موقف العالمين منفردين ، بل سيتمّ عرض ما ذكره كلّ عالم من دلالات ، في ضوء كلّ مجموعة من الأسماء المتقاربة في الدّلالة ، بغية استظهار الفروق عند العالمين ، دون إغفال عقد المقارنة بين العالمين في دلالة كلّ مجموعة من الأسماء المتقاربة .

1- الفروق الدّلاليّة بين : البديع ، والفاطر ، والبارئ ، والمصوّر ، والخالق :

الأسماء الخمسة التّالية لله ﷻ تتقارب دلالاتها عند الرّاغب والجرجانيّ ، بيد أنّ هناك فروقاً بينها ، دلّ عليها شرح كلا العالمين لدلالاتها على النّحو الآتي :

دلالة البديع :

إذا رجعنا إلى تعريف الجرجانيّ للإبداع فهو قائم على نفي التّرادف عندما عدّ علّة الإبداع من الله تعالى ، أي أنّه أوجد السّموات والأرض بأمر منه لا من مادّة سابقة ، إذ قال : " الإبداع : الإحداث ، والشّيء المحدث ما حدث بعلّة من جهة القادر لا على قضيّة الطّبيعة وهو الطّبع ، طبع الأشياء كيف شاء حكيماً "[(1)] .

والأمر ذاته عند الرّاغب حيث قال : " الإبداع إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء ، ومنه قيل : رَكيَّة بديع أي جديدة الحفر ، وإذا استُعمل في الله تعالى فهو إيجاد الشّيء بغير آلة ولا مادّة ولا زمان ولا مكان وليس ذلك إلا لله "[(2)] .

---

[1]- الجرجاني ، درج الدرر ، 279/1 .

[2]- الراغب الاصفهاني ، المفردات ، 49/1 .

وبناء عليه ، فإن البديع كاسم لله تعالى مختصّ لما خُلق من غير مادّة سابقة ، ولم يأت ، في القرآن، في غير السّموات والأرض ، ويدلّ عليه النّصّ القرآنيّ ، إذ انحصر حضور الاسم فيه مضافاً إلى السّموات والأرض ، ولم يأت مطلقاً من غير تقييد ، واقتصر حضوره على آيتين في قوله تعالى : ﴿بديع السّموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنّما يقول له كن فيكون ﴾[1]، وقوله : ﴿ بديع السّموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كلّ شيء وهو بكلّ شيء عليم ﴾[2] .

وما يدعم المعنى الّذي ذكره العالمان أنّ لفظ (بديع) أُتبع بسياق يشير إلى أمر الله ﷻ ، ممّا يدل بالبرهان على أنّ الإبداع هو خلق بأمر الله ﷻ من غير علّة أو مادّة .

دلالة فاطر السّموات والأرض :

أدرك الجرجانيّ العلاقة بين قوله تعالى : ﴿ أو لم يرى الّذين كفروا أنّ السّموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ قل أغير الله أتخذ وليّاً فاطر السّموات والأرض ﴾[4] بقوله : " (فاطر) نعت لله ، و(الفطر) : الخلق ، وقيل : الفتق بعد الرّتق "[5] . فالتّفسير الثّاني للفطر ينفي التّرادف ، والأوّل هو من باب التّفسير بالأعمّ ؛ لأنّ الفطر يختصّ بالسّموات والأرض ولكن ما الفرق بين بديع السّموات والأرض وفاطر السّموات والأرض ؟

أتصوّر أنّ قسماً من تحديد الفرق بين الفطر والإبداع ورد عند الجرجانيّ عندما ربط دلالة الفطر بالرّتق الوارد في الآية السّابقة ، والقسم الثّاني من دلالة الكلمة نفسها ورد عند الرّاغب حيث قال : " وفَطْر الله الخلق : وهو إيجاده الشّيء وإبداعه على هيئة مترشّحة لفعل من الأفعال "[6]؛ لأنّ الفطر هو فصل السّموات عن الأرض بعد أن كانتا متّصلتين ؛ لغرض وغاية . ويدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ إذا

1- البقرة ، 117/2 .
2- الأنعام ، 10/6 .
3- الأنبياء ، 30/21 .
4- الأنعام ، 14/6 .
5- الجرجاني ، درج الدرر ، 207/2 .
6- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 494/2 .

السّماء انفطرت ﴾[1]. فلم يذكر الله ﷻ الأرض بعد السّماء ؛ لأنّ انفطار السّموات والأرض حصل ، أمّا ما سيحدث يوم القيامة فهو انفطار السّماء ، كما أنّ الاسم (فاطر) ورد ستّ مرات في القرآن الكريم ، وكان فيها كلّها مضافاً إلى السّموات والأرض ، كما في قوله تعالى : ﴿ الحمد لله فاطر السّموات والأرض جاعل الملائكة رسلا﴾[2]، أمّا فعل الفطر ففيه توسّع في الدّلالة ، فقد جاء واقعاً على الإنسان وعلى السّموات ، ودلّ في الإنسان على الخلق كما في قوله تعالى : ﴿ فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أوّل مرة ﴾[3] ، وهذا يرجع إلى ما نوّه إليه الجرجانيّ بأنّ الفطر يأتي على معنى الخلق ، ويأتي ، أيضاً ، على معنى الفتق بعد الرّتق .

والرّاغب قد وقف على معنى الرّتق بدقّة ، لاسيما عندما أشار إلى نوعيه ، فمنه ما يكون طبيعة ، وعليه كانت السّموات والأرض متّصلتين قبل فطرهما من الله ﷻ ، وذلك عندما قال : " الرّتق الضّم والالتحام خلقة كان أم صنعة ، قال تعالى : ﴿ كانتا رتقاً ففتقناهما ﴾[4] ، أي منضمّتين "[5] .

دلالة البارئ :

لم يأت الرّاغب على تعريف البارئ كاسم لله تعالى ، فما ذكره يتعلّق بقصر الوصف به على الله ﷻ ، بقوله : "والبارئ خُصّ بوصف الله تعالى "[6]، واستدلّ عليه بقوله تعالى : ﴿ البارئ المصوّر ﴾[7]، وقوله : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم ﴾[8]، لكن يُمكن أن يُستدَلّ على دلالة الاسم ، ممّا ذكره الرّاغب في شرحه لمادة (برأ) ، ثمّ بتفسيره للفظ (بارئكم) ، إذ قال في مادة (برأ) : " برأ : أصل البُرْءِ والبَراءِ والتَّبَرِّي التَّغَصِّي ممّا يُكره مجاورته ، ولذلك قيل : بَرَأتُ من المرض ، وبَرَأْتُ من فلان ، وتَبَرَّأْتُ

1- الانفطار ، 1/82 .
2- فاطر ، 1/35 .
3- الإسراء ، 51/17 .
4- الأنبياء ، 30/21 .
5- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 249/1 .
6- الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 57/1 .
7- الحشر ، 24/59 .
8- البقرة ، 54/2 .

وأَبْرَأْتُهُ من كذا وبَرَّأْتُهُ ، ورجل بَريء وقوم بُرآء وبَريئُون "[1]، ثمّ يقول بعد ذكره لقوله تعالى : ﴿فتوبوا إلى بارئكم ﴾[2] : " والبَرِيَّة الخَلْق ، قيل : أصله الهمز فتُرك ، وقيل : ذلك من قولهم : بَرَيْتُ العود ، وسُمِّيَت بَرِيَّة ؛ لكونها مَبْرِيَّة عن البَرْي أي التّراب بدلالة قوله تعالى : ﴿ خلقكم من تراب ﴾[3] "[4]، أمّا الفرق بين البَرْء والبُرء ، فالبَرْء يقع بمعنى الخَلق ، فقد ورد في (اللسان) : " برأ الله الخَلْق يَبْرَؤُهم بَرْءاً وبُرُوءاً : خَلَقَهم "[5]، وكذلك يقع بمعنى الشّفاء ، أما البُرء فلا يقع إلا بمعنى الشّفاء من المرض ، لما ورد فيهما : " أصبح بحمد الله بارِئا ، أي معافى . يُقال : بَرَأْتُ من المرض بَرْءاً ، بالفتح ، فأنا بارِئ ، وأَبْرَأَني الله من المرض ، وغير أهل الحجاز يقولون : برِئت بالكسر ، بُرْءاً ، بالضّم "[6] .

إذا نُظر إلى النّصوص القرآنيّة الّتي ذكرها الرّاغب في تفسير اسمه ﷻ البارئ ؛ لإدراك العلاقة الدّلاليّة بين ما ذكره في تفسير مادة (برأ) سابقاً ، ودلالة الصّفة لله تعالى ، يلاحظ أنّ النّص القرآنيّ الثّاني الّذي ذُكر فيه لفظ البارئ ، هو نصّ توبة ، يأمر الله تعالى فيه بني إسرائيل بأن يتوبوا إليه من اتّخاذهم العجل إلهاً ، فهل لموضوع الآية وسياقها دور في ذكر (بارئكم) بدلا من (خالقكم) ؟

أتصوّر وجود دور له ؛ لأنّ ما تسلّل إلى نفوسهم من الشّرك بالله سبحانه مرض ، ووصف الكفر والشّرك بالمرض ورد في القرآن في قوله : ﴿ في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ﴾[7]، وكأنّ التّوبة بمثابة استشفاء يبرأ به الإنسان إلى الله تعالى مّما حلّ في نفسه من شرك ، فلهذا ذكر الله ﷻ من أسمائه (البارئ) ، لمجيئه في سياق التّوبة ، والتّوبة أشبه بالدّواء الّذي يبرأ به المريض من مرضه .

إذا كان الرّاغب قد ابتعد عن إدراك التّرابط الدّلاليّ بين دلالات مادة (برأ) الّتي ذكرها في أول الشّرح ، واكتفى بدلالة واحدة تُخصّصها بما خُلق من التّراب ، فإنّ الجرجانيّ تنبّه إلى أكثر من دلالة لها ، فأدرك العلاقة بين السّياق وذكر البارئ من أسماء الله تعالى ، فقد شرح (البارئ) في الآية

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 57/1 .
2- البقرة ، 54/2 .
3- فاطر ، 11/35.
4- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 58/1 .
5- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة برأ .
6- المكان نفسه .
7- البقرة ، 10/2 .

المذكورة ، بقوله : " خالقكم من اتخاذكم العجل إلهاً "[1]، وأتصوّر أنّه قصد تعريفه بالأعمّ منه ، ولم يقصد إثبات التّرادف بينهما ، ولم يبن ذلك على تماثل الدّلالة بينهما ، إنّما شرحه بالقريب منه دلالة ، بدليل إدخاله مفهوم التّوبة في تفسيره ، بقوله : (من اتّخاذكم العجل) ، فقرن بين التّوبة وذكر (البارئ)، فلم يقل في تفسير (بارئكم) خالقكم ، وكفى ، بل أتبعه ، بقوله : (من اتّخاذكم العجل) ؛ ليوحي بوجود علاقة بين اختيار الاسم وبين التّوبة من عبادة العجل واختيار اسم الله (بارئكم) ، ممّا يُكره مجاورته إلى جنب الله تعالى ، وهو الشّرك به سبحانه ، فالتّوبة الطّريق إلى الشّفاء (البُرْء) من الشّرك المتمثّل في اتّخاذ العجل ، وبها يتحقّق العود إلى البارئ .

وأرى أنّ دلالة (بارئكم) في الآية المذكورة لا تخلو من واحدة من الدّلالات الّتي ذكرها الرّاغب في تفسيره لمادة (برأ) في آيات عديدة ، ثمّ بتفسيره لدلالتها : سواء أكانت بدلالة البَرِيَّة (الخَلْق) ، أو البُرْء من المرض ، أو البراءة (التّخلي) ، فإنّها كلّها حضرت في دلالة الآية الكريمة ، فالله خالق الخلق ، وهو بالتّوبة يبرؤهم من مرض الشّرك ، وإن لم يتوبوا إليه فإنّه منهم بريء .

وعندما حضر لفظ (البارئ) دون إضافة في قوله تعالى : ﴿ هو الخالق البارئ المصوّر له الأسماء الحسنى يسبّح له ما في السّموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾[2] ، أدرك الجرجانيّ أنّ تكرار الأسماء الثّلاثة متتالية ينفي أي توهّم للتّرادف ، فردّ دلالة (البارئ) إلى أصل واحد وهو (البَرِيَّة) ، فقصر فيها معنى الخلق على النّسمة أو البَرِيَّة ، وذلك يبدو واضحاً في قوله : " (والبارئ) الذي برأ النّسمة فهي البَرِيَّة ، واشتقاقه من البَرِّ "[3] ، حيث أرجع الاسم إلى البَرِّ الذي هو البري أو التّراب ، فقد ورد في لسان العرب : " والبَرُّ بالفتح خلاف البحر ، والبَرِيَّة من الأرضين "[4] ، ممّا يوحي أنّ دلالة (البارئ) أخصّ من دلالة الخالق ، وتختصّ بخلق البَرِيَّة .

وقد ورد تخصيص دلالة (البارئ) بخلق النّسمة أو الحيوان في لسان العرب ، في قوله : " ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات ، وقلّما تُستعمل في غير

---

[1]- الجرجاني ، درج الدرر ، 173/1 .
[2]- الحشر ، 24/59 .
[3]- الجرجاني ، م.س ، 1613/4 .
[4]- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة برر .

الحيوان، فيقال : برأ الله النّسمة وخلق السّموات والأرض "[1]، والنّسمة : " النّفس والرّوح ... وفي حديث عليّ : والّذي فلق الحبّة ، وبرأ النّسمة ، أي خلق ذات الرّوح "[2] .

وكذلك الأصل الثّالث في الدّلالة وهو البراءة (التّخلّي) ، فإنّ البراءة فيه تتعلّق فقط بالبريّة ، فبراءة الله لم تتعلّق بسموات ولا بأرض ، وعلى ذلك فإنّ الدّلالات الثلاث ، تُسهم كلّها في تقييد دلالة (البارئ) بخلق النّسمة وكلّ ذي روح ، وليس بكلّ المخلوقات .

دلالة الخالق :

عرض الرّاغب معاني عديدة لوصف الخلق ، عندما صنّفه إلى أصناف ، هي :

- الإبداع : الخلق أصله التّقدير المستقيم ، ويستعمل في إبداع الشّيء من غير أصل ولا احتذاء ، قال :﴿ خلق السّموات والأرض ﴾[3]، أي أبدعهما بدلالة قوله :﴿ بديع السّموات والأرض ﴾[4].
- الإيجاد : ويستعمل في إيجاد الشّيء من الشّيء ، نحو : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾[5] .
- الخلق بإذن الله : وأمّا الّذي يكون بالاستحالة فقد جعله الله تعالى لغيره في بعض الأحوال كعيسى عليه السلام ، حيث قال : ﴿ وإذ تخلق من الطّين كهيئة الطّير بإذني ﴾[6] .
- الخلق عندما يُسند للإنسان ، وهو يأتي على نوعين ، الأوّل : معنى التّقدير ، والثّاني : في قوله تعالى : ﴿ وتخلقون إفكا ﴾[7] ، فجاء بمعنى الكذب[8] .

عرّف الجرجانيّ الخلق ، بقوله : "وقيل الخلق : هو الإيجاد مقدّراً "[9]، وهو تعريف يُنسب لغيره بدليل قوله : (قيل) ، ولكن ذِكْره له لم يكن فيه تحديد لدلالة الخلق ، بل كان تفسيراً للاستغراق الموجود في الفعل (خلقكم) والّذي جاء بصيغة الماضي ، ويُفهم من ظاهره أنّ الخلق لكلّ النّاس تمّ وانتهى ، فقدّم الجرجانيّ تفسيرين لهذا الاستغراق ، الأوّل له ، والثّاني لغيره .

1- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة برأ .
2- ابن منظور ، م.ن ، مادة نسم .
3- الأنعام ، 1/6 .
4- البقرة ، 117/2 .
5- النساء ، 1/4 .
6- المائدة ، 110/5 .
7- العنكبوت ، 17/29 .
8- ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 209/1 .
9- الجرجاني ، درج الدرر ، 121/1 .

وقد حلّ الجرجانيّ إشكاليّة تحديد الدّلالة عندما يأتي وصف الخلق مقترناً بزمن ، بأن فسّر التّقييد الّذي يفرضه الزّمن على الدّلالة بتأويلين : الأوّل : جعل فيه اقتران الزّمن الماضي بالوصف لا يُنهي الحدث أو الفعل في زمن مرّ ، بل يبدؤه ، وكأنّه وضعنا أمام ماض مستمرّ الحدث ، لأنّ خلق الله للإنسان بدأ في زمن وهو لا زال مستمرّاً ، وأوحى ، من خلاله ، بحلّ لإشكاليّة الدّلالة في تفسيره لقوله تعالى : ﴿الّذي خلقكم ﴾[1]، بقوله : " ابتدأ خلقكم "[2]، التّأويل الثّاني : جعل فيه الخلق بمعنى التّقدير على رأي من قال بذلك ، في قوله : " وقيل الخلق هو الإيجاد مقدّراً "[3].

وبناء على ما ذكره الرّاغب والجرجانيّ ، فإنّ دلالة الخلق عامّة وتشمل كلّ دلالات الأسماء الأخرى ، فلا يمكن أنّ يقال عن معنى الخالق : إنّه مرادف للبارئ أو الفاطر أو المصوّر أو البديع ، لأنّه أعمّ في الدّلالة ، لكن يطلق اسمه وفعله عليهم ، من باب شموله لهم .

دلالة المصوّر :

لم يُحدّد الرّاغب دلالة (المصوّر) كاسم من أسماء الله تعالى بشكل مباشر إنّما دخل لشرح الدّلالة من خلال تعريف الصّورة ، والّتي نفذ من خلالها ، بعد ذلك ، لمحاولة تحديد التّصوير كصفة لله تعالى، فقال في تعريف الصّورة : " الصّورة ما يُنْتقش به الأعيان ، ويتميّز بها غيرُها، وذلك ضربان ، أحدهما : محسوس يدركه الخاصّة والعامّة ، بل ويدركه الإنسان وكثير من الحيوان كصورة الإنسان والفرس والحمار بالمعاينة ، والثّاني : معقول يُدركه الخاصّة دون العامّة كالصّورة الّتي اختُصّ الإنسان بها من العقل والرويّة والمعاني الّتي خُصّ بها شيء بشيء ، وإلى الصّورتين أشار بقوله تعالى : ﴿ ثمّ صوّرناكم ﴾[4] "[5] .

يجعل الرّاغب القارئ يقف من خلال شرحه لدلالة التّصوير ، على نوعين منه : ظاهر يُدرك بالبصر ، وخفيّ يُدرك بالعقل ، فسمّى الأوّل محسوساً ، والثّاني معقولاً ، ولم يتحدّث في الدّلالة ولا في

---

[1]- البقرة ، 21/2 .

[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 121/1 .

[3]- المكان نفسه .

[4]- الأعراف ، 11/7 .

[5]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 378/1-379 .

الأمثلة الّتي عرضها عن تصوير يُسند إلى غير الله تعالى ، وذلك مردّه ، إلى تحريم التّصوير المحسوس ، أمّا المعقول ، فهو غير حاصل للإنسان لعجزه عنه .

ما ساقه الرّاغب لشرح دلالة التّصوير لا يدلّ ، أبداً ، على ترادف بين الخلق والتّصوير ، لأنّه رأى أنّ التّصوير به يحصل التّمييز بين المخلوقات ، بين الإنسان وغيره من مخلوقات ، وبين إنسان وآخر، ويُثبت ذلك قوله تعالى : ﴿ هو الّذي يصوّركم في الأرحام كيف يشاء ﴾[1] ، لأنّ المكان الّذي يحصل فيه التّصوير الرّحم ، فيخرج منه الخلق من التّراب وهو أصل الخلق عندما خُلق آدم ، و يخرج منه خلق العلقة ، وخلق المضغة ، وخلق العظام الّذي يحدث متتابعاً في الرّحم ، والّذي ورد في قوله تعالى : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثمّ جعلناه نطفة في قرار مكين ثمّ خلقنا النّطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثمّ أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾[2] .

ويُلاحظ دور أدوات العطف في صياغة الدّلالة ، فالله ﷻ قد فصل بين الخلق من التّراب من ناحية، وسائر أنواع الخلق الأخرى (العلقة ، المضغة ، العظام) ، بالفاء كحرف عطف ، بينما فصل بينهم وبين قوله ﷻ : ﴿ ثمّ أنشأنه خلقاً آخر ﴾[3] بحرف العطف (ثمّ) الّذي لا يدلّ على تراخ في الزّمن ، إنّما يدلّ على تباين المراحل ، وهو الانتقال من مرحلة الخلق إلى مرحلة التّصوير .

ويُمكن الاستدلال على أنّ التّصوير هو الطّور الأخير في الخلق من خلال ما تشير إليه الحقائق العلميّة لنموّ الجنين ، حيث تقسّمه إلى أطوار متتابعة ، وهي :

- طور النّطفة : تتكوّن من خلايا تقع أسفل الكليتين في الظّهر .
- طور العلقة : يبدأ طور العلقة في اليوم الخامس عشر ، وينتهي في اليوم الثّالث والعشرين أو الرّابع والعشرين ، حيث يتكامل الجنين بالتّدريج ، ليبدو على شكل العلقة الّتي تعيش في الماء ، ويتعلّق بجدار الرّحم بحبل السّرّة ، وتتكوّن الدّماء داخل الأوعية الدّمويّة .
- طور المضغة : يتحوّل الجنين من طور العلقة إلى طور المضغة ابتداء من اليوم الرّابع والعشرين إلى اليوم السّادس والعشرين ، وهي فترة وجيزة إذا ما قورنت بفترة تحوّل النّطفة إلى علقة ، ويبدأ في

1- آل عمران ، 6/3 .
2- المؤمنون ، 13/23-14 .
3- المؤمنون ، 14/23 .

هذا الطّور ظهور الكتل البدنيّة ، ويدور الجنين ويتقلّب في جوف الرّحم ، ويبدأ ظهور الأعضاء على شكل نتوءات غير واضحة المعالم .

- طور العظام : خلال الأسبوع السّادس يبدأ الهيكل العظمي الغضروفيّ في الانتشار في الجسم ، ولكن لا تُرى في الجنين ملامح الصّورة الآدميّة ، ويتم الانتقال من شكل المضغة إلى بداية شكل الهيكل العظمي في فترة زمنيّة وجيزة خلال نهاية الأسبوع السّادس وبداية الأسبوع السّابع .

- طور العضلات والكساء باللحم : تبدأ مرحلة تكوين العضلات في نهاية الأسبوع السّابع ، وتستمرّ خلال الأسبوع الثّامن ، ويتميّز هذا الطّور بانتشار العضلات حول العظام وإحاطتها بها ، وبتمام كساء العظم باللحم ، وتبدأ الصّورة الآدمية بالاعتدال فترتبط أعضاء الجسم بعلاقات أكثر تناسقاً ، وبعد تمام تكوين العضلات يُمكن للجنين أن يتحرك .

- طور النّشأة والقابليّة للحياة : بنهاية الأسبوع الثامن تبدأ مرحلة جديدة ، تحدث فيها عمليات هامّة ، حيث يتسارع معدّل النّمو مقارنة بالسّابق ، وكذلك يتحوّل الجنين لخلق آخر ، حيث تبدأ أحجام الرأس والجسم والأطراف في التّوازن والاعتدال مابين الأسبوع التّاسع والأسبوع الثّاني عشر ، وفي الأسبوع العاشر يبدأ ظهور الأعضاء التّناسلية الخارجيّة ، ويتطوّر بناء الهيكل العظميّ ، وتصبح الأجهزة مهيّأة للقيام بدورها ، وهنا لا تنشأ أجهزة جديدة بعد أن أصبحت كلها مهيّأة للعمل ، ويقوم الرّحم بتوفير الغذاء والبيئة حتّى يتمّ المخاض[1] .

ويبدو واضحاً من خلال أطوار تكون الجنين أنّ التّصوير يتمّ بشكل واضح في مرحلة النّشأة ، حيث تتشكّل في هذه المرحلة الصّورة النّهائيّة للجنين .

وهذا التّباين نبّه عليه الألوسيّ عندما فسّر قوله ﷻ : " ﴿ ثمّ أنشأناه خلقاً آخر ﴾[2] مبايناً للخلق الأوّل مباينة ما أبعدها حيث جُعل حيواناً ناطقاً سميعاً بصيراً ، وأودع كل عضو منه وكلّ جزء عجائب وغرائب لا تُدرك بوصف ولا تُبلغ بشرح "[3].

ما ذُكر سابقاً ، على أنّ التّصوير مرحلة في الخلق يُطلق عليها هذا الاسم ، يدلّ عليه ما قيل في شرح التّصوير في قوله تعالى : ﴿ الّذي خلقك فسوّاك فعدلك ، في أيّ صورة ما شاء ركّبك ﴾[4]، فالله

1- يوسف الحاج أحمد ، موسوعة الإعجاز العلمي ، ص98-108 .

2- المؤمنون ، 14/23 .

3- الألوسي ، روح المعاني ، 14/18 .

4- الانفطار ، 7/82-8 .

تعالى أتى بالفعل (ركّب) عندما عبّر عن الصّورة ، وهو مرادف للتّصوير في الدّلالة ، ولم يأت بالفعل (خلقك)، ولتأكيد ذلك يُنظر إلى ما قاله الزّمخشريّ في شرح دلالة (ركّبك) ، إذ التقى مع الرّاغب في تحديد دلالة التّركيب بدلالة تقترب كثيراً مع ما ذكره الرّاغب في دلالة التّصوير ، فقال في شرح (عدلك ، وركّبك) : " فعدلك عن خلقة غيرك ، وخلقك خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق . أو فعدلك إلى بعض الأشكال والهيئات . (ما) في (ما شاء) مزيدة ، أي : ركبّك في أيّ صورة اقتضتها مشيئته وحكمته من الصّور المختلفة في الحسن والقبح والطول والقصر والذّكورة والأنوثة والشّبه بالأقارب وخلاف الشّبه "[1]، وأكّد التّطابق بين (عدلك) و(ركّبك) في الدّلالة بغياب العطف بين الجملتين ، بقوله : " فإن قلت هلا عُطفت هذه الجملة كما عُطفت ما قبلها ؟ قلت : لأنّها بيان لعدلك "[2].

فالتّصوير تال للخلق يدلّ عليه تتابع ذكرهما في نصّ قرآنيّ واحد ، فأينما وردا في القرآن متتابعين، تقدّم الخلق على التّصوير سواء أكانا اسمين لله تعالى ، أو ورداً على صورة الفعل ، وقد ورد ذلك في آيتين في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صوّرناكم ثمّ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾[3]، وقوله تعالى : ﴿ هو الخالق البارئ المصوّر ﴾[4] .

التّصوير عند الجرجانيّ يتعلّق بالأشكال ، إذ يقول : " (يصوّركم) التّصوير : إحداث الصّورة ، والصّورة شكل الأجسام حقيقة ويعبَّر بها عن كيفيّة كلّ متكيّف وأصلها من الإمالة "[5]، ثمّ حدّد أكثر الفرق بين الخلق والتّصوير في قوله سبحانه : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صوّرناكم ﴾[6] " (ولقد خلقناكم) يعني خلق الطّينة (ثمّ صوّرناكم) يعني تصوير النّفس الجامعة لصور النّاس وهو نفس آدم عليه السلام ، وقيل : ثمّ لترادف الأخبار دون الأشياء المُخْبَر عنها ، والتّصوير إمالة الأشكال "[7]. هنا علّل ما ورد من تصوير كلّ الخلق بأنّ الغرض منه صورة آدم الّذي هو أصل لصور النّاس ، ثمّ علّل التّراخي في (ثمّ) بأنّه تراخ في الأخبار ، أو أنّها جاءت لتدلّ على ترادف الأخبار دون الأشياء المُخْبَر عنها .

1- الزمخشري ، الكشاف ، 6/330-331 .

2- الزمخشري ، م.ن ، 6/331 .

3- الأعراف ، 7/11 .

4- الحشر ، 59/24 .

5- الجرجاني ، درج الدرر ، 1/461 .

6- الأعراف ، 7/11 .

7- الجرجاني ، م.س ، 2/746 .

وقصد الجرجاني بشرحه لدلالة (ثمّ) التّنبيه إلى عدم انفصال التّصوير عن الخلق ، فكلاهما يحصلان في الرّحم وفي مراحل متتابعة دون فاصل زمانيّ ، ولكنّه حاول تفسير الاستغراق الحاصل في الفعلين لكلّ الخلق ، وكأنه حدث وانتهى مع أنّه مستمر ، فأوّل ذلك على أنّ المقصود من الخلق خلق الطّينة وقد حصل بخلق آدم عليه السلام وانتهى ، فكلّ خلق بعده منه ، لا من الطّين ، ثمّ أوّل الاستغراق في (صوّرناكم) بأنّه تصوير نفس آدم عليه السلام ؛ لأنّه أصل كلّ صورة بعده .

وأشار الجرجانيّ إلى المرحلة الّتي يتمّ فيها التّصوير ، عندما قال : " ﴿ثمّأنشأناهخلقاًآخر﴾[1] أي نسمة وجسداً متصوّراً "[2] . وقال فيه أيضاً : غيره[3] .

ولتوضيح الفروق بين دلالات هذه الأسماء عند الرّاغب والجرجانيّ ، سيتمّ عرضهم في الجدول التّالي :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الخالق	إبداع الشّيء من غير أصل ولا احتذاء ، وإيجاد الشّيء من الشّيء .	﴿ الّذي خلقكم ﴾ ابتدأ خلقكم ، وقيل : الخلق هو الإيجاد مقدراً .
المبدع	هو ما حدث بعلّة من جهة القادر ، لا على قضية الطّبيعة ، وهو الطّبع .	إيجاد الشّيء بغير آلة ، ولا مادّة ، ولا زمان ، ولا مكان .
البارئ	الخلق : ما خُلق من تراب .	برأ النّسمة .
الفاطر	إيجاد الشّيء وإبداعه على هيئة مترشّحة لفعل من الأفعال .	الخلق ، الفتق بعد الرّتق .
المصوّر	التّصوير : ما يحصل به التّمييز بين المخلوقات .	هو إحداث الصّورة ، وهي شكل الأجسام ، ويتعلق بالكيفيّة والإمالة .

[1]- المؤمنون ، 14/23 .
[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 1265/3 .
[3]- الجرجاني ، م.ن ، 603/2 .

ومن خلال ما ورد لكلّ عالم من دلالات للأسماء الخمسة المتقاربة في دلالاتها ، وهي : الخالق ، البديع ، البارئ ، الفاطر ، والمصوّر ، فإنّ العالمين قد ميزا بين دلالات الأسماء ، وتقاربا في شرح دلالة كل اسم إلى حدّ كبير ، ودلّ شرحهما على أنّهما أدركا انتماء الأسماء إلى حقل دلاليّ واحد هو الخلق ، وأنّ بقيّة الأسماء تفرّعت عنه إلى أنواع في الخلق ، أو مراحل فيه .

2- الفروق الدّلاليّة بين : الجليل ، والعظيم ، والكبير :

دلالة الجليل :

من الأسماء الّتي فسّرها الرّاغب بغيرها من أسماء الله الحسنى ما قاله في دلالة الجليل : " والجليل العظيم القدر "[1]، وكي يُفهم قصده يلزم العودة إلى تفسير ثلاثة من أسماء الله الحسنى تقع في نطاق دلاليّ واحد ، فالجليل والعظيم والكبير كلّها تعلّقت بالكمال لله تعالى إمّا بالذات أو الصّفات أو كليهما معاً ، فورد في لسان العرب ما نفى التّرادف بينها ، وإن نُوّه فيه إلى التقاء الأسماء الثّلاثة بدلالتها على الكمال لله تعالى ، ففي سياق تفسير الجليل كوصف لله ﷻ ، قال ابن منظور : " هو الجليل المطلق وهو راجع إلى كمال الصّفات ، كما أنّ الكبير راجع إلى كمال الذّات ، والعظيم راجع إلى كمال الذّات والصّفات "[2] .

فسابقاً ، عندما فسّر الرّاغب الجليل بالعظيم القدر ، فقد حدّده في وجه من وجوهه وهو كمال الصّفات ؛ لأنّ العظيم يشتمل على كمال الذّات وكمال الصّفات ، وفي هذا نفي للتّرادف .

وعند التّدقيق في تفسير الرّاغب ، لاسيما ما ذكره من تعليل لتسمية الله بالجليل : " ووصفه تعالى بذلك ، إمّا لخلقه الأشياء العظيمة المستدّل بها عليه ، أو لأنّه يجلّ عن الإحاطة به ، أو لأنّه يجلّ أن يُدرك بالحواس "[3]. فكلّ ما ذكره من علل للتّسمية توحي أنّ الراغب كان يمكن أن يستطرد أكثر في سوق علل أكثر ، ليصبّ تفسيره لوصف الجلالة في إطار ما ذُكر في لسان العرب من تعلّقه بكمال

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 123/1.
2- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة جلل .
3- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 123/1 .

الصّفات ، لأنّه ساق عللاً لها صلة بصفاته ، فتفسيره للجليل بالعظيم القدر من باب التّفسير بلفظ ومعنى أعمّ ، باعتبار أنّ صفة الجلالة داخلة فيما تدلّ عليه صفة العظمة لتعلّقها بكمال الصّفات والذّات معاً.

وأتصوّر أنّ الرّاغب قصد بقوله : العظيم القدر ، أي العظيم الصّفة ، من باب تخصيص للعظمة بأحد وجهيها ، وأَستندُ في تفسير لفظ القدر بالصّفة ، إلى ما ورد عن الليث في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وما قدروا الله حقّ قدره ﴾[1] ، حيث قال في تحديد دلالتها : " ما وصفوه حقّ صفته "[2] .

عند رؤية ما قاله الجرجانيّ في تفسير صفة الجلالة ، تَجده يعطي للأفعال الإلهيّة وجهاً في تحديده لماهيّتها ، فيفسّر قوله تعالى : ﴿ ذي الجلال ﴾[3] : بقوله : " والجلالة والجليل : الكثير بشأنه أو بمعنى من معانيه"[4]، فالشّأن كما ورد في لسان العرب : " الخطب والأمر والحال ... ويقال : اشأن شأنك ، أي اعمل ما تحسنه "[5] ، وتتّضح دلالة الفعل في مفردة الشّأن ، بما قاله المفسّرون في تفسير قوله تعالى : ﴿ كل يوم هو في شان ﴾[6] " من شأنه أنّ يُعزّ ذليلاً ويذلّ عزيزاً ، ويغني فقيراً ، ويفقر غنيّاً، ولا يشغله شأن عن شأن "[7]. وهذا يجعلنا نستدل أنّ الجرجانيّ يرى أنّ الأفعال الإلهيّة منبثقة عن الصّفات الإلهيّة وصادرة عنها ، والكثير في أحد معانيها يلتقي مع جزء من دلالة العظيم ، وكأنّ الجرجانيّ عَنى في تفسير صفة الجلالة ، بأنّه الكامل في أفعاله وصفاته ، وبما أنّ الأفعال منبثقة عن الصّفات ، فإنّه يلتقي إلى حدّ كبير مع الرّاغب في تفسيره لاسم الله تعالى الجليل ، وصفته الجلالة ؛ لأنّ الكثير في معنى ، هو الكامل فيها ، والعظيم في صفته هذه .

دلالة العظيم :

1- الزمر ، 67/39 .
2- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قدر .
3- الرحمن ، 27/55 .
4- الجرجاني ، درج الدرر ، 1587/4 .
5- ابن منظور ، م.س ، مادة شأن .
6- الرحمن ، 29/55 .
7- ابن منظور ، م.س ، مادة شأن .

لم يتطرَّق الرّاغب لدلالة العظيم في كتابه ، إلا أنّه يمكن الوقوف على الفارق الدلاليّ مع اسمي الله ﷻ الجليل والكبير من كلام الجرجانيّ الّذي أدخل صفة الجلالة في تحديد دلالة العظيم ، إذ قال : " (العظيم) الممتنع بجلاله عن الإحاطة به "[1]، وهي تدلّ على كمال الصّفات ، فتصبح الدّلالة للعظيم أنّه الممتنع بكمال صفاته عن الإحاطة بكمال ذاته ، فيدعم التّفريق الدّلالي المذكور عنهما في لسان العرب .

دلالة الكبير :

قال الرّاغب في تفسير الأكبر : " وقوله : ﴿ يوم الحجّ الأكبر ﴾[2] وإنّما وصفه بالأكبر تنبيهاً أنّ العمرة هي الحجّة الصّغرى ... فمن ذلك ما اعتُبر فيه الزّمان فيقال : فلان كبير أي مسنّ نحو قوله : ﴿ إمّا يبلغنّ عندك الكبر ﴾[3]... ومنه ما اعتُبر فيه المنزلة والرّفعة نحو : ﴿ قل أيّ شيء أكبر شهادة قل اللّه شهيد بيني وبينكم ﴾[4] ونحو : ﴿ الكبير المتعال ﴾[5] ...والتّكبر يقال على وجهين ، أحدهما : أن تكون الأفعال الحسنة كثيرة في الحقيقة وزائدة على محاسن غيره ، وعلى هذا وَصْف الله تعالى . قال : ﴿العزيز الجبار المتكبر ﴾[6] ، والثّاني : أن يكون متكلّفاً لذلك مُتشبعاً وذلك في وَصْف عامّة النّاس نحو قوله : ﴿ فبئس مثوى المتكبرين ﴾[7]... ومن وُصف بالتّكبر على الوجه الأوّل فمحمود ، ومن وُصف به على الوجه الثّاني فمذموم "[8] .

عندما قرن الرّاغب تفسير الكبير بالمنزلة والرّفعة فإنّه ردّه إلى الذّات ؛ لأنّ الصّفات لا توصف بالرّفعة والمنزلة بل توصف بالكمال ، والذّات توصف بالاثنتين المنزلة والرّفعة والكمال ، وقصد بذلك القَرْن أنّ الكبير متعلّق بذات الله ﷻ ، ولذلك نوه الرّاغب إلى أنّ التّكبّر خاصّ بالله ﷻ بقوله :

---

[1]- الجرجاني ، درج الدرر ، 429/1 .
[2]- التوبة ، 3/9 .
[3]- الإسراء ، 23/17 .
[4]- الأنعام ، 19/6 .
[5]- الرعد ، 9/13 .
[6]- الحشر ، 23/59 .
[7]- الزمر ، 72/39 .
[8]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 544/2-546 .

" والكبرياء التّرفّع عن الانقياد وذلك لا يستحقّه غير الله ﷻ فقال : ﴿ وله الكبرياء في السّموات والأرض ﴾[1]، ولما قلنا رُوي عنه ﷺ يقول عن الله تعالى : [الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني في واحد منهما قصمته][2] ... والتّكبير يقال لذلك ولتعظيم الله تعالى بقولهم الله أكبر ولعبادته واستشعار تعظيمه"[3].

أراد الرّاغب ممّا ذكره من أدلّة سابقة أن يؤكّد على قصر صفتيّ التّكبر والعظمة على الله تعالى ؛ لأنّ التّكبر صفة لذاته ، والعظمة فيها ، أيضاً ، كمال ذاته ، فلا يصحّ أن يوصف بهما أحد غيره ؛ لرجوعهما إلى الذات .

تمثيل الفروق من خلال الجدول :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الجليل	العظيم القدر .	الكثير بشأنه أو في معنى من معانيه.
العظيم	______	الممتنع بجلاله عن الإحاطة به .
الكبير	كبر المنزلة والرّفعة .	______

إن كان الجدول لم يكتمل ؛ ليحقّق إمكانيّة مقارنة تامّة بين الرّاغب والجرجانيّ في دلالات الأسماء الثّلاثة ، فإنّ ما ذكره كلّ عالم أسهم على الأقلّ في تحديد الفروق بين دلالات الأسماء ونفي التّرادف بينها ، فالعظيم دلّ على كمال الذّات والصّفات ، والجليل دلّ على كمال الصّفات ، والكبير دلّ على كمال الذّات ، وهو يلتقي مع ما ورد في لسان العرب من شرح للأسماء في مادّة (جلل) .

3- الفروق الدّلاليّة بين : القادر ، والقدير ، والمقتدر :

1- الجاثية ، 37/45 .

2- ينظر : مسلم ، صحيح مسلم ، 1213/2 .

3- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 546/2 .

يرى الرّاغب أنّ إطلاق اسم (القادر) بدون تقييد لا يجوز في وصف البشر ؛ لأنّ الله ﷻ وحده من يستحقّ الوصف بالقدرة المطلقة ، أمّا إذا أُطلقت دون تقييد على الإنسان ، فإنّ إطلاقها يقف عند حدود اللفظ ولا يتجاوزه إلى المعنى ، لأنّه سيظلّ على تقدير تقييد ، فقال : " القدرة إذا وُصف بها الإنسان فاسم لهيئة له بها يتمكّن من فعل شيء ما ، وإذا وُصف الله تعالى بها فهي نفي العجز عنه ومُحال أن يوصف غير الله بالقدرة المطلقة معنى وإن أُطلق عليه لفظاً ، بل حقّه أن يُقال قادر على كذا ، ومتى قيل هو قادر فعلى سبيل معنى التّقييد ولهذا لا أحد غير الله يوصف بالقدرة من وجه إلا ويصحّ أن يوصف بالعجز من وجه ، والله تعالى هو الّذي ينتفي عنه العجز من كلّ وجه "[1]، ولذلك عندما وردت في وصف غيره ، في قوله تعالى : ﴿ وغدوا على حرد قادرين ﴾[2] ، أوّلها " قاصدين أي مُعينين لوقت قدّروه "[3] .

ثمّ عرّف (القدير) بقوله : " والقدير هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضي الحكمة لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه ولذلك لا يصحّ أن يوصف به إلا الله تعالى "[4] .

إنّ تعريف الرّاغب لاسم الله القدير ، يجعلك تقف على أحكام عديدة فيه ، فقد قصر القدير لفظاً ودلالة على الله تعالى ، وعدّ صيغته على معنى الفاعل ، ثمّ رده إلى الحكمة ، من باب ما دلّ عليه باللزوم .

إنّ كلام الرّاغب السّابق ، عندما فرّق بين القادر والقدير في جواز إطلاق الأول مع تقييد على الإنسان، ومنع ذلك في القدير ، دلّ على فارق بين الاثنين ، وألمح إلى علّة ذلك ؛ لأنّ القادر يدلّ على نفي العجز عن الله تعالى ، والقدير يدلّ على القدرة المطلقة الشّاملة لكلّ شيء ، وإن كان ذلك لا يؤسّس لتفريق واضح بين الاسمين ؛ لأنّ نفي العجز يعني القدرة المطلقة ، والعكس صحيح .

وما ذهب إليه الرّاغب يدلّ عليه تقصّي طبيعة حضور لفظ (القادر) في القرآن حيث لم يأت لفظ المفرد منه مطلقاً من غير تقييد .

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 511/2 .

2- القلم ، 25/68 .

3- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 512/2 .

4- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 511/2 .

والاسم الثّالث لله تعالى المشترك في الأصل مع الاسمين السّابقين وهو المقتدر ، لم يقصره الرّاغب على الله تعالى ، ولم يقيّده إذا أُطلق على البشر ، لكنّه فرق بين معناه في وصف الله ﷻ ومعناه في وصف البشر ، كما نفى ترادفه مع الاسمين السّابقين بدليل ما اختاره في شرحه من ألفاظ : (يقاربه ، فمعناه معنى) ، إذ قال : " والمقتدر يقاربه نحو : ﴿ عند مليك مقتدر ﴾[1] ، لكن قد يوصف به البشر ، وإذا استُعمل في الله تعالى فمعناه معنى القدير ، وإذا استعمل في البشر فمعناه المتكلّف والمُكتسِب للقدرة، يقال قدرت على كذا قدرة "[2] .

وفسّر الجرجانيّ اسم الله القدير بقادر[3] في قوله تعالى : ﴿ على كلّ شيء قدير ﴾[4]. وهناك وهم قد ينشأ من تفسير الجرجانيّ ، فهل هو يحكم بالتّرادف بين أسماء الله ﷻ ذات الأصل الواحد ؟ الأمر ليس كذلك ؛ لأنّ تفسيره لاسم على صيغة معنى اسم آخر مشترك معه في الأصل ، لا يعني تطابق الدّلالة بينهما بل يدلّ ، فقط ، على التّقارب بينها ، ثمّ إنّه برده صفة لله ﷻ إلى أخرى يدلّ على تداخل صفات الله تعالى ، فبعض الصّفات صادرة عن صفات أعمّ منها ، وبعضها أخصّ وتقع في نطاق دلالة غيرها .

وإذا كان الجرجانيّ لم يحدّد دلالة (القادر) مباشرة ، فإنّه يمكن الاستدلال عليها من النّصّ الّذي شرح به سياق الآية الّتي ورد فيها بقوله ﷻ : " ﴿ قادر على أن يخلق مثلهم ﴾[5] من ماء مهين ، وبأنّه جعل لأعمارهم غاية ينتهي إليها ، فوجب عليهم الاعتراف بقدرة الله على البعث ، فإنّ البعث في الوهم دون ما اعترفوا بالقدرة عليها "[6] ، هذا الشّرح يدلّ على أنّ دلالة القادر في الآية ، لها صلة بنفي عجز الله عن البعث ، الّذي ادّعى المشركون عجزه سبحانه عنه ؛ لأنّ المشركين كانوا يقرّون بقدرة الله ﷻ ، لكنّهم كانوا ينكرون قدرة الله على بعثهم بعد موتهم .

---

[1]- القمر ، 55/54 .
[2]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 511/2 .
[3]- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 120/1 .
[4]- البقرة ، 20/2 .
[5]- يسين ، 81/36 .
[6]- الجرجاني ، م.س ، 1127/3.

لتوضيح الفروق ، سيتمّ عرض الدّلالات من خلال الجدول التّالي :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
القادر	هو الّذي ينتفي عنه العجز من كلّ وجه.	نفي عجز الله عن البعث .
القدير	هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضي الحكمة لا زائداً عليه ولا ناقصاً.	قادر .
المقتدر	يقارب القدير ، معناه في معنى القدير .	________

ما ذكره العالمان من شرح للأسماء أو نصوصها يسير في اتّجاه نفي التّرادف عنها ، فالاشتراك في الصّفة (القدرة) لا يقتضي تطابق الأسماء في الدّلالة ؛ وبناء عليه فإنّ كلامهما شكلّ بيّنة أنبأت عن وجود فوارق بين دلالات تلك الأسماء ، وأمكن البناء عليها بالاستعانة بنصوص القرآن .

إذا ذهبنا إلى نصوص القرآن ، فإن اسم الله القادر حضر في القرآن سواء بلفظ المفرد أو الجمع لغرض نفي العجز عن الله ﷻ في أمور أنكر المشركون قدرة الله عليها كالخلق والبعث وإحياء الموتى وإنزال العذاب ، ونسبوا إلى الله العجز عنها .
ومن الأمثلة عليها :

﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾[1] .

﴿ بلى قادرين على نسوّي بنانه ﴾[2].

ويدعم ما ذهب إليه الرّاغب والجرجانيّ في دلالة (القادر) ، أنّ التفسير ذاته ، وهو نفي العجز عن الله ﷻ حضر عند الزّجاج بقوله : " القادر : الله القادر على ما يشاء ، لا يعجزه شيء ، ولا يفوته مطلوب ، والقادر منا – وإن استحقّ هذا الوصف – فإن قدرته مستعارة ، وهي عنده وديعة من الله تعالى ، ويجوز عليه العجز في حال ، والقدرة في أخرى . والله تعالى ، هو القادر ؛ فلا يتطرّق عليه العجز ، ولا يفوته شيء "[3] .

1- القيامة ، 40/75 .

2- القيامة ، 4/75 .

3- الزجاج ، تفسير أسماء الله الحسنى ، ص59 .

تارة ذكر الرّاغب أنّ المقتدر يقارب القدير في الدّلالة ، وتارة أخرى ذكر أنّ معناه معنى القدير ، وإذا وفّقنا بين القولين ، فإنّ المقتدر في معنى القدير لأنّه يشتمل على دلالته ، وهو يقاربه ؛ لأنّه يزيد عليه بدلالة القادر وهو نفي العجز عن الله ﷻ ، وهذا التّفريق نابع من أقوال عدد من العلماء ، إذ جعلوا المقتدر أبلغ وأعمّ من القدير ، كما صرّح بذلك الزّجاج في قوله : " المقتدر مبالغة في الوصف بالقدرة . والأصل في العربيّة : أنّ زيادة اللفظ ، زيادة المعنى . فلمّا قلت : اقتدر ، أفاد زيادةُ اللفظ زيادة المعنى "[1] .

وأتصوّر أنّ سياق الآية الّتي ورد فيها المقتدر دلّ على أمرين ، وهما : القدرة المطلقة لله ﷻ في تحقيق وعيده للمؤمنين ، ونفي العجز عنه بتحقيق البعث الّذي أنكره الكافرون ، وأسندوا فيه العجز لله سبحانه في سياق آخر ، وقالوا : ﴿ ما هي إلا حياتنا الدّنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدّهر ﴾[2]، وهذا ما جعل الجرجانيّ يركز على تحقق وعد الله في قوله ﷻ : ﴿ إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾[3]، ففسّر المقتدر بأنه : " في حكمه وجوار عرشه وفي رتبة القربة والكرامة بإذنه "[4] .

وعليه ، فإنّ المقتدر يشتمل على معنيي القادر والقدير ، والقدير جاء مطلقاً ، بينما جاء القادر في القرآن مقيّداً ومقترناً بنفي العجز عن الله ﷻ .

4- الفروق الدّلاليّة بين : الرّحمن ، والرّحيم ، والرّؤوف :

عرّف الرّاغب الرّحمة بأنّها : " رقّة تقتضي الإحسان إلى المرحوم ، وقد تستعمل تارة في الرّقّة المجرّدة ، وتارة في الإحسان المجرّد عن الرّقّة نحو : رحم الله فلاناً . وإذا وُصف به الباري فليس يُراد به إلا الإحسان المجرّد دون الرّقّة ، وعلى هذا رُوي أنّ الرّحمة من الله إنعام وإفضال ، ومن الآدميّين رقّة وتعطّف "[5] .

---

[1]- الزجاج ، تفسير أسماء الله الحسنى ، ص59 .
[2]- الجاثية ، 24/45 .
[3]- القمر ، 54/54-55 .
[4]- الجرجاني ، درج الدرر ، 1584/4 .
[5]- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 253/1-254.

ويورد الرّاغب أقوالاً أخرى عن التّفريق بينهما ، كلّها تدلّ على أنّ الرّاغب ينفي ترادف الاسمين ، إذ يقول : " وقيل إنّ الله تعالى هو رحمن الدّنيا ورحيم الآخرة ، وذلك أنّ إحسانه في الدّنيا يعمّ المؤمنين والكافرين وفي الآخرة يختصّ بالمؤمنين وعلى هذا قال : ﴿ورحمتي وسعت كلّ شيء فسأكتبها للّذين يتّقون ﴾[1]، تنبيهاً أنّها في الدّنيا عامّة للمؤمنين والكافرين ، وفي الآخرة مختصة بالمؤمنين "[2].

وأرجع عبد القاهر اسمي الله ﷻ (الرّحمن ، الرّحيم) إلى أصل واحد عندما اعتبرهما مشتقين من الرّحمة في شرحه لدلالتيهما بقوله : " (الرّحمن الرّحيم) : اسمان مشتّقان من الرّحمة ، والرّحمة منك: إرادتك الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلة بإنعامك عليه ، وضدّه : الفظاظة والجفاوة ، وأحد الاسمين أرقّ من الآخر ، ولهذا كرّر الاسمين . وقيل : للتّأكيد "[3] .

أمّا فيما يتعلّق بدلالة الرّؤوف ، فإنّ الرّاغب فسّر الرّأفة بالرّحمة في قوله : " الرأفة : الرحمة "[4] ، بينما خصّ الجرجانيّ الرّؤوف بالرّحمة على المصاب ، بقوله : " (رؤوف رحيم) الرّؤوف : يرحم على المصاب ، ولا أحد من النّاس إلا وهو مصاب لاختلال حال ، أو لاكتساب وبال "[5] .

تمثيل الفروق من خلال الجدول :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الرّحمن	الّذي وسع كلّ شيء رحمة ، والرّحمة : الإحسان المجرّد دون الرّقّة .	الرّحمة : إرادة الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلاً بإنعامك عليه .
الرّحيم	هو الّذي كثرت رحمته .	الرّحمة : إرادة الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلاً بإنعامك عليه .
الرّؤوف	الرأفة : الرّحمة .	يرحم على المصاب .

1- الأعراف ، 156/7 .
2- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 254/1 .
3- الجرجاني ، درج الدرر ، 83/1 .
4- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 274/1 .
5- الجرجاني ، م.س ، 312/1 .

بما أنّ الرّاغب لم يتناول شرح دلالة الرّؤوف ، فلا يمكن التّسليم بالمعنى الّذي ذكره للرّأفة على أنّه الرّحمة ، لأنّه قد يكون من باب التّفسير بالمقارب أو الأعمّ أو الأخصّ ، لكنّه فرّق بشكل واضح بين الرّحمن والرّحيم ، فالأوّل فيه السّعة ، والثّاني قيه الكثرة .

كانت معالم التّفريق بين الرّحمة والرّأفة واضحة عند الجرجانيّ ، فقد خصّ الرّأفة بالرّحمة على المصاب ، وليست الرّحمة فقط من هذا النّوع ، وأدرك وجود فارق بين الرّحمن والرّحيم بقوله : أحدهما أرقّ من الآخر ، ولكنّه لم يبيّن المقصود باللفظ ، ولم يحدّد أيّهما أرقّ من الآخر .

وهناك فارق آخر في صفة الرّحمة بين العالمين ، فالرّاغب عدّ رحمة الله ﷻ إحساناً دون رقّة، أمّا الجرجانيّ فردّ الرّحمة إلى إرادة الخير مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وإن يردك الله بخير ﴾[1]، فقال: " يدلّ على أنّ حقيقة الرّحمة هي إرادة الخير دون النّعمة "[2] .

وسيجري توسّع في شرح دلالتيّ الرّحمن والرّحيم لاحقاً في مبحث دلالات بنية الأسماء ، يتمّ فيه توضيح رأيي من دلالة الاسمين ، أمّا فيما يتعلق بقضيّة تفريق الجرجانيّ بين دلالة الرّؤوف ودلالتي الرّحمن والرّحيم ، فأرى أنّ شرح الجرجانيّ للرّؤوف فيه تخصيص للرّأفة بفئة محدّدة هم المصابون ، لكنّه لم يسترسل في شرحه بما يتيح مجالاً أفضل للكشف بوضوح عن الفارق .

5- الفروق الدّلاليّة بين : العليم ، والعالم ، والعلاّم :

حدّد الرّاغب دلالة اسم الله تعالى (العالم) ، بقوله : " والعالم في وصف الله هو الّذي لا يخفى عليه شيء ، كما قال : ﴿ لا تخفى منكم خافية ﴾[3] "[4]، ثمّ خصّص دلالة اسمه تعالى (علاّم) على علم ما خفي، بقوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ علام الغيوب ﴾[5] " فيه إشارة إلى أنّه لا يخفى عليه خافية "[6] .

1- يونس ، 107/10 .
2- الجرجاني ، درج الدرر ، 959/3 .
3- الحاقة ، 18/69 .
4- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 447/2 .
5- المائدة ، 109/5 .
6- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 447/2 .

وأتصوّر أنّ الرّاغب خصّ دلالة كلّ من اسميّ الله ﷻ العالم والعلاّم بما خفي ، وليس كلّ العلم هو ما خفي ، وربما استخدم التّعبير (ما خفي) ؛ ليدلّ على علم الغيب .

ورد الحديث عند الرّاغب عن اسم الله (العليم) ، عندما حدّد دلالته في قوله ﷻ : ﴿ وفوق كلّ ذي علم عليم ﴾[1]، إذ قال : " فعليم يصحّ أن يكون إشارة إلى الإنسان الّذي فوق آخر ، ويكون تخصيص لفظ العليم الّذي هو للمبالغة تنبيهاً أنّه بالإضافة إلى الأوّل عليم وإن لم يكن بالإضافة إلى من فوقه كذلك ، ويجوز أن يكون قوله : عليم عبارة عن الله تعالى ، وإن جاء لفظه منكّراً ، إذ كان الموصوف في الحقيقة بالعليم هو الله تبارك وتعالى ، فيكون قوله : ﴿ وفوق كلّ ذي علم عليم ﴾[2] إشارة إلى الجماعة بأسرهم لا إلى كلّ واحد بانفراده ، وعلى الأوّل يكون إشارة إلى كلّ واحد بانفراده "[3] .

والرّاغب يشير ، هنا ، إشارة واضحة إلى عموم دلالة العليم ؛ لأنّه عدّ وروده في هذا النّص قد خالف الأصل إلى التّخصيص ، إذ فُهم منه غير الله تعالى ، أمّا إذا كان القصد هو الله تعالى ، فإنّ علمه فوق كلّ علم ، والفوقيّة تدلّ على تقدّمه على كلّ ما سواه .

إذن ، يتضّح من النّصوص القرآنيّة الّتي وردت فيها أسماء الله تعالى (عالم ، علاّم ، عليم) ، أنّه غلب على (عالم وعلاّم) التّقييد والتّخصيص بعلم الغيب ، ولم يأتيا مطلقين في الدّلالة ، بخلاف اسمه العليم، الّذي حضر في النّصوص القرآنيّة مطلقاً وغير مقيّد .

وشرح الجرجانيّ اسم الله (العليم) في قوله تعالى : ﴿هو الّذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثمّ استوى إلى السّماء فسواهنّ سبع سموات وهو بكلّ شيء عليم ﴾[4] ، فقال : " (عليم) : عالم بخلقهن ، وغير ذلك. والعلم رؤية تنفي الجهالة "[5] . وهو بذلك تنبّه إلى إطلاق دلالة الوصف في اسم الله (العليم) ، مراعياً ما دلّ عليه هذا الإطلاق في قوله ﷻ : ﴿ وهو بكلّ شيء عليم ﴾[6]، فجعل الاسم يدلّ على كمال

1- يوسف ، 76/12 .
2- المكان نفسه .
3- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 447/2 .
4- البقرة ، 29/2 .
5- الجرجاني ، درج الدرر ، 137/1 .
6- البقرة ، 29/2 .

العلم وعمومه ، فهو عالم بخلق السّموات ، وغيره من كلّ علم ، وأكّد على هذا التّعميم في مثال آخر عندما فسّر (عليماً) في قوله تعالى : ﴿ ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما ﴾[1]، بأنّ قال: " أي من عليم يعلم المطيع وغيره "[2] ، واللافت أنّه ردّ (عليماً) إلى عليم ، كأنّه يعدّ الأصل فيه الرّفع .

وتتبّع الجرجانيّ الأغراض البلاغيّة من تقييد ما هو عامّ ؛ لأنّ الأصل في العليم أنّ يدلّ على عموم العلم لله ﷻ ، فجعل الغرض من تقييد وصف العلم الوارد في اسمه العليم التّهديد[3]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ والله عليم بالظّالمين ﴾[4]؛ ليشير إلى أنّ تقييد الوصف الوارد في الاسم عارض ، وجرى لأبعاد دلالية ، ولا يدلّ على تخصيص دلالته .

وأرى أنّ الأسماء الثّلاثة تداخلت دلالاتها بين العموم والخصوص ، وهذا ما تدلّ عليه النّصوص القرآنيّة الّتي وردت فيها تلك الأسماء ، فالاسم (علام) اختصّ بعلم الغيوب ، فلا يصحّ أن يقال : (عالم، أو عليم) ؛ لأنّ القرآن ضبط التّعبير على هذه الصّورة ، أمّا في حالة علم الغيب والشّهادة ، فإنّ النّصّ القرآنيّ اقتصر على اسم الله (العالم) .

لم يَرِد لفظ (عالم) في القرآن الكريم من غير تقييد إلا في أربعة مواضع ، وبصيغة الجمع ، اثنين في وصف الله تعالى ، وواحد في وصف غيره ، والأخير في سياق نفي . فما قيل في وصفه تعالى : فالجمع في الأوّل جمع مشاكلة لغرض التّعظيم بضمير المتكلّم المتّصل (نا) ، وفي الثّاني جمع يناسب عموم العلم (بكلّ شيء) في أمر معيّن ، وهو ما يتعلّق بقصّة سليمان .

وما قيل في وَصْفه تعالى :

﴿ ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنّا به عالمين ﴾[5] .

﴿ وكنّا بكلّ شيء عالمين ﴾[6] .

---

[1]- النساء ، 70/4 .

[2]- الجرجاني ، درج الدرر ، 609/2 .

[3]- ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 235/1 .

[4]- البقرة ، 95/2 .

[5]- الأنبياء ، 51/21 .

[6]- الأنبياء ، 81/21 .

وما ذكره القرطبيّ من تفسير لدلالته في الآية يحمل هذا المعنى ، فالله علم كلّ شيء يتعلّق بملك سليمان ، إذ قال في تفسيرها : " أي بكلّ شيء عملنا عالمين بتدبيره "[1] .

أمّا ما جاء في وصف غير الله ﷻ ، فمن باب تشريف الله لعباده المؤمنين ، ففي قوله تعالى : ﴿وتلك الأمثال نضربها للنّاس وما يعقلها إلا العالمون﴾[2]، حيث حصل لهم العلم من الله تعالى بما ضربه من أمثال عقلوها ، فعلموا بما علّمهم الله تعالى .

والأخير جاء في سياق نفي على لسان العرّافين ، الّذين جمعهم الملك لتأويل رؤيته ، في قوله تعالى: ﴿ قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ﴾[3]، والنّفي لا يُثبت الصّفة لمن أُسند إليه ، وكأنّه حضور للفظ دون إثبات الوصف للموصوف .

ودليل آخر على أنّ (عليماً) أعمّ من (عالم) ، قوله تعالى : ﴿ وفوق كلّ ذي علم عليم ﴾[4] ، فدلّ على أنّ الاسم الّذي يُعبَّر به عن ذروة العلم في عمومه وإطلاقه هو اسم الله ﷻ العليم .

وهذا الجدول ؛ لتوضيح الفروق بين دلالات الأسماء الثّلاثة :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
العليم	دلّ على الشّمول .	عالم بخلقهنّ ، وغير ذلك . يعلم المطيع وغيره .
عالم	الّذي لا يخفى عليه شيء .	دلّ على الخصوص .
علاّم	الّذي لا يخفى عليه خافية .	ــــــــــــــــ

1- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، 255/14 .
2- العنكبوت ، 43/29 .
3- يوسف ، 44/12 .
4- يوسف ، 76/12 .

من خلال ما أورده العالمان من دلالات للأسماء الثلاثة ، فإنّ اتّجاه التّفريق بين الدّلالات كان يصبّ في عموم الدّلالة وخصوصها ، فالعالم أخصّ في الدّلالة من عليم ، ويدعم هذا الوجه في التّفريق ما ورد من آيات في القرآن ، كما ذُكِر آنفاً ، حيث خُصّ فيه العالم بعلم الغيب والشّهادة ، كما خُصّ فيه العلاّم بعلم الغيوب.

6- الفروق الدّلاليّة بين : الحميد ، والشّكور :

يُعرّف الرّاغب الحمد بقوله : " الحمد لله تعالى الثّناء عليه بالفضيلة وهو أخصّ من المدح وأعمّ من الشّكر ، فإنّ المدح يقال فيما يكون من الإنسان باختياره ، وممّا يقال منه وفيه بالتّسخير ، فقد يُمدح الإنسان بطول قامته وصلاحة وجهه ، كما يُمدح ببذل ماله وسخائه وعلمه ، والحمد يكون في الثّاني دون الأوّل . والشّكر لا يقال إلا في مقابلة نعمة ، فكلّ شكر حمد وليس كلّ حمد شكراً ، وكلّ حمد مدح ، وليس كلّ مدح حمداً . ويقال : فلان محمود إذا حُمد "[1] .

والشّكر في وصف الله ﷻ يشرحه الرّاغب بقوله : " وإذا وُصف الله بالشّكر في قوله : " ﴿إنّه شكور حليم﴾[2] ، فإنما يُعنى به إنعامه على عباده وجزاؤه بما أقاموه من العبادة "[3] .

وشرح الجرجانيّ (الحميد) بقوله : " (حميداً) محمود الصّفات لقدمه وإحسانه ، وأنّه يُثني على عباده المطيعين "[4] .

وهذا الجدول لتوضيح الفروق :

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 172/1-173 .
2- التغابن ، 17/64 .
3- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 350/2 .
4- الجرجاني ، درج الدرر ، 637/2 .

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الحميد	الحمد أعمّ من الشّكر ، ويصحّ أن يكون في معنى الحامد أو في معنى المحمود .	محمود الصّفات لقدمه وإحسانه ، وأنّه يُثني على عباده المطيعين .
الشّكور	المنعم على عباده ، والمجازي لهم بما أقاموه من العبادة .	ــــــــــــــــ

اتّفق العالمان بأن عدّا الحميد يحتمل الوجهين : معنى الحامد ، ومعنى المحمود ، ولكنّ المهمّ فيما ذكره الرّاغب ، إذ ميّز بين الحمد والشّكر، فجعل الحمد أعمّ من الشّكر ، ومنه يُستدلّ على أنّ الحميد والشّكور غير مترادفين في الدّلالة ، وأنّ أحدهما أعمّ من الآخر وهو الحميد .

وإذا كان الرّاغب قد تنبّه إلى فرق العموم بين الحميد والشّكور ، فإنّ الجرجانيّ تنبّه إلى فرق آخر بينهما ، وهو معنى الثّبات في الحميد ، ويُستَدل على ذلك من خلال استخدامه للفظ (قدمه) في شرحه ، والذي يُمكن أن يوحي بأنّ الحمد صفة ذات ، والشّكر صفة فعل ، والله أعلم .

7- الفروق الدّلاليّة بين : الغفور ، والعفوّ .

فرّق الجرجانيّ بين الغفور والعفوّ ، بأن حدّد دلالة الغفران بستر الذّنوب[1]، وحدّد دلالة العَفُوّ بمحو الذّنب[2]، ويُفهم منه أنّ العَفْو محو الذّنب دون أن يقتضي ستره ، أمّا الغفران ففيه ستر للذّنوب ، وما قصده من تفسيره الغفران بالسّتر هو تفسيره بأصل دلالته ، فقد ورد في اللسان " وأصل الغفر التّغطية والسّتر ، غفر الله ذنوبه ، أي سترها "[3] ، وبذلك ميّزه عن العفوّ الّذي عرّفه بمحو الذّنب ، والسّتر أخصّ من الغفران ؛ لقول الكفويّ : " والسّتر : أخصّ من الغفران إذ يجوز أن يستر ولا يغفر"[4].

1- ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 181/1 .
2- ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 171/1 .
3- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة غفر .
4- الكفوي ، الكليات ، ص666 .

والرّاغب حدّد دلالة المغفرة من الله ﷻ بقوله : " والغفران والمغفرة من الله هو أن يصون العبدَ من أن يمسّه العذاب "[1]، ولم يتطرّق لمعنى السّتر ، الّذي ذكره الجرجانيّ . وشرح العَفْو بترك العقوبة[2].

ومسألة التّفريق بين دلالتيّ العفوّ والغفور أخذت أكثر من بُعد ، فالغزاليّ عدّ العفوَّ أبلغُ من الغفور؛ لأنّ الأوّل فيه تصريح بترك العقاب ، والثّاني فيه تصريح بستره ، حيث قال في العفوِّ : " هو قريب من الغفور ، لكنّه أبلغ منه ، فإنّ الغفران يُنبئ عن السّتر ، والعفوُّ ينبئ عن المَحْو ، والمحو أبلغ من السّتر "[3].

والجدول التّالي لتوضيح الفروق :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
العفوّ	التّجافي عن الذّنب .	مَحْو الذّنب .
الغفور	هو أن يصون العبدَ من أن يمسّه العذاب.	سَتْر الذّنوب .

وأرى ، بناء على ما سبق ، أنّ دلالة الغفور تزيد على دلالة العفوّ بمعنى ؛ لأنّ العفوّ يدلّ على ترك العقاب ومحو الذّنب ، بينما الغفور يشمل دلالة العفوّ ، ويزيد عليها بستر الذّنوب .

8- الفروق الدّلاليّة بين : الواحد ، والفرد ، والوتر.

فرّق الرّاغب بين الأسماء الثّلاثة ، وهي : الواحد ، والفرد ، والوتر . وذلك من خلال الدّلالات الّتي ذكرها لكلّ واحد منهم على النّحو التّالي :

- الواحد : قال فيه " إذا وُصف الله تعالى بالواحد ، فمعناه : هو الّذي لا يصحّ عليه التَّجزّي ولا التّكثُّر "[4].

1- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 469/2 .

2- ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 441/2 .

3- الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص110 .

4- الراغب الأصفهاني ، م.س ، 667/2 .

- الفرد : قال فيه : " الفرد : الّذي لا يختلط به غيره ، فهو أعمّ من الوِتر وأخصّ من الواحد ،... ويقال في الله فرد تنبيهاً أنّه بخلاف الأشياء كلّها في الازدواج المُنبَّه عليه بقوله : ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾[1]، وقيل : معناه المُستَغني عمّا عداه .. ، وإذا قيل : هو منفرد بوحدانيّته ، فمعناه هو مستغن عن كلّ تركيب وازدواج ، تنبيهاً أنّه مخالف للموجودات كلّها ، وفريد واحد "[2] .

- الوتر : " هو الله من حيث إنّ له الوحدة من كلّ وجه "[3].

صرح الرّاغب ،آنفاً ، أنّ العموم والخصوص شكَّلا معيار التّفريق بين الأسماء الثّلاثة ، فدلالة الواحد أعمّ من دلالة الفرد ودلالة الوتر ، والوتر أخصّ منهما .

ولكي يُفهم ما ذكره الرّاغب من فروق بين هذه الأسماء ، لا بدّ من الاستعانة بما ورد من دلالاتها في لسان العرب ، فقد ورد في اللسان من دلالة الواحد : " وقيل : الواحد الّذي لا يتجزَّأ ، ولا يُثنَّى ، ولا يقبل الانقسام ، ولا نظير له ولا مِثل ، ولا يجمع هذين الوصفين إلا الله ﷻ "[4] .

وورد فيه أيضاً أنّ " الوِتْر والوَتْر الفرد أو ما لم يتشفَّع من العدد "[5]، فيُفهم من اللسان أنّ الوتر خلاف الشفع " وهو الزّوج "[6]، وأنّ تعريف اللسان للوتر بالفرد هو من باب التّعريف بالأعمّ لأنّه مُشتمل على دلالته ، وما يؤكِّده ما ورد في اللسان بأن " الفرد : الوِتْر ... والفَرْد أيضا : الّذي لا نظير له "[7] .

وقدّم الجرجانيّ ، أيضاً ، تفسيراً لمعنى الواحد ، يُبرز تعليلاً أدقّ لاعتبار الرّاغب له بأنّه الأعمّ عندما علّل ذلك بتعاليه عن الأنداد والأضّداد في قوله : " ﴿ إلهاً واحداً ﴾[8] نُصِب على القطع ، تقديره :

1- الذاريات ، 49/51 .

2- الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 485/2-486 .

3- الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 346/2 .

4- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وحد .

5- ابن منظور ، م.ن ، مادة وتر .

6- ابن منظور ، م.س ، مادة شفع .

7- ابن منظور ، م.س ، مادة فرد .

8- البقرة ، 133/2 .

الإله الواحد ، ووحدانيّة الله تعالى إنّما هي تعاليه عن مقابلة الأنداد والأضداد ، لم يزل ولا يزال متعالياً عن الجهات والأحوال "[1] .

وهو بذلك يلتقي إلى حدّ كبير مع الرّاغب في اعتبار الواحد أعمّ من الفرد والوتر ؛ لأنّ من معاني الفرد الّذي لا نظير له ، أي لا ندّ له ، والّند المِثْل والنَّظير[2] ، ويزيد عليه الواحد بتعاليه عن الضدّ ، والّذي هو كما ذهب إليه الليث: " الضدّ كلُ شيء ضادّ شيْئا ليَغْلبه "[3] .

توضيح الفروق من خلال الجدول :

الاسم	دلالته عند الرّاغب	دلالته عند الجرجانيّ
الواحد	الّذي لا يصحّ عليه التَّجزِّيّ ولا التّكثُّر .	ووحدانيّة الله تعالى إنّما هي تعاليه عن مقابلة الأنداد والأضّداد .
الفرد	الّذي لا يختلط به غيره ، فهو أعمّ من الوِتر وأخصّ من الواحد ، هو منفرد بوحدانيّته ، فمعناه هو مستغن عن كلّ تركيب وازدواج تنبيهاً أنّه مخالف للموجودات كلّها ، وفريد واحد .	ـــــــــــــــــ
الوتر	هو الله من حيث إنّ له الوحدة من كلّ وجه .	ـــــــــــــــــ

وبناء على ما ذكره الرّاغب والجرجانيّ وما اتّضح من دلالات الأسماء في اللسان فإنّ الوتر خلاف الشّفع أي خلاف الزّوج ، ويزيد عليه الفرد بأنّه الّذي ليس له نظير أو مثيل أو ند ، ويزيد عليهما الواحد بأنّه الّذي لا ضدّ له ، أي لا غالب له ؛ لأنّه يغلب كلّ ما سواه .

---

[1]- الجرجاني ، درج الدرر ، 303/1 .
[2]- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ندد .
[3]- ابن منظور ، م.ن ، مادة ضدد .

المبحث الرّابع : الحقيقة والمجاز في دلالات الأسماء الحسنى .

أوّلاً - مفهوم الحقيقة والمجاز وموقف العلماء من وقوعه :

1-مفهوم الحقيقة والمجاز :

تعريف الحقيقة لغة :

الحقيقة مشتقّة من الحقّ ، والحقّ هو الثّابت اللازم ، تقول : حقّ الشّيء إذا ثبت ووجب ، والشّيء المحقّق هو المُحْكم ، تقول : ثوب محقّق النّسج ، أيّ محكمه[1] .

والحقيقة على وزن فعيلة كعفيفة وشريفة ، وقد تكون بمعنى الفاعل ، أي حاقَّة ثابتة ، وقد تكون بمعنى المفعول ، أي مَحْقوقة مُثْبتة[2] .

الحقيقة اصطلاحاً :

عرّف القزوينيّ الحقيقة بأنّها : " الكلمة المستعملة فيما وُضِعَت له في اصطلاح التّخاطب " [3] .

وعرّفها ابن الأثير بقوله : " اعلم أنّ الحقيقة : هي اللفظ الدّالّ على موضوعه الأصليّ ، وقيل : هي اسم مشترك ، يُراد به ذات الشّيء وحَدُّه ، ويُراد به ما استعمل إزاء موضوعه اللغويّ "[4] .

وعرّفها السّكاكيّ بقوله : " فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع كاستعمال (الأسد) في الهيكل المخصوص ، فلفظ (الأسد) موضوع له بالتّحقيق ، ولا تأويل فيه"[5] .

---

1 - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حقق .

2 - المكان نفسه .

3 - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص202.

4 - ابن الأثير ، الجامع الكبير في صناعة المنظوم ، ص28 .

5 - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص588 .

والرّاغب يعرّفها في عُرْف أهل الكلام ، بقوله : " وأمّا في تعارف الفقهاء والمتكلّمين ، فهي اللفظ المستعمل فيما وُضع له في أصل اللغة "[1] .

وعرّف الجرجانيّ الحقيقية في (أسرار البلاغة) بأنّها : " كلّ كلمة أُريد بها ما وقعت له في وَضْع واضع ، وإن شئت قلت : في مواضعة ، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة "[2] .

وعرّفها في (درج الدّرر) ، بقوله : " والحقيقة ما لا إشكال في وجهه ولم يُصْرف عن ظاهره "[3] .

ويبدو الجرجاني في تعريفه للحقيقة في كتابه (درج الدرر) متأثرا بأجواء تفسير القرآن من خلال قضية ظاهر النص وباطنه باعتبار أنه كان يتصدى لتفسير كتاب الله ، بينما أتى تعريفه للمجاز في كتابه (أسرار البلاغة) قريبا من تعبيرات وألفاظ اللغويين والبلاغيين .

ويمتنع عند الجرجانيّ حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز في حالة واحدة[4]، فإمّا أن يحتمل اللفظ الحقيقة ، وإمّا أن يحتمل المجاز .

المجاز :

تعريف المجاز لغة :

المجاز مشتقّ من الجَواز ، وهو العُبور والتّعدّي . تقول : جُزْتُ الطّريق وجُزْتُ المَوْضِع جَوْزاً وجَوازاً ومَجازاً ، وأَجَزْتُه : خلفته وقطعته ، وأَجَزْته : نفذته[5] .

تعريف المجاز اصطلاحاً :

---

1 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 166/1 .

2 - الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص350 .

3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 161/1 .

4 - ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 596/2 .

5 - ينظر : لسان العرب ، مادة جوز .

عرّف القزوينيّ المجاز بقوله : " هو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له في اصطلاح التّخاطب ، ولا في غيره ، كلفظة (الأسد) في الرّجل الشّجاع "[1] .

وعرّفه ابن الأثير بقوله : " وأمّا المجاز فهو ما أُريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، اتّساعاً ، وقيل : هو ما نُقل عن موضوعه الأصليّ إلى غيره ، بسبب مشابهة بين محلّ الحقيقة ومحلّه، في أمر مشهور "[2] .

وعرّفه السكاكي بقوله : " وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير ، بالنّسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النّوع "[3] .

كلّ التّعريفات السّابقة تمحورت حول خروج اللفظ عن معناه الّذي وُضِع له أو اصطلِح عليه إلى معنى آخر ، بينما ينطلق الجرجانيّ في تعريفه للمجاز من مفهوم التّوسّع عندما يُعرِّفه في (درج الدّرر)، بأنّه: " ما توسّع النّاس فيه لفظاً واصطلحوا عليه واستجازوه إمّا ضرورة كتسمية الرّجل كلباً وأسداً ، وإمّا اختياراً للتّخفيف والعادة ، كقولهم : طلع الفجر وأظلم الليل ونبت الشّجر ، والإطناب ، كقولنا في المصائب : انكسر الصّلب ، وفي العشق : تقطّع القلب ، وفي السّرور : قرّة العين ، وللتّفاؤل كتسمية الغلام : يُمناً وسَعْداً . وهو من البلاغة في الرّسائل والخطب والقصائد ، إذا عرّيّ عن التّأكيد وعُرِف منه مراد المريد "[4] .

ويحضر مفهوم الوضع الأوّل والخروج عنه في تعريف الجرجانيّ له في (أسرار البلاغة) ، حيث يقول : " وأمّا المجاز ، فكلّ كلمة أُريـد بها غير ما وقعـت له في وضع واضعها ، لملاحظة بين الثّاني والأوّل "[5]، وقـال أيضاً : هو " كلّ كلمة جُزْت بها ما وقعـت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غـير أن تستأنف فيها وضعاً ، لملاحظة ما تُجُوّز بها إليه ، وبين أصلها الّذي وضعت له في وضع واضعها "[6] .

---

[1] - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص202-203 .
[2] - ابن الأثير ، الجامع الكبير في صناعة المنظوم ، ص28 .
[3] - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص589 .
[4] - الجرجاني ، درج الدرر ، 161/1 .
[5] - الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص351 .
[6] - الجرجاني ، م.س ، ص352 .

والنّاظر إلى تعريفيّ الجرجانيّ للمجاز يجد بوناً شاسعاً بينهما مع أنّ القائل واحد ، وربما يُفسَّر ذلك بأنّ الجرجانيّ انتهى من تأليف كتابه (درج الدّرر) في مرحلة مبكّرة من حياته ، لم يكتمل فيها بعدُ نضجه الفكريّ والبلاغيّ .

أقسام المجاز :

ينقسم المجاز ، بحسب الوَضْع ، إلى أربعة أقسام هي :
المجاز اللغويّ ، والمجاز الشّرعيّ ، والمجاز العرفيّ ، وهو نوعان : عامّ ، وخاصّ .
فمثال المجاز اللغويّ : استعمال لفظ الأسد في الرّجل الشّجاع .
ومثال المجاز الشّرعيّ : استعمال لفظ الصّلاة في الدّعاء .
ومثال المجاز العرفيّ العامّ : استعمال لفظ الدّابة في الإنسان .
ومثال المجاز العرفيّ الخاصّ : استعمال لفظ الجوهر في النّفيس(1) .

2- موقف العلماء من وقوع المجاز في اللغة والقرآن :

أ- موقف العلماء من وقوع المجاز في اللغة :

اختلف العلماء في وقوع المجاز في اللغة بين قولين :
الأوّل : وقوع المجاز في لغة العرب .
الثّاني : عدم وقوع المجاز في لغة العرب(2) .

ذهب جمهور من العلماء إلى وقوع المجاز في اللغة(3)، واستدلّوا عليه بالمتواتر عن العرب من شعر ونثر ، ومثال عليه من النّثر :

---

1 - ينظر : القرافي ، شرح تنقيح الفصول ، ص44 ؛ ابن النجار ، شرح الكوكب المنير ، 1/179-180 .
2 - ينظر : البصري ، المعتمد ، 1/29 .
3 - ينظر : أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، ص277 ؛ السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، 1/364 ؛ الشوكاني ، إرشاد الفحول 1/140.

هذا رأس الأمر ووجهه ، وهذا جناح الحرب وقلبها ، وهذا كلام له ظهر وبطن ، وفلان على جناح السّفر ، وقامت الحرب على ساق [1] .

ومنه في الشّعر قول امرئ القيس[2] :

فَقُلتُ لهُ لمَّا تمطَّى بِصُلبهِ وَأَردفَ أَعْجازاً وناءَ بِكَلْكلِ
وليس للّيل صلب ، ولا أرداف ، ولا أعجاز[3] .

وذهب بعض العلماء إلى القول بعدم وقوع المجاز في لغة العرب ، ونُقِل هذا عن أبي إسحاق الإسفراييني ّ[4]. وذكر الشّوكانيّ إنكاره ، وردّ عليه بقوله : " وخالف في ذلك أبو إسحاق الأسفراييني ّ ، وخلافه هذا يدلّ أبلغ دلالة على عدم اطّلاعه على لغة العرب ... وقد استدلّ بما هو أهون من بيت العنكبوت ، فقال : إنّه لو كان المجاز واقعاً في لغة العرب لزم الإخلال بالتّفاهم ، إذ قد تخفى القرينة"[5].

وذكر الفخر الرّازيّ مخالفاً آخر هو أبو بكر بن داود الأصفهانيّ[6] .

ب- موقف العلماء من وقوع المجاز في الكتاب والسّنّة :

اختلف العلماء في وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف إلى قولين :

الأوّل : وقوع المجاز .

ذهب جمهور من العلماء إلى أنّ المجاز واقع في القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهم كثيرون يصعب حصرهم .

---

[1] - ينظر : أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، ص275-276 .

[2] - البيت من البحر الطويل لامرئ القيس .
ينظر : امرؤ القيس ، ديوانه ، ص117 .

[3] - ينظر : أبو هلال العسكري ، م.س ، ص275-276 ؛ السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، 364/1 .

[4] - ينظر : الشوكاني ، إرشاد الفحول ، 140/1 ؛ السيوطي ، م.س ، 364/1 .

[5] - الشوكاني ، م.ن ، 140/1-141 .

[6] - ينظر : الفخر الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، 333/1.

والسّيوطي يردّ الحُسْن في كلام العرب إلى المجاز بقوله : " ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شَطْرُ الحسن ، فقد اتّفق البلغاء على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة ، ولو وجب خلوّ القرآن عن المجاز وجب خلّوه من الحذف والتّوكيد وتثنية القصص وغيرها "[1] .

القول الثّاني :عدم وقوع المجاز .

أنكر جماعة من العلماء وقوع المجاز في الكتاب والسّنّة ، ومنهم : ابن تيمية ، وأبو بكر بن داود الظّاهريّ[2]، وابن القيّم الّذي عدّه طاغوتاً وضعته الجهميّة ؛ لتعطيل حقائق الأسماء والصّفات[3]، ومحمد بن خوّاز البصريّ المالكيّ ، ومنذر بن سعيد البلوطيّ[4] .

1 - السيوطي ، معترك الأقران ، 186/1 .
2 - ينظر : الفخر الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، 333/1 .
3 - ينظر : ابن قيم الجوزية ، مختصر الصواعق ، 690/2 .
4 - ينظر : ابن قيم الجوزية ، م.ن ، 697/2-698 .

3- الدّلالة الحقيقيّة والدّلالة المجازيّة لفعل الإحياء المسند إلى الله ﷻ :

لم يَرد اسم الله المحيي في القرآن الكريم بلفظ الاسم ، وهذا ما يبيح تتبّع دلالته بصيغة الفعل عند العالمين ، حيث أثبت كلّ من الجرجانيّ والرّاغب دلالة الإحياء كصفة حقيقيّة لله ﷻ ، ولكن بمعنيين مختلفين ، فالإحياء عند الجرجانيّ إذا تعلَّق بالإنسان ، عرّفه بتركيب الرّوح في الجسد[1]، وهو عند الرّاغب مرتبط بقوى أودعها الله في المخلوقات[2]، ولكنّ العالمين حملا فعل الإحياء (يُحيي) على المجاز في سياقات قرآنيّة عديدة .

ويلاحظ أنّ الرّاغب عندما تحدّث عن صفة الحياة قد أرجعها إلى صفة أخرى هي القوّة فاعتبر أنّ الحياة تدلّ على قوى عديدة هي : القوّة النّامية ، والقوّة الحسّاسة ، والقوّة العاملة العاقلة ، ولارتفاع الغمّ، وللحياة الأخرويّة الأبديّة ، والحياة الّتي يوصف الله تعالى بها .

وأتصوّر أنّها أوجه في الدّلالة ، بينها ما هو حقيقيّ ، وبينها ما هو مجازيّ ، فالوجوه : الأوّل ، والثّاني ، والسّادس ، تقع في باب الدّلالة الحقيقيّة ، أمّا بقيّة الوجوه ، فتقع في باب الدّلالة المجازيّة .

ما وقع في باب الدّلالة الحقيقيّة :

1- القوّة النّامية :

قال فيها : " الحياة تُستعمل على أوجه : الأوّل : للقوّة النّامية الموجودة في النّبات والحيوان ومنه قيل : نبات حيّ "[3] .

والآيات الّتي مثل بها على هذا الوجه هي :

﴿ اعلموا أنّ الله يحيي الأرض بعد موتها ﴾[4].

﴿ فأحيينا به بلدة ميّتا ﴾[5] .

---

1 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 206/1 .

2 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 182/1-183 .

3 - الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 182/1 .

4 - الروم ، 19/30 .

5 - ق ، 11/50 .

﴿ وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ ﴾[1]

ويُستدل من أمثلة الرّاغب أنّ المقصود بالأرض والبلدة ، هو ما فيهما من مظاهر الحياة : من حيوان ، ونبات ، باعتبارهما مكانين لهذه الأحياء .

2- القوّة الحسّاسة :

بهذه القوّة فرّق الرّاغب بين الحيوان والنّبات ، فقال فيها : " الثّانية : للقوّة الحسّاسة وبه سُمّي الحيوان حيواناً "[2] .

والآيات الّتي مثّل بها على هذا الوجه من الدّلالة :

﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾[3] .

﴿ ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتا ﴾[4] .

3- الحياة الّتي يوصف بها الله تعالى :

قال : " والسّادسة الحياة الّتي يوصف بها الباري ، فإنّه إذا قيل فيه تعالى : هو حيّ ، فمعناه : لا يصحّ عليه الموت ، وليس ذلك إلا لله ﷻ "[5] .

عدّ الرّاغب وصف النّبات بأنّه حيّ ؛ لعلّة النّموّ ، ووصف الحيوان بأنّه حيّ ؛ لعلّة النّموّ والحسّ الّذي هو الحركة ، أمّا الحياة الّتي هي نقيض الموت فقد قصرها على الله تعالى .

يبدو واضحاً ، أنّ الرّاغب أعطى لدلالة الحيّ معاني مختلفة حسب الموصوف به ، فالحيّ كوصف لله ﷻ له دلالة تختلف عن دلالة الوصف به لإنسان أو حيوان أو نبات ، وكلّ دلالة من هذه الدّلالات حقيقيّة وليست مجازيّة .

ما وقع في باب الدّلالة المجازيّة :

---

[1] - الأنبياء ، 30/21 .
[2] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 182/1 .
[3] - فاطر ، 22/35 .
[4] - المرسلات ، 26/77 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 183/1 .

1- القوّة العاملة العاقلة :

وأورد الرّاغب من الأمثلة على هذا المعنى :

﴿ أو من كان ميّتاً فأحييناه ﴾[1] .

2- ارتفاع الغمّ :

و من أمثلته عند الرّاغب :

﴿ ولا تحسبن الّذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم ﴾[2] .

وعقّب ببيان وجه المجاز بقوله : " أي هم متلذذون لما روي في الأخبار الكثيرة في أرواح الشّهداء "[3].

3- الحياة الأخرويّة :

وجعل الطّريق إليها عن طريق الحياة العاقلة العاملة بقوله : " الحياة الأخرويّة الأبديّة ، وذلك يُتَوصّل إليه بالحياة الّتي هي العقل والعلم "[4] .

وما ذكره فيها :

﴿ استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم لما يحييكم ﴾[5] .

﴿ يا ليتني قدّمت لحياتي ﴾[6] .

يلاحظ أنّ الرّاغب قد مزج في حديثه بين صفة الحياة والإحياء ، وما ذلك إلا للتّداخل الكبير بين الصّفتين ، فلا يمكن لحديث أنّ يتمّ دون أن يجمع بينهما ؛ لأنّ صفة الحياة في إنسان أو حيوان تستدعي صفة الإحياء من الله تعالى لتأكيد أنّها ليست صفة ذات فيهم ، بل هي حاصلة من المحيي ، وهو الله ﷻ، مكتسبة ، تُمنَح وتزول متى شاء وأراد .

1 - الأنعام ، 122/6 .
2 - آل عمران ، 169/3 .
3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 183/1 .
4 - المكان نفسه .
5 - الأنفال ، 24/8 .
6 - الفجر ، 24/89 .

مثال آخر لحضور الدّلالة المجازيّة عند الرّاغب ما فسّر به قوله تعالى : ﴿ اعلموا أنّ الله يحيي الأرض بعد موتها ﴾[1]، حيث قالَ : " عبارة عن كلّ تكوين بعد إفساد ، وعَوْد بعد بَدْء "[2]، وهو تفسير يصبّ في دلالة مجازيّة عامّة ، بينما نَسب الرّاغب إلى بعض المفسّرين تفسيراً مجازيّاً أكثر تخصيصاً بقوله : " ولذلك قال بعض المفسّرين : يعني به تليين القلوب بعد قساوتها "[3]. وبهذا التّفسير يُخْرِج الرّاغب الدّلالة من حدود الإحياء الحقيقيّ إلى استدلال عامّ . ولا يغيب أنّ أمر المجاز في تعبير إحياء الأرض مسالة حضرت في المعاجم ، ففي لسان العرب " أرض حيّة : مُخْصِبة ، وأحيينا الأرض : وجدناها حَيّة النبات غَضّة ، ...وقال أبو حنيفة : أُحييت الأرض إذا استُخْرِجت ... الموات : الأرض الّتي لم يجرِ عليها مِلْكُ أحد ، وإحياؤها مباشرتها بتأثير شيء فيها من إحاطة أو زرع أو عمارة ونحو ذلك تشبيهاً بإحياء الميّت "[4] .

ويبدو أنّ الرّاغب قد بنى تفسيره المجازيّ على تفسير العلماء المذكور ؛ لأنّ الكفر يفسد القلوب ، ويجعلها قاسية ، والإيمان يردّ القلوب إلى الحياة نضرة حيّة ، وقد ورد في القرآن هذا الرّبط والقرن بين الكفر والقسوة في المعنى بقوله تعالى : ﴿ ثمّ قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة ﴾[5]، لكنّ الرّاغب يتجاوز في تفسيره حدود الكفر والإيمان إلى ما هو أعمّ ليطلق الدّلالة المجازيّة لتتناول كلّ تكوين بعد إفساد ، حتّى جعل منها دليلاً على البعث في قوله : " أو عَوْد بعد بَدْء "[6] .

الشّقّ الأوّل من كلام الرّاغب يُفْهَم منه أنّه استدلال عامّ على كلّ تكوين بعد إفساد وينطبق على القلوب القاسية ، الّتي أفسدها الضّلال والهوى ، فأعاد القرآن كينونة الحياة فيها ، والشّقّ الثّاني دالّ على البعث ؛ لأنّه مأخوذ من قوله ﷻ : ﴿ كما بدأنا أوّل خلق نعيده ﴾[7]، والبعث ، أيضاً ، يحتمل دلالته الحقيقيّة ، ويحتمل أن يكون بمثابة المثل ، بأنّ القرآن فيه بَعْث للقلوب من موات الضَّلال إلى حياة الإسلام والهدى ، كبَعْث الأرض من موتها .

---

1 - الروم ، 19/31 .
2 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 19/1 .
3 - المكان نفسه .
4 - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حيا .
5 - البقرة ، 74/2 .
6 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 19/1 .
7 - الأنبياء ، 104/21 .

كأنّ الرّاغب قد تعامل في النّصّ القرآنيّ ﴿ اعلموا أنّ الله يحيي الأرض بعد موتها ﴾[1] مع دلالتين : دلالة ظاهرة ، ودلالة مجازيّة ، دون أن تنفي الدّلالة المجازيّة الدّلالة الحقيقيّة بدليل أنّه صنّف الآية في الحياة الّتي تشير إلى القوّة النّامية ، وهو تصنيف يضعها في مجال الدّلالة الحقيقيّة ، لكنّه لم يقف في حدود تفسيره عندها ، بل تجاوزها إلى دلالة أبعد لا تلغي الدّلالة الحقيقيّة .

ما يهم الإشارة إليه أيضاً ، أنّ الرّاغب اهتمّ بقضية نظم الآية ، وعدّ المجاز حاصلاً في نظمها في ختام نصّ قرآنيّ يوهِم الظّاهر بعدم وجود صلة بينها وبينه ، فكان تفسير الرّاغب محاولة لرصد دلالة نظمها، فجعلها بمثابة المثل ، يُضرْب لهذا المعنى ؛ لأنّ المعنى السّابق أشار إلى قسوة قلوب أهل الكتاب من اليهود والنّصارى وميلهم إلى الدّنيا وإعراضهم عن الدّين ، فأنزل الله ﷻ القرآن ليحيي القلوب الميتة ، كما بالمطر يُحيي الله الأرض بعد موتها ، فكان النّصّ له هذه الدّلالة الّتي ذكرها العلماء.

وأتصوّر أنّ الدّلالة المجازيّة ، الّتي ذكرها الرّاغب ، لها علاقة بالسّياق القرآنيّ السّابق للآية ، وهو قوله ﷻ : ﴿ ألم يأن للّذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحقّ ولا يكونوا كالّذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم فكثير منهم فاسقون ﴾[2]، فكانت الدّلالة المذكورة محاولة من الرّاغب لتفسير ورود الآية في نهاية سياق لا يوحي الظّاهر بوجود صلة بينها وبينه ، فلم يكن المجاز متعلّقاً بالفعل (يحيي) أو بصفة الإحياء ، بل بنظم الآية . وهو ، أيضاً ، محاولة منه للبحث عن دلالة نصيّن افترقا في الظّاهر معنى ، والتقيا في دلالة ثانية ، دون أن تكون الدّلالة الثّانية مبطلة للأولى.

أمّا الجرجاني ، فقد وقف عند حدود الدّلالة الحقيقيّة عندما عدّ دلالة الفعل على الحقيقة بقوله: "وإحياء الأرض بعد موتها ، إثارتها وإصلاحها للإنبات بعد تقطعها "[3]؛ لأنّ وقوع فعل الإحياء على الأرض حقيقيّ وليس مجازاً .

---

[1] - الروم ، 19/30 .
[2] - الحديد ، 16/57 .
[3] - الجرجاني ، درج الدرر ، 329/1 .

وهذه الإثارة الّتي يقوم بها الماء عند نزوله للتّربة ، والّتي أشار إليها عبد القاهر الجرجانيّ ، تنبّه إليها العلم الحديث ، فاستدل بها يوسف الحاج أحمد على إثبات الإعجاز العلميّ للقرآن ، إذ قال : " إنّ حبيبات التّربة عند اختلاطها بالماء تهتزّ وتتحرّك جزيئاتها ، ويعني ذلك أنّ الأرض (اهتزّت) . وعمليّة ترسيب الماء بين طبقاتها تزيد من سمك وحجم الحبيبة ، وبالتّالي كلّ الحبيبات . وهذا يعطي معنى (ربت) وانتفخت لتخزين الماء اللازم لإحياء الأرض ، فتشرب البذور وغيرها ، وينبت الجنين تحت سطح التّربة ببزوغ الجذر والرّيشة ، وبذا تكون الأرض قد (أنبتت) . ثمّ يظهر النّبت فوق سطح التّربة، ويكبر ويثمر معطياً الرّزق للعباد ، وتتمّ كلّ هذه الآيات وفق ترتيب محكم وزمن متقن ؛ لأنّه من صنع الله الّذي أتقن كلّ شيء خلقه . ﴿ فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها إنّ ذلك لمحيي الموتى وهو على كلّ شيء قدير ﴾[1] "[2] .

ويرى الجرجاني أنّ الدّلالة الحقيقيّة لصفة الإحياء تكون ، أيضاً ، بنفخ الرّوح في الجسد ، إذ يقول : " (وكنتم) الواو فيه للحال و(قد) فيه مضمر (أمواتاً) تراباً غير منتفع به ، عن الضّحاك عن ابن عباس ، وقيل : أجساداً لا روح فيها ، يعني الأرحام (فأحياكم) بنفخ الرّوح (ثمّ يميتكم) بنزع الرّوح وإذهاب الحياة . (ثمّ يحييكم) عند البعث بنفخ الرّوح "[3] .

ويعالج الجرجانيّ المعنى في قوله تعالى : ﴿ استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم لما يحييكم ﴾[4] بتفسير قريب من تفسير الرّاغب دون أن يخوض في القوى الّتي تشير إليها صفة الإحياء في الآية ، إذ قال : " (لما يحييكم) إحياء القلوب للتّفكر والاعتبار بروح الإلهام والقرآن وإحياء الشّهداء للثّواب قبل يوم البعث"[5]، وكأنّه يشير إلى قوّتين ممّا ذكرهما الرّاغب ، وهما : القوّة العاقلة في إحياء القلوب ، والقوّة الحسّاسة في إحياء الشّهداء .

---

1 - الروم ، 50/30 .

2 - يوسف الحاج أحمد ، موسوعة الإعجاز العلمي ، ص212 .

3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 134/1 .

4 - الأنفال ، 24/8 .

5 - الجرجاني ، م.س ، 837/2 .

فكلا العالمين لم يستبعد المجاز في الفعل (يحيي) في ضوء السّياق ، ففرّقا بين دلالته الحقيقيّة وما يخرج إليها من دلالات مجازيّة ، لاسيما أنّ الجرجانيّ عرّف إحياء الله تعالى للإنسان في تفسيره لقوله تعالى :﴿ كذلك يحيي الله الموتى ﴾[1] "،وذلك بأن قال :"والإحياء ههنا تركيب الرّوح في الجسد "[2].

يُستدلّ ممّا ورد عند الرّاغب والجرجانيّ أنّ العالمين قد أثبتا دلالة صفة الحياة لله ﷻ على حقيقتها، وإن تباينا في تفسيرها ، وأنّ المجاز في الدّلالة تعلّق ببعض من دلالات صفة الإحياء قي صورة الفعل.

1- البقرة ، 73/2 .

2 - الجرجاني ، درج الدرر ، 206/1 .

ثانياً - التّأويل في دلالات أسماء الله ﷻ :

1- مفهوم التّأويل :

التّأويل لغة :

ورد لفظ التّأويل في المعاجم بعدّة معان ، منها :

1- الرّجوع : وهو من الأوْل ، يقال آل الشَّيء ، يؤُول أوْلاً ومآلا ، أي : رَجَع ، وأوّلَ إليْه الشَّيءَ رَجَعَه ، يُقال : أوّل الحُكْمَ إلى أَهْله : ردَّه إليهم[1] .

2- العاقبة ، ومنه تأويل الكلام ، وهو عاقبته ما يؤول إليه[2] .

3- السّياسة عندما يكون مشتقّاً من الإيالة ، يُقال : آل الرَّعية يَؤُولُها إِيالة حسنة ، وهو حسن الإِيالة ، وأتالها وهو مُؤْتال لقومه ، أي سائِس مُحْتَكِم[3] .

التّأويل اصطلاحاً :

يرى ابن الأثير أنّ " المراد بالتّأويل : نَقْل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ "[4] .

وذكر الزّركشيّ في (البرهان) تعريفاً نسبه إلى أبي القاسم بن حبيب النّيسابوريّ ، والبغويّ ، والكواشيّ ، وغيرهم ، وهو : " التّأويل صَرْف الآية إلى معنى موافق لما قبلها ، وما بعدها ، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسّنّة من طريق الاستنباط "[5] .

---

1 - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة أول .
2 - ينظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، 162/1 .
3 - ينظر : الزمخشري ، أساس البلاغة ، 39/1 .
4 - ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ص80 .
5 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص417 .

ويُعّرف ابن رشد التّأويل بأنّه : " إخراج دلالة اللفظ من الدّلالة الحقيقيّة إلى الدّلالة المجازيّة ، من غير أن يُخَلّ في ذلك ، بعادة لسان العرب في التّجوّز من تسمية الشّيء بشبيهه ، أو بسببه ، أو لاحقه ، أو مقارنه ، أو غير ذلك من الأشياء الّتي عُدِّدت في تعريف أصناف الكلام المجازيّ "[1] .

2- موقف العلماء من التّأويل :

أ- موقف العلماء من التّأويل في القرآن الكريم :

نشأ خلاف كبير بين العلماء حول مفهوم التّأويل ، فتعدّدت دلالاته ، وتباينت مواقفهم من صحّة توظيفه في فهم النّصوص القرآنيّة ، حتّى وَضع عدد منهم مؤلفات خاصة به ، فألّف ابن تيمية كتاباً أسماه (الإكليل في المتشابه والتّأويل) ، وألّف ابن قدامة المقدسيّ كتاباً أسماه (ذمّ التّأويل) ، وألّف ابن عربيّ مؤلّفاً سمّاه (قانون التّأويل) .

ويُمكن الحديث عن اتّجاهين رئيسين بين العلماء في مسألة تأويل النّصوص القرآنيّة :
الأوّل : اتّجاه رافض للتّأويل
الثّاني : اتّجاه داعم للتّأويل .

ومن العلماء الّذين رفضوا التّأويل في فهم النّصّ القرآنيّ ابن تيمية ، فانتقد التّعريف الّذي وضعه المتأخّرون من المتفقّهة والمتكلّمة والمحدّثة والمتصوّفة للتّأويل على أنّه : " صَرْف اللفظ عن المعنى الرّاجح إلى معنى المَرْجوح لدليل يقترن به "[2] .

ورفض ابن تيمية اعتبار أسماء الله ﷻ وصفاته من المتشابه الّذي يُفْهم بالتّأويل ، وعدّه من قبيل التّحريف لكلام الله ﷻ ، ومن وَضْع المتأخّرين ، نشأ عن الكلام في آيات الصّفات وآيات القدر[3] .

واستند في محاولته لاستبعاد التّأويل إلى مفهومه عند السّلف ، إذ حضر لديهم بمعنيين :

---

[1] - ابن رشد ، فصل المقال ، ص35 .
[2] - ابن تيمية ، الإكليل في المتشابه والتأويل ، ص27 .
[3] - ينظر : ابن تيمية ، م.ن ، ص34،24 .

الأوّل : تفسير الكلام وبيان معناه .
الثّاني : هو نفس المراد من الكلام .

والتّفسير معروف ، أمّا ما قصده ابن تيمية بالمعنى الثّاني ، فهو حقيقة الشّيء وعينه ، وبيّنه بقوله : " وأمّا هذا ، فالتّأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج ، سواء أكانت ماضية أو مستقبلة ، فإذا قيل: طلعت الشّمس ، فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج ، بما هو عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها "[1] .

وبناء على الفكرة السّابقة ، وضع ابن تيمية تعريفه للتّأويل بقوله : " فالتّأويل : هو ما أوَل إليه الكلام، أو تأوّل هو إليه ، والكلام إنّما يرجع ويعود ويستقرّ ويَؤول ويُؤوّل إلى حقيقته الّتي هي عين المقصود به ، كما قال بعض السّلف في قوله : ﴿ لكلّ نبأ مستقر ﴾[2] "[3] .

وجعل ابن تيمية آيات الوعيد تقع في هذا الباب ؛ لأنّ تأويلها حصولها ، واستدلّ عليه بما ورد عن الرّسول ﷺ أنّه : " تلا هذه الآية ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ﴾[4] ، قال : [إنّها كائنة ولم يأت تأويلها بعد][5] "[6] .

ويُعَدّ الرّازيّ من الاتّجاه الّذي يُجيز التّأويل بحجّة أنّ جميع فرق الإسلام تذهب إلى وجوبه في ظواهر القرآن والأخبار ، كتأويل النّور ، والمعيّة ، والقرب ، والوجه ، والهرولة ، والإصبع ، حيث يرى أنّ أهل الحق – ماعدا المجسّمة والمشبّهة - اتّفقوا على تأويل ما ورد في القرآن والسّنّة مُشعِراً بإثبات الجهة أو الجسميّة أو الصّورة أو الجوارح ؛ لأنّه يجب تنزيه الله ﷻ عن ذلك .

---

1 - ابن تيمية ، الإكليل في المتشابه والتأويل ، ص28 .
2 - الأنعام ، 67/6 .
3 - ابن تيمية ، م.س ، ص32 .
4 - الأنعام 65/6 .
5 - ينظر : الترمذي ، سنن الترمذي ، ص687 .
6 - ابن تيمية ، م.س ، ص33 .

ويَذكر الرّازيّ عدداً من العلماء الّذين سلكوا مسلك التّأويل كالغزاليّ ، والرّازيّ عبد الوهاب الشّعرانيّ ، والقرطبيّ ، فأوّل الغزاليّ اليد بالقدرة ؛ لأنّ دلالتها الحقيقيّة من لوازم الأجسام ، وأوّل القرطبيّ علوّ الله ﷻ بعلوّ مجده وصفاته وملكوته[1].

وأسهمت مسألة التّأويل في ظهور فرق تتبنّى واحداً من اتّجاهين في فهم النّصّ القرآنيّ :
الأوّل : يلتزم بظاهر النّصّ كالظاهريّة[2]، والحشويّة .
الثّاني : يُجيز التّأويل اعتماداً على ظواهر النّصوص كالباطنيّة[3] .

لكنّ الّذين سلكوا مسلك التّأويل اختلفوا فيه ، فهناك من تصوّر أن صفات الله ﷻ المذكورة والّتي تقع في شبهة التّشبيه كالفرح ، والحياء ، الغضب ، والمكر ، ذُكِرت على سبيل المُشاكلة ؛ لغرض تقريب ذات الله إلى عقول البشر ، وهو لا يتّصف بها على الحقيقة ؛ لأنّ الله ﷻ منزّه عن الانفعال والتّغيّر ، وفريق أخر يثبت الصّفات لله ﷻ لكنّه يؤوّلها كتأويله للفرح بالرّضا ، والحياء بترك إنزال العقاب[4] .

3- موقف الرّاغب والجرجانيّ من التّأويل في القرآن :

ب- موقف الجرجانيّ من التّأويل :

أورد الجرجانيّ في كتابه (درج الدّرر) المعاني التّالية للتّأويل :

- مآل المُخْبَر عنه وعاقبته وبيانه :

---

[1] - ينظر : الرازي ، أساس التقديس ، ص271-276 .

[2] - تُنسب الفرقة الظاهريّة إلى أبي سليمان بن داود بن علي بن خلف الأصفهانيّ الملقب بالظاهريّ ، أحد أئمّة الفقه والاجتهاد في الإسلام ، وتُعرض هذه الفرقة عن التأويل والرأي والقياس ، مكتفية بظاهر النص .
ينظر : الحفني ، موسوعة الفرق ، ص286-287 .

[3] - هم عدّة فرق ، سُمّوا بذلك لأنّهم يدّعون أنّ لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهر مجرى اللبّ من القشر ، والظواهر مفهومة من العامّة ، غير أنّها عند العقلاء رموز وإشارات إلى حقائق خفيّة ، ومن أسّس دعوتهم هو ميمون بن ديصان المعروف بالقدّاح .
ينظر : الحفني ، م.س ، ص96-97 .

[4]- ينظر : الرازي ، م.س ، ص268-269 .

أشار الجرجانيّ إلى هذا المعنى للتّأويل في قوله : " ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾[1]، المراد بالتّأويل مآل ما يشابه من الوعيد وعاقبته وبيانه كقوله : ﴿ فسوف يكون لزاما﴾[2]، ﴿ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين ﴾[3] "[4] .

التّأويل في هذا المعنى هو حقيقة المُخْبَر عنه ، فيوم القيامة ، مثلاً ، غير متحقّق لحظة نزول القرآن، وتأويله حدوثه ، والدّليل على ذلك أنّ التّأويل سُبِق بالفعل (ينظرون) ، والنّظر يحدث بتحقّق الفعل لا بالإخبار عنه ، كما أنّ القرآن أتبع ما يؤكّد أنّ دلالة التّأويل هنا هي عين المُخْبَر عنه ، وهو الإيحال إلى زمن الحدوث في قوله ﷻ : ﴿ يوم يأتي تأويله ﴾[5].

إذا طبّقنا ما قاله الجرجانيّ سابقاً على تأويل يوسف عليه السلام ، فإنّ الرّؤيا كانت عبارة عن رؤيته لأحد عشر كوكباً والشّمس والقمر له ساجدين ، وهذا عين ما رآه ، أمّا التّأويل على المعنى الأوّل فقد جاء على لسان يوسف عليه السلام ﴿ هذا تأويل رؤياي ﴾[6] ، وما قاله يوسف ، هنا ، فإشارة إلى تحقّق الرّؤيا ، فقد أشار إليها لأنّها تحقّقت أمام عينيه ، إذن ، التّأويل له بعدان : الدّلالة ، والمدلول . فدلالة الرّؤيا هي فهم يعقوب ويوسف ، عليهما السّلام ، لما ستؤول إليه من وزارة يوسف عليه السلام لمصر ، والمدلول هو تحقّق الفعل حقيقة ، وهذا يفرّق بين ثلاثة مستويات للرّؤيا هي: ظاهر الرّؤيا ، وتأويلها ، وتحقّق تأويلها .

وما راح إليه ابن تيمية من قصر التّأويل على المدلول في آيات الوعيد معقول ؛ لأنّ آيات الوعيد لا تحتاج إلى تأويل ذهنيّ ، فتأويلها وقوعها ، وهو ما أكّده الرّاغب من باب المتشابه الّذي لا يمكن تأويله كيوم القيامة ، والدّابة وكيفيّة خروجها ، وغيرها من أمور الغيب .

---

1 - الأعراف ، 53/7 .
2 - الفرقان ، 77/25 .
3 - الدخان ، 10/44 .
4 - الجرجاني ، درج الدرر ، 760/2 .
5 - الأعراف ، 53/7 .
6 - يوسف ، 100/12 .

- تعليمه القدرة على تفسير الرّؤى :

والقرآن عبّر عن معنى العلم ، عندما قرن التّأويل بالأحاديث والتّعليم في قوله : ﴿وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض ولنعلّمه من تأويل الأحاديث ﴾[1]، فعلّم من التّعليم ، ممّا يدلّ على أنّه ليس مجرد إخبار ، بل عِلْم يُتعلَّم ، ولذلك نفى العرّافون درايتهم به ، وما يدلّ ، أيضاً ، على هذا المعنى أنّ يوسف عليه السلام لم يعطف التّأويل على فعل إيتاء الملك في قوله :﴿ ربّ قد آتيتني من الملك وعلّمتني من تأويل الأحاديث﴾[2]، وأسنده إلى تعليم الله إيّاه ، ومن معاني (علّم) كما ذكر الجرجانيّ : ألهم ووفّق ، كما علّم الله ﷻ آدم الأسماء فألهمه ووفّقه إلى ذلك[3] ، فتفسير الرّؤيا تأويل لفظيّ ، وعندما أشار يوسف عليه السلام إلى الفعل وتحقّق الرّؤيا ، كان ذلك تأويلاً فعليّاً .

- العلم بوحي إلهيّ :

ورد هذا المعنى فيما قاله الجرجانيّ : "﴿ ثمّ يأتي من بعد ذلك عام ﴾[4] ،إنّما توصّل إلى هذا العلم ؛ لأنّ العجاف والسّنبلات اليابسات كُنّ عدداً محصوراً ، فعلم أنّ حكم ما وراءهنّ بخلافهنّ ، وهذه السّنون كانت معجزة إلهيّة ليوسف عليه السلام بسببها يخلص من إفك النّسوة وكيدهنّ ، وبها تمكّن من فرعون وقومه، وبها تسلّط على إخوته فعفا عنهم ، وبها وجد أبويه فرفعهما على العرش "[5] .

فالجرجانيّ ذكر صراحة أنّ تأويل يوسف لرؤيا الملك كان بمثابة علم ، وما يدلّ على أنّ هذا العلم هو بوحيّ إلهيّ ما ذكره الجرجانيّ في تفسير (تأويله) في قوله ﷻ : ﴿ قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله ﴾[6]، إذ قال : " (بتأويله) الضّمير عائد إلى ما رأياه وسألا ، وقيل : إلى الطّعام ، فإن أخذنا بالقول الأوّل ، ففائدته سرعة الجواب وذلك لا يكون إلا بوحيّ إلهيّ ، فإنّ المستنبِط يحتاج إلى تأمّل

---

1 - يوسف ، 21/12 .

2 - يوسف ، 101/12 .

3 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 140/1 .

4 - يوسف ، 49/12 .

5 - الجرجاني ، م.س ، 1003/3 .

6 - يوسف ، 37/12 .

واستخراج ، وإن أخذنا بالقول الثّاني فهو كقول عيسى عليه السلام : ﴿ وأنبّئكم بما تأكلون وما تدّخرون في بيوتكم ﴾[1] "[2].

- التّأويل علم مكتسب :

ويرى الجرجانيّ أنّ دعوة النّبيّ يعقوب عليه السلام لابنه يوسف بكتم الرّؤيا ، مردّها إلى علم إخوته بالتّأويل ، ممّا سيُعرِّض يوسف عليه السلام لكيدهم ، فإخوة يوسف لم يكونوا أنبياء وكانت درايتهم بالتّأويل عن علم وليس عن طريق النّبوة ، وأشار الجرجانيّ إلى علم آل زكريا بالتّأويل في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قال يا بنيّ لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ﴾[3]، إذ قال : " (لا تقصص) ؛ لأنّه علم غيرتهم ومنافستهم في طريق المشاهدة أو من طريق القياس على أمر أخيه عيصو ، وذكر الشّيطان لأنّه كان يعلم أنّهم يفهمون التّأويل ؛ لأنّ البيت بيت علم ، فيتخّوف على يوسف البوائق وعلى إخوته البغي من وسوسة الشّيطان "[4].

فهناك ميّزة جعلتهم يعرفون التّأويل أنّهم من بيت النّبوة والعلم ، وكأنّه يشير إلى أنّ التّأويل الصّحيح يحتاج إلى واحد من اثنين : إمّا النّبوة ، وإمّا العلم .

وهذه الميّزة افتقدها العرّافون ، وقد استدلّ الجرجانيّ على عجز العرّافين عن تأويل الرّؤى ، بوصفهم لرؤيا الملك بالحلم : " و(الأحلام) جمع حلم ، وأسباب الفكرة الرّؤية في اليقظة ، وما رآه الملك كان رؤيا لا حلماً فجعلوه من الأحلام لقصور علمهم "[5] .

وتأويل الرّؤى علم يتفاوت فيه النّاس ، وله طرقه من : المثل ، والإشارة ، والانعكاس . وأشار الجرجانيّ إلى هذا المعنى في تفسيره لقوله عز وجل : ﴿ إذ يريكهم الله في منامك قليلا ﴾[6] ، بقوله : " (إذ

---

1 - آل عمران ، 49/3 .

2 - الجرجاني ، درج الدرر ، 1001/3 .

3 - يوسف ، 5/12 .

4 - الجرجاني ، م.س ، 991/3 .

5 - الجرجاني ، م.س ، 2003/3 .

6 - الأنفال ، 43/8 .

يريكهم) بدل ممّا تقدّم في محل النّصب ، والظّاهر أنّه عليه السلام رأى رؤيا في المنام ، وعِلْم الرّؤيا علم عن طريق المثل ، والإشارة ، والانعكاس ، فلذلك يجوز التّفاوت فيه "[1].

- ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظّاهر .

ذهب الجرجاني بعيدا في تحديده لدلالة التأويل الجرجانيّ في تفسيره له في قوله عز وجل : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾[2]، حيث قال : " (يتّبعون) يتتبّعون ، و(التّأويل) ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظّاهر ، وقيل: هو تبيين ما يؤدّي إليه فحوى الخطاب على وجه الاستخراج " [3] .

وهنا يكمن الاختلاف بين التّأويل والمجاز كما يشير إليه الجرجانيّ ، فالمجاز خلاف الحقيقة ، أمّا التّأويل فهو ترجيح أحد احتمالين إلى ما يطابق الظّاهر .

وقد تضمّن تعريف الجرجانيّ السّابق للتّأويل إشكالية كبرى ؛ لأنّ التّأويل لا يكون غرضه ، فيما أعلم ، ترجيح الدّلالة الظّاهرة للنّص ، فالأصل أن يبتعد التّأويل عن ظاهر النّصّ إلى دلالة أخرى بعيدة عن الدّلالة الظّاهرة أو الحقيقيّة .

وكلام الجرجانيّ في تفسير قوله عز وجل : ﴿ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾[4] ، يُنبئ عن تفريقه بين نوعين من التّأويل ، أحدهما : مذموم وهو المشار إليه في الآية ، وهو تأويل المتشابه لغرض البدعة والضّلالة ؛ لأنّ الآية نزلت في فرقة من اليهود أوّلوا كلام الرّسول ﷺ في عيسى عليه السلام تأويلاً يوافق أهواءهم ، إذ قال : " ﴿ هو الّذي أنزل عليك الكتاب ﴾[5] ، قال الرّبيع بن أنس : نزلت في وفد من نجران حيث قالوا للنّبيّ ﷺ : أليس عيسى روح الله وكلمته ؟ قال : نعم ، حسبنا هذا . لكـنّهم ذهبوا إلى روح الله ، وكلمته هو ما قدّروه نفساً لا هويته ، وتوهّموها فعبدوها فأنزل الله هذه الآية وهي

[1] - الجرجاني ، درج الدرر ، 846/2 .
[2] - آل عمران ، 7/3 .
[3] - الجرجاني ، م.س ، 464/2 .
[4] - آل عمران ، 7/3 .
[5] - المكان نفسه .

في المتشابه والمحكم ، قوله : ﴿ يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾[1] ، وقيل : نزلت في اليهود حين أوّلوا الحروف المقطّعة على مدّة بقاء هذه الأمّة من طريق حساب الجمّل ، وهي أصله يُردّ إليه كلّ من أوّل متشابهاً ، (ابتغاء الفتنة) من البدعة والضّلالة ، عن عائشة قالت : [سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال : إذا رأيتم الّذين يتّبعون ما تشابه منه فأولئك الّذين سمّاهم الله ، فاحذروهم][2] "[3].

إنّ التّتبع يدلّ على ترّصد ، فمن ترصّد تأويل المتشابه ، كان ذلك دليلاً على أنّه من فئة تريد المتشابه ؛ لغرض الفتنة ، وغايتهم منه تحريف القرآن أو التّعريض به ، وهم إمّا كافرون ، وإمّا ممّن غلب على قلوبهم الشّك ، بدليل تفسير الجرجانيّ للفظ (زيغ) بميل عن الحقّ[4] ، فالشّكّ سابق لنفوسهم ، وما تتبّعهم للتّأويل إلا لغرض تحريف القرآن كما توسوس لهم أنفسهم .

يتبيّن ممّا سبق أنّ الجرجانيّ لا يرفض التّأويل في باب دراسة النّصوص القرآنيّة ، لكنّه يرفض التّعسف فيه بدليل قوله في تفسير الآية : " ﴿ أمّة يهدون بالحقّ ﴾[5]، أنهم أهل السّنّة والجماعة ، وتفسير السّنة أن يسلكوا طريق السّلف في كراهة الكلام والجدال في الدّين والتّعسف في تأويل متشابهات كلام ربّ العالمين وحديث رسوله خاتم النّبيّين "[6] .

لم يذهب الجرجانيّ بعيداً في مذهب التّأويل ، فآثر الوقوف في أسماء الله ﷻ وصفاته عند ظاهر النّصّ ، فأثبت كثيراً منها حقيقة لله ﷻ ، ومن الأمثلة عليها :

- إثبات صفة الوجه لله ﷻ حقيقة :

---

1 - آل عمران ، 64/3 .
2 - ينظر : مسلم ، صحيح مسلم ، 1229/2-1230 .
3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 462/2 .
4 - ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 463/2-464 .
5 - الأعراف ، 159/7 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 817/2 .

يقول الجرجانيّ : " و(وجه الله) ليس كأوجه خلقه ، وهو خالق الوجوه متعال عن الحلول في الجهات والأقطار ، وهو أقرب من حبل الوريد سبحانه وتعالى ، وقد أوّل من أوّل من أصحابنا أنّه الإقبال بالرحمة والرّضوان والقبول ، وهو ممكن أن يكون مراداً "[1] .

- إثبات وصف الله ﷻ بخير الماكرين :

وأثبت وصف الله بخير الماكرين ، وعلّل ذلك بأنّ إيصال الشّر فيه ما يُمدح إذا كان مع العدوّ من غير غدر وخيانة[2] .

- إثبات صفة الإتيان لله ﷻ :

قال الجرجانيّ : " ﴿ أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك ﴾[3] دليل على أنّ إتيان الرّبّ صفة له لا يجوز حملها على إتيان الأمر إذ الشّيء لا يعطف على نفسه "[4] .

- إثبات صفة التّكلم لله ﷻ حقيقة :

عندما فسّر الجرجانيّ قوله تعالى : ﴿ وكلّم الله موسى تكليما ﴾[5]، قال : " والتّكلّم صفة لله تعالى حقيقة من غير كيفيّة "[6] ، ثمّ نفى احتمال المجاز من خلال تحليله للنّصّ القرآنيّ ، إذ اعتبر المصدر دليلاً على " أنّ الله كلّمه حقيقة وخاطبه خطاباً ، وليحسم المجاز "[7].

- إثبات صفة البصر لله ﷻ حقيقة :

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 287/1 .
2 - ينظر : الجرجاني ، م.ن ، 491/2-492 .
3 - الأنعام ، 158/6 .
4 - الجرجاني ، م.س ، 740/2 .
5 - النساء ، 164/4 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 644/2 .
7 - المكان نفسه .

أكد الجرجانيّ إثباته للصّفة في اسم الله البصير عندما فسّره باسم الفاعل ، فقال : " والبصير : المُبْصِر "[1]، وأثبت الصّفة مرة أخرى عندما تطرّق للمعنى البلاغيّ في قوله ﷻ : ﴿ والله بصير بالعباد ﴾[2] فجعله على معنى التهديد[3] ، ولا يمكن أن يتوعّد وأن يهدّد من لا يُبصر .

- إثبات المِثْل حقيقة :

عدّ الجرجانيّ (مِثْل) في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[4] حقيقة في قوله : " وقيل : العرب تذكر المِثْل مجازاً ، أو تريد به النّفس حقيقة ، كقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[5] "[6] .

ما أوّله الجرجانيّ من صفات :

- تأويله المعيّة :

أوّل المعيّة في قوله ﷻ : ﴿ إنّ الله مع الصّابرين ﴾[7] ، بالموالاة والحفظ وبالنّصرة والتّأييد[8] .

- تأويل المحبّة بالإرادة أو الارتضاء :

أوّل الجرجانيّ المحبّة بالإرادة عندما رأى أنّ " قوله : ﴿ إنّ الله لا يحبّ المعتدين ﴾[9] دلالة على إطلاق المحبة في موضع الإرادة مجازاً لانتفائه مرّة وثبوته أخرى ؛ لإجماعنا أنّ المعتدين مرادون لله تعالى ، وإن خالفونا في الاعتداء هل هو مراد أم لا "[10].

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 238/1 .
2 - غافر ، 44/40 .
3 - ينظر الجرجاني ، م.س ، 473/2 .
4 - الشورى ، 11/42 .
5 - المكان نفسه .
6 - الجرجاني ، م.س ، 307/1 .
7 - البقرة ، 153/2 .
8 - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 321/1 ، 884/2 .
9 - البقرة ، 190/2 .
10 - الجرجاني ، م.س ، 359/1 .

وأوّلها بالارتضاء في قوله : " محبّة الله عبده ارتضاؤه لدينه وسائر كراميه ، ومحبّة العبد ربَّه ارتضاؤه للعبادة والذّكر "[1] .

- إسناد النّظر إلى الله ﷻ :

أوّله على معنى الإقبال بالرّحمة بقوله : " ﴿ ولا ينظر إليهم ﴾[2] لا يُقبل إليهم بالرّحمة ، بل يخذلهم ويعرض عنهم بلا كيفيّة "[3] .

أمّا ما عدّه من المجاز من أوصاف وأفعال مسندة إلى لفظ الجلالة ، فهو :

- إيذاء الله ﷻ :

نفاه حقيقة وأثبته مجازاً بقوله : " ﴿يؤذون الله﴾[4] إيذاء الله على سبيل المجاز كخداع الله "[5].

- إسناد الإنزال إلى الله ﷻ :

عدّه مجازاً لا حقيقة بقوله : " وإسناد الإنزال إلى نفسه مجاز "[6] .

- جمع اسم الله ﷻ مع غيره مجاز :

عدّ الجرجانيّ جمع اسم الله ﷻ مع غيره مجازاً ، لا حقيقة ، بقوله : " ﴿ وأنا معكم من الشّاهدين ﴾[7] على المجاز ، وإنّما جاز ذلك لأنّه وصف نفسه بالشّهادة ووَصَفهم بالشّهادة "[8] .

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 362/1 .
2 - آل عمران ، 77/3 .
3 - الجرجاني ، م.س ، 502/2 .
4 - الأحزاب ، 57/33 .
5 - الجرجاني ، م.س ، 1424/3 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 725/2 .
7 - آل عمران ، 81/3 .
8 - الجرجاني ، م.س ، 504/2 .

ب- موقف الرّاغب الأصفهانيّ من التّأويل :

في كتابه (المفردات في غريب القرآن) ، عرض الرّاغب لدلالة التّأويل في مادة (أَوَل) ، وفي عدد من النّصوص الّتي وردت فيها على النّحو الآتي :

" أَوَل : التّأويل من الأوْل ، أي الرّجوع إلى الأصل ، ومنه المَوْئل للموضع الّذي يرجع إليه ، وذلك هو ردّ الشّيء إلى الغاية المُرادة منه علماً كان أو فعلاً ، ففي العلم نحو : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والرّاسخون في العلم﴾[1] ، وفي الفعل كقول الشّاعر[2] :

وللنَّوى قبلَ يَوْمِ البَيْنِ تأْويلُ [البسيط]

وقوله تعالى : ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله﴾[3] أي بيانه الّذي هو غايته المقصودة منه ، وقوله تعالى: ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾[4] ،قيل : أحسن معنى وترجمة ، وقيل : أحسنُ ثواباً في الآخرة "[5].

والدّلالات الّتي ذكرها الرّاغب للتّأويل في شرحه هي :

1- الرّجوع إلى الأصل .
2- ردّ الشّيء إلى الغاية المرادة منه فعلاً وقولاً .
3- المعنى والتّرجمة .
4- الثّواب .
5- البيان .

كما تطرّق الرّاغب إلى التّأويل عند شرحه للتّفسير بقوله : " الفَسْرُ إظهار المعنى المعقول ، ومنه قيل لما يُنُبئ عنه البول تَفْسِرَةٌ ، وسُمّي بها قارورة الماء ، التّفسير في المبالغة كالفَسر ، والتّفسير قد

---

[1] - آل عمران ، 7/3 .
[2] - البيت من البحر البسيط ، نسبه ابن كثير للشاعر عبدة بن الطبيب السعدي ، وهو عجز بيت ، صدره : وللأَحبَّة أيامٌ تَذَكّرُها .
ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، 573/9 .
[3] - الأعراف ، 53/7 .
[4] - النساء ، 59/4 ؛ والإسراء ، 35/17 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 39/1 .

يُقال فيما يختصّ بمفردات الألفاظ وغريبها ، وفيما يختصّ بالتّأويل ، ولذلك يُقال : تفسير الرّؤيا وتأويلها "[1].

كلام الرّاغب السّابق يدلّ على أنّه يُثْبت التّأويل إلى جانب التّفسير لفظاً ومفهوماً ، لكنّه يجعل التّفسير أعمّ من التّأويل ، ولذلك أمكن ذكر التّفسير بدلاً من التّأويل في موضوع تأويل الرّؤى .

لكن ما يوضّح أكثر حقيقة موقف الرّاغب من التّأويل هو ما ذكره في قضيّة المتشابه في القرآن الكريم ، إذ صنّف المتشابه من حيث إمكانيّة التّأويل إلى صنفين :
الأوّل : لا مكان فيه للتّأويل ، وهو ما تعلّق بأمور الغيب كوقت السّاعة ، أو بكيفيّات لم يذكرها القرآن ككيفية خروج الدّابة .
الثّاني : يمكن للرّاسخين في العلم وحدهم تأويله دون غيرهم .

والنّصّ الّذي بيّن فيه موقفه من التّأويل ذكره الرّاغب في كتابه (المفردات في غريب القرآن) في مادة (شبه) ، إذ قال : " ثمّ جميع المتشابه على ثلاثة أضرب : ضرب لا سبيل للوقوف عليه كوقت السّاعة ، وخروج دابّة الأرض ، وكيفيّة الدّابة ، ونحو ذلك ، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ والأحكام الغلقة، وضرب الغريبة ، متردّد بين الأمرين ، يجوز أن يُختصّ بمعرفة حقيقته بعض الرّاسخين في العلم ويخفى على من دونهم "[2] .

واستدلّ الرّاغب على إباحة التّأويل في الضّرب الثّاني بنصّين شرعيّين هما :

الأوّل : نصّ نبويّ دعا فيه الرّسول ﷺ لعليّ ﵁ بأن يعلّمه الله ﷿ التّأويل حيث يقول الرّاغب : " وهو الضّرب المشار إليه بقوله ﵇ في عليّ ﵁ : [اللّهم فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل][3] ، وقوله لابن عباس ذلك "[4] .

---

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 491/2 .
[2] - الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 336/1 .
[3] - قيل الحديث في ابن عباس .
ينظر : الحاكم النيسابوي ، المستدرك على الصحيحين ، 658/3 .
[4] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 336/1 .

الثّاني : نصّ قرآنيّ ، وهو قوله ﷻ : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والرّاسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾[1]، إذ أجاز الوقف على (الرّاسخون في العلم) ، وذلك في قوله : " وإذا عرفت هذه الجملة عُلِم أنّ الوقف على قوله : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾[2]، وَوَصْله بقوله : الوقف على قوله : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾[3] جائز ، وأنّ لكلّ واحد منهما وجهاً حسبما دلّ عليه التّفصيل المتقدّم "[4] .

ويذهب الرّاغب بعيداً في تبنّي مذهب التّأويل في القرآن الكريم ، حتّى في المعاني الّتي تحرّج كثيرون من تأويلها ، فأوّل صفات الله ﷻ ، ومن الأمثلة عليها :

- تأويل وجه الله تعالى بالذّات ، إذ قال : " وربّما عُبِّر عن الذّات بالوجه في قول الله : ﴿ويبقى وجه ربّك ذي الجلال والإكرام﴾[5] "[6]؛ لأنّ معنى الوجه في الأصل ، عنده ، الجارحة[7] .

- تأويل يد الله تأويلات عديدة حسب النّصوص الّتي وردت فيها :

1- تأويل اليد بيد الرسول ﷺ :

" ويقال لأولياء الله : هم أيدي الله ، وعلى هذا الوجه : ﴿ إنّ الّذين يبايعونك تحت الشّجرة إنّما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم ﴾[8]، فإذا يده عليه الصّلاة والسّلام يد الله ، وإذا كان يده فوق أيديهم ، فيد الله فوق أيديهم "[9] .

2- تأويل اليد بالاختراع :

---

1 - آل عمران ، 7/3 .

2 - المكان نفسه.

3 - المكان نفسه .

4 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 336/1 .

5 - الرحمن ، 27/55 .

6 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 665/2-666 .

7 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 665/2 .

8 - الفتح ، 10/48 .

9 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 716/2 .

يقول الرّاغب في ذلك : " وقوله تعالى : ﴿ ممّا عملت أيدينا ﴾[1]، وقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾[2] فعبارة عن توليه لخلقه باختراعه الّذي ليس إلا له عزّ وجلّ . وخُصَّ لفظ اليد ليَتَصوَّر لنا المعنى ، إذ هو أجلّ الجوارح الّتي يُتَولَّى بها الفعل فيما بيننا ؛ ليَتَصوَّر لنا اختصاص المعنى ، لا لنَتَصوَّر منّا تشبيهاً "[3] .

3- تأويل اليد بالنّصرة والنّعمة والقوّة :

يقول الرّاغب فيه : " وقوله : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾[4] أي نُصرتُه ونعمته وقوّته "[5].

وأتصوّر أنّ التّأويلات الّتي ذكرها الرّاغب سابقا لليد بعيدة عن ، ولا يمكن التّسليم بصحّتها ، فالنّصوص الّتي استشهد بها تثبت بما لا يدع مجالاً للشّكّ بّأنّ اليد مُسندة إلى الله ﷻ لا إلى الرسول ﷺ ، فالإسناد في النّصّ قطعيّ ، أمّا معنى اليد فالأولى عدم التّعرّض له ؛ لأنّه متعلّق بذات الله ، والوقوف على حقيقة ذات الله ﷻ ، دون ما تستطيعه المخلوقات .

- تأويل السّاق بأنّها مأخوذة من المثل ، أو بمعنى الشِّدّة .

فسّر الرّاغب السّاق بقوله : " ﴿ يوم يُكشف عن ساق ﴾[6] من قولهم : كشفت الحرب عن ساقها ، وقال بعضهم : في قوله : ﴿ يوم يُكشف عن ساق ﴾[7] إنّه إشارة إلى شِدّة "[8] .

- تأويل المعيّة بالنّصرة :

---

1 - يس ، 71/36 .
2 - ص ، 75/38 .
3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 716/2 .
4 - الفتح ، 10/48 .
5 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 716/2 .
6 - القلم ، 42/68 .
7 - المكان نفسه .
8 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 329/1 .

يقول الرّاغب : " (مع) يقتضي الاجتماع إمّا في المكان ... أو في الزّمان ...أو في المعنى ... وإمّا في الشّرف والرّتبة نحو : هما معا في العلوّ ، ويقتضي معنى النّصرة وأنّ المضاف إليه لفظ (مع) هو المنصور نحو قوله : ﴿لا تحزن إنّ الله معنا ﴾[1] "[2] .

أثبت الرّاغب صفة التّكلّم لله ﷻ ، وفرّق بين ضربين منه ، أوّلهما : في الدّنيا وهو معلوم الكيفيّة بالوحي ، أو من وراء حجاب ، أو عن طريق رسول ، وثانيهما : في الآخرة غير معلوم الكيفيّة ، فقال: " ومكالمة الله العبد على ضربين : أحدهما : في الدّنيا فعلى ما نبّه عليه بقوله : ﴿ ما كان لبشر أن يكلّمه الله ﴾[3] ، وما في الآخرة ثواب للمؤمنين وكرامة لهم تخفى علينا كيفيّته "[4] .

1 - التوبة ، 40/9 .
2 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 608/2 .
3 - الشورى ، 51/42 .
4 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 567/1-568 .

4- الحقيقة والتّأويل في دلالات أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ :

في هذا الجزء ، سيتمّ الحديث عن أسماء الله ﷻ الّتي أوّل الرّاغب والجرجانيّ دلالاتها ، وسيدور البحث في دائرة دلالات عدد من الأسماء ؛ لأنّ الخلاف بين العلماء حول الدّلالة الحقيقية والدّلالة المجازيّة كان يدور حول أسماء محدّدة هي : السّميع ، والبصير ، والمحيط ، والعليّ ، والقريب ، والجميل ، والحييّ ، والقابض ، والباسط ، والصّمد ، والنّور ، والظّاهر ، والباطن ، والأوّل ، والآخر، والّتي سيتمّ بيان موقف العالمين منها على النّحو الآتي :

أ- دلالة الجميل :

تأويل الرّاغب :

من أسماء الله تعالى الّتي أوّل الرّاغب دلالتها (الجميل) ، والّتي وردت في قول الرّسول ﷺ : [إنّ الله جميل يحبّ الجمال][1]، ويتّضح التّأويل من كلام الرّاغب عن الجمال في وصف الله تعالى بعد تعريفه له ، وتمييزه بين نوعين منه ، حيث قال : " الجمال الحُسن الكثير ، وذلك ضربان ، أحدهما : جمال يختصّ به الإنسان في نفسه أو بدنه أو فعله ، والثّاني : ما يوصَل منه إلى غيره ، وعلى هذا الوجه ما رُوي عنه ﷺ أنّه قال : [إنّ الله جميل يحبّ الجمال][2] ، تنبيهاً أنّه منه تفيض الخيرات الكثيرة ، فيحبّ من يختصّ بذلك "[3] .

يُلاحَظ أنّ الرّاغب في تفسيره لجمال الله تعالى نفى دلالته الحقيقيّة ؛ ليؤوّله على معنى آخر ، وحاول أن يثبت هذا المعنى بطريقين : طريق الاشتقاق اللغويّ ، وطريق الاستشهاد بنصوص من القرآن الكريم ، وكلّها تدلّ – كما يرى - على أنّ الجمال جاء بمعنى الكثرة ، فالدّليل اللغويّ يذكره

1 - مسلم ، صحيح مسلم ، 55/1 .
2 - المكان نفسه.
3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 127/1 .

بكلامه : " ويقال جميل وجُمال وجُمّال على التكثير "[1] ، والدّليل الآخر : نصّان من الذّكر الحكيم وردت فيهما صفة الجمال على معنى الكثرة في قوله تعالى: ﴿فصبرجميل ﴾[2]، و﴿ فاصبرصبراً جميلا ﴾[3].

إنّ كلام الرّاغب السّابق في صفة الجمال يقصر الصّفة في الله تعالى على المفعولات دون سائر وجوه الدّلالة الأخرى المتّفق عليها بين جمهور العلماء من ذات وأوصاف وأفعال ، وهو ما أنكره علماء السّنّة كالسّعديّ إذ رأى أنّ صفة الجمال في الله حقيقيّة ؛ لأنّه " الجميل بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله "[4] .

ويدلّ قول الرّاغب التّالي : " تنبيهاً أنّه منه تفيض الخيرات الكثيرة "[5] على أنه يؤّول الجميل على معنى المُحْسِن .

وأرى أنّ الأثر يدلّ على المؤثِّر ، والفعل يدلّ على الفاعل ، فإذا كان الرّاغب جعل ما يوصَل من الله إلى غيره جميلا ، فإنّ الجمال لا بدّ أن يصدر عن جميل في ذاته أوصافه وأفعاله ، وإلا كيف لمن يفقد الجمال أن يوصِله لغيره ، لقد أخطأ الرّاغب عندما لم يتابع منهجه في التّفريق الدّلاليّ بين الأوصاف في حقّ الله وفي حقّ غيره ، فأوّله على معنى المحسن .

لذلك لا أتصوّر أنّ الرّاغب قد وفّق في تفسيره لصفة الجمال في اسم الله الجميل ، وما ذكره أبو يعلي في سياق ردّه على من ينكر صفة الجمال في ذات الله وأفعاله وأوصافه مُقْحم ، إذ يقول : " فإن قيل : معنى الجمال ها هنا الإحسان والإفضال ، فيكون معناه : هو المظهر النّعمة والفضل على من شاء من خلقه برحمته .

قيل : هذا غلط ، لأنّه قد ذكر الجمال والإحسان والإفضال فقال : [جميل يحبّ الجمال ، وجواد يحبّ الجود ، وكريم يحبّ الكرماء][6] ، فإذا حملنا الجمال على ذلك حُمِل اللفظ على التّكرار وعلى ما لا يفيد"[7].

---

1 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 127/1 .

2 - يوسف ، 18/12 .

3 - المعارج ، 5/70 .

4 - السعدي ، الحق الواضح المبين ، ص29 .

5 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 127/1 .

6 - ينظر : الترمذي ، سنن الترمذي ، ص627 .

7 - أبو يعلي ، إبطال التأويلات ، 466/2 .

وأرى أنّ الجمال هو الحسن ، ولكلّ شيء حُسْن يتّفق مع طبيعته ، فللإنسان حسن ، وللسّهل حسن وللنّجوم حسن ، ولا يعني اتّفاقها بوصف الحسن اتّفاقها في شكله ونوعه ، كما أنّ لكلّ طبيعة حسناً خاصاً ، فكيف الله ﷻ وله الكمال في الحسن ، ولا يحيط أحد بجماله .

ب- دلالة المحيط :

تأويل الرّاغب لدلالة المحيط :

يرى الرّاغب أنّ دلالة الإحاطة تأتي على وجهين ، أحدهما : في الأجسام ، والثّاني : في العلم ، وإحاطة الأجسام إمّا أن تكون بمكان(المنع) ، وإمّا أن تكون بالحفظ .

وفيما يتعلّق بالإحاطة كصفة لله ﷻ في كتاب الله الكريم ، فقد وردت على النّحو الآتي :

الوجه الأوّل :

وهو الإحاطة الّتي تقال في الأجسام ، وقد وردت وَصْفاً لله ﷻ في نوع واحد منها ، وهو الإحاطة بالحفظ ، ولم تأت بدلالة المكان أو المنع .

ففي هذا الإطار فسّر الرّاغب اسم الله المحيط الوارد في قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٌ ﴾[1] بأنّه : "حافظ له من جميع جهاته "[2] .

الوجه الثّاني :

وهو أن تُفسَّر صفة الإحاطة كصفة لله تعالى بدلالة العلم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾[3]، وقوله أيضاً : ﴿ إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾[4]، فأوّل الرّاغب الإحاطة بالعلم ، وقصرها

---

[1] - فصلت ، 54/41 .

[2] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 180/1 .

[3] - آل عمران ، 120/3 .

[4] - هود ، 92/11 .

على الله تعالى بقوله : " هي أن تعلم وجوده وجنسه وكيفيّته وغرضه المقصود به وبإيجاده وما يكون به ومنه ، وذلك ليس إلا لله تعالى "[1]، واستدلّ في إثبات أنّ الإحاطة بالعلم ، لا تقع لغير الله تعالى بما ورد في الكتاب المبين في قوله تعالى :﴿ بل كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ﴾[2]، إذ نفى الله ﷻ عنهم الإحاطة بالعلم.

وهذه الإحاطة لا تقع لغير الله تعالى ، كما يرى الرّاغب ، إلا في دائرة علم خاصّ وبفيض إلهيّ ، كما في علم الخضر عليه السلام ، عندما عجز موسى عليه السلام بنفسه عن الصّبر على ظاهر أعماله ، بينما كان الخضر يدرك الحكمة من أعماله بما آتاه الله ﷻ في قوله : ﴿ وكيف تصبر على ما لم تحط به خُبرا ﴾[3]؛ لأنّ الصّبر التّامّ لا يمكن أن يقع إلا بعد إحاطة العلم بالشّيء ، وذلك صعب إلا بفيض إلهيّ[4] .

الوجه الثّالث :

هو الإحاطة بالقدرة[5] ، وبها أوّل الفعل في قوله ﷻ : ﴿ وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها ﴾[6] .

ويُستدل من كلام الرّاغب أنّ الإحاطة عندما تسند إلى غير الله تعالى ، كالإنسان مثلاً ، فإنّها لا تخرج عن دلالة مكانيّة ، وهي المنع ، وفي وجهها الأوّل الواقع في الأجسام ، كقوله تعالى : ﴿ إلا أن يحاط بكم ﴾[7]، أمّا إحاطة الله ﷻ فتقع على معنى العلم والحفظ والقدرة .

إثبات الجرجانيّ لدلالة المحيط حقيقة :

لم يُفصّل الجرجانيّ الحديث في الإحاطة كصفة لله ﷻ ، فاقتصر كلامه فيها على الإحاطة بالعمل ، ففسر قوله ﷻ : ﴿ وكان الله بما يعملون محيطا ﴾[8]، بقوله : " (محيطاً) لا تفوته أعمالهم "[9] ، وفي

---

1 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 180/1 .
2 - يونس ، 39/10 .
3 - الكهف ، 68/18 .
4 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 180/1 .
5 - المكان نفسه .
6 - الفتح ، 21/48 .
7 - يوسف ، 66/12 .
8 - النساء ، 108/4 .
9 - الجرجاني ، درج الدرر ، 630/2.

لسان العرب : " الفَوْت : الفوات . فاتني كذا أي سبقني "[1]، وعليه فمعناه أنّه لا يغيب عنه أعمالهم ، بحيث لا تسبقه ، لأنّ من سبقك فقد جهلت به ، وهو توجيه للدّلالة نحو العلم ، وبرهن عليه الجرجانيّ باستحضار الأعمال في الشّرح ؛ لأنّ الإحاطة المكانيّة يستحيل أن تتحقّق مع الأعمال ، فما يتحقّق مع الأعمال هي الإحاطة بمعنى العلم ، حيث أدرك الجرجانيّ أثر تكرار الاقتران بين اسم الله المحيط والعمل على الدّلالة .

يتبيّن أنّ للسّياق دوره ؛ لأنّ دلالة الإحاطة مع العمل لا تحتمل غير العلم ، ولا يمكن أن تكون بمعنى المنع ، مما يمتنع منه ترجيح تأويل الجرجانيّ لدلالة الإحاطة ، ويوحي بإثباته للدّلالة الحقيقيّة .

ج- دلالة السّميع :

تأويل الرّاغب لدلالة السّميع :

افترق العلماء في تفسيرهم لدلالة السّميع إلى اتّجاهين ، الأوّل : أثبت صفة السّمع لله ﷻ حقيقة من غير تكييف ، والثّاني : أوّلها على معنى العلم ، والاتّجاه الأوّل مذهب أهل السّنّة ومنه قول أبي يعلي : " إنّ سمع الله وبصره حقيقة ، فهو يرى المرئيّات برؤيته ، ويسمع المسموعات بسمعه ، ووصفه ﷻ بأنّه سميع بصير لا على معنى وصفه بأنّه عليم "[2] ، أمّا الاتّجاه الثّاني ، فهو مذهب المعتزلة ، وبيّن أبو الحسن الأشعريّ مذهبهم في ذلك حيث قال : " نفت المعتزلة صفات ربّ العالمين ، وزعمت أنّ معنى سميع بصير بمعنى عليم "[3] .

واجتهد العلماء في عرض الأدلّة على إرادة معنى السّمع حقيقة في وصف الله ﷻ به ، عندما قال ابن القصّاب في تفسير قوله تعالى : ﴿ لا تخافا إنّني معكما أسمع وأرى ﴾[4] " حجّة على المعتزلة والجهميّة

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، ماد فوت .
[2] - أبو يعلي ، إبطال التأويلات ، 338/2 .
[3] - أبو الحسن الأشعري ، الإبانة عن أصول الديانة ، ص45 .
[4] - طه ، 46/20 .

شديدة لا مخلص لهم منها ، إذ لو كان معنى السّمع والبصر معنى العلم والإحاطة لاقتصر ، والله أعلم، على (إنّني معكما) ولم يقل : (أسمع) "[1] .

ووضع الرّازيّ تعريفاً لحدود الدّلالة الحقيقيّة لصفة السّمع ، واعتبر أيّ معنى يخرج عنه مجازاً بقوله: " سماع على الحقيقة بمعنى السّمع من الأذن ، وعلى المجاز يأتي بمعنى القبول والعلم والمعرفة"[2].

وبناء على ما ذكره الرّازيّ ، فإنّ التّعريف الّذي يذكره الرّاغب لصفة السّمع لله ﷻ تأويل على معنى العلم ، عندما قال: " وإذا وصفتَ الله تعالى بالسّمع فالمراد به علمه بالمسموعات وتحرّيه بالمجازاة "[3]، ومثّل عليه بالآيتين التّاليتين :

﴿ قد سمع الله قول الّتي تجادلك في زوجها ﴾[4] .

﴿ قد سمع الله قول الّذين قالوا ﴾[5] .

واستدلّ الرّاغب على صحّة تأويله للسّمع بالعلم بمثال آخر من القرآن الكريم ، وهو " قوله : ﴿ إنّك لا تُسمع الموتى ولا تُسمع الصّمّ الدّعاء ﴾[6] أي لا تُفْهِمهم ؛ لكونهم كالموتى في افتقادهم بسوء فعلهم القوّة العاقلة الّتي هي الحياة المختصّة بالإنسانيّة "[7]؛ لأنّ الرّسول أسمعهم حقيقة ، فأوّل لا تُسْمِع بلا تُفهم . وهنا يظهر تأثر الرّاغب بالمعتزلة ، حيث جاء في تفسيره معتمداً على طريقتهم في تبرير صحّة تأويل السّميع بالعليم .

والمعنى الّذي سرده الرّاغب لدلالة السّميع قام على ثنائيّة التّفسير لدلالة السّميع ، فهي عند أهل السّنّة ثنائيّة السّمع والإجابة ، باعتبار أنّ الإجابة تنشأ عن السّمع ، كما يتضّح من كلام السّعديّ حيث

---

1 - ابن القصاب ، نكت القرآن الدالة على البيان ، 288/2 .

2 - الرازي ، أساس التقديس ، ص304 .

3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 319/1 .

4 - المجادلة ، 1/58 .

5 - آل عمران ، 181/3 .

6 - النحل ، 80/16 .

7 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 319/1 .

يقول: " وسمعه تعالى نوعان ، أحدهما : سمعه لجميع الأصوات الظّاهرة والباطنة الخفيّة والجليّة ، وإحاطته التّامة بها . الثّاني : سمع الإجابة منه للسّائلين والدّاعين والعابدين فيجيبهم ويثيبهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنّ ربّي لسميع الدّعاء ﴾[1]. وقول المصلّي : سمع الله لمن حمده ، أي استجاب "[2].

أمّا ثنائية الدّلالة عند الرّاغب فهي العلم والتّحرّي بالمجازاة ، وهذا المعنى قائم على نفي دلالة الصّفة الحقيقيّة ؛ لأنّ الرّاغب ، كما ورد سابقاً ، يُنزّه الله عن كلّ الصّفات الّتي تفترض التّجسيم ، فأوّل اليد والوجه والعين عندما وُصِف الله ﷻ بها ، وهو يسير على المنهج ذاته في سمع الله ﷻ ؛ لأنّ السّمع حقيقة ، كما أورده الرّاغب ، يدلّ على الجارحة عندما قال : " السّمع قوّة في الأذن به يُدرك الأصوات "[3] ، فهو يقرن الصّفة بالعضو ولم يفصل قوة السّمع عن الأذن ، فكانت حدود الدّلالة الحقيقيّة هي بهذا المعنى السّابق الّذي ذكره ، والّذي يوهم بالتّشبيه والتّمثيل بين صفات الله ﷻ وصفات المخلوقين ، فأوّل السّمع بالعلم لانتفاء شبهة التّجسيم فيه .

إثبات الجرجاني لدلالة السّميع حقيقة :

فسّر الجرجانيّ السّمع بالإجابة في قوله : " والسّمع : الإجابة ، ومنه قول المصلّي : سمع الله لمن حمده "[4]. وهو وجه من وجوه الدّلالة الحقيقيّة لصفة السّمع ؛ لأنّ المصلّي يعلم أنّ الله يسمعه ، كما يدلّه عليه عقله وإيمانه ، وقوله من باب الدّعاء بأنّ يستجيب الله له بقُربى الحمد .

وهناك قرائن عديدة تدلّ على أنّ الجرجانيّ أثبت اسم الله السّميع بصفته حقيقة ، وذلك عندما فسّر السّميع في قوله تعالى : ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السّميع العليم ﴾[5] بذي السّماع[6]، وكذلك تعيينه المسموع بقوله : " ﴿ سميع عليم ﴾[7] لمقالة امرأة عمران حنّة "[8] .

---

[1] - إبراهيم ، 39/14 .
[2] - السعدي ، الحق الواضح المبين ، ص35 .
[3] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 318/1 .
[4] - الجرجاني ، درج الدرر ، 232/1 .
[5] - البقرة ، 127/2 .
[6] - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 294 .
[7] - آل عمران ، 34/3 .
[8] - الجرجاني ، م.س ، 481/2 .

وتفسير الجرجانيّ للسّميع بذي السّماع هو تفسير للاسم دون تأويل ؛ لأنّه يسير على طريقة من يُثبت الصّفة على حقيقتها بدليل قول الأزهريّ : " والعجب من قوم فسّروا السّميع بمعنى المُسْمِع فراراً من وصف الله بأنّ له سمعاً ، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه ، فهو سميع ذو سمع بلا تكييف ولا تشبيه بالسّمع مِنْ خلْقه "[1] .

د - دلالتا القريب والعليّ :

تأويل الرّاغب لدلالة القريب :

أوّل كثير من العلماء صفة القرب في اسم الله القريب تأويلات عديدة ، فالرّازيّ أوّل قرب الله ﷻ بقرب رحمته ، فقال : " اعلم أنّ المراد من قربه ومن دنوّه : قرب رحمته ودنوّها من العبد "[2] ، وأوّله الزّمخشريّ بأنّه سرعة الإجابة والتّلبية من الله للدّاعي[3].

واهتمّ الرّازيّ ، كذلك ، في كتابه (أساس التّقديس) بوضع حدود بين الدّلالة الحقيقيّة والدّلالة المجازيّة لصفة القرب بقوله : " القرب على الحقيقة : هو الدنوّ من الشّيء ، وعلى المجاز قد يكمن بمعنى اتّصال العلم بالمعلوم "[4]، وهو على ذلك يجعل ما خرج من معان عن دلالة المكان مجازاً ، ممّا يوجد إشكاليّة تتعلّق بسحب حدود الدّلالة الحقيقيّة في حقّ المخلوقات على معناها في حقّ الخالق ، وهنا تكمن المشكلة وهي غياب الدّلالة الحقيقيّة لصفات الله ﷻ ، فتمّ الاتّكاء على دلالتها في حق المخلوقات، ليُعَدّ أيُ خروج عن دلالتها تلك مجازاً أو تأويلاً .

ورأى الرّاغب أنّ القرب يُستعمل في المكان ، والزّمان ، والنّسبة ، والحظوة ، والرّعاية ، والقدرة[5]، وهو في وصف الله ﷻ يقع بالمعاني التّالية :

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة سمع .
[2] - الرازي ، أساس التقديس ، ص134 .
[3] - ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، 384/1 .
[4] - الرازي ، م.س ، 295 .
[5] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ،515/2 .

- معنى الإفضال والفيض بقوله : " وقرب الله تعالى من العبد هو بالإفضال عليه والفيض ، لا المكان، ولهذا رُوِي أنّ موسى عليه السلام قال : إلهي أقريب أنت فأُناجيك ؟ أم بعيد فأُناديك ؟ فقال: لو قدّرْتُ لك البعد لما انتهيت إليه ، ولو قَدَّرْتُ لك القرْب لما اقتدرت عليه "[1] .

- في النّسبة : ﴿ وقرّبناه نجيّا ﴾[2]، ﴿ تقربكم عندنا زلفى ﴾[3].

- معنى الرّعاية : وذلك في قوله تعالى : ﴿ فإنّي قريب أجيب دعوة الدّاع ﴾[4].

- معنى القدرة : فقوله ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾[5]، وقوله : ﴿ نحن أقرب إليه منكم ﴾[6] يحتمل أن يكون من حيث القدرة[7] .

وكلام الرّاغب السّابق فيه تصريح بنفي الدّلالة الحقيقيّة عن قُرب الله عز وجل ، عندما نفى عنه الدّلالة المكانيّة ، وأثبت له دلالات معنويّة ومجازيّة أخرى .

تأويل الرّاغب لدلالتيّ العليّ والأعلى :

اختلف العلماء في علوّ الله عز وجل ، فمنهم من رأى أنّه يشمل كلّ أنواع العلوّ من علوّ ذات ، ومكان ، وفوقيّة ، وقدرة ، ورفعة ، وشرف ، ومنزلة ، وقهر، وإلى هذا المعنى ذهب أهل السّنّة ، فأثبتوا علوّ الذّات لله تعالى ، ومنهم ابن تيمية ، إذ رأى في معرض ردّه على الرّازيّ أنّ علوّ الله عز وجل من لوازم ذاته ، وذلك بقوله : "والمنازع يُسلّم أنّه موصوف بعلوّ المكانة وعلوّ القهر ، وعلوّ المكانة معناه أنّه أكمل من العالم ، وعلوّ القهر مضمونه أنّه قادر على العالم ، فإذا كان مبايناً للعالم ، كان من تمام علوّه أن يكون فوق العالم ، لا محاذياً له ، ولا سافلاً عنه . ولمّا كان العلوّ صفة كمال ، كان ذلك من لوازم ذاته ، فلا يكون مع وجود غيره إلا عالياً عليه ، لا يكون قط غير عال عليه "[8] .

---

1 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 516/2 .
2 - مريم ، 1/19 ، 5/19 .
3 - سبأ ، 37/34 .
4 - ق، 16/50 .
5 - المكان نفسه.
6 - الواقعة ، 85/56 .
7 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 516/2 .
8 - ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، 6/7 .

وخالف الاتّجاه الأوّل علماء نفوا العلوّ المكانيّ عن صفة العلوّ في الله ﷻ ، وأوّلوه تأويلات عديدة منها : تأويل الزّمخشريّ له بأنّه علوّ الشّأن والقهر والاقتدار لا بمعنى العلوّ في المكان والاستواء على العرش حقيقة[1]، وتأويل الزّجاج له بعلو الشّأن والسّلطان بقوله : " وليس المراد بالعلوّ : ارتفاع المحل؛ لأنّ الله تعالى ، يجلّ عن المحلّ ، والمكان . وإنّما العلوّ علوّ الشّأن ، وارتفاع السّلطان "[2]. ثمّ استبعاده لدلالة المكان بقوله : " ولا يجب أن يُذهَب بالعلوّ ارتفاع المكان ، إذ قد بيّنا أن ذلك لا يجوز في صفاته"[3] .

ورأى الغزاليّ أنّ حقيقة دلالة العلوّ أمر يفهمه خاصّة النّاس لا العوامّ الّذين لا يتجاوزون في إدراكهم حدود المرئيّات ، إذ قال : " فهكذا ينبغي أن نَفهم فوقيّته وعلوّه ، فإنّ هذه الأسامي وُضِعت بالإضافة إلى إدراك البصر وهو درجة العوام . ثمّ لما تنبّه الخواص لإدراكات البصائر ، ووجدوا بينها وبين الأبصار موازنات – استعاروا منها الألفاظ المطلقة وفهمها الخواصّ ، وأنكرها العوام الّذين لم يتجاوزوا في إدراكهم الحواس الّتي هي مرتبة البهائم ، فلم يفهموا عظمة إلا بالمساحة ، ولا علوّاً إلا بالمكان ، ولا فوقيّة إلا به "[4] .

ووضع الرّازيّ حدوداً لدلالة العلوّ حقيقة ومجازاً بقوله : " لفظ العلوّ على الحقيقة هو لارتفاع المكان، وعلى المجاز هو لارتفاع الدّرجة والمنزلة والجلالة والكرامة والعزّة "[5].

وعندما ناقش الرّاغب المعنى المعجميّ لمادة (علا) ، فقد ناقشه في ضوء دلالتها المكانيّة ، فقال في شرحها : " علا : العلوّ ضد السّفل ، والعُلوِيّ والسُّفلي المنسوب إليهما ، والعلوّ الارتفاع وقد علا يعلو عُلوّا وهو عال ، وعَلِي يَعْلي عَلاً فهو عَلِيٌّ "[6]، ثمّ فرّق بعد تعريفه بين (علا) الممدودة و (على) المكسورة ، فقال : " فعَلا بالفتح في الأمكنة والأجسام أكثر . قال : ﴿ عاليهم ثياب سندس ﴾[7] ، وقيل : إنّ علا يُقال في المحمود والمذموم ، وعَلِي لا يقال إلا في المحمود "[8] .

---

[1] - ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، 483/1 و356/6 .
[2] - الزجاج ، تفسير أسماء الله الحسنى ، ص60 .
[3] - الزجاج ، م.ن ، ص48 .
[4] - الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص81 .
[5] - الرازي ، أساس التقديس ، ص296-297 .
[6] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 448/2 .
[7] - الإنسان ، 21/76 .
[8] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 448/2 .

وكأنّ الرّاغب كان يمهّد لتفسيره دلالة العليّ بعيداً عن المعنى المكانيّ ، فنسب أسماء الله ﷻ العليّ والعالي والمتعالي إلى مادّة (عَلَيَ) ، فقال : " والعليّ هو الرّفيع القدر من عَلَيَ ، وإذا وُصف الله تعالى به في قوله : ﴿ هو العليّ الكبير ﴾[1]، ﴿ إنّ الله كان عليّاً كبيرا ﴾[2] ، فمعناه يعلو أن يحيط به وصف الواصفين بل علم العارفين . وعلى ذلك يُقال : تعالى ، نحو :﴿ تعالى الله عمّا يشركون ﴾[3]، وتخصيص لفظ التّفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلّف كما يكون من البشر ... والأعلى الأشرف "[4] .

وفسّر الأعلى في قوله تعالى : ﴿ سبّح اسم ربّك الأعلى ﴾[5] بقوله : " فمعناه أعلى من أن يُقاس به أو يُعْتَبَر بغيره "[6] .

إنّ المعنى السّابق للعليّ والأعلى فيه استبعاد للدّلالة المكانيّة ، وفيه ، أيضاً ، تأويل له بأنّه علوّ الرّتبة والمنزلة ، وهو ما ذهب إليه علماء آخرون كما ذُكر آنفاً .

لكن يلاحظ أنّ الراغب تجاوز مسألة تأويل العلوّ بعلوّ القدر والمنزلة إلى دلالة أخرى ، وهي علوّ الله ﷻ عن الإحاطة به علماً ووصفاً .

تراوح الجرجانيّ بين الحقيقة والتّأويل في دلالتيّ القريب والعليّ :

مزج الجرجانيّ بين طريقين في تناوله لصفتي القرب والعلو لله ﷻ ، وهما : طريق إثبات الصّفات ونفي الكيفيّة ، وطريق نفي الجهة والحسّ والمسافة ، فالطّريق الأولى هي طريق أهل السّنّة ، والثّانية : طريق المؤوّلين ، وذلك في قوله : " ﴿ وإذا سألك عبادي ﴾[7] نزلت في المؤمنين حيث قالوا : " قريب

---

1 - الحج ، 62/22 .
2 - النساء ، 34/4 .
3 - النحل ، 3/16 .
4 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 449/2 .
5 - الأعلى ، 1/87 .
6 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 449/2 .
7 - البقرة ، 186/2 .

ربّنا فنناجيه أم بعيد فنناديه " وإنّما سألوا هذا لأنّهم لم يعلموا أنّ ربّهم عليّ متعال عن الحسّ وقريب متعال عن أن تحجزه مسافة ، ولكن ليعلموا أنّهم متعبّدون برفع الصّوت إشارة إلى علوّه أم متعبّدون بخفضه إشارة إلى دنوّه ، وهما صفتان له بلا كيف "[1] .

في الاقتباس السّابق مزج الجرجانيّ بين الطريقتين ، إذ نفى عن دلالة القريب الدّلالة المكانيّة والدّلالة الحسيّة متّبعاً طريق المؤوّلين ، ثمّ أثبت صفة القرب بلا كيفية متّبعاً طريق من يثب الصّفات ، ولكنّه في موقع آخر مال إلى التّأويل من خلال تناوله ، فقط ، للدّلالة المعنويّة دون الدّلالة الحقيقيّة ، والكلام الّذي أوحى بتأويله لدلالة العلوّ ، هو ما قاله عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ولا يئوده حفظهما وهو العليّ العظيم ﴾[2] ، فقال فيه : " العالي عن مساواة غيره "[3]، وهو تفسير يصبّ في طريقة المؤوّلين ، إذ يؤوّلون النّصوص الّتي تدلّ على العلوّ المكانيّ بمعنى علوّ القدر والمكانة وفوقيّة القهر والقدرة ، ومن الأمثلة عليهم ما قاله الزّجاج في معنى اسم الله العليّ : " هو فعيل بمعنى فاعل ، والله تعالى عال على خلقه ، وهو عليّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذْهب بالعلوّ ارتفاعَ مكان ، إذ قد بيّنا أنّ ذلك لا يجوز في صفاته تقدّست ، ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن أو يَتجلّى لطرف "[4].

وقال الجرجانيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهنّ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهنّ سبيلاً إنّ الله كان عليّاً كبيرا ﴾[5] : "وإنّما وصف الله نفسه بالعلوّ والكبرياء لتعاليه عن إباحة التّجنّي والعدوان والكبر شأنه في إقامة القسط والأخذ للمظلوم من الظّالم المتجنّي "[6] ، وقال في تفسير فعل اسمه ﷻ المتعالي في قوله تعالى : ﴿ فتعالى الله الملك الحقّ لا إله إلا هو ربّ العرش الكريم ﴾[7] بقوله : " الفاء للعطف على معنى الاستفهام وهو إنكار العبث تعالى عن العبث "[8] ، وقال في تفسير

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 349/1-350 .
2 - البقرة ، 255/2 .
3 - الجرجاني ، م.س ، 429/1 .
4 - الزجاج ، تفسير أسماء الله الحسنى ، ص48 .
5 - النساء ، 34/4 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 591/2 .
7 - المؤمنون ، 116/23 .
8 - الجرجاني ، م.س ، 1272/3 .

قوله تعالى : ﴿ تعالى جدّ ربنا ﴾[1] " أي عظمة ربّنا ، و(الجدّ) في النّاس : السّعادة ، وفي صفات الله ما ينفي الشّقاوة "[2] .

يلاحظ أن تفسير الجرجانيّ لفعل صفة التّعالي لله ﷻ قد وقع في المثالين الأوّلين بشكل واضح في معنى التّنزيه ، في تنزيه الله عن الظّلم ثمّ تنزيهه عن العبث ، وفي الثّالث ، أيضا ، تنزيه بدليل ما أتبعه الرّاغب بقوله : " وفي صفات الله ما ينفي الشقاوة "[3] .

وأتصوّر أنّ الجرجانيّ كان يذهب إلى تنزيه علوّ الله ﷻ عن المسافة والحسّ والجهات ، ونفي الجهة طريق المؤوّلين ، وممّا يدلّ على ذلك ، تبنّيه لفكرة تعالي الله سبحانه عن الجهات الّتي أشار إليها في شرحه لقوله سبحانه : ﴿ ثمّ استوى على العرش ﴾[4] ، إذ قال في شرحها : " يدلّ على أنّ العرش لم يكن مُسْتَوىً عليه في هذه الأيّام السّتة مع كونه موجوداً من قبل لقوله : ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾[5]، وهذا الكلام يفيد كون العرش آية على الرّبوبيّة ويوجب العلم بمن شاهده من غير استدلال فإنّ العيون تتّجه إليه عند رؤية من تعالى عن الجهات ، وأنّ الأسماء تصغي إليه عند استماع كلام من تعالى عن المخارج واللهات "[6] .

يتبيّن ممّا سبق أنّ موقف الجرجانيّ من دلالتيّ القرب والعلوّ غير واضح ، إذ حاول أن ينأى بنفسه عن الخوض في دلالتيهما ، فأثبت الصّفتين لله ﷻ بلا كيفيّة ، ولكنّه في ذات المعنى استبعد منهما معاني الجهة والمسافة والحسّ ، ممّا يدلّ على أنّه ينزّه الله عن الخضوع لحدود المكان ونُظُمه .

هـ - دلالة النّور:

تأويل الرّاغب لدلالته :

---

[1] - الجن ، 3/72 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 1666/4 .
[3] - المكان نفسه .
[4] - الأعراف ، 54/7 .
[5] - هود ، 7/11 .
[6] - الجرجاني ، م.س ، 761/2 .

النّور حقيقة عند الرّاغب هو : " الضَّوء المُنتَشر الّذي يعين على الإبصار"[1] ، وهذا المعنى لا يليق بالله ﷻ ، فأوّله على معنى المُنوِّر بقوله : " وسَمّى الله تعالى نفسه نوراً من حيث إنّه المُنوِّر قال : ﴿الله نور السموات والأرض ﴾[2] ، وتسميته تعالى بذلك لمُبالغة فِعْلِهِ "[3] .

وتنزيه الله ﷻ عن الوصف بالنّور على دلالته الحقيقيّة أمر أقرّه ، كذلك ، الرّازيّ ، فلا يصحّ القول بأنّه تعالى هو هذا النّور المحسوس بالبصر ، بأدلّة منها : أنّه لم يقل إنّه نور ، وأنّه يستلزم عدم وجود ظلمة البتة ، وأن يكون نور الله ﷻ مغنياً عن الشّمس ، وأنّه أضاف النّور إلى نفسه ، ولو كان النّور نفسه لامتنعت الإضافة ، وأنّ النّور يزول بالظّلمة ، وأنّ النّور عرض قائم بالأجسام ، ثمّ انتهى الرّازيّ إلى ضرورة التّأويل بقوله : " فثبت بهذه الوجوه أنّه لا يمكن حمل النّور على ما ذكروه . بل معناه أنّه : هادي أهل السّموات والأرض،أو معناه : مُنوِّر السّموات والأرض على الوجه الأحسن "[4].

إثبات الجرجانيّ لدلالته حقيقة :

الجرجانيّ أثبت النّور لله ﷻ حقيقة لكنّه فرّق بينه وبين دلالة النّور المعجميّة فجعل دلالته الحقيقيّة من المجهولات الّتي لا ينبغي تأويلها بقوله : " ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾[5] وَصْفه بها من المتشابهات الّتي لا ينبغي تأويلها بعد الاعتقاد بأنّه متعال عن مجانسة الشّمس والقمر وما في معناهما لقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[6] "[7] .

---

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 658/2 .
[2] - النور ، 35/24 .
[3] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 658/2 .
[4] - الرازي ، أساس التقديس ، ص130 .
[5] - النور ، 35/24 .
[6] - الشورى ، 11/42 .
[7] - الجرجاني ، درج الدرر ، 1288/3 .

والجرجانيّ لم يحدّد الدّلالة الحقيقيّة للنّور بالضّياء والشّعاع فحسب ، إذ يحتمل المحسوس والمعقول بقوله : " والنّور في اللغة : ما يبيّن المحسوس أو المعقول وليس من شرط الضّياء ... فالله نور لا كسائر الأنوار مُبين كلّ محسوس ومعقول ، ونوره غيره ألا ترى أنّه قال : (مَثَلُ نورِه) ولم يقل مِثل نوره "[1].

و- دلالتا القابض والباسط :

تأويل الجرجانيّ والرّاغب لدلالتيّ القبض والبسط :

أوّل الجرجانيّ دلالتيّ صفتيّ القبض والبسط في اسميّ الله ﷻ القابض والباسط ، بقوله : " ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾[2] أراد الأخذ بالقبول والدّفع بالجزاء "[3]، وهو أمر يخالف إثبات الصّفتين على حقيقتيهما ، فقد ورد في لسان العرب " البسط : نقيض القبض ... بسط الشّيء : نشره "[4]، والقبض معناه : " خلاف البسط ... والقَبْض : التّناول للشّيء بيدك ملامسة "[5]، وابن القيّم يُثبت القبض والبسط لله ﷻ حقيقة في قوله : " اعلم أنّه غير مستحيل إضافة (القبض والبسط) إلى ذاته سبحانه ، كما لم يستحل إضافة خلق آدم بيده إلى ذاته ، والاستواء على عرشه ، وقد عضّد ذلك قوله تعالى : ﴿ والله يقبض ويبسط﴾[6]، فوصف نفسه بذلك "[7].

لكنّ الرّازيّ يرى أنّ القبض مجاز ، لا يصحّ حمله على معناه الحقيقيّ بقوله : " فقوله تعالى : ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾[8]... واعلم أن ظاهر الآية يقتضي أن تكون الأرض قبضته ، وذلك محال؛ لأنّ الأرض محتوية على النّجاسات ... فإذاً لا بدّ من التّأويل . وهو أن يُقال : إنّ الأرض في

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 1288/3 .
2 - البقرة ، 254/2 .
3 - الجرجاني ، م.س ، 415/1 .
4 - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة بسط .
5 - ابن منظور ، م.ن ، مادة قبض .
6 - البقرة ، 254/2 .
7 - ابو يعلي ، إبطال التأويلات ، 328/2 .
8 - الزمر ، 67/39 .

قبضته . إلا أن هذا الكلام ، كما يُذكر ويُراد به احتواء الأنامل على الشّيء ، فقد يُذكر ويراد به كون الشّيء في قدرته وتصرّفه وملكه يقال : هذه البلد في قبضة السّلطان . والمراد ما ذكرناه "[1] .

حدّد الرّاغب دلالة القبض الحقيقيّة بمعنى متعلّق بالجارحة في قوله : " القبض تناول الشّيء بجميع الكفّ نحو قبض السّيف وغيره ، قال : ﴿ فقبضت قبضة ﴾[2]، فقَبْض اليد على الشّيء جمعها بعد تناوله ، وقَبْضها عن الشّيء جَمْعها قبل تناوله "[3].

ودلالة البسط حقيقة عند الرّاغب هي : " بَسْط الشّيء نشره وتوسّعه ، فتارة يُتصوّر منه الأمران ، وتارة يُتصور منه أحدهما "[4] .

وأشار الرّاغب إلى خروج القبض إلى دلالات مجازيّة عبّر عنها بلفظ الاستعارة ، وشملت الفعل الّذي استدلّ منه على اسم الله القابض في قوله : " ويُستعار القبض لتحصيل الشّيء ، وإن لم يكن فيه مراعاة الكفّ كقولك : قبضت الدّار من فلان ، أي حُزْتها . قال تعالى :﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾[5] أي في حوزه ، حيث لا تمليك لأحد ، وقوله :﴿ ثمّ قبضناه إلينا قبضاً يسيرا ﴾[6] فإشارة إلى نسخ الظّلّ الشّمسَ، ويُستعار القبض للعَدْو ؛ لتصوّر الّذي يعدو في صورة المتناول من الأرض شيئاً ، وقوله : ﴿يقبض ويبسط ﴾[7] أي يسلب تارة ويعطي تارة ، أو يسلب قوماً ويعطي قوماً ، أو يجمع مرّة ويفرّق أخرى ، أو يميت ويحيي "[8] .

ز- دلالتا الرّحمن والرّحيم :

إثبات الرّاغب لدلالتيهما حقيقة :

---

1 - الرازي ، أساس التقديس ، ص168-169 .
2 - طه ، 96/20 .
3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 506/2 .
4 - الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 59/1 .
5 - الزمر ، 67/39 .
6 - الفرقان ، 46/25 .
7 - البقرة ، 254/2 .
8 - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 506/2 .

أوّل الرّاغب الرّحمة بالإحسان المجرّد عن الرّقة عندما عرّفها بأنّها " رقّة تقتضي الإحسان إلى المرحوم ، وقد تُستعمل تارة في الرّقة المجرّدة وتارة في الإحسان المجرّد عن الرّقّة نحو : رحم الله فلاناً "(1) ، وجعل معناها في حقّ الله إحساناً مجرّداً من الرّقّة في قوله : " وإذا وُصِف به الباري فليس يُراد به إلا الإحسان المجرِّد دون الرّقّة ، وعلى هذا رُوِي أنّ الرّحمة من الله إنعام وإفضال ، ومن الآدميين رقّة وتعطّف "(2) .

تأويل الجرجانيّ لدلالة الرّحمة :

أوّل الجرجانيّ الرّحمة كصفة لله ﷻ بإرادة الخير بقوله : " (الرّحمن الرّحيم) اسمان مشتقّان من الرّحمة ، والرّحمة منك : إرادتُك الخير بمن هو دونك في الرّتبة متّصلة بإنعامك عليه "(3).

وكان الجرجانيّ أكثر تصريحاً عن تأويل الرّحمة بإرادة الخير في حقّ الله ﷻ عندما قال : " ﴿ وإن يردك بخير ﴾(4) ، يدلّ أنّ حقيقة الرّحمة هي إرادة الخير دون النّعمة "(5) .

وتأويل الرّحمة بالإرادة ورد عن علماء آخرين كالغزاليّ في قوله : " إنّما الرّحمة التّامّة إفاضة الخير على المحتاجين ، وإرادته لهم ، عناية بهم "(6) .

والفرق بين الرّاغب والجرجانيّ ، أنّ الرّاغب لم يُنكر أن يتّصف الله بالرّحمة ، لكنّه أوّل دلالتها بإحسان مجرّد عن الرّقة ، أمّا الجرجانيّ فإنّ تأويله يردّ الرّحمة إلى الإرادة على طريقة الأشاعرة الّذين يؤوّلون الرّحمة بأنّها إرادة إيصال الثّواب والخير(7) .

---

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 254/1 .
[2] - المكان نفسه .
[3] - الجرجاني ، درج الدرر ، 83/1 .
[4] - يونس ، 107/10 .
[5] - الجرجاني ، م.س ، 959/3 .
[6] - الغزالي ، المقصد الأسنى ، ص41 .
[7] - ينظر : الرازي ، لوامع البينات ، ص116 .

ح - دلالة الحييّ :

تأويل دلالة الحييّ عند الرّاغب والجرجانيّ :

أثبت عدد من العلماء صفة الحياء لله حقيقة من غير تكييف كابن القيّم في قوله : " وأما حياء الربّ تعالى من عبده : فذاك نوع آخر .لا تُدركه الأفهام ، ولا تكيّفه العقول ، فإنّه حياء كرم وبرّ وجود "[1].

وهناك من أوّلها كالرّازيّ ؛ لأنّ دلالتها الحقيقيّة لا تصحّ في حقّ الله ﷻ ، فلا بدّ من تأويلها وفق قانون في التأويل يحمل الصّفة على نهايات الأعراض لا بداياتها بقوله : " وهو أنّ القانون الكليّ في أمثال هذه الصّفات : أنّ كلّ صفة تثبت للعبد ممّا يختص بالأجسام . إذا وُصف الله تعالى بذلك ، فهو محمول على نهايات الأعراض ، لا على بدايات الأعراض . مثاله : أنّ الحياء حالة تحصل للإنسان ، ولها مبدأ ونهاية . أمّا البداية فيها فهو التغيّر الجسمانيّ ، الّذي يلحق الإنسان من خوف أن يُنسب إلى القبيح ، وأمّا النهاية فهي أن يترك الإنسان ذلك الفعل فإذا ورد الحياء في حقّ الله تعالى فليس المراد منه ،ذلك اللّحوق الّذي هو مبدأ الحياء وتقدمته ، بل المراد : هو ترك الفعل الّذي هو منتهاه وغايته"[2].

أثبت الرّاغب صفة الحياء لله تعالى بأمثلة من القرآن والسّنّة تدلّ على إسناد صفة الحياء لله ﷻ وهي قوله : ﴿ إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ﴾[3]، وقوله سبحانه : ﴿ والله لا يستحي من الحقّ ﴾[4]، وحديث الرسول ﷺ : [إنّ الله حييّ][5] .

ولا يختلف الرّاغب في طريقة تأويله لصفة الحياء عن طريقة الرّازيّ وإن كان لم يستعمل المصطلحات الّتي استعملها الرّازيّ ولم يصدر عن قانون في التّأويل مثله ، لكنّه اتّبع نفس الإجراء فأخذ بنهايات الأعراض واستبعد بداياتها ، فأخذ التّرك ، واستبعد انقباض النّفس المرتبط بدلالة الحياء

---

1 - ابن قيم الجوزية ، مدارج السالكين ، 272/2 .

2 - الرازي ، أساس التقديس ، ص191-192 .

3 - البقرة ، 26/2 .

4 - الأحزاب ، 53/33 .

5 - ينظر : النسائي ، سنن النسائي ، ص59 .

الحقيقيّة والّتي عرفّها بقوله: "والحياء انقباض النّفس عن القبائح وتركه ؛لذلك يُقال : حييّ فهو حيّ "[1]. فأخذ النّهايات وهي التّرك ، واستبعد البدايات وهي انقباض النّفس بقوله : " فليس يُراد به انقباض النّفس إذ هو تعالى منزّه عن الوصف بذلك ، وإنّما المراد به ترك تعذيبه "[2].

لم يدخل الجرجانيّ في سرد التّفصيلات الّتي ذكرها الرّاغب للحياء من دلالة حقيقيّة ثمّ تأويلها على طريقة الرّازيّ ، بل أوّل المعنى مباشرة بقوله : " الاستحياء : امتناع يقتضيه الكرم ، وقد ورد وصفه تعالى به "[3]، وعلّل ما جاء في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[4]، بأنّ " الكرم ، هاهنا ، لا يقتضي الامتناع عن وصف ما اقتضت الحكمة إيجاده وتدبيره وحفظه "[5].

ط- دلالتا الظّاهر والباطن :

تأويل الرّاغب والجرجانيّ لدلالتيّ الظّاهر والباطن :

لم يحدّد الرّسول ﷺ من دلالات أسماء الله ﷻ غير أربعة أسماء هي : الأوّل ، والآخر ، والظّاهر ، والباطن . وشكلت المعاني الّتي ذكرها الرّسول ﷺ الدّلالات الحقيقيّة لها ، وبالتّالي فإنّ أيّ خروج على جوهر هذه المعاني يُعدّ تأويلاً ، والنّصّ الّذي ذُكر في تفسيرها هو قوله ﷺ : [اللّهم أنت الأوّل فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظّاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء][6] .

وقبل قياس الدّلالات الّتي ذكرها كلّ من الرّاغب والجرجانيّ للظّاهر والباطن من أسماء الله ﷻ ، يجب عرض ما قاله العالمان فيهما ، حيث ذكر الرّاغب أكثر من قول في تفسير الظّاهر والباطن ،

---

1 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 184/1 .
2 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 184/1 .
3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 129/1 .
4 - البقرة ، 26/2 .
5 - الجرجاني ، م.س ، 129/1 .
6 - ينظر : مسلم ، صحيح مسلم ، 1248/2 .

وكلّها ليست له ؛ لأنّه كان يسبقها بلفظ : قيل ، والتّفسيرات الّتي أوردها الرّاغب في دلالتيّ الاسمين ، هي :

- فالظّاهر ، قيل : إشارة إلى معرفته البديهيّة ، فإنّ الفطرة تقتضي في كلّ ما نَظر إليه الإنسان أنّه تعالى موجود كما في قوله : ﴿ وهو الّذي في السّماء إله وفي الأرض إله ﴾[1]... والباطن إشارة إلى معرفته الحقيقيّة وهي الّتي أشار إليها أبو بكر ﷺ عنه بقوله : يا من غاية معرفته القصور عن معرفته .
- وقيل : ظاهر بآياته باطن بذاته .
- وقيل : ظاهر بأنّه محيط بالأشياء مُدرِك لها ، باطن من أن يُحاط به كما قال ﷻ : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾[2].
- وقد رُوِي عن أمير المؤمنين علي ﷺ ما دلّ على تفسير اللفظتين حيث قال : تجلّى لعباده من غير أن رأوه ، وأراهم نفسه من غير أن تجلّى لعباده[3] .

من خلال النّظر في التّفسيرات السّابقة يُلاحظ أنّها تعالج مفهوم الصّفتين من وجهين ، الأوّل : العلم بالله من خلال الاستدلال بالمحسوسات والموجودات على صفاته بالنّظر والتّفكّر ، أمّا الثّاني : فهو علم لا يتوصّل إليه بالمحسوس ولا بالظّواهر والآلاء ، متعلِّق بذاته وحقيقته ، خفيّ عن العباد ، وإن نظّروا فيه ، وافترضوا فرضيات شتّى ، فإنّ حديثهم فيه ، قاصر عن إدراك حقيقة ذاته .

وهذا الشّرح ينطبق على التّفسيرين الأوّل والثّاني وعلى جزء من الثّالث ، يخرج منه ، قوله : "ظاهر : بأنّه محيط بالأشياء مُدرِك لها "[4]، وهذا الجزء يخالف التّفسير الأوّل الّذي جعل القصد من اسمه ﷻ الظّاهر إشارة إلى معرفة الإنسان ، فيجعله يتعلَّق بعلم الله تعالى ؛ لأنّ تفسير الباطن بالمُحيط من باب ما ذكره الزّجاجيّ من أنّ الباطن في كلام العرب ، يأتي ، أيضاً ، بمعنى : الخبير العالم بما بَطُن من أمور بعض من يصحبه[5] ، وقد مرّ أنّ الإحاطة كصفة لله تعالى ، منها ما يكون بالعلم ،

---

[1] - الزخرف ، 84/43 .
[2] - الأنعام ، 103/6 .
[3] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 66/1 .
[4] - الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 66/1 .
[5] - ينظر : الزجاجي، اشتقاق أسماء الله ، ص209 .

ومنها ما يكون بالقدرة ، أمّا الجزء الثّاني من القول الثّالث ، فيلتقي مع تفسيريّ الباطن في التّفسيرين السّابقين.

صحيح أنّ التفسيرات المذكورة ليست للرّاغب ، لكن أثره يظهر من خلال اختياره لها : فكلّ التّفسيرات الّتي أوردها تدعم رأيه عن حتميّة الاقتران الدّلاليّ بين الصّفتين ، وتنفي التّناقض بينهما ، بل تميل إلى إثبات التّكامل بينهما ، إذ تشير إلى أنّ الباطن كاسم لله ﷻ متعلِّق بذاته وحقيقته ، ومن هنا يمكن القول : إنّ دلالة الباطن ، تشير من ناحية العلم إلى : العلم بذات الله وحقيقته ، وهو علم غير مُدرَك ، وأنّ الظّاهر ، العلم بصفات الله من خلال الظّواهر والآيات الدّالة على وجوده ، وهو ممكن من خلال الاستدلال الّذي يعتمد على النّظر والتّفكّر .

أمّا ما قصده أبو بكر ﷺ بالتّجلّي فهو الظهور ، وفسّر الزّجاج التّجلّي بقوله : " تجلّى ربّه للجبل أي ظهر وبان "[1]، وهو في معنى الظّهور . والتّجلِّي ، هنا ، تحقَّق من غير رؤية ، كتجلّي الله تعالى لكلّ من سيّدنا محمد ﷺ ، ولعيسى عليه السلام ، فالله ﷻ ظهر وبان ، لكن الرّؤية له لم تحصل ، أو امتنعت ، ممّا يدلّ على أنّ المقصود بالتّجلّي هنا هو التّجلّي بنوعيه : تجلِّي الذّات الإلهيّة ، وتجلّي الدّلائل عليه من ظواهر وآيات ، فهو سبحانه يظهر لعباده من غير أن يروه بالآيات الدّالّة عليه ، وظهور الله ﷻ حقيقيّ بذاته وبآياته ، ولكن ما يراه العباد هو تجلّي آياته ، وهذا الّذي قُصِد بالشّقّ الأوّل من قول أبي بكر : " تجلّى لعباده من غير أن رأوه "[2]، فتجلِّي الله حقيقيّ ، ولكنّا لا نراه ، وهذا المقصود بقوله : الظّاهر.

أمّا الشّقّ الثّاني ، فهو يتعلَّق بما حدّث الله به عن نفسه وعن حقيقته وذاته وصفاته في القرآن الكريم والكتب السّماويّة وغيرهما ، ولا يُشترط بالرّؤية أن تكون بصريّة ، حيث تأتي بمعنى العلم[3]، كما يقول ابن سيده : " الرّؤية النّظر بالعين والقلب "[4]، وهو في معنى الباطن ، فالله ﷻ عرَّف عن شيء من ذاته وحقيقته في المصادر المذكورة ، لكن إدراك العباد لحقيقته أمر دون البلوغ ، وما أُدرك من قليل المعرفة يعتريه القصور .

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة جلا .
[2] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 66/1 .
[3] - ينظر : ابن منظور ، م.س ، مادة رأى .
[4] - المكان نفسه .

فالرّؤية الأولى في مقولة أبي بكر ﷺ بصريّة والثّانية قلبيّة ، والدّليل على ذلك ما قاله الزّركشيّ في تفسير الباطن ، إذ قال : " (والظّاهر) بالأدلّة الدّالّة عليه (والباطن) لكونه غير مُدْرَك بالحواس "[1] .
ونفي الرّؤية في الأولى هو نفي لرؤية ذات الله وليس نفياً للتّجلّي بنوعيه ، وإثبات الرّؤية في الثّانية هو إثبات للعلم بذاته بما أخبر الله ﷻ به ، أو بما فتح على بعض من عباده بما شاء ، ثمّ نفي لتجلِّي الذّات للعباد .

وفسّر الجرجانيّ الظّاهر بقوله : " (والظّاهر) بالقدرة والجلال ، والباطن بقوله : (والباطن) بأن لا يُنال "[2]، والقدرة : القوّة [3]، والجلال : العظمة [4]، ومظاهر قدرة الله وعظمته ماثلة في الكون ، فيكون الظّهور المقصود عند الجرجانيّ هو الظّهور بآياته ودلائل قدرته ، لا الظّهور بمعنى الفوقيّة ، أمّا الباطن ، فمتعلِّق بذاته ، وهو علم لا يُنال ، فيلتقي بذلك الجرجانيّ مع ما ورد عند الرّاغب عن أبي بكر الصديق ﷺ ، بقوله : " يا من غاية معرفته القصور عن معرفته "[5] .

وكأننا لدى الاثنين أمام ثنائيّة الذّات والصّفات ، فصفات الله تعالى تتجلّى في آياته الكونيّة وأفعاله ، أمّا ذاته فلا سبيل إلى علم بها ، فهي لا تُدْرَك .

ينحو الجرجانيّ في تفسيره لمعنى كلّ من الظّاهر والباطن منحى التّأويل ، فيلتقي بشكل كبير في تفسيرهما مع الزّجاجي عندما فسّرهما بقوله : " وهو ظاهر بالدّلائل الدّالّة عليه وأفعاله المؤدِّية إلى العلم به ، ومعرفته ، فهو ظاهر مُدرَك بالعقول والدّلائل ، وباطن غير مُشاهَد كسائر الأشياء المشاهدة في الدّنيا ، عزَّ وجلَّ عن ذلك وتعالى علوّاً كبيراً "[6] .
ويتضّح ممّا سبق أنّ الجرجانيّ اتّجه في تفسيره لمعنى الظّاهر والباطن اتّجاهاً يتجاوز الدّلالة الحقيقية للصّفتين ، ولعلّ ما ختم به الجرجانيّ تعريفه بقوله : " وهو معنا أينما كنّا من غير حلول في

---

[1] - الزركشي ، الكشاف ، 42/6 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 1597/4 .
[3] - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قدر .
[4] - ينظر : ابن منظور ، م.ن ، مادة جلل .
[5] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 66/1 .
[6] - الزجاجي ، اشتقاق أسماء الله ، ص137 .

المحال ولا انتقال ولا ارتحال "[1] ، يُعبّر بوضوح عن رفضه لتفسير الظّاهر والباطن تفسيراً حقيقيّا يؤكِّد دور المكان في الدّلالة .

وكلام الجرجانيّ السّابق قريب جدّاً من كلام الزّجاج الّذي عدّ ظهور الله على وجهين ، الأوّل : ظهور للعقول بالأدلّة والحجج والبراهين ، الثّاني : من العلوّ لقول العرب : ظهر فلان فوق السّطح إذا علا ، والله عال كلّ شيء ، وليس المراد بالعلوّ ارتفاع المحلّ ؛ لأنّ الله يجلّ عن المحلّ والمكان ، وإنّما هو علوّ الشّأن وارتفاع السّلطان[2] .

ك- دلالتا الأول والآخر :

إثبات الرّاغب لدلالة الأوّل على الحقيقة وتأويل الجرجانيّ لدلالتي الأوّل والآخر :

وقف الرّاغب عند دلالة (الأوّل) ولم يقف عند دلالة (الآخر) ، فكلّ ما ذكره فيه لزوم ذكره مزدوجاً مع الأوّل[3]، والدّلالة الّتي ذكرها الرّاغب للأوّل فيها اتّفاق مع الدّلالة الواردة في الحديث الشّريف ؛ لأنّه فسّره بأنّه الّذي لم يسبقه في الوجود شيء[4] .

وفسّر الجرجانيّ الاسمين بقوله : " (هو الأوّل) لمستقرّ الأحوال (والآخر) لعلمه بالآجال "[5]. وبناء على حديث الرّسول ﷺ في شرح الاسمين (الأوّل ، الآخر) ، فإنّ ما ذكره الجرجانيّ في الأوّل خروج دلالته في الحديث ، أمّا ما ذكره في دلالة الآخر فتأويل على معنى العلم بالآجال .

وقد التزم كثيرون بالمعنى الوارد في الحديث الشريف لدلالتيّ الأوّل والآخر ، ومنهم الزّمخشريّ إذ قال : " (هو الأوّل) القديم الّذي كان قبل كلّ شيء (والآخر) الّذي يبقى بعد هلاك كلّ شيء "[1] ، وكذلك الزّجاجيّ بقوله : " فهو الأوّل الّذي لم يتقدّمه شيء ، وهو الآخر ؛ لأنّه الباقي بعد فنائها "[2] .

---

[1] - الجرجاني ، م.س ، 1597/4 .

[2] - ينظر : الزجاج ، تفسير أسماء الله الحسنى ، ص60 .

[3] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 40/1 .

[4] - ينظر : المكان نفسه .

[5] - الجرجاني ، درج الدرر ، 1597/4 .

أتصوّر أنّ الجرجانيّ بتأويله لدلالة الآخر بمعنى العلم بالآجال ، كان يهدف إلى إثبات الصفة لله ﷻ دون اعتماد على زمن ؛ لأنّ مفهوم بقاء الله بعد كلّ شيء غير متحقِّق فعلاً ، وإنّما مبنيّ على المستقبل كالوارث من أسمائه ، فأوّل لذلك الدّلالة على معنى العلم ، على الرّغم من أنّ صفات الله قديمة وثابتة له ، لا يتعلَّق وجودها بالأفعال .

---

[1] - الزمخشري ، الكشاف ، 42/6 .

[2] - الزجاجي ، اشتقاق أسماء الله ، 204 .

المبحث الخامس : دلالات بنية الأسماء الحسنى .

توطئة :

كان لبنية الكلمة أثرها في شرح كلّ من الرّاغب والجرجانيّ لأسماء الله ﷻ ، وكان ذلك يَحْضُر إمّا بكلمات مقابلة على الوزن نفسه ، وإمّا من خلال صيغ مادة (فعل) ، ولم يكن هناك استرسال في الحديث عن أثر البنية الصرفيّة على دلالة الأسماء ، فقد أوجز العالمان في هذا المجال ، لكنّ إيجازهما حمل كثيراً من الدّلالات الّتي تدور حول العلاقة بين الأسماء والصّيغ الماثلة فيها ألفاظها .

المشكلة أنّ العلماء في دراستهم لدلالة صيغ أسماء الله ﷻ ظلوا أسيرين لمعايير الدّلالة الصّرفيّة ، والّتي هي ، في الأصل ، موضوعة لموصوف هو الإنسان ، فلم يتمكّنوا من استبعاد أثر هذا الأمر في دراساتهم ، ولم ترق دراساتهم إلى حدّ بناء ماهيّات جديدة لها ، يكون محورها موصوف يتّصف بالكمال ، هو الله ﷻ.

يحاول هذا المبحث أن يُحلّل الإشارات الموجزة لدلالات صيغ الأسماء عند العالمين ، مستنيراً بهذا الإجراء من أجل الاستدلال على نظرة كلّ عالم حول دور كل صيغة في الإيحاء بقدر من دلالات الأسماء الّتي وقعت على بنيتها .

ومن أجل تحقيق ذلك ، سيبحث هذا المبحث في إشارات العالمين إلى صيغ الأبنية التّالية : اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، والصّفة والمشبّهة ، والتّفضيل .

أوّلاً - اسم الفاعل :

تعريفه :

حدّ ابن هشام الأنصاريّ اسم الفاعل بأنّه : " الوصف الدّال على الفاعل ، الجاري على حركات المضارع وسكناته "[1] .

وقيل فيه ، أيضاً ، إنّه : " ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله "[2] .

أ- دلالة اسم الفاعل على الثّبات عند الجرجانيّ :

صرّح الجرجانيّ عن القيمة الدّلاليّة لاسم الفاعل ، في أسماء الله ﷻ ، عندما تحدّث عن صفة القِسْط كصفة لله سبحانه ، إذ قال : " ويُحْتمل أن يكون القسط صفة من اسمه المُقْسط ، فيكون عبارة عن قيامه مقسطاً وثبوته عادلاً من غير كيفيّة وحال كما يقال : فلان قائم بالخلافة أو الإمارة "[3] .

عندما أشار الجرجانيّ إلى ثبات صفة العدل في اسم الفاعل (المُقْسِط) ، فإنّه نبّه إلى قضيّة مهمّة تتعلّق بطبيعة التّفريق بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة ، إذ اعتاد عدد من الدّارسين عدَّ اسم الفاعل دالاً على الحدوث والتّجدّد ، بينما اعتبروا الصّفة المشبّهة ، دالّة على الثّبات واللزوم .

وأرى أنّ الإشارة السّابقة إلى ثبات الصّفة في اسم الفاعل ، في كلام الجرجانيّ ، ليست إشارة عابرة ؛ لأنّ الجرجانيّ قد صرّح بدلالة اسم الفاعل على الثّبات ، ونفى عنه الدّلالة على التّجدّد ، بشكل يُلغي الفوارق الكبيرة الّتي تُقام بين الصّيغتين ، عندما قال : " إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئاً بعد شيء . وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . فإذا قلت : (زيد منطلق) ، فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له من غير أنْ تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمرو

---

1 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص300 .

2 - ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، 216/3 .

3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 470/2 .

قصير ، فكما لا تقصد هاهنا إلى أنْ تجعل الطّول أو القصر يتجدّد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرّض في قولك : (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيـــد . وأمّا الفعل فإنّه يُقصد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : (زيد هو ذا ينطلق) ، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منـــه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويُزَجِّيه "(1) .

ولا يقتصر الأمر على الجرجانيّ وحده ، فالرّازيّ يذهب مذهبه ، ويزيد عليه بأنّه يدلّ على الاثنين: الثّبات ، والّذي أشار إليه بالرّسوخ ، والتّجدد ، الذّي أشار إليه بالتّكرار ، بقوله : " وفي قوله : (الّذين صدقوا) بصيغة الفعل ، وقوله (الكاذبين) باسم الفاعل فائدة ، مع أنّ الاختلاف في اللفظ أدلّ على الفصاحة ، وهي أنّ اسم الفاعل يدلّ ، في كثير من المواضع ، على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه ، والفعل الماضي لا يدلّ عليه ، كما يقال : فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر ، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر ، فإنّه لا يُفهم من صيغة الفعل التّكرار والرّسوخ ، ومن اسم الفاعل يُفهم ذلك "(2) .

ويَدْعم الرّازيّ تلك الفكرة ، بقوله : " والاسم ، له دلالة على الحقيقة دون زمانها ، فإذا قلت : (زيد منطلق) ، لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد . وأمّا الفعل ، فله دلالة على الحقيقة وزمانها ، فإذا قلت : (انطلق زيدٌ) ، أفاد ثبوت الانطلاق لزيد في زمان معين . وكلّ ما كان زمانياً فهو متغيّر ؛ والتّغير مُشعِر بالتّجدّد . فإذن الإخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثّبوت كون الثّابت في التّجدّد ، والاسم لا يفيد ذلك "(3) .

ولو أُخِذت أمثلةٌ على الصّفة المشبّهة مثل : رغد ، ونجس ، سَتجدُ أنّها لا تدلّ كلّها على ثبات ودوام ، وإذا كانت العلّة في أنّ الأفعال أو الصّفات الّتي في اسم الفاعل تدلّ على عمل ، فهناك أيضاً أسماء في الصّفات المشبهة نشأت عن عمل ، فمفهوم الثّبات في الصّفة المشبّهة نسبيّ ؛ لأنّ الرّغد قد يتحوّل إلى فقر ، والنّجاسة قد تتحوّل إلى طهارة . ولذلك تَجِدُ عالماً كالرّضيّ ينتقد ابن الحاجب في جعله الصّفة المشبّهة دالة على الثّبوت ، إذ يقول : " وقوله : (على معنى الثّبوت) أي الاستمرار واللزوم ... والّذي أرى : أنّ الصّفة المشبّهة ، كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست ،

---

1 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص174 .

2 - الرازي ، التفسير الكبير ، 30/25 .

3 - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص79-80 .

أيضاً ، موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصّفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن سواء أكان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، ... فظهوره في الاستمرار ليس وضعيّاً ، على ما ذكرنا ، بل بدليل العقل ، وظهوره في الاستمرار عقلاً ، هو الّذي غرّه ، حتّى قال : مشتّق لمن قام به على معنى الثّبوت "[1] .

إنّ الكلام السّابق قُصد منه الإشارة إلى تنبّه عدد من العلماء إلى دلالة اسم الفاعل على الثّبوت ، وأكثر من ذلك أنّ هناك من نفى دلالة الصّفة المشبّهة على الثّبوت ، ودلالة اسم الفاعل على التّجدّد ، ممّا يجعل التّسليم بالرّأي الّذي يزعم أنّ اسم الفاعل يدلّ على التّجدّد ولا يدلّ على الثّبات إجراء غير سليم في الدّراسة ، لاسيما أنّ العلماء الثّلاثة قد قدّموا أدلّة وجيهة أثبتوا فيها دلالة اسم الفاعل على الثّبات ، وعدم دلالته على التّجدّد . والحلّ ، كما أتصوّره ، أن يكون الفيصل في الأمر العقل ، وهذا ما ذهب إليه الرّضيّ .

يُضاف إليه أنّ هناك معياراً يسبق بِنية الكلمة في الدّلالة على ثبات الصّفات في أسماء الله ﷻ ألا وهو الموصوف ؛ لأنّ صفات الله ﷻ في أسمائه مُكْتِسبة كمالها وثباتها من نسبتها إليه سبحانه ، وهو برهان عقليّ يتقدّم على برهان شكليّ ، هو صيغة الاسم .

أمّا بالنسبة لما قاله الجرجانيّ في دلالة اسم الفاعل على الثّبات ، فهو القول الأوجه في أسماء الله ﷻ الّتي جاءت على هذه البنية ؛ لأنّ اسم الفاعل يشير إلى صفات موجودة لكنّها غير ظاهرة أو كامنة ، فشخص كاتب ، مثلاً ، متّصف بصفة الكتابة سواء أكتب أو لم يكتب ؛ لأنّ صفة الكتابة موجودة فيه يقوم بها متى أراد ، وهي ثابتة فيه ، ويمكن أن يكون ثباتها أقوى من ثبات الصّفات الظّاهرة ، كشخص حسن الوجه وهو كاتب ، فإنّه سيصبح بعد فترة كهلاً ، وسيحصل تحوّل في حسنه إلى أن يتلاشى عندما يتقدّم في العمر ، بينما سيظلّ كاتباً ، ومن هذه النّاحية يمكن أن تُفسَّر أسماء الله ﷻ الّتي جاءت على وزن اسم الفاعل ، بأنّها تدلّ على صفات كامنة ، فالخالق والرّازق والمصوّر والبارئ ، كلها أسماء تدلّ على صفات ثابتة ملازمة لله ﷻ هي الخلق والرّزق والتّصوير والبرء ، فإنّ الخلق حادث

---

[1] - الرضي الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، 2/745-746 .

متى أراد الله ﷻ ، وكذلك تصويره ورَزْقه وإبداعه حادث متى شاء ، فالحدوث الّذي في اسم الفاعل لا ينفي ثبات الصّفات الكامنة فيه ، وهو أمر أكّده كلّ من الجرجانيّ والرّازيّ سابقاً .

وهذا التّصوّر حضر عند القدماء كما هو الحال عند إسماعيل التّميميّ الأصفهانيّ عندما رأى أن صفات الأفعال قديمة وأنّها معان قائمة لا تتوقّف على الفعل حيث قال : " ومن الدّليل على أنّ الصّفات الصّادرة عن فعل الله تعالى كالخالق ، والرّازق ، والعادل ، والمُحسِن ، والمُنعِم ، والُمحيي ، والمُميت، والمُثيب ، والمُعاقب ، هي صفات لازمة له قديمة بقدمه لا لقدم معانيها الّذي هو الخلق ، والرّزق ، والإحسان ، والإثابة ، والعقاب ، ولكن لتحقّق معانيها منه . قال أحمد بن حنبل ، رحمه الله ، في رواية حنبل عنه : (لم يزل الله متكلّماً ، عالماً ، غفوراً) فوصفه بالغفران فيما لم يزل كما وصفه بالكلام والعلم خلافاً لمن قال هي صفات مُحدثة لا يكون موصوفاً بها بالقدم ، ومن الدّليل على صحّة ما قلناه : أنّ تحقّق الفعل من جهته يوجب كونه صفة لازمة له قديمة بدليل وصفه في القدم أنّه مُعيد ، وباعث ، ووارث ، وإن لم يُعِد ، ولم يبعث ، ولم يرث ، ويُوصف أنّه ربّ قبل أن يخلق المربوب ، وإله قبل أن يخلق المألوه ومن نفى هذه الصّفات عنه قبل وجود معانيها فقد خالف السّلف "[1] .

ب- العدول كمقياس بلاغيّ عند الجرجانيّ :

حدّد عبد القاهر الجرجانيّ دور العدول في الصّيَغ بدقّة ، فلم يقل : إنّ المَعْدول عنه هو المقصود دون المَعْدول إليه ، كما في كثير من حالاته ، بل علّل مجيء الاسم على صيغة المبالغة بدلاً من اسم الفاعل بكونه أبلغ في الوصف ، وهو بذلك يشير إلى أمرين ، الأوّل : أنّ اسم الفاعل محور ومركز الدّلالة عندما رد البديع إلى المُبْدِع ، والثّاني : الإشارة إلى كمال الوصف في الأسماء من خلال لفظ (أبلغ) عندما قال :" والبصير : المُبْصِر،إلا أنّ البصير أبلغ في الوصف لأنّه أشدّ عدولاً عن الفعل "[2].

هنا ، وضع الجرجانيّ مقياساً لكمال الوصف درجاته المشتّقات ، يبدأ من اسم الفاعل وينتهي بآخر صيغة من الوصف الّذي عليه الفعل ، فإذا كانت صيغة المبالغة هي أقصى ما يمكن العدول عن الفعل مثّلت هي صيغة الكمال لذلك الوصف ، وعبّر عن هذا الكمال بلفظ (أبلغ) ، وذلك ينطبق ، أيضاً ،

---

[1] - إسماعيل الأصبهاني ، الحجة في بيان المحجة ، 1/300-301 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 1/238 .

على أسماء الله ﷻ الّتي جاءت على اسم الفاعل مثل الخالق والمصوّر والبارئ ، فإنّها تمثّل صيغ الكمال لأوصافها ؛ لأنّها كانت أقصى ما تمّ العدول إليه عن أفعالها .

وما يدلّ على أنّ مقياس بلاغة الأوصاف ، عند الجرجانيّ ، ليس مقياساً على مستوى الصّيغ ، بل على مستوى كلّ وصف ، أنّه عدّ صيغة فِعّيل في لفظ الصِّدّيق أقصى حدود المبالغة لوصف الصِّدق ، بقوله : " و(الصّدّيق) : فعّيل من الصدق وهي لأقصى غاية المبالغة في الوصف بالصّدق أو التّصديق"[1] ، فليست فِعّيل أبلغ من فاعل ولا أبلغ من فَعيل إلا على مستوى واحد من اللفظ ، فصِدّيق أبلغ من صَديق وصادق ، ولكنّها ليست أبلغ من بارئ .

وهذه الفكرة حضرت ، أيضاً ، عند ابن فارس عندما قال : " وكلّ ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ ؛ لأنّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم ؛ لأنّا نقول : رَحم فهو راحِم ورَحيم، ونقول : قَدر فهو قادِر وقَدير "[2] .

ج- اسم الفاعل محور الدّلالة عند الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ :

شكل اسم الفاعل محور الدّلالة في دلالات كثير من أسماء الله ﷻ عند كلّ من الرّاغب والجرجانيّ ، وتجلّى ذلك في صورتين ، الأولى : إرجاع العالمين لأسماء عديدة إلى صيغة اسم الفاعل في أثناء شرحهما لدلالاتها ، والثّانية : العدول الّذي فسّر به الجرجانيّ مجيء (البصير) على صيغة فعيل بدلاً من اسم الفاعل .

فالرّاغب شرح أسماء عديدة من أسماء الله ﷻ الّتي جاءت على صيغة فعيل باسم الفاعل ؛ ليدلّ على أنّه محور الدّلالة فيها ، ومن أمثلة ذلك عند الرّاغب : شرحه الحسيب بالمُحاسِب ، والحفيظ بمعنى الحافِظ ، والرّقيب بالحافِظ ، والقيّوم بالقائِم ، والنّور بالمُنوِّر[3] .

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 608/2 .

2 - ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص51 .

3 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 153/1 ، 164/1 ، 265/1 ، 539/2 ، 658/2 .

ومن أمثلته عند الجرجانيّ : شرحه البديع بالمُفْعِل ، والعليم بالعالِم ، والعليّ بالعالِي ، والنّصير بالنّاصِر، والودود بالمُستَجيب[1].

وفي هذا المعنى يُمكن أن تُفهم ظاهرة العدول في أسماء الله ﷻ ، فلا يُمكن أن يُسلَّم أنّ المقصود غير الملفوظ وأنّ البصير غير مَقصود وأنّ المُبْصِر هو المقصود ، ولكن يمكن قياس ذلك على الدّلالة بمفهوم محور الدّلالة ، فالعدول الّذي ذكره الجرجانيّ نبّه إلى أنّ اسم الفاعل حاضر في دلالة كثير من أسماء الله ﷻ، دون أن يتضمّن مفهوم النّقل ، إذ لا يليق أن يُقال في حقّ الله ﷻ : إن الاسم أصله اسم الفاعل ثمّ نُقل إلى صيغة فعيل ، فالأصل ما ورد به ، ولكن عند تحديد دلالة الأسماء في صيغة فعيل ، فإنُ اسم الفاعل يشكل مركز الدّلالة ومحورها ، وهذا ما أُرجِّح أنّ الجرجانيّ قصده عند إرجاعه البصير إلى المُبْصِر .

اعتمد د.أحمد مختار على مقياسين هما : اللزوم والتّعدي ، والثّبات وكثرة وقوع الفعل وتكراره ، في التّمييز بين أسماء الله الّتي جاءت على صيغة فعيل ؛ لتحديد إن كانت صفات مشبّهة أم صيغ مبالغة[2]، لكنّني أرى أنّ هناك مقياساً آخر يُستَدل عليه من كلام العلماء حول نشأة صيغ المبالغة ، ومن إرجاع الرّاغب والجرجانيّ عدداً من أسماء الله ﷻ على صيغة فعيل إلى اسم الفاعل ، في إشارة إلى تحوّلها عن اسم الفاعل ؛ لغرض المبالغة ، وعليه يُبنى أنّ أصل صيغ المبالغة اسم الفاعل ، فما كان مبالغة في بناء فعيل يستلزم وجود اسم فاعل تحوّل منه إليها ، مثل (بديع) ، تحوّل إليها من مُبدِع وهكذا، وذلك يمكن أن يُعدّ مقياساً تُقاس به بقية الأسماء الّتي جاءت على (فعيل) ، فاسم (عزيز) مثلاً هو صفة مشبهة ؛ لأنّه لم يتحوَّل من اسم الفاعل ، بدليل أنّه ليس له بناء على اسم الفاعل من فعله الثّلاثي ، وكذلك في عظيم ، وجليل ، وكبير ، وخبير ، وقويّ .

والاختلاف في (خبير) ، فقد أورد العالمان احتمال أن يكون صيغة مبالغة إذا كان بمعنى المُخبِر ومحوَّلاً عنه ، لكنّهما مالا إلى اعتباره صفة مشبّهة ؛ لأنّ ما أورداه في مسألة تفسيره على معنى

---

[1] - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 137/1 ، 164/1 ، 181/1 ، 276/1 .

[2] - ينظر : أحمد مختار ، أسماء الله الحسنى ، ص97 .

المُخبِر ليس من أقوالهما ، أمّا ما كان للرّاغب فهو تفسيره بعالم بأخبار أعمالكم[1]، والجرجانيّ أورد قولاً ، ليس له ،في احتمال أن يكون صيغة مبالغة إذا كان محوَّلاً من اسم الفاعل المُخبِر أو المُخَبِّر[2] .

يبدو هذا المقياس في تصنيف أسماء الله المختلف عليها بين الصّفة المشبّهة والمبالغة في صيغة فعيل واضحاً لدى العالمين بالإجراء لا بالتّصريح ، وهو من زاوية أخرى شكّل حلاً معقولاً وقويّاً يمكن أن يُعتمد عليه في عزو الأسماء الّتي جاءت على هذه الصّيغة وعلى صيغة فعلان إلى مسمّاها الصّرفيّ الصّحيح .

ثانياً - صيغ المبالغة :

هي ألفاظ تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل ، ولكن بزيادة في المعنى ، فهي في الحقيقة أسماء فاعل تحوّلت إلى صيغ المبالغة بهدف المبالغة والتّكثير في معنى الفعل ، فاسم الفاعل (عالم) يعني الذي يعلم ، وأمّا صيغة المبالغة (علام) فتعني : كثير العلم .

فإذا أُريد لاسم الفعل الدّلالة على المبالغة والتّكثير حُوِّل بناؤه إلى أبنية المبالغة والتّكثير : فعّال ، أو فعول ، أو مِفعال ، أو فعيل ، أو فعل[3] .

وأبنية المبالغة على ضربين ، كما يرى د.فاضل السّامرائيّ:

1 ـ منها ما يختلف عن الآخر لتأدية معنى جديد نحو قولهم : الضَّحَّاك والضُّحَكة فالضَّحَّاك مدح والضُّحَكة ذم .

2 ـ ومنها ما تدلّ صيغته على معنى في المبالغة يختلف عن الصّيغة الأخرى ، فمعنى (فعّال) يختلف عن (فَعُول) في المبالغة ، وهما يختلفان عن (مِفْعال) ، وهكذا[4] .

---

1 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 188/1 .

2 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 591/2 .

3 - ينظر : ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، 219/3 .

4 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص93-94 .

أ- صيغة فعيل :

دلالات صيغة فعيل في أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ :

1- الكثرة والمبالغة :

ردّ الرّاغب دلالة صيغة (بديع) إلى المبالغة على معنى الفاعل ، في قوله : (البديع) يقال للمُبدِع[1] ، واتّفق معه الجرجانيّ في تفسير (بديع) على وزن فعيل بوزن المُفعِل في الآية التّالية : ﴿ بديع السموات والأرض ﴾[2] إذ قال : " فعيل المُفعِل كالسّميع والأليم "[3] .

لم يصنّف أيّ من الرّاغب أو الجرجانيّ اسم الله البديع في باب الصّفة المشبّهة أو في باب صيغ المبالغة على وزن فعيل ، ولكنّ إرجاع كلا العالمين للبديع إلى معنى المُبدع يدلّ على أنّ بديع السّموات، هنا ، صيغة مبالغة ؛ لأنّ كلامهما على هذه الصّورة فيه إشارة إلى تحوّل من اسم الفاعل إلى صيغة أخرى ، والصّيغة الّتي يحدث إليها تحوّل من اسم الفاعل ، كما هو معروف لدى العلماء ، هي صيغة المبالغة وليست الصّفة المشبّهة كما نوّه إلى ذلك الزّركشيّ بقوله : " وأمّا (فعيل) ، فعند النّحاة أنّه من صيغ المبالغة والتّكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ، فإنّه محوّل عن فاعل بالنّسبة ، وهو إنّما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به بدليل قولهم قتيل وجريح والقتل لا يتفاوت "[4].

قبل أن أبدأ في تحليل شرح الرّاغب والجرجانيّ لدلالة صيغة فعيل في اسم الله البديع ، لا بُدّ أن أشير إلى وجود خلاف بين العلماء حول تصنيف أسماء الله ﷻ الواقعة على هذه الصّيغة ، أهي في باب المبالغة أم في باب الصّفة المشبّهة ؟ فهناك من أنكر أن تكون أسماء الله صيغ مبالغة ؛ لأن ذلك يناقض كمال وثبات الصّفات في الله ﷻ ، وحجتهم في ذلك دلالتها على التّكثير ؛ لأنّ التّكثير يدلّ على التّفاوت والنّقص والتّغير ، وهذا مُحال في وصف الله سبحانه .

---

1 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 49/1 .

2 - البقرة ، 117/2 .

3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 279/1 .

4 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص619 .

قبل أن أتعرّض لهذه الإشكاليّة ، أودّ أن أشير إلى نقطة مهمّة وهي أنّ أسماء الله ﷻ وأوصافه تنال كمالها وثباتها بنسبتها إليه سبحانه ؛ لأنّ المشتقّات الّتي جاءت عليها أسماء الله تعالى تشير إلى ذات الله ﷻ ، وهو حال المشتقّات عموماً أن تشير إلى ذات ، فما دام أنّ ذات الله ﷻ حاضرة في الاسم ، فهي الّتي تُعطي دلالة الكمال والثّبوت لصفات الأسماء قبل أيّ شيء آخر ، أمّا الصّيغة فيصبح دورها تابعاً في الإيحاء بدلالات أخرى . وأتصوّر أنّ هذه الإشكالية بين العلماء حول صيغ المبالغة جاءت من قياس دلالة الصّيغ في حق الله ﷻ على دلالتها في حقّ البشر دون أن يجري استدلال يخرج بدلالات للصّيغ تناسب كمال الموصوف كما جرى في دلالات الأسماء .

وأرى ، أيضاً ، أنّ التّسليم بأنّ القصد من صيغ المبالغة هو الكثرة والمبالغة فيه إغفال لكثير من الدّلالات ؛ لأنّ الكثرة والمبالغة هما بمثابة مفتاحين لدلالات أخرى تُبنى عليهما . فمثلاً ، ما العلاقة بين التّكرار في تعريف صيغة (فعيل) وإبداع الله ﷻ للسموات والأرض ؟ علماً أنّ الإبداع تمّ فلا يحتاج إلى تكرار ، وما علاقة الكثرة بإبداع السّموات والأرض ، وإذا اعتبرنا المبالغة غير الكثرة ، فما علاقة المبالغة بكلّ ذلك ؟

وأعطي مثالاً على ضرورة أن تُعتبر الكثرة مفتاحاً للدّلالة لا حصراً لها من الرّاغب نفسه ، في تفسيره للفظ (عميق) في مادّة (عمق) ، إذ قال : " ﴿ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾[1] أي : بعيد ، وأصل العمق البعد سفلاً ، يقال : بئر عميق إذا كانت بعيدة القعر "[2]، فأوّل دلالة الكثرة في كلمة عميق بالبعد .

أمر آخر يُسهم في تفاقم المشكلة ، هو عبارة عن التّعريفات الّتي قيلت في تحديد دلالة صيغة المبالغة (فعيل) ، وأورد منها :

قال ابن طلحة فيما نقله عنه السّيوطيّ : (فعيل) في باب المبالغة هو لمن صار له كالطّبيعة[3] .

ويقول الدّكتور فاضل السّامرائيّ : الموصوف بفعيل قد تكرّر منه الفعل حتّى أصبح كأنّه خلقه فيه وطبيعة وسجيّة ثابتة له ، حيث تدلّ (عليم) على من كثر نظره وتبحره في العلم حتّى أصبحت صفة العلم سجيه ثابتة فيه كالطّبيعة[4] .

---

[1] - سورة الحج ، 27/22 .

[2] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 451/2 .

[3] - ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، 59/3 .

[4] - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص102- 103 .

ويرى ، أيضاً ، أنّ ما ذكره ابن طلحة يُفهم منه أنّ بناء (فعيل) في المبالغة منقول من (فعيل) الّذي هو صفــة مشبّهة[1].

التّعريفات السّابقة أشارت إلى معنى الثّبات في صيغة (فعيل) عند تصنيفها صيغة مبالغة بألفاظ مثل: سجيّة ، وطبع ، وخلقة ؛ لأنّها كما فهم السّامرائيّ من كلام ابن طلحة نُقِلت من باب الصّفة المشبّهة إلى باب المبالغة ، وهذا القول يجعل صيغة (فعيل) في باب المبالغة تدلّ على الثّبات ، ويرد على الرّافضين لها من هذا الباب : بأنّ فيها مناقضة لثبات الصّفة في الله ﷻ ، كما نبّه كلام ابن طلحة إلى نقطة مهمّــة وهي النّقل ، فلا بد أنّ النّقل حصل لغاية ، وهي إضافة معنى للثّبات كما يؤكّد على ذلك ابن الأثير فــي قوله : " فاللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نُقل إلى وزن آخر أكثر منه فلابدّ أنْ يتــضمن مــن المعنى أكثر ممّا تضمّنه أولاً ؛ لأنّ الألفاظ أدلّة على المعاني ، وأمثلة للإبانة عنها "[2] .

وجزء من كلام التّعريفات لا يمكن بأيّ حال أن ينطبق على تفسير دلالة صيغة (فعيل) في حقّ الله تعالى ؛ لأنّه افترض التّحوّل والنّقص ، وافترض أنّ التّكرار أدّى إلى ثبات الصّفة في الموصوف ، وهذا مُحال في حقّ الله ﷻ ؛ لأنّه يفترض التّطوّر وأنّ الأمر لم يكن طبعاً وسجيّة ثمّ تحوّل بتكرار الفعل إلى طبع وسجيّة ، ومن هنا تكمن خطورة قياس دلالات الصّيغ على أسماء الله ﷻ ، والحلّ يكمن في الاستدلال .

وكذلك ، إذا أخذنا التّكرار الوارد في تعريف الصّيغة ، على حرفيّته ، فأين هو التّكرار في خلق السّموات والأرض ؟ فالله ﷻ خلق السّموات والأرض ، ولم يتكرّر خلق سماء وأرض أخريين ، فالأولى لحُسن الدلالة استبدال التّكرار بديمومة واستمرار الفعل والمفعول ؛ لأنّ خلق السّموات مستمرّ فعلاً بدليل قوله تعالى : ﴿ والسّماء بنيناها بأيد وإنّا لموسعون ﴾[3] .

والاستمرار في خلق السّماء لا يعارض ثبات الوصف في الله ﷻ ، بل يدعمه ؛ لأنّ الله ثابت وغيره من خلق مُتغيّر ، فالثّبات في حقّ الله ﷻ واقع في ذاته وأوصافه ، وليس ذلك في الأفعال والمفعولات ؛ لأنّ الله مستمرّ في خلق ما يشاء من مخلوقات .

---

1 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص102 .

2 - ابن الأثير ، المثل السائر ، 241/2 .

3 - الذاريات ، 47/51 .

وبما أنّ التّكرار كان مثلبة في شرح دلالة (البديع) ، فإنّ الكثرة كذلك ؛ لأنّها كما قيل : ترتبط بالتّفاوت ، والحلّ هو بلفظ آخر يعطي حلاً لهذه الإشكاليّه وهو الكمال ؛ لأنّ الكثرة إذا تعلقت بذات الله ﷻ وأوصافه دلّت على الكمال ، وكذلك بأن يقع التّكثير على المفعولات كما ذهب إلى ذلك الزّركشيّ ، فقدّم حلاً لمشكلة الكثرة بإجرائها على دلالة العموم في قوله : " وأُجيب بأنّ المبالغة لمّا لم يقدر حملها على كلّ فرد ، وجب صرفها إلى مجموع الأفراد الّتي دلّ السّياق عليها ، والمبالغة إذن بالنّسبة إلى تكثير التعلّق لا بالنّسبة إلى تكثير الوصف . وكذلك قوله تعالى : ﴿ والله بكلّ شيء عليم ﴾[1] يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشّيء لا يصحّ التّفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلَّق ، إمّا لعموم أفراده ، وإمّا لأن يكون المراد الشّيء ولواحقه ، فيكون من باب إطلاق الجزء وإرادة الكلّ "[2] .

وهنا إشارة مهمّة ، عند الزّركشيّ ، وهي إشارته إلى أنّ صفة العلم لا تتفاوت ، وكذلك الأمر في الخلق ، والبرء ، والسّمع ، والبصر ، وغيرها من صفات لله ﷻ .

ولكن ليست دائماً دلالة العموم تنطبق على كلّ الأسماء ، لذلك أرى أنّ دلالة التّكثير في صيغة اسم الله البديع تدلّ على تعظيم خلق السّموات والأرض ، باعتباره جرى عن سبق ودون احتذاء في مقابل أنواع خلق أخرى كانت عبارة عن إيجاد شيء من شيء آخر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لخلق السّموات والأرض أكبر من خلق النّاس ولكنّ أكثر النّاس لا يعلمون ﴾[3].

وإضافة اسم الله ﷻ (البديع) إلى السّموات والأرض أضاف دلالة جديدة هي تخصيص صفة الإبداع بهما ، حيث لم يرد الاسم في القرآن إلا مضافاً إليهما .

الخطأ كما بيّنت ، آنفاً ، ناجم عن قياس دلالات الصّيغ في حقّ الإنسان على دلالاتها في حقّ الله ﷻ، وهذا ما دفع عالماً كالشّيخ برهان الدّين الرّشيديّ إلى تأويل المبالغة بمبالغة مجازيّة للهروب من القياس ، إذ قال : إنّ " صفات الله الّتي هي صيغة مبالغة كغفّار ، ورحيم ، وغفور ، ومنّان ، كلّها

---

[1] - البقرة ، 282/2 .

[2] - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص618 .

[3] - غافر ، 57/40 .

مجاز إذ هي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها ؛ لأنّ المبالغة هي أنْ تُثبت للشّيء أكثر مما له ، وصفات الله تعالى متناهية في الكمال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة ، أيضاً، تكون في صفات تقبل الزّيادة والنّقصان ، وصفات الله تعالى مُنزّهة عن ذلك "[1].

وأرى أنّها مبالغة حقيقيّة بدليل أنّ الجرجانيّ المولع بالإشارة إلى المجاز في كتابه (درج الدّرر) ، لم يُشر من قريب أو بعيد إلى شيء يوحي بخلاف الدّلالة الحقيقيّة لصيغ الأسماء ؛ لأنّه أدرك أنّ الصّيغ دورها الإيحاء بالدّلالة في ضوء خصوصيّة الأسماء ، فلا ينبغي محاكمة دلالاتها بتعريفات معياريّة دون اعتبار لتغاير الموصوف ، إذ ينبغي أن يحصل تأويل لدلالة الصّيغ بما يناسب كمال الموصوف وهو الله ﷻ .

أمّا فيما يتّصل برفض مفهوم المبالغة في حقّ الله ﷻ ، فإنّي أرى أنّ هناك لبساً في فهم دلالة مصطلح المبالغة ، نشأ من ربطه بالكلام ، وهو يُفهم منه أنّه يضع الكلام في خانة الكذب أو الزّيادة على الحقيقة، وهذا المعنى لم أجده كأحد معاني المبالغة أو مادّة (بلغ) في لسان العرب ، بينما ورد في معجم اللغة العربيّة المعاصر : " بالغ في الحقيقة تزيّد ، غالى فيها وتَجاوز الحدّ ، أفرط "[2] .

وأرى أنّ الأمر متعلّق بالكلام ، أمّا المبالغة في غير الكلام ، فلها دلالات أخرى ، فإذا تتبّعتَ دلالات الفعل (بلغ) ولفظ (المبالغة) في لسان العرب فإنكَ تَجِد : " بَلَغ الشيءُ يبلغُ بُلوغاً وبَلاغاً : وصل وانتهى ... وتبلَّغ بالشّيء : وصل إلى مراده ... بالغ يبالغ مُبالَغة وبَلاغاً إذا اجتهد في الأمر ... والمُبالَغة : أن تبلغ في الأمر جُهدك "[3] .

وهذه الدّلالات تدعم ما ذكرته بحصول لبس في مفهوم المبالغة عند عدد العلماء ، إذ الأصل في المبالغة الوصول إلى ذروة الأمر ، وذروة الشّيء كماله ، فمن بلغ في علم ذروته أو غايته فقد بلغ تمامه ؛ لأنّ من معاني الكمال التّمام فقد ورد في لسان العرب " الكمال : التّمام "[4] .

---

[1] - الرزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص617 .
[2] - أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصر ، مادة بلغ ، ص242 .
[3] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة بلغ .
[4] - ابن منظور ، م.ن ، مادة كمل .

2- المبالغة على معنى الفاعل أو المفعول :

أرجع كلّ من الرّاغب والجرجانيّ عدداً من أسماء الله ﷻ الّتي جاءت على صيغة فعيل إلى معنى الفاعل ، أو معنى المفعول ، أو إلى كليهما معاً ، على النّحو الآتي :

- الأسماء الّتي أوّلها العالمان على معنى الفاعل :

الحفيظ :

فسّر الرّاغب صيغة المبالغة فعيلاً باسم الفاعل بقوله : " فيكون حفيظ بمعنى حافِظ نحو : الله حفيظ عليهم "[1] .

أمّا ما قصده الرّاغب من تفسيره للحفيظ بأنّه حافظ فهو أن يشير إلى أنّ صيغة المبالغة هنا هي بمعنى الفاعل ؛ لأنّ صيغ المبالغة تؤَوّل دلالتها إمّا على معنى الفاعل وإمّا على معنى المفعول ، أو كليهما معاً .

ولذلك أرى أنّ علينا استبدال مفهوم الكثرة الّذي يناسب الإنسان لتفاوت الصّفة فيه بمفهوم الكمال الّذي يُناسب ثبات الصّفة في الله تعالى ، فتُصبح صيغة (فعيل) في حقّ الله دالّة على كمال وعموم الصّفة ، ويغدو التّكرار دالاً على استمرار الفعل ، وهو حفظ الله لكلّ نفس بدليل قوله تعالى : ﴿ إن كلّ نفس لمّا عليها حافظ ﴾[2] .

القدير :

قال الرّاغب في تعريف القدير : " والقدير : هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضي الحكمة لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه "[3] ، وفسّر الجرجانيّ اسم الله القدير بقادر[4] في قوله تعالى: ﴿ إن الله على كلّ شيء قدير ﴾[5] .

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ،164/1 .
[2] - الطارق ، 4/86 .
[3] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 511/2 .
[4] - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 120/1 .
[5] - البقرة، 20/2 .

أتصوّر أنّ غرضهما من إرجاع قدير إلى قادر أي إلى اسم الفاعل ، هو أن يشيرا إلى أنّها صيغة مبالغة على معنى الفاعل ، تدلّ على إثبات قدرة الله ﷻ المطلقة الشّاملة لكلّ شيء .

وما يدلّ على معنى العموم الّذي دلّت عليه الكثرة في الصّيغة ما قاله ابن عاشور في تفسير الآية : " وقوله : ﴿ والله على كلّ شيء قدير ﴾[1] إعلام بأنّه مع العلم ذو قدرة على كلّ شيء ، وهذا من التّهديد، إذ المهدّد لا يحول بينه وبين تحقيق وعيده إلا أحد أمرين : الجهل بجريمة المجرم ، أو العجز عنه ، فلمّا أعلمهم بعموم علمه ، وعموم قدرته ، علموا أنّ الله لا يُفلتهم من عقابه "[2] .

النّصير :

قال الجرجانيّ في تفسير النّصير : " النّصير : النّاصر على طريق المبالغة كالشّهيد والقعيد "[3].

هذه هي المرّة الوحيدة الّتي يُصرّح فيها الجرجانيّ بماهيّة الصّيغة ، فصنّف (النّصير) في باب المبالغة على معنى الفاعل . وجُلّ ما قيل في الأسماء السّابقة ، يقال في (النّصير) ، فالكثرة إذا كانت واقعة على الفعل دلّت على كثرة نصرته للمؤمنين ، والتّكرار دلّ على استمرار فعله وفق مشيئته سبحانه ، وإذا أُجريت الكثرة على الصّفة ، فهي دالّة على كمال الصفة من باب التّأكيد ؛ لأنّ الصّفة كمالها وثباتها من الموصوف بها والمسمّى بها ، وهو الله ﷻ .

المجيد :

قال الرّاغب في دلالة المجيد : " وقولُهم في صفة الله تعالى : المجيد ، أي يُجري السّعة في بذل الفضل المختصّ به "[4] .

---

1 - آل عمران ، 189/3 .
2 - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، 222/3 .
3 - الجرجاني ، درج الدرر ، 264/1 .
4 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 598/2 .

ويَستدلّ الرّاغب في إثبات الدّلالة الّتي ذكرها لاسم الله المجيد ، وهي السّعة ، إلى القرآن الكريم بحضور الاسم صفة للقرآن والعرش " وقوله في صفة القرآن : ﴿ قۚ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾[1] ،فوصفه بذلك لكثرة ما يتضمّن من المكارم الدّنيويّة ، والأخرويّة ، وعلى هذا وصْفُه بالكريم بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾[2]، وعلى نحوه : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴾[3]، وقوله : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[4] فوصفه بذلك لسعة فيضه وكثرة جوده "[5] .

بينما شرح الجرجانيّ دلالة المجيد بقوله : " لا نهاية لمجده "[6].

فسّر الرّاغب صيغة فعيل في المجيد على معنى الفاعل ، فدلّت الكثرة على السِّعة في بذل الفضل ، ومال نحو تأويلها بالكريم والمُحسْن ، بينما اهتمّ الجرجانيّ بدور بنية الاسم في الإشارة إلى ديمومة مجد الله ﷻ ، فدلّت الكثرة في صيغة فعيل على معنى يتعلّق بذاته ، في كمال الوصف ، والتّكرار دلّ على ديمومة مجده ، وإشارة الجرجانيّ إلى الديمومة جاءت في قوله : لا نهاية .

ويُمكن الوقوف في لسان العرب على أثر تفسير صيغة فعيل على معنى الفاعل في أبعاد المعنى ، إذ ورد فيه " المجد : المروءة والسّخاء . والمجد : الكرم والشّرف . ابن سيده : نيل الشّرف ... والمجيد : فعيل ، منه للمبالغة ، وقيل : هو الكَريم المِفْضال ، وقيل : إذا قارن شرفُ الذّات حُسْنَ الفِعال سُمِّي مَجْداً ، وفعيل أبلغ من فاعل ، فكأنّه يجمع معنى الجليل والوهّاب والكريم "[7] .

وإذا عدنا للرّاغب في دلالة (المجيد) فإنّه جعله على معنى الكريم ، وهو بذلك يذهب مذهب الزّجاجيّ الّذي عدّه على معنى الكريم[8].

---

1 - ق، 1/50 .
2 - الواقعة ، 77/56 .
3 - البروج ، 21/85 .
4 - البروج ، 15/85 .
5 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 598/2 .
6 - الجرجاني ، درج الدرر ، 977/3 .
7 - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة مجد .
8 - ينظر : الزجاجي ، اشتقاق أسماء الله ، ص152 .

- **ما جاء من الأسماء على معنى الفاعل والمفعول معاً عند العالميْن :**

اللّطيف :

عندما جعل الجرجاني اللطيف بمعنى المُلطِف[1] ، ثمّ فسّره ، أيضاً ، بقوله : " (اللطيف) نافذ العلم دقيق العمل ، وقيل : (اللطيف) الّذي ليس يُكْشَف "[2] ، فإنّه قصد إلى اعتبار اللطيف صيغة مبالغة على معنى الفاعل والمفعول .

وكذلك ، الرّاغب وافق الجرجانيّ في المعاني الّتي ذكرها في شرح دلالة صيغة المبالغة في (اللطيف) على وجهيها ، الأوّل : جاءت فيه المبالغة على معنى المفعول : عمّا لا الحاسة تدركه فيكون بمعنى غير مدرَك ، والثّاني : على معنى الفاعل ؛ لمعرفته بدقائق الأمور[3] .

الحميد :

فسّر الرّاغب صيغة المبالغة في اسم الله الحميد على وجهيها : على معنى الفاعل ، وعلى معنى المفعول عندما قال : " وقوله : ﴿ إنّه حميد مجيد ﴾[4]، يصحّ أن يكون في معنى المَحْمود وأن يكون في معنى الحامِد "[5].

والتقى معه الجرجانيّ في تفسير (الحميد) على الوجهين ، إذ قال في دلالته : " (حميد) مَحْمود الصّفات ؛ لقدمه وإحسانه وأنّه يُثني على عباده المطيعين "[6]، وقال أيضاً : " (حميد) مَحْمود في صفاته، وقيل : شكور مثن على عباده بخير ، وفّقهم هو له ، فعملوه بإذنه "[7].

---

[1] - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 1017/3 .

[2] - الجرجاني ، م.ن ، 729/2 .

[3] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 580/2 .

[4] - هود ، 73/11 .

[5] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 173/1 .

[6] - الجرجاني ، م.س ، 637/2 .

[7] - الجرجاني ، م.س ، 441/1 .

يُمكن أن يُفهم من كلام الجرجانيّ أنّ (الحميد) على معنى الفاعل يدلّ على قدمه ، وهو مقياس كمال؛ لأن صفاته قديمة وليست حادثة ، فهي ثابتة له من الأزل ، والحمد في الصّفات هو المدح الدّاعي إليه الكمال في أوصافه ؛ لكونها ثابتة له من القدم ، وهذا الكمال له ولصفاته ثابت له من الأزل ومتواصل لا يحدّه زمن ، وهذا ما دلت عليه صورة الاسم فعيل .

والثّاني في المفعول على معنى أنّه يمدح عباده المطيعين كما في قوله : ﴿وعباد الرّحمن الذين يمشون على الأرض هونا ﴾[1]، وهذا الثّناء الّذي قصده الجرجانيّ ، وثناء الله ﷻ يتجاوز القول إلى الفعل بإكرامه وإحسانه لعباده ، وبتوفيقه إيّاهم للخير .

ب- صيغة فَعول :

تعدّدت أقوال العلماء في دلالة هذه الصّيغة ، فقيل : إنّها تدلّ على من كان قويّاً على الفعل[2]، وقيل: إنّها تدلّ على من كَثُر منه الفعل[3]، وقيل : إنّها تدلّ على من دام منه الفعل[4] .

التّعريفات السّابقة إذا أعيد بناؤها في ضوء أنّها في صيغة لوصف الله ﷻ ، فإنّ التّكثير في الوصف يدلّ على الكمال من باب التّأكيد ؛ لتؤدّي الصّيغة وظيفة بلاغيّة ، والتّكرير متعلّق بالفعل لا بالوصف .

الودود :

فسّر الجرجانيّ الودود بالمُستجيب في قوله : " (ودود) مُستَجيب "[5]. وهو بذلك فسّره على معنى الفاعل . والتّكرير كما سبق يدلّ على استمرار ودّ الله لعباده الصالحين .

---

1 - الفرقان ، 63/25 .

2 - ينظر : أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص24 .

3 - ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، 59/3 .

4 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص100 .

5 - الجرجاني ، درج الدرر ، 982/3 .

إنّ تفسير الجرجانيّ للودود بالمُستَجيب قائم على إدراك أثر الصّيغة في تحديد دلالات الاسم ؛ لأنّ الدّلالات الثّلاث للصّيغة حاصلة في المعنى المذكور ، فالاستجابة صادرة عن قوّة ، بدليل أنّ الإنسان كثيراً ما يتوجّه بالدّعاء إلى الله ﷻ عند عجزه ؛ لاعتقاده القوّة فيمن توجّه إليه ، وإجابة الله تعالى لعباده متواصلة ومستمرّة .

وذكر جمع من اللغويّين والمفسّرين قولين ، أحدهما : انّ (فَعولاً) بمعنى (مفعول) والمعنى : أنّه مَودود من قبل عباده ، والثّاني : أنّ (فعولاً) بمعنى (فاعِل) كغفور بمعنى غافِر ، ويُراد به الّذي يَودُّ عباده الصّالحين[1]، وذهب بعضهم إلى أنّه بناء مبالغة في الفاعِل فقط على معنى : المُحِبّ لأوليائه[2].

ج- صيغة فعّال :

أبدأ قبل المقارنة بنقل بعض ما ذكره العلماء عن دلالة صيغة (فعّال) :

تدلّ هذه الصّيغة على كثرة القيام بالفعل ، فإذا " فُعِل الفِعلُ وقتاً بعد وقت قيل : (فَعَّال) مثل : علاَّم وصبّار "[3].

ويرى بعض العلماء أنّ بناء (فعّال) لمن صار له صناعة أو حرفة ثم نُقلت إلى المبالغة ، وقيل العكس هو أنّ (فَعَّال) في المبالغة أصل لـــفَعَّال في الصّناعة[4] .

وذهب الدكتور فاضل السّامرائي إلى أنّ بناء (فَعّال) في المبالغة منقول عن (فَعّال) في الصّنعة ؛ لأنّ الأصل في المبالغة هو النّقل من شيء إلى آخر ، فعند ذلك تحصل المبالغة. وهو بناء يقتضي المزاولة والتّجدد ؛ لأنّ صاحب الصّنعة مداوم على صنعته ملازم لها[5].

---

1 - ينظر : الزجاج ، اشتقاق أسماء الله ، ص182 .
2 - ينظر : أحمد بن عماد ، التبيان في تفسير غريب القرآن ، ص192 .
3 - أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص24 .
4 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص94 .
5 - ينظر : السامرائي ، م.ن ، 95-96 .

إنّ النّقل الّذي تحدّث عنه السّامرائي يقود إلى إثبات فكرة أنّ كثيراً من صيغ المبالغة هي منقولة من باب الصّفة المشبّهة إلى باب المبالغة ؛ لغرض تحقيق المبالغة ، والأمر ذاته يُذكر في صيغة فعيل وصيغة فعلان ، ويؤكّد ذلك احتفاظ تلك الصّيغ بدلالتها على الثّبات واللزوم إضافة إلى تحقيقها لدلالات جديدة في الباب الّذي نقلت إليه .

وهناك مسألة أخرى تشير إليها التّعريفات السّابقة ، وهي الصّنعة الّتي تتحقّق بتكرار الفعل ، فهي قائمة على افتراض انعدام الصّفة في الموصوف ، ثمّ تحوّلها من خلال تكرير الفعل إلى صنعة ، ثمّ إنّها لم تفصل بين مفهومي الصّفة والفعل ، وذلك بديهيّ ؛ لأنّها تفترض أنّ الفعل أوجد الصّنعة فاستبدلت الصّفة بمفهوم الصّنعة .

إنّ الانطلاق من الأفكار السّابقة الّتي تحملها دلالة صيغة (فعّال) نحو تفسير ذات الصّيغة في أسماء الله ﷻ الواقعة على هذه البنية دون إحداث تعديل فيها إجراء سقيم سيحدث خللاً في الدّلالة ، فلا بدّ من الفصل بين مفهوم الفعل والصّفة ؛ لأنّ الأفعال في أسماء الله صادرة عن الصّفات وليس العكس ، والصّفة ثابتة في الموصوف وليست صناعة الفعل ، وعليه فدلالة الكثرة في الصفة كمال ، وفي الفعل عموم ، والتكرار في كونه حالاً بعد حال واقع على الفعل أو المفعولات أو كليهما معا .

وأنتقل الآن إلى رؤية أثر صيغة (فعّال) في تحديد دلالات الأسماء على هذا المبنى عند كلّ من الرّاغب والجرجانيّ ، حيث قال الرّاغب في تعليل إطلاق اسم التّواب على الله ﷻ " لكثرة قبوله توبة العباد حالاً بعد حال "[1]، وقريب من هذا التفسير ما قاله الجرجانيّ ، إذ قال في معنى التّواب ، إنّه : " كثير المراجعة إلى قبول توبة التّائبين "[2] .

لقد أدرك العالمان أثر الصّيغة في تفسير دلالة (التّوّاب) ، فتوّاب على وزن فعّال ، وهي من صيغ المبالغة ، وفي المعنى الّذي ذكره كلّ من الرّاغب والجرجانيّ إشارة إلى الكثرة والتّكرار ، والشّرح متّفق مع ما هو مذكور في دلالة (فعّال) كصيغة مبالغة ، إذ تدلّ في باب المبالغة على تكثير الفعل وتكريره .

---

[1] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 99/1 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 152/1 .

وأرى أنّ الكثرة ، هنا في الصفة ، دلالة كمال إذا كان الموصوف هو الله ﷻ ، وفي الفعل هي دالّة على عموم قبول الله تعالى لتوبة التّائبين عن جميع الذّنوب لقوله تعالى :﴿ إنّ الله يغفر الذّنوب جميعا ﴾[1]، والتّكرار في كونه حالاً بعد حال يدلّ على استمرار قبول الله توبة العبد كلّما عاد إليه .

ولا يَستبعد التّكرار معنى الدّيمومة لما قاله أبو سليمان : " تاب الله على العبد بمعنى وفّقه للتّوبة ، فتاب العبد كقوله : ﴿ ثمّ تاب عليهم ليتوبوا ﴾[2]، ومعنى التّوبة عود العبد إلى الطّاعة بعد المعصية "[3]، فالدّيمومة في معنى التّوفيق للتّوبة .

الفتّاح :

يُعرّف الرّاغب الفتح بإزالة الإغلاق والإشكال ويميّز بين ضربين منه ، الأوّل : يُدرك بالبصر ، والثّاني : فتح المُستغلق من العلوم ، ومنه الوصف الواقع في اسم الله تعالى الفتّاح[4] .

التّفسير ناجم عن ربط الرّاغب لدلالة الاسم بصيغته ، فإزالة ما استغلق على العلماء يكون بفتح يتلوه فتح ، وهكذا فالإزالة تحتاج إلى فعل متواصل ، فكم فتح الله على علمائه من علوم مستغلقة أدّت إلى مخترعات واكتشافات يضيق الإنسان عن عدّها ، والتّكرير يدلّ على استمرار فتح الله على عباده .

المنّان :

المنّان في باب أسماء الله تعالى مقصور عليه سبحانه لفظاً ودلالة ، كما عدّه الرّاغب في أثناء تفريقه بين نوعيه في قوله : " والمنّة النّعمة الثّقيلة "[5].

---

[1] - الزمر ، 53/39 .
[2] - التوبة ، 118/9 .
[3] - البيهقي ، الأسماء والصفات ، 195/1 .
[4] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 479/2 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، م.ن ، 613/2 .

إنّ استعمال الرّاغب لمفردة الثّقيلة يدلّ على أنّه لمح أثر دلالة فعّال في باب المبالغة الدّالة على دلالة الاسم ؛ لأنّ المنّان هو الذي كثرت نعمه على عباده حالاً بعد حال ومرّة تلو أخرى ، حتّى عمّتهم وأغرقتهم ، ومن هذه الصورة من النّعم قوله تعالى : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنّكم ﴾[1] .

د - فَيْعول :

إذا بدأنا بشرح الرّاغب لاسم الله ﷻ القيّوم ، فإنّه قال : " وقوله : ﴿ الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم ﴾[2] أي القائِم الحافِظ لكلّ شيء والمُعْطي له ما به قوامه ، وذلك هو المعنى المذكور في قوله : ﴿ الّذي أعطى كلّ شيء خلقه ثمّ هدى ﴾[3] ، وفي قوله : ﴿ أفمن هو قائم على كلّ نفس بما كسبت ﴾[4] ، وبناء قيّوم فَيْعول ، وقيّام فَيْعال نحو دَيُّون ودَيّان "[5] .

هنا ، يردّ الرّاغب صيغة المبالغة فيعول إلى اسم الفاعل ، ليلتقي مع الجرجانيّ في اعتبار أنّ الأصل في الدّلالة على المعنى هو اسم الفاعل (القائم) ، لكنّ العدول أو التّحول إلى المبالغة ، حصل من أجل تحقيق دلالة إضافيّة تسهم بها صيغة المبالغة وهي العموم والشّمول ، والّتي عبّر عنها بعبارة (لكلّ شيء) ؛ لأنّ (القيّوم) ببناء اسم الفاعل يدلّ على صفة القيام فقط ، لكنّ المبالغة منه تدلّ على شموله لكلّ شيء ، فالدّلالة الّتي أدّتها صيغة المبالغة هي عموم وشمول قيام الله تعالى لكلّ شيء .

وشرح الجرجانيّ القيّوم بقوله : " (القيّوم) الدّائم الفعل "[6] ، ثمّ ذكر قولين آخرين في شرحه : " وقيل: الثّابت بنفسه ، وقيل : القائم بالحوائج ، وزنه فَيْعول من القيام ، والقيام فيه لغة "[7] .

---

[1] - إبراهيم ، 7/14 .
[2] - البقرة ، 255/2 .
[3] - طه ، 50/20 .
[4] - الرعد ، 33/13 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 539/2 .
[6] - الجرجاني ، درج الدرر ، 427/1 .
[7] - الجرجاني ، م.ن ، 427/1 .

ما يهمُّني من المعاني الّتي ذكرها الجرجانيّ هو المعنى الأول : الدّائم الفعل ؛ لأنّ بقية المعاني ليست له ، وبناء على هذا المعنى ، لم تدل صيغة المبالغة فَيْعول ، عنده ، على الشّمول كما ذهب إلى ذلك الرّاغب ، بل دلّت على ديمومة الفعل .

هــ- صيغة فَعْلان :

ذكر الزّركشيّ بناء (فعلان) تحت عنوان : تجيء اللفظة الدّالة على التّكثير والمبالغة بصيغة من صيغ المبالغة كفعّال وفعيل وفعلان ، فقال : " أمّا (فعلان) فهو أبلغ من (فعيل) ، ومن ثمّ قيل : الرّحمن أبلغ من الرّحيم "[1] .

وقيل فيه أيضاً : " وقياس ما كان من الامتلاء كالسّكر والرّيّ ... ، ومن حرارة البطن ومن حرارة الباطن كالعطش والجوع والغضب واللهف والثّكل – أن يكون على فعلان "[2].

ويتّصف بناء (فعلان) غالباً بالحدوث والطروء ، فالعطش في عطشان ليس ثابتاً وكذلك الشّبع والجوع والرّيّ في شبعان وجوعان وريّان ، فهذه الصفات ليست ثابتة ، وإنّما تزول . جاء في (شذا العرف) أنّ من الصّفات " ما هو في أمور تحصل وتزول ، لكنّها بطيئة الزّوال كالرّيّ والعطش والجوع والشّبع "[3] .

أرجع عبد القاهر اسميّ الله ﷻ (الرّحمن ، الرّحيم) إلى أصل واحد عندما اعتبرهما مشتقّين من الرّحمة في شرحه لدلالتيهما بقوله : " (الرّحمن الرّحيم) : اسمان مشتقّان من الرّحمة ، وأحد الاسمين أرقّ من الآخر ، ولهذا كرّر الاسمين "[4].

هنا وردت كلمة في شرح الجرجانيّ لاسمي الله ﷻ (الرّحمن) و(الرّحيم) ، تحتاج إلى بحث ، عندما ميّز بينهما ، فذكر أنّ أحدهما أرقّ من الآخر ، وهذا يقود إلى البحث في بنية الاسمين للوقوف

[1] - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص615 .
[2] - الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، 144/1 .
[3] - أحمد المحلاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص125 .
[4] - الجرجاني ، درج الدرر ، 83/1 .

على الفارق الدّلاليّ بينهما ، فالرّقّة كما وردت في لسان العرب : " الرّقّة ضد الغلظ ... والرّقّة الرّحمة، ورَقَقْتُ له أَرِقُّ : رَحِمْتُهُ "[1] .

وكلام الجرجانيّ في جعل أحدهما أرقّ من الآخر مبني على التّفريق بينهما ، كما فرّق بينها عدد من العلماء كالبيهقيّ الّذي رأى أنّه " ذهب الجمهور من النّاس إلى أنّه مشتقّ من الرّحمة مبنيّ على المبالغة ، ومعناه : ذو الرّحمة ، لا نظير له فيها ، ولذلك لا يُثنّى ولا يُجمع ، كما يُثنّى الرّحيم ويُجمع ، وبناء فعلان في كلامهم بناء المبالغة يقال لشديد الامتلاء ملآن ، ولشديد الشّبع شبعان "[2].

وابن القيّم فرّق بينهما في قوله : " وأمّا الجمع بين الرّحمن الرّحيم ففيه معنى ... وهو أنّ الرّحمن دالّ على الصّفة القائمة به سبحانه ، والرّحيم دالّ على تعلّقها بالمرحوم فكان الأوّل : للوصف ، والثّاني: للفعل ، فالأوّل دالّ على أنّ الرّحمة صفته ، والثّاني دالّ على أنّه يرحم خلقه برحمته ، وإذا أردْت فهم هذا فتأمّل قوله : ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾[3]، ﴿ إنّه بهم رؤوف رحيم ﴾[4] ، ولم يجئ قط (رحمن بهم) فَعُلم أنّ (رحمن) هو الموصوف بالرّحمة ، و(رحيم) هو الرّاحم برحمته ، وهذه نكتة لا تكاد تجدها في كتاب وإن تنفّست عندها مرآة قلبك ، لم ينجل لك صورتها "[5] .

بناء على ما ذُكِر في معنى الرّقّة في لسان العرب يمكن تفسير (أرقّ) الّتي وردت في كلام الجرجانيّ بأرحم ، وبالتّالي فهي أنسب للرّحمن بما تؤيده أقوال العلماء (أشدّ مبالغة) ؛ لأنّ الأشدّ مبالغة في صفة الرّحمة هو الأرحم ، حيث لم يقصد الجرجانيّ بكلمة (أرق) الرّقّة الدّاخلة في دلالة الرّحمة ، بل قصد أرحم كما احتمل المعجم هذا المعنى ، لاسيما أنّه ورد في وصفه سبحانه (أرحم الرّاحمين) في قوله : ﴿ فالله خير حافظاً وهو أرحم الرّاحمين ﴾[6] .

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة رقق .
[2] - البيهقي ، الأسماء والصفات ، 136/1 .
[3] - الأحزاب ، 43/33 .
[4] - التوبة ، 117/9 .
[5] - ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، 34/1-35 .
[6] - يوسف ، 64/12 .

وكلام الجرجانيّ مصدره حديث عن الرّسول ﷺ نصّه : [الرّحمن الرّحيم اسمان رقيقان أحدهما أرقّ من الآخر . الرّحمن يعني المترحِّم ، الرّحيم يعني المُتَعطِّف بالرّحمة على خلقه][1].

وأتبع البيهقي الحديث بكلام يُضعِّفه إذ " قال أبو سليمان : وهذا مشكل ؛ لأنّ الرّقّة لا مدخل لها في شيء من صفات الله سبحانه ، ومعنى الرّقيق ، هنا ، اللطيف ، يقال : أحدهما ألطف من الآخر ، ومعنى اللطيف في هذا الغموض الّذي دون الصّغر الّذي هو نعت الأجسام "[2]، ثمّ ذكر قولاً آخر نسبه للحسين بن الفضل البجليّ ، قال فيه : " هذا وهم من الرّاوي ؛ لأنّ الرّقّة ليست من صفات الله ﷻ في شيء ، وإنّما هما اسمان رفيقان أحدهما أرفق من الآخر ، والرّفق من صفات الله تعالى "[3].

وقال أبو سليمان الخطابيّ في التّفريق بينهما : " اختلف النّاس في تفسير (الرّحمن) ومعناه ، وهل هو مشتقّ من الرّحمة أم لا ؟ ... وزعم بعضهم أنّه اسم عبرانيّ ، وذهب الجمهور من النّاس إلى أنّه مشتقّ من الرّحمة مبنيّ على المبالغة ، ومعناه ذو الرّحمة ، لا نظير له فيها ، ولذلك لا يُثنّى ولا يُجمع، كما يُثنّى الرّحيم ويُجمع ، وبناء فعلان في كلامهم بناء المبالغة يقال لشديد الامتلاء ملآن ولشديد الشّبع شبعان "[4].

والرّبط بين الأقوال أنّ أرقّ بمعنى : أوسع ، أو أرحم ، أو أرفق ، كلّها تدلّ على أنّ الرّحمن أعمّ من الرّحيم في صفة الرّحمة ، ويدعم كون الرّحمن صيغة مبالغة ؛ على ما ذكره العلماء ، وبذلك فإنّ الرّحمن أعمّ من الرّحيم .

والرّاغب هو الآخر ربط تفسيره للرّحمن ببنائه ، فميّز (الرّحمن) بكونه واسع الرّحمة ، أمّا (الرّحيم) فهو كثير الّرحمة في قوله : " الرّحمن والرّحيم نحو ندمان ونديم ، ولا يُطلق الرّحمن إلا على الله تعالى من حيث إنّ معناه لا يصحّ إلا له ، إذ هو وسع كلّ شيء رحمة ، والرّحيم يُستعمل في غيره ، وهو الّذي كثرت رحمته "[5] .

---

1 - البيهقي ، الأسماء والصفات ، 1/139-140 .

2 - البيهقي ، م.ن ، 1/140 .

3 - المكان نفسه .

4 - البيهقي ، م.س ، 1/136 .

5 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 1/254 .

هناك نقطة مهمّة يُثيرها تفريق الرّاغب بين صيغتيّ فعلان وفعيل ، فالأولى : دالّة على سعة ، والثّانية : دالة على كثرة ، فما الفرق بين السّعة والكثرة في الاسمين ؟

أرجّح أنّ الفرق بين الاسمين يكمن في أنّ السّعة مرتبطة بالمكان ، ومن هنا قوله تعالى : ﴿ وسع كرسيّه السّموات والأرض ﴾[1]، وجاء في اللسان : السّعة نقيض الضيق[2]، أمّا الكثرة فمرتبطة بالعدد ، فتصبح دلالة الرّحمة في الرّحمن متعلّقة بالمكان وهو السّموات والأرض وما في المكان ، وبذلك تكون دالّة على الرّحمة الشّاملة لكلّ ما في المكان من : إنسان وجان وحيوان ونبات وطير ، وغير ذلك ، وللصّالح وللعاصي ، وللمسلم وللكافر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ورحمتي وسعت كلّ شيء ﴾[3] ، أمّا الكثرة فهي دالّة على رحمته لعموم النّاس ، أو الرّحمة المتعلّقة بالمذنبين بدليل أنّها جاءت في القرآن مقترنة بالغفور في مواضع كثيرة .

وهذا يصبّ في قول الّذين قالوا : إنّ الرّحمن أعمّ ، والرّحيم أخصّ في الدّلالة ، ولكن ليس في ضوء ما خصّصوا من دنيا وآخرة ، أو من خصّها بالمؤمنين ، والله ﷻ أعلم .

ثالثاً - الصّفة المشبّهة :

ماهيّة الصّفة المشبّهة :

عرّف ابن الحاجب الصّفة المشبّهة بأنّها : " ما اشتُقّ من فعل لازم ، لمن قام به على معنى الثّبوت"[4].

والصّفة المشبّهة على ثلاثة أقسام ، منها : ما يفيد الثّبوت والاستمرار نحو : أبكم وأصم وأسمر ، وقد تدلّ على وجه قريب من الثّبوت : نحو سمين وكريم ، وقد تدلّ على الثّبوت نحو : ظمآن وغضبان[5].

---

1 - البقرة ، 255/2 .

2 - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وسع .

3 - الأعراف ، 156/7 .

4 - الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، 745/2 .

5 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص67 .

وعرّفها ابن هشام الأنصاريّ بقوله : " وهي الصّفة المصوغة لغير تفضيل ؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها ، دون إفادة الحدوث "[1] .

وقال فيها الفاكهيّ : إنّها ما اشتُقّ من فعل لازم مقصود ثبوت معناه[2] .
وقال في شرح ثبوتها : " (مقصود) بما اشتُقّ إفادة (ثبوت معناه) لموصوفه واستمراره دون حدوثه.
فإذا قلت : زيد حسن ، فمعناه : إثبات الحسن له واستمراره ؛ لأنّه متجدّد حادث .
فإذا قُصِد بالصّفة الحدوث ، قيل : زيد حاسن الآن أو غداً .
ولهذا قيل في ضيّق لما قصد الحدوث : قال الله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾[3] "[4] .

- صيغة فعيل :

ومن أبنية الصّفة المشبّهة (فعيل) ، ويأتي هذا البناء للدّلالة على الثّبوت واللزوم ممّا هو خِلقة أو مُكتسب ، كطويل وقصير وخطيب وفقيه[5] .

الخبير :

أورد الرّاغب ثلاث دلالات في تفسير معنى الخبير ، أحدها له ، والدّلالات الثّلاث ذكرها عندما قال: " وقوله تعالى : ﴿ والله خبير بما تعملون ﴾[6] أي عالم بأخبار أعمالكم ، وقيل : أي عالم ببواطن أموركم ، وقيل : خبير بمعنى مُخْبِر كقوله : ﴿ فينبّئكم بما كنتم تعملون ﴾[7] ، وقال تعالى : ﴿ ونبلوا أخباركم﴾[8]، ﴿ وقد نبأنا الله من أخباركم ﴾[9] أي من أحوالكم التي نُخْبَرُ عنها "[10] .

---

1 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص308 .
2 - ينظر : الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص189-190 .
3 - هود ، 12/11 .
4 - الفاكهي ، م.س ، ص190 .
5 - ينظر : السامرائي ، معاني الأبنية ، ص83 .
6 -المجادلة ، 13/58 .
7 - يونس ، 23/12 .
8 - محمد ، 31/47 .
9 - التوبة ، 36/9 .
10 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 188/1 .

الأقوال الّتي ذكرها الرّاغب تشير إلى ثلاثة معان في تفسير (خبير) ، الأوّل والثّاني : يجعل (الخبير) من الفعل (خبر) ، والذي ليس منه اسم فاعل ، ففسّر الدّلالة منه بعالم وخصّها تارة بأخبار الأعمال ، وأخرى ببواطن الأعمال ، الثّالث : يجعل (خبيراً) من الفعل المزيد (أخبر) بمعنى أنبأ ، فيكون بمعنى (مُخْبِر) .

أتصوّر أنّ الرّأيين الأوّلين اللّذين ذكرهما الرّاغب في تفسير (خبير) هما الأصحّ ؛ لأنّ الاسم حضر في القرآن مطلقاً ومقيّداً ، وعندما حضر مقيّداً جاء مختصاً بالأعمال والأفعال كما في الأمثلة التّالية :

﴿ قل لا تقسموا طاعة معروفة والله خبير بما تعملون ﴾[1] .

﴿ ذلك أزكى لهم إنّ الله خبير بما يصنعون ﴾[2] .

﴿ صنع الله الّذي أتقن كلّ شيء إنّه خبير بما تفعلون ﴾[3] .

أمّا ما ذكره الجرجانيّ من مؤشرات على بنية اسم الله (الخبير) فقوله : " (الخبير العليم) كقوله : ﴿ نبأني العليم الخبير ﴾[4] ، وقيل : المُخْبِر والمُخَبِّر والمعلّم واحد "[5] .

وقال ، أيضاً ، في موضع آخر : " ﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾[6] معطوف على مضمر تقديره : أحطنا بالغيب والشّهادة خبيراً ، ولا ينبّئك بالأمر مثل خبير به "[7].

يبدو أنّ الرّاغب برأيه المذكور أوّلاً : (أي عالم بأخباركم) قد عدّ الخبير صفّة مشبّهة ، أمّا الجرجانيّ ، فلم يُصرِّح برأيه ، وذكر قولاً يردّه إلى المُخْبِر والمُخَبِّر ، ويعدّه من الفعل (أخبر) ، على أساس أنّه صيغة مبالغة محوّلة من اسم الفاعل (المُخْبِر) .

---

1 - النور ، 53/24 .

2 - النور ، 30/24 .

3 - النمل ، 88/27 .

4 - التحريم ، 3/66 .

5 - الجرجاني ، درج الدرر ، 591/2 .

6 - فاطر ، 14/35 .

7 - الجرجاني ، م.س ، 1442/4 .

الجليل :

فسّر الجرجانيّ الجليل بقوله : " والجليل : الكثير بشأنه أو بمعنى من معانيه "[1] .

وأتصوّر أنّ ما قصده الجرجانيّ بالكثير في صفة الجلالة هو الكمال ؛ لأنّ كثرة المعنى في الشّيء تدلّ على كماله ، والكمال يدلّ على لزوم الصّفة وثباتها ، والكثرة ، هنا ، الّتي تحدّث عنها الجرجانيّ، لا علاقة لها ببنية الاسم ، بل علاقتها بالصّفة في دلالتها على الكمال .

وأرى أنّه لا حرج في صيغ المبالغة السّابقة أن تُنسب فيها الكثرة إلى الصّفة إذا أُوِّلت الكثرة بالكمال ، على سبيل معنى بلاغيّ وهو التّأكيد ، لاسيما أنّ كمال الصّفات وثبوتها نابع من الصّفات نفسها في تعلّقها بذات الله ﷻ لا بصيغها ، فحتّى صفات الصّفة المشبّهة المشهورة بدلالتها على الثّبات واللزوم ، لم يكن ذلك نابعاً فيها من صيغها ، بل من طبيعة الصّفات نفسها .

رابعاً - التّفضيل :

ماهيّة التّفضيل :

هو صيغة مشتقّة تدلّ على اشتراك شيئين في معنى ، وعلى زيادة أحدهما على الآخر فيه ، نحو : (سمير أكبر من سليم)[2] .

وهو : " ما اشتقّ من فِعِل لموصوف بزيادة على غيره "[3] .

وعرّفه الفاكهيّ بقوله : " ثلاثيّ ، متصرّف ، تامّ ، مجرّد لفظاً وتقديراً ، قابل للتّفاوت ، غير دالّ على لون ولا عيب ، ولا منفيّ ، ولا مبنيّ للمفعول "[4] .

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 1587/4 .

2 - ينظر : راجي الأسمة ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص148 .

3 - علي الجرجاني ، معجم التعريفات ، ص25 .

4 - الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص190 .

ويعرّفه عبّاس حسن بأنّه : " اسم ، مشتقّ ، على وزن (أفعل) يدلّ ، في الأغلب ، على أنّ شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه "[1]

أركان اسم التفضيل :

الأركان الّتي يقوم عليها التّفضيل الاصطلاحيّ – في أغلب حالاته – ثلاثة :

1- صيغة (أفعل) ، وهي اسم مشتقّ .

2- شيئان يشتركان في معنى خاصّ .

3- زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاصّ .

4- والّذي زاد يُسمَّى (المُفَضَّل) ، والآخر يُسمّى : (المُفَضَّل عليه) ، أو (المَفْضول)[2].

التّفضيل عند الرّاغب والجرجانيّ .

التّفضيل يقتضي الاشتراك في الوصف بين طرفيّ التّفضيل ، وهو أمر عدّه عدد من العلماء غير جائز في حق الله ﷻ ، فما موقف الجرجانيّ والرّاغب من سياق التّفضيل الّذي وردت فيه بعض أسماء الله ﷻ ؟ وكيف عالجا قضية الاشتراك ؟ لاسيما في وصف لا يصحّ فيه الاشتراك ، وهو الخلق .

عدّ الجرجانيّ ما ورد في القرآن الكريم من أسماء الله ﷻ مجموعاً ومضافاً إلى اسم تفضيل من جنس لفظه ، أو من غيره ، يقف عند حدود اللفظ ، ولا يتجاوز ذلك إلى الدّلالة ، عندما قال : "وقوله: ﴿ وهوخيرالحاكمين ﴾[3]،و﴿ خيرالنّاصرين ﴾[4]، و﴿ أرحمالرّاحمين ﴾[5]،و﴿ أحسن الخالقين ﴾[6] كلّه على سبيل المجاز واعتبار التّسمية واللفظ دون المعنى ، تعالى الله أن يجانس شيئاً من خلقه علوّاً كبيراً "[7] .

---

1 - عباس حسن ، النحو الوافي ، 395/3 .

2 - ينظر : المكان نفسه .

3 - يونس ، 109/10 .

4 - آل عمران ، 150/3 .

5 - يوسف ، 64/12 .

6 - المؤمنون ، 14/23 .

7 - الجرجاني ، درج الدرر ، 784/2 .

عندما اعتبر الجرجانيّ التّفضيل مجازاً يقف عند حدود اللفظ ولا يتجاوزه إلى المعنى ، فهو يوحي أنّ الأمر يقف عند حدود عالم اللغة ، دون أن يقتضي حضوراً حقيقيّاً في الواقع ، وهذا ما أدّى إلى تصنيفه للنّصّ إلى حقيقة ومجاز في مواطن عديدة ، ومثاله عندما عدّ الإسناد في قوله ﷻ : ﴿ عزير ابن الله ﴾[1] إسناداً مجازيّاً وليس إسناداً حقيقيّاً لمّا قال : " وقالوا : إنّه ابن الله ، وإنّما أسند هذه المقالة إلى جماعة من اليهود على طريق المجاز كما تقول الرّوافض : عليّ إله "[2] .

ويقترب الرّاغب من الجرجانيّ في تفسير سياق التّفضيل الّذي ورد فيه لفظ الخالق ، ولكنّه لم يعد التّفضيل مجازاً ، إنّما فرّق بين عالم اللغة وعالم الواقع ، عندما قصر المعنى في قوله ﷻ : ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾[3] على عالم اللغة كافتراض على حسب معتقدات المشركين ، دون أن يتجاوز ذلك إلى إثبات حضوره حقيقة في الواقع ، حيث قال : " أو يكون على تقدير ما كانوا يعتقدون ويزعمون أنّ غير الله يبدع ، فكأنه قيل : فاحسب أن هاهنا مبدعين وموجدين ، فالله أحسنهم إيجاداً على ما يعتقدون كما قال : ﴿ خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم ﴾[4] "[5] .

ولم يكن هذا التّفسير الوحيد الّذي ذكره الرّاغب للتّفضيل في (أحسن الخالقين) ، إذ ذكر تفسيرين آخرين ، الأول : أنّ التّعبير بالتّفضيل جاء لإجازة وصف غير الله بالخلق ، والثّاني : أوّل فيه الخالقين على معنى المُقدِّرين ، عندما ذكر الآية وأتبعها بقوله : " يدلّ على أنّه يصحّ أن يوصف غيره بالخلق ، قيل : إنّ ذلك معناه أحسن المُقدِّرين "[6] .

وأتصوّر أنّ الرّاغب قصد بالتّفسير الأوّل ، وهو جواز إطلاق وصف الخلق على غير الله ﷻ ، من باب إطلاق اللفظ مع اختلاف الدّلالات ، عندما عدّ الخالق من المشترك الّذي يطلق على الله ﷻ وعلى

---

[1] - التوبة ، 30/8 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 876/2 .
[3] - المؤمنون ، 14/23 .
[4] - الرعد ، 16/13 .
[5] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 209/1-2010 .
[6] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 209/1 .

غيره ، فتتعدّد الدّلالات ، فهو في وصف الله ﷻ بمعنى الإبداع والإيجاد ، وفي الأنبياء خلق بإذنه ، وفي الإنسان بمعنى الكذب أو التّقدير ، وعليه يكون الله أحسن الخالقين .

إذن ، كلا العالمين نفى أن يكون التّفضيل على حقيقته بما يقتضيه من اشتراك في الصّفات وتفاوت فيها ، تارة بقصر الأمر على مستوى اللفظ دون المعنى عند الجرجانيّ ، أو من خلال اعتبار أن التّفضيل افتراضيّ على حسب معتقدات المشركين ، ولا مجال للحقيقة عند الرّاغب إلا في ضوء المشترك الّذي بدا أكثر وضوحاً في موقفه من التّفضيل في قوله ﷻ : ﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾[1] ، إذ أكد أنّ الجمع فيه لا يدلّ على اشتراك ومجانسة ، فإثبات لفظ الحكيم لغير الله ﷻ لا يعني إفراد دلالة واحدة للوصف ، فالحكمة في حقّ الله غيرها في وصف غيره ، " فإذا قيل في الله تعالى : هو حكيم ، فمعناه بخلاف معناه إذا وُصف به غيره ، ومن هذا الوجه قال الله تعالى :﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾[2] "[3]، ويُفهم من كلامه أنّ سياق التّفضيل الّذي أدّى إلى الجمع بين حكمة الله وحكمة غيره في لفظ (الحاكمين) ، لا يدلّ على مجانسة واشتراك ؛ لأنّ الرّاغب افترض من البداية الخلاف ، فأثبت الصّفات لله تعالى بمعان هي خلاف ما لها من معان في وصف غيره .

وبناء على ما سبق ، فإنّ التفضيل خرج في السّياقات الّتي وردت فيها أسماء الله ﷻ عن دوره التّقليديّ ، لأداء أدوار جديدة تتحكم فيها طبيعة الأسماء وخصوصيّتها ، فلم يَعُد دالاً على الاشتراك في موضوع التّفضيل أو صفته ؛ لأنّ التّفضيل تعلق بجمع لماهيّات مختلفة ، وعليه فإنّ التّفضيل كان راجعاً إلى صفات مختلفة ، وإن اشتركت في الاسم ، فالحسن مقصور على الله وحده إذا قيس في معنى الخلق الحقيقيّ وهو الإيجاد ، ويتجاوز القصر إذا كان الخلق في جمع (أحسن الخالقين) متناولاً لمعاني الخلق الّتي ذكرها الرّاغب ، وهي الإيجاد ، والخلق بإذن الله ، والكذب ، والتّقدير ، وإذا دقّقنا أكثر ، فإنّ الحسن راجع إلى الله وحده ؛ لأنّ الخلق بإذنه راجع إليه ، أمّا في الحالات الأخرى فلا ينطبق عليها إثبات الحسن ولا الخلق ؛ لأنّها خارجة عن مفهوم الخلق الحقيقيّ .

---

1 - التين ، 8/95 .

2 - المكان نفسه .

3 - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 168/1 .

وكذلك ، لم يعد التّفضيل برهاناً لغويّاً لإثبات معنى في الواقع ، إنّما حضر كبنية لغويّة لمعان يقتصر حضورها على عالم اللغة ، عندما شكّل سياقاً افتراضيّاً مكّن من محاجّة المشركين انطلاقاً من أفكارهم وأوهامهم .

كما دلّ كلام العالمين على أنّ الجمع لا يقتضي تجانس المجموعين في الصّفة وتشابههم فيها ، فما يحكم ذلك الذّوات الّتي يعود الجمع إليها ، فجمع الله ﷻ مع غيره في الرّاحمين والحاكمين والنّاصرين ، لا يدلّ على اتفاق الذّوات المختلفة في ماهيّة الصّفات المجموعة ، وهذا يدعم ما ذهب إليه الرّاغب بأنّ وحدة اللفظ لا تدلّ على وحدة الدّلالة بين صفات الله ﷻ وصفات غيره ، عندما عدّ صفة الحكمة في الله ﷻ بخلاف صفة الحكمة في غيره .

وأرى أن ما ذهب إليه الرّاغب والجرجانيّ من تفسيرات للتفضيل والجمع الّذي وردت فيه بعض الأسماء في النّصوص القرآنية يُقدِّم حلولاً معقولة ، تُسهم في الرّدّ على كثير من الجدل الّذي دار حولها؛ لأنّ الجمع بين الأشياء وإن اتّحدت ألفاظها لا يدلّ على اشتراكها أو تماثلها في الذّوات والصّفات .

المبحث السّادس : السِّياق والنّظم القرآنيّ للأسماء الحسنى .

أوّلاً - مفهوم السّياق :

1- السّياق لغة :

السّياق لغة من (سَوَقَ) : وهو حَدْو الشّيء . يقال : ساقَهُ يَسوقُهُ سَوْقاً وَسِياقاً[1]، وقد انْساقَت الإبلُ وَتَساوَقَت إذا تَتابَعَت[2] .

وذهب عبد الفتاح البركاويّ إلى أنّه يمكن أن يكون لفظ (السّياق) مصدراً للفظ (ساوَق) على وزن الفاعل ، فتدلّ كما ذكر التّهانويّ في معناها على المتابعة والموالاة ، ويكون حينئذ مرادفا (للمساوقة)[3]، الّتي ذكر التّهانويّ أنّها تعني التّلازم بين الشّيئين بحيث لا يتخلّف أحدهما عن الآخر ويتبع كلّ منهما صاحبه[4] .

2- السّياق عند القدماء والمحدثين .

حضر لفظ السّياق عند القدماء بمفاهيم عديدة هي : تتابع الكلمات في الجمل أو الجمل في النّصوص، والمقام الّذي يصاحب الكلام ، والقصّة أو الظّرف الخارجي . ولم يكن مصطلح السّياق ذا شهرة ، عندهم ، فقد تقدّمت عليه ألفاظ تدلّ على وجه من وجوهه مثل : الحال ، والموقف ، والمقام ، بينما هو عند المحدثين يتناول بعدين ، هما : السّياق اللغوي الّذي يتصل بالنّصّ ، والسّياق الخارجيّ الدّالّ على كلّ العناصر غير اللغويّة المصاحبة للنّصّ[5] .

---

[1] - ينظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، 117/3 .

[2] - ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة سوق .

[3] - ينظر : عبد الفتاح البركاوي ، دلالة السياق ، ص26 .

[4] - ينظر : التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، 1528/2 .

[5] - ينظر ، عبد الفتاح البركاوي ، م.س ، ص26-30 .

وفي مرحلة مبكّرة ، أشار الإمام الشّافعيّ إلى دور السّياق في تحديد الدّلالة بقوله : " فإنّمـا خاطـب الله بكتابه العرب بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان ممّا تعرف من معانيها اتّـساع لـسانها . وأنّ فِطْرته أن يُخاطِب بالشّيء عاماً منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظّاهر ، ويستغنى بأوّل هـذا منـه عن آخره ، وعاماً ظاهراً يراد به الخاصّ . وظاهراً يُعرف في سياقه أنّه يُراد به غير ظـاهره . فكـلّ هذا موجود علمه في أوّل الكلام أو وسطه أو آخره "[1] .

وفيما يتعلّق بالقرآن ، فإنّ العلماء قديماً درسوا سياق القرآن بمصطلح شهير عرف بالنّظم الّذي عدّه أبو موسى عِلماً يُبرز الأسرار والنّكت في أسلوب القرآن ، ويكشف الفروق المعنويّة الدّقيقة بين خصوصيّات التّراكيب ، ويربط هذه الخصوصيّات بالسّياق والغرض العامّ[2].

ويُمكن أن تُفهم نظريّة النّظم عند عبد القاهر الجرجانيّ على أنّها نظريّة سياقيّة تركّز على النّصّ اللغويّ ، لاسيما عندما يذكر " أنّ الألفاظ لا تتفاضَل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأنّ الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى الّتي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ ، وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك في موضع ، ثمّ تراها بعينها تثقـل عليك وتوحشك في موضع آخر "[3] .

اهتمّ المحدثون بالسّياق لما له من أهمّيّة كبيرة في توجيه المعنى ؛ لأنّ الكلمات من حيث المعنى المعجميّ تدلّ على أكثر من معنى ، والّذي يحدّد المعنى المقصود هو السّياق ، وهذا ما جعل اللغويّين يصنّفون المعنى المعجميّ للكلمة بأنّه متعدّد ويحتمل أكثر من معنى واحد ، في حين أنّ المعنى السّياقيّ لا يحتمل أكثر من معنى واحد[4] .

---

1 - الشافعي ، الرسالة ،1/51-52 .

2 - ينظر : محمد أبو موسى ، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، ص189 .

3 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص46 .

4 - ينظر : علي زوين ، منهج البحث اللغوي ، ص185 .

وفي العصر الحديث ظهرت مدارس تهتمّ بالسّياق كمدرسة لندن الّتي عُرِفت بالمنهج السّياقيّ بزعامة عالمها فيرث ، وركّزت على الوظيفة الاجتماعيّة للسّياق ؛ لأنّ دراسة معاني الكلمات تتطلّب تحليلاً للسّياقات والمواقف الّتي ترد فيها[1] .

ويقسّم المحدثون السّياقات تقسيمات عدّة ، منها التّقسيم الّذي ذكره د.أحمد مختار للعالم K.Ammer ، حيث يقسّمه إلى : :

1- السّياق اللفظيّ ، أو السّياق اللغويّ .
2- السّياق العاطفيّ .
3- سياق الموقف .
4- السّياق الثّقافيّ[2] .

1 - ينظر : أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص68-69 .
2 - ينظر : أحمد مختار ، م.ن ، ص69 .

ثانياً - علاقة الأسماء الحسنى بالسّياق والنّظم القرآنيّ عند الرّاغب :

لم يركّز الرّاغب في كتابه (المفردات) على الدّلالة السّياقية لأسماء الله الحسنى ، ممّا جعل دور السّياق في تحديد دلالتها محدوداً يكاد يقتصر على أمثلة يسيرة ، رجّح فيها السّياق أحد وجوه التّأويل لدلالة الاسم ، أو اتّكأ عليه في تعليل أحد الأساليب وبيان وجه دلالته .

والدّور الّذي لعبه السّياق في ترجيح أحد احتمالات التّأويل على الأخرى ، كان عندما أوّل الرّاغب دلالة المحيط ؛ لأنّ معناها ، في ضوء التّأويل ، كان يحتمل دلالات ثلاثاً هي : الحفظ ، والعلم ، والقدرة . ولكنّ السّياق هو الّذي رجّح كلّ دلالة من الدّلالات على الأخرى في النّصوص القرآنيّة الّتي ورد فيها الاسم ، فعندما كانت الإحاطة تتعلّق بكلّ شيء في قوله ﷻ: ﴿إن الله بكل شيء محيط ﴾[1]، فإنّ الرّاغب أوّل دلالتها بالحفظ[2]، بينما عندما تعلّقت الإحاطة بالعمل في قوله ﷻ : ﴿ إنّ الله بما تعملون محيط ﴾[3]، فإنّ الرّاغب أوّلها على معنى العلم[4] .

ودور السّياق ، عند الرّاغب ، لا يقف عند حدود النّص الّذي وردت فيه اللفظة ، بل يمتدّ إلى النّصّ القرآنيّ ككلّ ، وطبّق ذلك على دلالة السّميع ، إذ استدلّ على صحّة تأويله بالعليم ، بأنّ فعل السّمع احتمل دلالة غير دلالته الحقيقيّة ، وهي الإفهام[5]في قوله ﷻ : ﴿ إنّك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصّم الدّعاء ﴾[6].

ودور السّياق في ترجيح دلالة من الدّلالات المتعدّدة للاسم ، ظهر ، كذلك ، في تحديد الرّاغب لدلالة القريب في نصوص قرآنيّة عديدة ، فعندما ورد الاسم في سياق يتعلّق بالدّعاء في قوله ﷻ : ﴿ فإنّي

---

1 - فصلت ، 54/41 .

2 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 180/1 .

3 - آل عمران ، 120/3 .

4 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س، 180/1 .

5 - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 319/1 .

6 - النحل ، 80/16 .

قريب أجيب دعوة الدّاع ﴾[1] أوّل الرّاغب القرب بالرّعاية[2] ، أمّا عندما ورد القرب في سياق تعلّق بالمكان وهو حبل الوريد في قوله ﷻ : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾[3]، فإنّ الرّاغب أوّله على معنى القدرة[4]، وأوّل القرب المكانيّ على معنى الإفضال والفيض[5]عندما تعلّق القرب بنبيّ يناجي ربّه بقوله: " إلهي أقريب أنت فأناجيك ؟ أم بعيد فأناديك ؟ فقال: لو قدّرْتُ لك البعد لما انتهيت إليه ، ولو قَدّرْتُ لك القرْب لما اقتدرت عليه "[6] .

وأسماء الله ﷻ لها تأثير ، أيضاً ، في دلالات المفردات في السّياقات الّتي تحضر فيها ؛ ليكون لها دور المؤثّر في صياغة الدّلالات ، مثلما أشار إلى هذا الدّور الرّاغب عندما جعل (كان) في قوله ﷻ : ﴿ وكان الله بكلّ شيء عليما ﴾[7]، و﴿ وكان الله على كلّ شيء قديرا ﴾[8] ، تخرج من الدّلالة على الماضي إلى الدّلالة على الأزليّة ، حيث قال فيها : " كان : عبارة عمّا مضى من الزّمان ، وفي كثير من وصف الله تعالى تنبئ عن معنى الأزليّة "[9] .

وتشير الدّلالة الّتي ذكرها الرّاغب لقوله ﷻ : ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾[10]إلى أنّه لا يمكن فهم دلالة التّفضيل الّذي ورد فيه اسم الله الخالق مجموعاً دون النّظر إلى السّياق الّذي ورد فيه ، ولاسيما استهلاله بلفظ (تبارك) ؛ ليدلّ على تخصيص للمعنى المذكور بالله ﷻ بدلاً ممّا أوهم به التّفضيل من اشتراك وعموم ، إذ قال : " كلّ ذلك تنبيه على اختصاصه تعالى بالخيرات المذكورة مع ذكر تبارك "[11].

---

[1] - ق ، 16/50 .

[2] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 516/2 .

[3] - ق ، 16/50 .

[4] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 516/2 .

[5] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 516/2 .

[6] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 516/2 .

[7] - الأحزاب ، 40/33 .

[8] - الأحزاب ، 27/33 .

[9] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 572/2 .

[10] - المؤمنون ، 14/23 .

[11] - الراغب الأصفهاني ، م.س ، 56/1 .

وكذلك ، وظّف الرّاغب السّياق القرآنيّ في تعليل مجيء اسم الله القادر بصيغة الجمع في قوله ﷻ : ﴿فقَدَرْنا فنعم القادرون﴾[1]، فكان الجمع لقادر يحتمل أن يكون على معنى التّقدير ، أو الحكم ، أو إعطاء القدرة ، وذلك في قوله : " ﴿ فقدرنا فنعم القادرون ﴾[2]، تنبيهاً أنّ كلّ ما يحكم به فهو محمود في حكمه ، أو يكون من قوله : ﴿ قد جعل الله لكلّ شيء قدْرا ﴾[3]، وقُرِئ : (فقدّرنا) بالتشديد ، وذلك منه أو من إعطاء القدرة "[4] .

وما يهمّ ممّا ذُكِر أنّ الرّاغب بنى الدّلالات المذكورة مستعيناً بالسّياق ، فتارة استعان برواية التّشديد للفعل (فقدّرنا) ، فذهب به إلى أنّ القادرين بمعنى المقدِّرين ، ومرّة أخرى استعان بسياق قرآنيّ آخر هو ﴿ قد جعل الله لكلّ شيء قدْرا ﴾[5]، رد فيه الدّلالة في الاسم إلى القدْر ، والّذي هو تبيين كمية الشّيء[6] ، واستعان بسياق المدح لبناء الدّلالة الثّالثة ، وهي التّنبيه على كونه محموداً في كلّ أحكامه ، فتكون القادرون بمعنى الحاكمين .

وأتصوّر أنّ ما جعل الرّاغب يؤوّل دلالة القادر على معنى المقدِّر السّياق القرآنيّ الّذي ورد فيه لفظ (القادرون) ، ولاسيما سبقه بعبارة (قَدَر معلوم) في قوله ﷻ : ﴿ ألم نخلقكم من ماء مهين ، فجعلناه في قرار مكين ، إلى قَدَر معلوم ، فقَدَرْنا فنعم القادرون ، ويل يومئذ للمكذّبين ﴾[7]. ممّا جعله يرى باحتمال أن يكون معناها على معنى المقدِّرين ؛ لأنّ ما سبقها دلّ على معنى التّوقيت والتّقدير .

---

[1] - المرسلات ، 23/77 .
[2] - المكان نفسه .
[3] - الطلاق ، 3/65 .
[4] - الراغب الأصفهاني ، المفردات ، 511/2 .
[5] - الطلاق ، 3/65 .
[6] - ينظر : الراغب الأصفهاني ، م.س ، 511/2 .
[7] - المرسلات ، 20/77-23 .

ثالثاً - علاقة الأسماء الحسنى بالسّياق والنّظم القرآنيّ عند الجرجانيّ :

أدرك الجرجانيّ وجود صلة بين أسماء الله ﷻ ومعاني الآيات وأحكامها الّتي خُتِمت بها ، ممّا دفعه إلى الاهتمام بنظمها في النّصوص القرآنيّة ، لاسيما تحليل العلاقات بين معاني الآيات وأحكامها ودلالات الأسماء ، فوقف ، بشكل لافت ، عند ظاهرة ذكر الأسماء في خواتيم الآيات ، فنوّه إلى أغراض ذكرها، فَتَركّز بحثه على هذه القضيّة .

كان حظّ الأغراض الأخرى عند الجرجانيّ قليلاً جدّاً ، فتطرّق مرّتين للغرض البلاغيّ من تخصيص العامّ ، ومرّة للتّقابل في الوصف في سياق واحد ، على النّحو الآتي :

جعل الجرجانيّ الغرض من تقييد وصف العلم الوارد في اسمه العليم ، التّهديد[1]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ والله عليم بالظّالمين ﴾[2] ؛ ليشير إلى أنّ تقييد الوصف الوارد في أسماء الله تعالى جرى لأبعاد دلاليّة ، ولا يدلّ على قصر لعلم الله ﷻ على أمر أو خلق كالظّالمين ، والّذي ينافي كمال الوصف .

والتّهديد الّذي خرج إليه الغرض البلاغيّ من الإخبار[3] في قوله تعالى : ﴿ والله بصير بالعباد ﴾[4]، نابع من ربط الجرجانيّ بين سياق الآية وما سبقها من نصّ قرآنيّ ، وهو قوله تعالى : ﴿ وإن تولّوا فإنّما عليك البلاغ ﴾[5]، فحدّد الله تعالى وظيفة الرّسول في إبلاغ الرسالة ؛ " لأنّ تبليغ الرّسالة أداؤها وإيصالها، وفي قوله : ﴿ فإنّما عليك البلاغ ﴾[6] تمهيد لعذر النّبيّ ﷺ بعد البلاغ "[7]، أمّا مراقبة العباد وأعمالهم لمحاسبتهم على أيّ طريق اتّبعوه ، فمردّه إلى الله تعالى ، فمن تبع غير طريقه سبحانه ، فإنه سبحانه يتوعّده بحساب عسير ، فأثبت الله تعالى بصره من باب حجّته على العباد .

---

1 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 235/1 .
2 - البقرة ، 95/2 .
3 - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 473/2 .
4 - آل عمران ، 20/3 .
5 - المكان نفسه .
6 - المكان نفسه .
7 - الجرجاني ، م.س ، 473/2 .

والوصف بسريع العقاب في قوله ﷻ : ﴿ وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إنّ ربّك سريع العقاب وإنّه لغفور رحيم ﴾[1] لا ينافي وصف الله بالحليم في القرآن ، كما قال الجرجانيّ : " والوصف بسريع العقاب لا يضادّ الوصف بالحليم ؛ لأنّ السّرعة غير العجلة ، تدلّ عليه أنّ العجلة لا تدع الرّجل أن يمهل من القلق والضّجر ، وأمّا السّرعة فلا تمنعه من الإمهال ولكنّه إذا ابتدأ لم يبطئه شيء ، والله أعلم "[2] .

الذّكر ، وأغراضه .

اهتمّ الجرجانيّ بالتّناسب الدّلاليّ بين فواصل الآيات المختومة بأسماء الله ﷻ وبين مضمون الآيات ، فتتبّع أغراض ذكرها ، وهذه الأغراض هي :

التّرغيب :

بيّن الجرجانيّ أنّ ترغيب التّائبين الّذين ركبوا السّفينة هو الغرض من ذكر (الغفور ، الرّحيم) في قوله ﷻ : ﴿ وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها وباسم الله مرساها إنّ ربّي لغفور رحيم ﴾[3]، فقال الجرجاني : "وذكر المغفرة والرّحمة لترغيب التّائبين الّذين ركبوا في السّفينة "[4] .

التّرهيب والتّرغيب :

انتبه الجرجانيّ إلى دلالة ذكر اسمي الله ﷻ (العزيز ، الرّحيم) مقترنين في قوله تعالى : ﴿ وإنّ ربّك لهو العزيز الرحيم ﴾[5]، فأدّى الاسمان غرضيّ التّرهيب والتّرغيب[6]؛ لأنّ الآية السّابقة جاءت في سياق

[1] - الأنعام ، 165/6 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 741/2 .
[3] - هود ، 41/11 .
[4] - الجرجاني ، م.س ، 971/3 .
[5] - الشعراء ، 9/26 .
[6] - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 1322/3 .

بدأ الحديث عن دعوة الرّسول ﷺ للمشركين في قوله تعالى : ﴿ تلك آيات الكتاب المبين لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين ﴾[1]، حيث جمع الله في الدعوة فيه بين التّرهيب والتّرغيب ، فكان التّرهيب بالوعيد الوارد في قوله تعالى : ﴿ وما يأتيهم من ذكر من الرّحمن محدث إلا كانوا عنه معرضين فقد كذّبوا فسيأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون ﴾[2]، ثمّ تبعه التّرغيب بدعوتهم إلى رؤية نعم الله عليهم ، وما في ذلك من علامة ودليل على صدق ما جاء به الرّسول ﷺ في قوله ﷻ: ﴿ أولم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كلّ زوج كريم إنّ في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ﴾[3]، فوقع الاسمان موقعهما من النّصّ معادلين للمعنيين الواردين .

التّرغيب والتّعريض :

ذهب الجرجانيّ إلى أنّ الغرض من حضور الاسمين (الغفور، الرّحيم) في قوله تعالى : ﴿ قل أنزله الّذي يعلم السّر في السّموات والأرض إنّه كان غفوراً رحيما ﴾[4]، هو التّرغيب والتّعريض بقبول التّوبة إن تابوا[5]؛ لأنّهما وردا داخل نصّ يسجّل افتراءات المشركين في تكذيب الرّسول ﷺ ، منه قوله تعالى : ﴿وقالوا أساطير الأوّلين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ﴾[6].

وعليه ، فإنّ الجرجانيّ نظر إلى السّياق الّذي ورد فيه الاسمان ، أي سياق الإنكار ، على أنّه سياق جدل أيضاً ، عرض الله ﷻ فيه حجج الكافرين لتكذيب الرّسول ﷺ ، ثمّ ردّ الله ﷻ عليهم بتأكيد كلام الرّسول ﷺ لهم بأنّ القرآن منزّل من عنده رحمة بهم ، وألمح إلى أنّ باب التوبة لا زال مفتوحاً لهم إن تحوّلوا عن التّكذيب بالرّسول ﷺ إلى التّصديق به .

---

1 - الشعراء ، 26/2-3 .

2 - الشعراء ، 26/5-6 .

3 - الشورى ، 42/7-8 .

4 - الفرقان ، 25/6 .

5 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 3/1304 .

6 - الفرقان ، 25/5 .

إثبات القدرة :

علّل الجرجانيّ مجيء الاسمين (العزيز ، الحكيم) معاً متتابعين في قوله ﷻ : ﴿ إن تعذبهم فإنّهم عبادك وإن تغفر لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم ﴾[1] في ختام نصّ سبقه ذكر المغفرة ؛ لغاية إثبات قدرة الله ﷻ ونفي العجز عنه ، الّذي قد يتوهمه المشركون " وإنّما قال العزيز الحكيم ؛ ليبيّن أنّ مغفرته لم تقع عن جهل ولا عجز ، ولكنّه يعفو مع القدرة على الانتقام ، حكيم فيما فعل "[2] .

التّأكيد :

علّل الجرجانيّ ذكر الاسمين (التّواب ، الرحيم) في نهاية نصّ اشتمل على الفعل في قوله ﷻ : ﴿ألم يعلموا أنّ الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصّدقات وأنّ الله هو التّواب الرّحيم ﴾[3]، بأنّه لغرض تأكيد معنى الآية في قبول التّوبة حيث قال : " (هو التّواب) ؛ لتأكيد الوصف والأخذ وهو القبول والإنابة "[4] .

وعندما ردّ الله تعالى على سؤال المؤمنين بيان ما أُحِل لهم وما حُرِّم عليهم من الطّعام : ﴿ يسألونك ماذا أُحِلّ لهم قل أُحِل لكم الطيبات وما علّمتم من الجوارح ﴾[5]، ختم بقوله تعالى : ﴿ واتّقوا الله إنّ الله سريع الحساب﴾[6]، فبيّن الجرجاني أنّ الغرض من ذكر سريع الحساب ؛ لتأكيد الزّجر والتّحذير في معنى الجزاء ؛ لأنّ من نوقِش في الحساب عُذِّب[7] .

الحثّ على الإقدام :

---

[1] - المائدة ، 118/5 .
[2] - الجرجاني ، درج الدرر ، 701/2 .
[3] - التوبة ، 104/9 .
[4] - الجرجاني ، م.س ، 918/2 .
[5] - المائدة ، 4/5 .
[6] - المكان نفسه .
[7] - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 652/2 .

علّل الجرجانيّ ذكر العلم والحكمة في ختام نصّ قرآنيّ دعا فيه الله ﷻ المؤمنين أن لا يضعفوا في طلب الكفار قتلاً وأسراً ، على الرّغم ممّا بهم من أذى في قوله ﷻ : ﴿ ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنّهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليماً حكيما ﴾[1]؛ لكون المؤمنين أولى بالإقدام والشّجاعة[2] .

التّأميل :

بيّن الجرجانيّ أنّ معنى التّأميل هو الغرض من ذكر (الغفور ، الرّحيم) في ختام نصّ قرآنيّ وصف الله ﷻ فيه نفسه بأنّه شديد العقاب في قوله سبحانه : ﴿ اعلموا أنّ الله شديد العقاب وأنّ الله غفور رحيم ﴾[3]، وأوحى بهذا المعنى في قوله : " ثمّ ذكر أنّه (غفور رحيم) ؛ لئلا يؤدّي بهم التّخويف إلى القنوط "[4].

التّوبيخ والتّهديد :

اعتبر الجرجانيّ أنّ الغرض من ذكر الشّهيد في آخر النّصّ القرآني الآتي : ﴿ قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله والله شهيد على ما تعملون ﴾[5] ، هو تحقيق أعظم توبيخ وتهديد[6] .

التّنبيه على الاعتدال :

بيّن الجرجانيّ الصّلة بين ذكر (الغفور ، الحليم) في ختام المعاني المذكورة في قوله تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النّساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنّكم ستذكرونهنّ ولكن لا تواعدوهنّ

---

1 - النساء ، 104/4 .
2 - ينظر : الجرجاني ، درج الدرر ، 629/2 .
3 - المائدة ، 98/5 .
4 - الجرجاني ، م.س ، 690/2 .
5 - آل عمران ، 98/3 .
6 - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 511/2 .

سرا إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ولا تعزموا عقدة النّكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أنّ الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أنّ الله غفور حليم ﴾[1] بقوله : " وإنّما ذكر المغفرة والحلم ؛ لئلا يميلهم هذا التّحذير عن الاعتدال بين الخوف والرّجاء ، فالله تعالى رفع الجناح عن شَيْن التّعريض والإضمار ، وحرّم شيئين : المواعدة سراً ، وعزم عقدة النّكاح "[2] .

تنزيه الله ﷻ عن الظّلم :

علّل الجرجانيّ وصف الله لنفسه بالعلوّ والكبرياء في ختام نصّ أباح للرّجال هَجْر النّساء وضربهنّ عند خوف نشوزهنّ في قوله ﷻ : ﴿ واللاتي تخافون نشوزهنّ فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهنّ فإنّ أطعنكم فلا تبغوا عليهنّ سبيلاً إنّ الله كان عليّاً كبيرا ﴾[3] ، بتنزيه الله ﷻ عن الظّلم عندما قال : " وإنّما وصف نفسه بالعلوّ والكبرياء ؛ لتعاليه عن إباحة التّجنّي والعدوان والكبر ، شأنه إقامة القسط والأخذ للمظلوم من الظّالم المتجنّي "[4] .

التّرتيب :

بيّن الجرجانيّ العلاقة بين وصف الله ﷻ بسريع الحساب والمعنى السّابق الّذي مدح الله تعالى فيه المؤمنين من أهل الكتاب الّذين آمنوا بالرّسول ﷺ ، وبشّرهم بالأجر في قوله : ﴿ أولئك لهم أجرهم عند ربّهم إنّ الله سريع الحساب ﴾[5]؛ لكون الجزاء بالأجر الموعود يأتي بعد الحساب عندما قال : " واتّصال (سريع الحساب) بما قبله من حيث إنّ الجزاء بعد الحساب "[6] .

التّخفيف ورفع الإصر :

---

1 - البقرة ، 35/2 .
2 - الجرجاني ، درج الدرر ، 404/1 .
3 - النساء ، 34/4 .
4 - الجرجاني ، م.س ، 591/2 .
5 - آل عمران ، 199/3 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 561/2 .

اهتمّ الجرجانيّ بالإشارة إلى وجود علاقة بين الحكم الوارد في الآية ، وبيّن ختم الآية باسمي الله ﷻ (العفوّ ، الغفور) ، فقال معلّلاً النّظم بالاسمين في نهاية حكم إباحة التّيمم عند عدم توافر الماء : " وإنّما وصف نفسه بالعفو والغفران ؛ لأنّه رفع الإصر ولم يؤاخذنا بما يشقّ علينا "[1]، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إنّ الله كان عفوّاً غفورا ﴾[2] .

وقوع الحكم في باب الصّفة المذكورة :

قرن الجرجانيّ بين الاسم المذكور لله تعالى وبين الحكم الوارد في الآية : ﴿ ما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتّى يبيّن لهم ما يتّقون إنّ الله بكل شيء عليم ﴾[3]، فعلّل ذكر العليم في السّياق السّابق بقوله : " وإنّما وُصِف بالعلم ؛ لأنّ هذا الحكم المذكور من قضيّة علمه وحكمته"[4]، ممّا يوحي بأنّ الحكم يستدعي الصّفة الخاضع لها .

الرّدّ على ادّعاء المشركين :

حاول الجرجانيّ أن يفسّر علّة ذكر اسمي الله السّميع والعليم مقترنين ومتتابعين ، دون أن يُكتفي بأحدهما في ختام قوله تعالى : ﴿ ولا يحزنك قولهم إنّ العزّة لله جميعا هو السّميع العليم ﴾[5]، فأوحى كلامه أنّ المعنى في الآية تتطلّب ذكرهما معاً ، وذلك في قوله : " (ولا يحزنك قولهم) ادّعاؤهم العزّة لأنفسهم ، ثمّ ردّ عليهم (هو السّميع) لادّعائهم العزّة لأنفسهم ، (العليم) بضمائرهم "[6]، ولعلّ قصده يتّضح أكثر عندما اعتبر العلم أعمّ من السّرّ في تفسيره لقوله تعالى على لسان عيسى ﵇ في موضع آخر ، إذ

---

1 - الجرجاني ، درج الدرر ، 597/2 .
2 - النساء ، 43/4 .
3 - التوبة ، 115/9 .
4 - الجرجاني، م.س ، 926/2 .
5 - يونس ، 65/10 .
6 - الجرجاني ، م.س ، 950/3 .

أورد قوله تعالى: ﴿ وإن كنت قلته فقد علمته ﴾[1]، ثمّ قال : فإنّه " تأكيد للنّفي إذ لا يصحّ شيء من الأشياء لا يعلمه الله تعالى والعلم أعمّ من السّر "[2] .

يتبيّن ممّا سبق أنّ النّص القرآني قام بدحض ادّعاء الكافرين العزّة لأنفسهم بأسلوبين ، الأوّل : حذف قولهم وعدم إيراده في النّصّ ، والثّاني : إثبات العزّة لله وحده . بينما كان دور اسمي الله ﷻ التّهديد ، لاسيما أنّ الجرجاني اعتبر (السّميع) ردّا على ادّعاء المشركين . ولم تقف الآية عند حدود الرّدّ ؛ لأنّ السّمع متعلّق بالأصوات ، فأتبعه الله تعالى بالعليم ؛ ليبيّن لهم أنّه ، كذلك ، يعلم سرّهم وما تخفي أنفسهم .

إفادة العلم والحكمة :

جعل الجرجاني فائدة ذكر اسمي الله ﷻ (العليم ، الحكيم) في قوله ﷻ: ﴿ إنّ الله كان عليماً حكيما ﴾[3] في ختام نصّ قرآنيّ يبيّن ما أُحِلّ للرّجال من النّساء وما حُرِّم لهم منهنّ ، أوّله : ﴿والمحصنات من النّساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ﴾[4]؛ لإفادة العلم والحكمة في الشّريعة ، أو لعلمه بعلل النّصوص ، وبالمصالح فيها[5] .

1 - المائدة ، 116/5 .
2 - الجرجاني ، درج الدرر ، 701/2 .
3 - النساء ، 24/4 .
4 - المكان نفسه .
5 - ينظر : الجرجاني ، م.س ، 584/2 .

الخاتمة

بعد أن اكتمل البحث في دلالات أسماء الله الحسنى عند عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ في كتابيهما : (درج الدّرر) ، و(المفردات في غريب القرآن) ، توصّلت الباحثةُ إلى النّتائج الآتية :

أوّلاً - أمكن من خلال الدّلالات الّتي شرح بها الجرجانيّ والرّاغب أسماء الله الحسنى التّعرّف إلى موقف العالمين من قضايا لغويّة وبلاغيّة تتعلّق بها ، وتمحورت حولها مضامين الرّسالة ، وهي : المشترك والخاصّ ، والتّرادف والفروق الدّلاليّة ، والمجاز والحقيقة ، ودلالات بنية الأسماء ، والسّياق والنّظم .

ثانياً - كان الرّاغب أكثر تفصيلاً من الجرجانيّ في شرحه للأسماء ، ولعلّ ما أتاح له ذلك طبيعة كتابه القائم على محاكاة أسلوب المعاجم ، ممّا يفرض عليه التفصيل والتّوسّع في تناول الكلمات بصور دلاليّة عديدة ، بينما مال الجرجانيّ إلى الإيجاز في تناوله لدلالاتها على غرار إيجازه في تفسير معظم نصوص القرآن في كتابه (درج الدرر) .

هذا التّفصيل والتّوسّع في الشّرح عند الرّاغب ، جعلني كثيراً ، في موضوعات الرّسالة وجزئيّاتها ، أبدأ بعرض دلالاته للأسماء قبل الجرجانيّ السّابق عليه زمناً ؛ لأنّ ذلك يخدم طريقة عرض الموضوعات ، ويوفّر فرصة أفضل لعرض الدّلالات بشكل منظّم .

ثالثاً - بلغ مجموع ما اشترك العالمان في شرحه من أسماء الله الحسنى تسعة وخمسين اسماً ، أمّا ما شرحه كلّ عالم منهما من أسماء الله الحسنى ، فيفوق ذلك ، إذ تناول الجرجانيّ بالشّرح دلالات ستة وستين اسماً ، بينما شرح الرّاغب تسعة وثمانين اسماً من أسماء الله الحسنى .

رابعاً - فرّق العالمان بين دلالات الأسماء المشتركة ، لكنّ الرّاغب كان أكثر اهتماماً بقضيّة المشترك، واستند إلى معايير عديدة في إثبات الفروق بين دلالاتها عندما يوصف بها الله وعندما يوصف بها غيره، وهي : التّنزيه ، والإثبات والنّفي في وجوه الدّلالة ، والحقيقة والمجاز ، والمعيار الصّرفيّ (الفاعل والمفعول) ، والطّبع والاكتساب ، والإطلاق والتّقييد ، والقديم والحادث ، وإثبات المبدأ والمنتهى (الزّمن) ونفيه ، والتّغاير الكليّ للدّلالة .

أمّا الجرجاني فلم يتناول البحث في قضيّة المشترك ، ولكنّ المعاني الّتي حدّد بها دلالات الأسماء المشتركة أنبأت عن معاييره في التّفريق الدّلاليّ بينها في وصف الله وفي وصف غيره ، وهي : نفي الكيفيّة وإثباتها ، والثّبات والتّغيّر ، والإطلاق والتّقييد ، والحقيقة والمجاز ، والطّبع والاكتساب ، والتّنزيه ، والتّغاير الدّلاليّ .

خامساً - خصّ العالمان عدداً من الأسماء الحسنى بالله ﷻ دون غيره ، لكنّ الرّاغب كان أكثر تطرّقاً لقضيّة الخاصّ في الأسماء ، فخصّ سبعة من الأسماء بالخالق ﷻ هي : الله ، الأحد ، الرّحمن ، البارئ ، الجبّار ، الجليل ، الرّزّاق ، واستند إلى معايير واضحة في تخصيصها هي : الإطلاق ، ودخول الألف واللام على الاسم ، وقصر الاسم ودلالته على الله ﷻ .

أمّا الجرجانيّ فقد خصّ اسمين بالبارئ هما : الله ، والمنّان ، ولم يذكر معياراً أو قيداً لتخصيص لفظ الجلالة بالبارئ ، لكنّه ألمح إلى معيار الحقيقة والمجاز في تخصيص المنّان بالله ؛ لأنّه هو المنعم على الحقيقة .

سادساً - كان اتّجاه الجرجانيّ والرّاغب في نفي التّرادف بين أسماء الله ﷻ المتقاربة في المعنى قويّاً ، فإن كان العالمان لم يبحثا في قضيّة التّرادف بين دلالات الأسماء الحسنى بشكل مباشر ، إلا أنّ تحديدهما لدلالاتها أنبأ عن إنكارهما للتّرادف بينها ، ودلّ على اعتمادهما على معيار أساسيّ للتّفريق بين دلالاتها ، هو معيار العموم والخصوص ، إضافة إلى معايير أخرى كالرّقّة ، والتّقسيم ، وزيادة المعنى، والسّعة والكثرة .

واستند العالمان إلى معيار العموم والخصوص في التّمييز بين دلالات : الخالق ، والبديع ، والبارئ، والمصوّر ، والفاطر ، فمفهوم الخلق عامّ ويشمل كلّ أنواع الخلق ، فهو عندما يُسند إلى الله يأتي ، باتّفاق العالمين ، بمعنى الإيجاد والتّقدير . أمّا دلالة البارئ فتخصّ خلق كلّ ذي نسمة وروح عند الجرجانيّ ، وتخصّ ما خُلق من تراب عند الرّاغب . ودلالة البديع تشير ، لديهما ، إلى نوع من الخلق وهو ما خلق من غير مادة سابقة . ودلالة الفاطر تدلّ على ما خلق لغاية ، وعندما أضيف إلى السّموات والأرض دلّ على فصل الله لهما لغاية استخلاف الإنسان في الأرض . ودلالة المصورّ ، لديهما ، تدلّ إلى تخصّصه بالتّمييز بين شكل المخلوقات وصورها ، وقصره الجرجانيّ على المستوى المحسوس ، بينما شملت دلالته عند الرّاغب المحسوس والمعقول .

واعتمد العالمان المعيار ذاته في التّفريق بين دلالات : العظيم ، والجليل ، والكبير ، فدلّ شرحهما على اعتبار دلالة العظيم ترجع إلى كمال الذّات والصّفات ، فهي أعمّ من دلالتيّ الكبير والجليل ، وتتضمّن دلالتيهما معاً ، حيث أوحى ما ذكراه في دلالتيهما إلى تخصيص الكبير بكمال الذّات وتخصيص الجليل بكمال الصّفات ، وبذلك فهما يشتركان في الدّلالة على الكمال ، وينقسمان في الرّجوع إلى الذّات أو الصّفات .

والأمر ذاته ينطبق على دلالة المقتدر ، إذ تشمل دلالته كلاً من القادر ، والقدير ، بينما الفرق بينهما أنّ القادر بدلالة نفي العجز عن الله ﷻ ، ودلالة القدير هي لإثبات القدرة المطلقة لله ﷻ .

واستند الجرجانيّ إلى معيار الرّقة في التّفريق بين دلالتيّ الرّحمن والرّحيم ، وإلى معيار العموم والخصوص للتّفريق بينهما وبين دلالة الرّؤوف ؛ لأنّه قصر مفهوم الرّأفة على رحمة المصاب ، بينما اعتمد الرّاغب للتّفريق بين دلالتيّ الرّحمن والرّحيم على مفهوم السّعة والكثرة ، فدلالة الأوّل متعلّقة بالمكان ، ودلالة الثّاني متعلِّقة بالعدد .

واعتمد الرّاغب المعيار نفسه في التّفريق بين دلالات : العليم ، والعالم ، والعلاّم . فدلالة العليم تشير إلى عموم علمه لكلّ شيّ ، ودلالة العالم تشير إلى أنّ الله لا يخفى عليه شيء ، ودلالة العلاّم تشير إلى أنّه لا تخفى عليه خافية ، وكانت دلالة العليم عند الجرجانيّ عامّة عندما أطلقها باعتباره إياها شاملة للعلم بالخلق وغيره .

وكذلك الأمر في دلالتيّ الحميد والشّكور ، إذ عدّ الرّاغب الحميد أعمّ من الشّكور ، ثمّ في دلالات : الواحد ، والفرد ، والوتر ، اعتمد العموم والخصوص معياراً في التّفريق بينهم ، عندما عدّ الفرد أعمّ من الوتر وأخصّ من الواحد .

إذا كان الفرق بين دلالتيّ الغفور والعفوّ لم يكن واضحاً عند الرّاغب ، فإنّ الجرجانيّ اعتمد زيادة المعنى معياراً للتّفريق بين دلالتيهما ، إذ عدّ دلالة الغفور فيها زيادة في المعنى على دلالة العَفُوّ ؛ وهذه الزيادة هي في ستر الذّنوب .

سابعاً - تباين موقف العالمين من الأسماء الّتي دار جدل كبير حول دلالاتها ، وهي : العليّ ، والقريب، والسّميع ، والبصير ، والظّاهر ، والباطن ، والحييّ ، والجميل ، والنّور ، والباسط ، والقابض ، والأوّل ، والآخر .

كان مذهب التّأويل قويّاً عند الرّاغب ، فأوّل الجميل على معنى المُحسِن ، والمحيط على معنى الإحاطة بالعلم والإحاطة بالحفظ والإحاطة بالقدرة ، والسّميع على معنى علمه بالمسموعات وتحرِّيه بالمجازاة عليها ، والقريب على معان هي : الفيض والإفضال ، والنّسبة ، والرّعاية ، والقدرة ، وأوّل العليّ برّفيع القدر، والنّور بالمُنوِّر ، ودلالة الحياء بالتّرك ، والرّحمة بالإحسان المجرّد من الرّقّة ، وتوسّع في تأويل دلالتيّ الباسط والقابض ، ودلّت الأقوال الّتي عرضها لدلالتيّ الظّاهر والباطن إلى ميله إلى التّأويل واستبعاد الدّلالة الحقيقيّة .

وخفّ مذهب التّأويل عند الجرجانيّ بشكل ملحوظ ، حيث أثبت عدداً من الأسماء السّابقة بدلالاتها الحقيقيّة ، ففسّر الإحاطة بمعنى العلم وذلك عندما تقترن بالعمل ، وهو أمر لا يمكن أن يُشكِّل بيّنة على التّأويل ، وأثبت السّمع لله حقيقة وما يقتضيه من معنى الإجابة ، وأثبت دلالة النّور لله ﷻ حقيقة مع تنزيه له عن المُشابهة بسائر الأنوار الأخرى ، وتراوح كلامه في صفتيّ القرب والعلو بين الإثبات حقيقة والتّأويل . بينما أوّل دلالتيّ القابض والباسط بالأخذ بالقبول والدّفع بالجزاء ، وأوّل الرّحمة بإرادة الخير ، وحياء الله بامتناع يقتضيه الكرم ، ودلالة الظّاهر بظهور القدرة ودلالة الباطن بأن لا يُنال ، وخرج عن الدّلالات المذكورة في الحديث النّبويّ للأوّل والآخر ، فخصّ دلالة الأوّل باستقرار الأحوال، والآخر أوّله على معنى العلم بالآجال .

ثامناً - جاءت إشارات العالمين إلى بنية الأسماء موجزة لكنّها حملت كثيراً من الدّلالات ، حيث أنبأت طريقتهما في الشّرح على اعتبارهما اسم الفاعل محوراً للدّلالة في كثير من الأسماء ، وأسّسا لطريقة في التّفريق بين الأسماء الّتي جاءت على صيغ مُلتَبسة بين الصّفة المشبّهة وصيغ المبالغة مستندين إلى مفهوم التّحول ، حيث أرجعا أسماء عديدة جاءت على صيغة (فعيل) إلى اسم الفاعل كإشارة إلى تصنيفها على أساس أنّها صيغ مبالغة .

ونبّه الجرجانيّ إلى ظاهرة العدول واستند عليها كمعيار على بلاغة الوصف وكماله ، كما خالف ما ذهب إليه علماء كثيرون من دلالة اسم الفاعل على التّجدد وعدم دلالته على الثّبات ، حيث عدّ صفة القسط دالة على قيامه مُقْسِطاً وثبوته عادلاً .

ولم تَشْغل العالمين قضيّة إنكار المبالغة في أسماء الله ﷻ ، بدليل أنّ الجرجانيّ لم يتحرّج من استخدام لفظها عندما عدّ النّصير مبالغة من النّاصر ، وغلب على إشاراتهما المتعلِّقة بصيغة (فعيل) اهتمام ببيان المعنى الّذي تؤدّيه سواء : أكان فاعلاً ، أم مفعولاً ، أم الاثنين معا ، فأوّل العالمان الأسماء الحسنى الآتية على معنى الفاعل ، وهي : البديع ، والحفيظ ، والقدير ، والنصير ، والمجيد . بينما أوّلا اللطيف والحميد على معنى الفاعل والمفعول .

وبدا أثر دلالات الصّيغ على شرحهما للأسماء ، وهذه الصّيغ الّتي أثّرت في تحديد ما ذكروه من دلالات للأسماء هي : فعيل ، وفعول ، فعّال ، وفيعول ، وفعلان . ففسّر الرّاغب الكثرة والتّكرار في صيغة المجيد على أنّه سعة في الفضل ، بينما اهتمّ الجرجانيّ بأثر التّكرار على دلالة المجيد ففسّرها بديمومة المجد . كما ظهر أثر الصّيغة في تحديد الجرجانيّ لدلالة الودود ، فكان تفسيره لها بالمستجيب مبنيّ على إدراكه لمعنى القوّة فيمن قام بالفعل ؛ لأنّ الاستجابة تصدر من قويّ ، وطَلَبُها يكون من ضعيف ، والمعنى فيها يدلّ على ديمومة الاستجابة متّفقاً مع ما تتضمّنه الصّيغة من ديمومة الفعل . كما برز أُثُر دلالة الكثرة والتّكرار في صيغة (فعّال) عند العالمين ، عندما فسّر الجرجانيّ التّواب بأنّه كثير المراجعة إلى قبول توبة التّائبين ، وفسّره الرّاغب بكثرة قبوله توبة العباد حالاً بعد حال . كما ظهر أثر التّكرار في تحديد الرّاغب لدلالة الفتّاح والمنّان ، وظهر الأثر نفسه عند تحديده لدلالة القيّوم بأنّه الدّائم الفعل . كما ظهر أثر الصّيغة قويّاً لديهما ، عندما ردّ الرّاغب الرّحمة في الرّحمن إلى السّعة والرّحمة في الرّحيم إلى الكثرة ، بينما فرّق الجرجانيّ بينهما من خلال التّفضيل بلفظ (أرقّ) .

ولم يميّز العالمان الصّفة المشبّهة عن صيغ المبالغة في دلالتها على الثّبات ، إذ دلّ شرحهما على اعتبار الثّبات في الصّيغتين .

وقدّم العالمان تفسيرات قويّة لأسلوب التّفضيل الّذي وردت فيه بعض الأسماء ، إذ عدّ الجرجاني التّفضيل في أحسن الخالقين ، وأرحم الرّاحمين ، وخير الحاكمين ، وخير النّاصرين ، يقف عند حدود

اللفظ ، ولا يتجاوزه إلى المعنى ، بينما أوّله الرّاغب تارة على حسب معتقدات المشركين ، وتارة أخرى على معنى أحسن المقدِّرين .

تاسعاً - كان دور السّياق محصوراً عند الرّاغب في ترجيح أحد احتمالات التّأويل على الأخرى ، وذلك في دلالتيّ القريب والمحيط ، وتخصيص المعنى الوارد في قوله : ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ بالبارئ سبحانه ، وأوّل الجمع في قوله ﷻ : ﴿ فقَدَرْنا فنعم القادرون ﴾ مستنداً إلى السّياق بمعنى التّقدير أو الحكم أو إعطاء القدرة .

وكان اهتمام الجرجانيّ بالسّياق موجّهاً إلى تتبّع الأغراض البلاغيّة من ذكر ونظم الأسماء الحسنى في خواتيم الآيات ، وهذه الأغراض الّتي أشار إليها هي : التّرغيب ، والتّرهيب والتّرغيب ، والتّرغيب والتّعريض ، و إثبات القدرة ، و التّأكيد ، و تثبيت المؤمنين ، و التّأميل ، و التّوبيخ والتّهديد ، والتّنبيه على الاعتدال ، وتنزيه الله ﷻ عن الظّلم ، والتّرتيب ، والتّخفيف ورفع الإصر ، ووقوع الحكم في باب الصّفة المذكورة ، والرّدّ على ادّعاء المشركين ، وإفادة العلم والحكمة .

أخيراً - أوصي في نهاية هذا الجهد بدراسة القضايا الآتية في كتابي : (درج الدّرر) ، و(المفردات في غريب القرآن) ، وهي : المشترك اللفظيّ ، والحقيقة والمجاز ، والتّرادف ؛ وذلك لغنى الكتابين بمواد تقع ضمن تلك الموضوعات .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أوّلاً - المصادر :

1- ابن الأثير ، علي بن محمّد (ت630هـ) ، **الكامل في التاريخ** ، راجعه وصحّحه محمّد الدقّاق ، ط4 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ،1424هـ/2003م ، ج7 ، 8 ، 9 .
2- ابن الأثير ، المبارك بن محمّد (ت606هـ) ، **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، تحقيق محمود الطناحيّ وغيره ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت .
3- ابن الأثير ، نصر الله بن محمّد (ت637هـ) ،
أ- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، قام بتحقيقه والتعليق عليه مصطفى جواد وجميل سعيد ، بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1375هـ/1959م .
ب- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفيّ وبدوي طبانة ، ط2 ، مصر : دار نهضة مصر ، د.ت ، ج2 .
4- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله (ت577هـ) ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، تحقيق إبراهيم السامرائيّ ، ط2 ، الزرقاء : مكتبة المنار ، 1405هـ/1985م .
5- ابن تغري بردي ، يوسف بن تغري بردي (ت874هـ) ، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، قدّم له وعلّق عليه محمّد حسين شمس الدين ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1413هـ /1992م ، ج5 ، 7 .
6- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ) :
أ- **الإكليل في المتشابه والتأويل** ، خرج أحاديثه وعلّق عليه محمّد شحاتة ، الإسكندرية : دار الإيمان للنشر والتوزيع ، د.ت .
ب- **درء تعارض العقل والنقل** ، تحقيق محمد رشاد سالم ، ط2 ، د.م ، 1411هـ/1991م ، ج7 .
ج- **مجموعة الفتاوي** ، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزار وغيره ، د.م ، د.ت ، ج6 .
7- ابن ثابت ، حسان بن ثابت (ت54هـ) ، **ديوان حسان بن ثابت** ، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له عبد مهنا ، ط2، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1414هـ/1994م .

8- ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت597هـ) ، **صفة الصفوة** ، حقّقه وعلّق عليه محمود فاخوري وخرّج أحاديثه محمد رواس ، ط3 [طبعة مصحّحة ومنقّحة ومزيدة بفهارس للأحاديث وللأعلام المترجمة لهم] ، بيروت : دار المعرفة ، 1405هـ/1985م ، ج1 .

9- ابن الحاجب المالكي ، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646هـ) ، **شرح العضد على مختصر المنتهى الأصوليّ** ، ضبطه ووضع حواشيه فادي نصيف وغيره ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م .

10- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي (ت852هـ) :

أ – **تقريب التهذيب** ، حقّقه وعلّق عليه وصحّحه وأضاف إليه أبو الأشبال صغير أحمد شاغف وتقديم بكر بن عبد الله ، د.م : دار العاصمة للنشر والتوزيع ، د.ت .

ب - **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، د.م ، د.ت ، ج3 .

ج- **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** ، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن باز وآخرون ، د.م : المكتبة السلفية ، د.ت ، ج8 ، 11 .

د- **تهذيب التهذيب** ، اعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد ، د.م : مؤسسة الرسالة ، د.ت ، ج2 ، 3 ، 4 .

11- ابن حزم ، علي بن أحمد (ت456هـ) ، **المحلّى** ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مصر : مطبعة النهضة، 1347هـ .

12- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ) ، **المقدّمة** ، حقّقها وقدّم لها وعلّق عليها عبد السلام الشداديّ ، ط1 ، الدار البيضاء : بيت الفنون والعلوم والآداب ، 2005م ، ج3 .

13- ابن خلكان ، أحمد بن محمد (ت681هـ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، حقّقه إحسان عباس ، بيروت : دار صادر ، د.ت ، ج1، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 .

14- ابن رشد ، محمّد بن أحمد بن رشد (ت595هـ) ، **فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتّصال** ، قدّم له وعلّق عليه ألبير نادر ، ط2 ، بيروت : دار المشرق ، 1968م .

15- ابن العديم ، عمر بن أحمد (ت660هـ) ، **زبدة الحلب من تاريخ حلب** ، وضع حواشيه خليل المنصور ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1417هـ/1996م .

16- ابن عربي ، محمّد بن عبد الله (ت543هـ) ، **أحكام القرآن** ، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد عبد القادر عطا ، ط3 [طبعة جديدة فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق] ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1424هـ/2003م ، ج2 .

17- ابن العطّار ، علي بن إبراهيم (ت724هـ) ، **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد** ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، ط1 ، الزرقاء : دار الكتب الأثرية ، 1408هـ .

18- ابن عماد ، أحمد بن محمّد (ت518هـ) ، **التبيان في تفسير غريب القرآن** ، تحقيق ضاحي محمّد ، ط1 ، بيروت : دار الغرب الإسلاميّ ، 2003م .

19- ابن العماد ، عبد الحيّ بن محمّد (ت1089هـ) ، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وغيره ، ط1 ، دمشق ، بيروت : دار ابن كثير ، 1408هـ/1988م ،ج1 ، 2، 3، 5، 6، 7، 10 .

20- ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) :

أ- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1418هـ/1997م .

ب- **مقاييس اللغة** ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، د.م : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت ، ج1 ، 3 .

21- ابن قاضي شهبة ، أبو بكر بن أحمد بن محمّد (ت851هـ) ، **طبقات الشافعية** ، اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه ورتّب فهارسه الحافظ عبد العليم خان ، ط1 ، حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ، 1398هـ/1978م ، ج1 .

22- ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت270هـ) ، **الشعر والشعراء** ، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر ، ط2 ، القاهرة : دار المعارف ،1982م .

23- ابن قدامة المقدسيّ ، عبد الرحمن بن محمّد (ت682هـ) ، **ذمّ التأويل** ، حقّقه وخرج أحاديثه بدر بن عبد الله البدر ، ط1 ، الشارقة : دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع ، 1414هـ/1994م .

24- ابن القصّاب ، محمّد بن علي (ت592هـ) ، **نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام** ، تحقيق إبراهيم الجنيدل ، ط1 ، السعودية ، القاهرة : دار ابن القيم ، دار ابن عثمان ، 1424هـ/2003م .

25- ابن قيّم الجوزيّة ، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب (ت751هـ) :

أ- **بدائع الفوائد** ، تحقيق علي بن محمّد العمران ، جدة : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، د.ت ، ج1.

ب- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة** ، قرأه وخرّج نصوصه وعلّق عليه وقدّم له الحسن العلويّ ، د.م ، د.ت ، ج2 .

ج- **مدارج السالكين** ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، ط1 ، بيروت: دار الكتب العلمية ، د.ت ، ج2 .
26- ابن كثير ، إسماعيل بن عمر (ت774هـ) ، **البداية والنهاية** ، تحقيق عبد الله التركي ، ط1 ، الجيزة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1419هـ/1998م ، ج9 ، 11، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 .
27- ابن ماجة ، محمّد بن يزيد (273هـ) ، **سنن ابن ماجه** ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليها محمد الألبانيّ ، ط1 [طبعة مميّزة بضبط نصّها] ، الرياض ، مكتبة المعارف ، د.ت .
28- ابن منظور ، محمّد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) ، **لسان العرب** ، تحقيق عبد الله الكبير وغيره ، [طبعة جديدة ومحققة ومشكولة شكلاً كاملاً ومذيلة بفهارس مفصلة] ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت.
29- ابن النجّار ، محمّد بن أحمد بن عبد العزيز(ت972هـ) ، **شرح الكوكب المنير** ، تحقيق محمد الزحيليّ وغيره ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 1413هـ/1993م ، ج1 .
30- ابن هشام الأنصاريّ ، عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ) :
أ- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك** ، تحقيق محمّد عبد الحميد ، بيروت : منشورات المكتبة العصريّة ، د.ت ، ج3 .
ب- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ط2 ، بيروت : المكتبة العصرية ، 1418هـ/1997م .
31- أبو الحسن الأشعريّ ، علي بن إسماعيل (ت320 أو330هـ) :
أ- **الإبانة عن أصول الديانة** ، ط1 ، بيروت : دار ابن زيدون ، د.ت .
ب- **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين** ، تحقيق محمّد عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصريّة ، 1411هـ/1990م ، ج2 .
32- أبو نعيم الأصفهانيّ ، أحمد بن عبد الله (ت430هـ) ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، القاهرة، بيروت : مكتبة الخانجي ، دار الفكر ، 1416هـ/ 1996م ، ج1 .
33- أبو هلال العسكريّ ، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ) ،
أ- **الصناعتين : الكتابة والشعر** ، تحقيق علي البجاويّ وغيره ، ط1 ، د.م : دار إحياء الكتب العربية، 1371هـ/1952م .
ب- **الفروق اللغويّة** ، حقّقه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم ، القاهرة : دار العلم والثقافة ، 1997م .

34- أبو يعلي ، محمّد بن الحسين (ت458هـ) ، **إبطال التأويلات لأخبار الصفات** ، تحقيق ودراسة محمّد النّجدي ، الكويت : دار إيلاف ، د.ت .
35- الأدنه وي ، أحمد بن محمّد الأدنه ويّ (1033هـ) ، **طبقات المفسّرين** ، تحقيق سليمان بن صالح الخزيّ ، ط1 ، المدينة المنوّرة : مكتبة العلوم والحكم ، 1417هـ/1997م .
36- إسماعيل الأصفهانيّ ، إسماعيل بن محمّد بن الفضل (ت535هـ) ، **الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السنّة** ، تحقيق ودراسة محمّد بن محمود ، د.م : دار الراية للنشر والتوزيع ، د.ت.
37- الأسنويّ ، عبد الرحيم بن الحسن (ت772هـ) ، **طبقات الشافعيّة** ، تحقيق كمال يوسف الجوف ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1407هـ/1987م ، ج2 .
38- الألوسيّ ، محمود شكري (ت1270هـ) ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيريّة ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت ، ج18 .
39- امرؤ القيس ، امرؤ القيس بن حجر (565م) ، **ديوان امرئ القيس** ، ضبطه وصحّحه محمّد عبد الشافي ، ط5 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1425هـ/2004م .
40- الأنصاريّ ، زكريّا بن محمّد (ت926هـ) ، **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة** ، حقّق النصّ وقدّم له مازن المبارك ، ط1 ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، 1411هـ/1991م .
41- البخاريّ ، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم(ت256هـ) ، **صحيح البخاري** ، د.م ، د.ت ، ج8 .
42- البصريّ ، محمّد بن علي بن الطيب (ت436هـ) ، **المعتمد في أصول الفقه** ، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمّد حميد الله ، دمشق ، 1384هـ/1964م ، ج1 .
43- البيهقيّ ، أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت458هـ) :
أ- **الأسماء والصفات** ، حقّقه وخرّج أحاديثه عبد الله الحاشديّ ، د.م : مكتبة السوادي للتوزيع ، د.ت ، ج1 .
ب- **السنن الكبرى** ، تحقيق محمّد عبد القادر عطا ، ط3 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1424هـ/2003م ، ج1 .
44- الترمذيّ ، محمّد بن عيسى (ت279هـ) ، **سنن الترمذيّ** ، حكم على أحاديثه وعلّق عليه محمّد الألبانيّ ، ط1 ، الرياض : مكتبة المعارف ، د.ت .
45- التهانويّ ، محمّد بن علي (ت بعد1158هـ) ، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، تحقيق علي دحروج وغيره ، ط1 ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1996م ، ج1 ، 2 .

46- الجرجانيّ ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت471 أو474هـ) :
أ- أسرار البلاغة ، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر ، جدّة : دار المدنيّ ، د.ت .
ب- درج الدرر في تفسير الآي والسور ، تحقيق وليد بن أحمد الحسين وإياد القيسي ، ط1 ، بريطانيا: مجلة الحكمة ، 1429هـ/2008م ، أربعة أجزاء .
ج- **دلائل الإعجاز** ، قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر ، د.م ، د.ت .
د- **المفتاح في الصرف** ، حقّقه وقدّم له علي توفيق الحمد ، ط1 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1407هـ/1987م .
47- جرير ، جرير بن عطيّة الخطفيّ (ت114هـ) ، **ديوان جرير** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، 1406هـ/1986م .
48- حاجّي خليفة ، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ) ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، عُني بتصحيحه وطبعه محمّد شرف الدين يالتقايا وغيره ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت ، جزءان .
49- الحاكم النيسابوريّ ، محمّد بن عبد الله (ت405هـ) ، **المستدرك على الصحيحين** ، ط1 ، القاهرة: دار الحرمين ، 1417هـ/1997م ، ج1 ،3 .
50- الحمويّ ، ياقوت بن عبد الله (ت626هـ) :
أ- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** ، تحقيق إحسان عبّاس، ط1 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1993م ، ج1 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 .
ب- **معجم البلدان** ، بيروت : دار صادر ، 1397هـ/1977م ، ج1، 2 ، 3 ، 4 .
51- الخطابيّ ، حمد بن محمّد (ت388هـ) ، **شأن الدعاة** ، تحقيق أحمد يوسف الدقّاق ، ط3 : دمشق: دار الثقافة العربيّة ، 1412هـ/1992م .
52- الدارميّ ، عثمان بن سعيد (282هـ) ، **رد الإمام الدارميّ على بشر المريسي العنيد** ، صحّحه وعلّق عليه محمد حامد الفقي ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1358هـ .
53- الذهبيّ ، محمّد بن أحمد (ت748هـ) **:**
أ- سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره ، ط2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1402هـ/1982م ، ج18 .
ب- العبر في خبر من غبر ، حقّقه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد زغلول ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1405هـ/1985م ،ج2 ،3 .

ج- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، تحقيق علي محمّد البجاوي ، بيروت : دار المعرفة ، د.ت .
54- الرازيّ ، محمّد بن عمر (ت606هـ) :
أ- **أساس التقديس** ، تحقيق أحمد السقا ، القاهرة : مكتبة الكليّات الأزهريّة ، 1406هـ-1986م.
ب- **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب** ، ط1 [تمتاز هذه الطبعة بفهرس لآيات الأحكام] ، بيروت : دار الفكر ، 1401هـ/1981م ، ج25 .
ج- **لوامع البيّنات : شرح أسماء الله والصفات** ، عُني بتصحيحه محمّد بدر الدين الحلبيّ ، ط1 ، مصر : المطبعة الشرفيّة ، 1323هـ .
د- **المحصول في علم أصول الفقه** ، تحقيق ودراسة طه العلوانيّ ، د.م : مؤسسة الرسالة ، د.ت ، ج1 .
هـ- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز** ، عارضه بأصوله وحقّقه وعلّق عليه نصر الله حاجّي ، ط1 ، بيروت : دار صادر ، 1424هـ/2004م .
55- الراغب الأصفهانيّ ، الحسين بن محمّد (ت502هـ) :
أ- **تفسير الراغب الأصفهانيّ من أوّل سورة آل عمران وحتّى نهاية الآية (113) من سورة النساء** ، دراسة وتحقيق عادل بن علي الشديّ ، ط1 ، الرياض : مدار الوطن للنشر ، 1424هـ/2003م .
ب- **الذريعة إلى مكارم الشريعة** ، تحقيق ودراسة أبو اليزيد أبو زيد العجميّ ، ط1 ، القاهرة : دار السلام ، 1428هـ/2007م .
ج- **المفردات في غريب القرآن** ، تحقيق وإعداد مركز الدراسات والبحوث ، د.م : مكتبة نزار مصطفى الباز ، د.ت ، ج1 ، 2 .
56- الرضيّ الأستراباذيّ ، محمّد بن الحسن (ت686هـ) :
أ- **شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب** ، تحقيق ودراسة يحيى بشير مصريّ ، ط1 ، الرياض : جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، 1417هـ/1996م .
ب- **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده** ، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمّد نور الحسن وآخرون ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1402هـ/21982م .
57- الزجاج ، إبراهيم بن السريّ (ت311هـ) ، **تفسير أسماء الله الحسنى** ، تحقيق أحمد يوسف الدقّاق ، ط2 ، دمشق ، بيروت : دار المأمون للتراث ، 1399هـ/1979م .
58- الزجاجيّ ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) :

أ- **اشتقاق أسماء الله** ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، ط2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1406هـ/1986م .
ب- **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق مازن المبارك ، ط2 ، بيروت : دار النفائس ، 1399هـ/1979م.
59- الزركشي ، محمّد بن بهادر بن عبد الله (ت494هـ) :
أ- البحر المحيط في أصول الفقه ، قام بتحريره عبد القادر العافيّ وراجعه عمر سليمان الأشقر ، ط2، الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة ، 1413هـ /1992م ، ج2 .
ب- البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار التراث ، د.ت .
60- الزمخشريّ ، محمود بن عمر بن أحمد (ت538هـ) :
أ- **أساس البلاغة** ، تحقيق محمّد باسل السود ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1419هـ/ 1998م ، ج1 .
ب- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق وتعليق ودراسة عادل الموجود وغيره ، ط1 ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 1418هـ/1998م ، ج1 ،6 .
ج – **المفصل في النحو** ، طبعة محمد الشيرازي ، د.م ، 1952م .
61- زهير ، زهير بن أبي سلمى (ت13ق هـ)، **ديوان زهير بن أبي سلمى** ، شرحه وقدّم له علي حسن فاعور ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1408هـ/ 1988م .
62- السبكيّ ، عبد الوهاب بن علي (ت771هـ) ، **طبقات الشافعية الكبرى** ، تحقيق محمود الطناحيّ وغيره ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربيّة ، د.ت ، ج4 ،5 .
63- السخاويّ ، محمّد بن عبد الرحمن (ت902هـ) ، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، ط1 ، بيروت : دار الجيل ، 1412هـ/1992م ، ج2، 4 ، 5 ، 10 .
64- السرخسيّ ، محمّد بن أحمد (ت490هـ) ، **أصول السرخسيّ** ، حقّق أصوله أبو الوفا الأفغانيّ ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1414هـ/1993م ، ج1 .
65- السفارينيّ ، محمّد بن أحمد (ت1188هـ) ، **لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدرة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة** ، تعليق عبد الله بن عبد الرحمن وغيره ، الرياض : محمّد الخيميّ ، 1402هـ ، ج1 .
66- السكاكي ، يوسف بن أبي بكر (ت626هـ) ، **مفتاح العلوم** ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، ط1 ، بغداد: مطبعة دار الرسالة ، 1402هـ/1982م .

67- السهميّ ، حمزة بن يوسف بن إبراهيم (ت427هـ) ، **تاريخ جرجان : كتاب معرفة أهل علماء جرجان** ، ط1 ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ،1369هـ/1950م .
68- السهيليّ ، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ) ، **نتائج الفكر في النحو** ، حقّقه وعلّق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوّض ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1412هـ/1992م .
69- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، **الكتاب : كتاب سيبويه** ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط3 ، القاهرة : مكتبة الخانجيّ ، 1408هـ /1988م ، ج1 .
70- السيوطيّ ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) :
أ- **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة** ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، د.م : دار الفكر، 1399هـ/ 1979م ، ج1 ،2 .
ب- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرحه وضبطه وعلّق عليه محمّد جاد المولى وآخرون ، ط3 ، القاهرة : مكتبة دار التراث ، د.ت ، ج1 .
ج- **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1408هـ/1988م ، ج1 .
د- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1418هـ/1998م ، ج3 .
71- الشاطبيّ ، إبراهيم بن موسى بن محمّد (ت790هـ) ، **الاعتصام** ، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان ، د.م : مكتبة التوحيد ، د.ت ، ج2 .
72- الشافعيّ ، محمّد بن إدريس (ت204هـ) ، **الرسالة** ، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، د.ت .
73- الشهرزوريّ ، محمّد بن محمود (ت بعد 687هـ) ، **تاريخ الحكماء : نزهة الأرواح وروضة الأفراح** ، تحقيق عبد الكريم أبو شويرب ، ط1 ، د.م : جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة ، 1988م .
74- الشهرستانيّ ، محمّد بن عبد الكريم (ت548هـ) ، **الملل والنحل** ، صحّحه وعلّق عليه أحمد فهمي محمّد ، ط2 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1413هـ/1992م .
75- الشريف الجرجانيّ ، علي بن محمّد الجرجانيّ (ت816هـ) ، **معجم التعريفات** ، دراسة وتحقيق محمّد صدّيق المنشاويّ ، القاهرة : دار الفضيلة ،2004م .
76- الشوكانيّ ، محمّد بن علي (ت1250هـ) :

أ- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول** ، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربيّ الأثريّ ، ط1 ، الرياض : دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، 1421هـ/2000م ، ج1 .

ب-**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، جمعه محمّد بن باز وعلّق على حواشيه خليل المنصور ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1418هـ/1998م .

77- الصفديّ ، خليل بن أيبك (ت764هـ) :

أ- **نكت الهميان في نكت العميان** ، مصر : المطبعة الجماليّة ، 1329هـ/1911م .

ب- **الوافي بالوفيّات** ، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، ط1 ، بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ، (1420هـ/2000م) ، ج3 ، 13 .

78- الطبريّ ، محمد بن جرير (ت310هـ) ، **صريح السنّة** ، حقّقه وعلّق عليه بدر بن يوسف المعتوق وراجعه بدر بن عبد الله البدر ، ط2 ، الكويت : مكتبة أهل الأثر ، غراس للنشر والتوزيع ، 1426هـ/2005م .

79- العقيليّ ، محمد بن عمرو (ت322هـ) ، **كتاب الضعفاء** ، تحقيق حمدي السلفيّ ، ط1 ، الرياض: دار الصميعيّ للنشر والتوزيع ، 1420هـ/2000م ، ج2 .

80- الغزاليّ ، محمّد بن محمّد بن أحمد (ت505هـ) ، **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**، ضبطه وخرّج آياته أحمد قبانيّ ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، د.ت .

81- الغزيّ ، محمّد بن محمّد (ت1061هـ) ، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة** ، وضع حواشيه خليل المنصور ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1418هـ/1997م ، ج1 .

82- الفاكهيّ ، عبد الله بن أحمد (ت972هـ) ، **شرح كتاب الحدود في النحو** ، تحقيق متولّي رمضان الدميريّ ، ط2 ، القاهرة : مكتبة وهبة ، 1414هـ/1993م .

83- الفيروزآبادي ، محمّد بن يعقوب (ت817هـ) ، **البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة** ، تحقيق محمد المصريّ ، ط1 ، دمشق : دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، 1421هـ/2000م .

84- القرافيّ ، أحمد بن إدريس (ت684هـ) ، **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول** ، اعتناء مكتب البحوث والدراسات ، بيروت : دار الفكر ، 1424هـ/2004م .

85- القرطبيّ ، محمّد بن أحمد (ت671هـ) :

أ- **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته** ، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عرفان حسّونة ، ط1 ، بيروت : المكتبة العصريّة ، 1426هـ/2005م .

ب- **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وأي الفرقان** ، تحقيق عبد الله التركيّ ، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1427هـ/2006م ، ج14 .

القزويني ، محمد بن عبد الرحمن(ت739هـ) ، **الإيضاح في علوم البلاغة : المعاني والبيان والبديع** ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1424هـ/2003م .

86- القفطيّ ، الحسن بن علي بن يوسف (ت624هـ) ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، القاهرة ، بيروت : دار الفكر العربيّ ، مؤسسة الكتب الثقافيّة ، 1406هـ/1986م ، ج2 ، 3 ، 4 .

87- الكفويّ ، أيّوب بن موسى (ت1094هـ) ، الكليّات : **معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة** ، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمّد المصريّ ، ط2 ، بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1419هـ/1998م .

88- اللالكائيّ ، هبة الله بن الحسن بن منصور (418هـ) ، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم** ، تحقيق أحمد الغامديّ ، د.م : دار طيبة ، د.ت ،ج2 .

89- لبيد ، لبيد بن ربيعة (ت41هـ)، **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ** ، بيروت : دار صادر ، د.ت .

90- المحلاويّ ، أحمد بن محمّد (ت1315هـ) ، **شذا العرف في فن الصرف** ، قدّم له وعلّق عليه محمّد بن عبد المعطي وخرّج شواهده ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم ، الرياض : دار الكيان للنشر والتوزيع ، د.ت .

91- المراديّ ، محمد خليل بن علي (ت1206هـ) ، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر** ، ط3، بيروت : دار ابن حزم ، دار البشائر الإسلاميّة ، 1408هـ/1988م ، ج4 .

92- مسلم ، مسلم بن الحجاج (ت261هـ) ، **صحيح مسلم** ، تشرف بخدمتها والعناية بها أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابيّ ، ط1 ، الرياض : دار طيبة ، 1427هـ/2006م ، ج1 ،2 .

93- المقّريزيّ ، أحمد بن علي (ت845هـ) ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقّريزيّة** ، تحقيق محمّد زينهم ومديحة الشرقاويّ ، ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997م ، ج3 .

94- الموسوي الخوانساريّ ، محمّد باقر الموسويّ (ت1313هـ) ، **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات** ، ط1 ، بيروت : الدار الإسلاميّة ، 1411هـ/1991م ، ج3 ،5 .

95- النباهيّ ، علي بن عبد الله (ت بعد 792هـ) ، **تاريخ قضاة الأندلس (كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضا والفتيا)** ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة ، ط5 ، بيروت : دار الأفاق الجديدة ، 1403هـ/1983م .
96- النسائيّ ، أحمد بن شعيب (ت303هـ) ، **المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائيّ** ، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدوليّة ، السعوديّة : مؤسسة المؤتمن ، د.ت .
97- النوويّ ، يحيى بن شرف بن مرّي (ت676هـ) ، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج : شرح النوويّ على مسلم** ، عمّان ، الرياض : بيت الأفكار الدوليّة ، 1421هـ/2000م ، ج5 .
98- اليافعيّ ، عبد الله بن أسعد بن علي (ت768هـ) ، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان** ، وضع حواشيه خليل المنصور ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة،1417هـ/1997م ، ج3 .

ثانياً - المراجع :

1- ابن عاشور ، محمد الطاهر ، **تفسير التحرير والتنوير** ، تونس : السدّاد التونسية للنشر ، 1984م، ج3 .
2- أبو موسى ، محمّد حسين ، **البلاغة القرآنيّة في تفسير الزمخشريّ وأثرها في الدراسات البلاغيّة**، د.م : دار الفكر العربيّ ، د.ت .
3- أحمد ، يوسف الحاج ، **موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة المطهرة** ، ط2 ، دمشق:مكتبة ابن حجر ، 1424هـ/2003م .
4- الأسمة ، راجي ، **المعجم المفصّل في علم الصرف** ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1413هـ/1993م .
5- الأشقر ، عمر سليمان ، **أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنّة والجماعة** ،ط2 ، عمّان: دار النفائس ، 1414هـ/1994م .
6- أنيس ، إبراهيم ، **في اللهجات العربية** ، ط3 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، 2003م.
7- البركاويّ ، عبد الفتاح ، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، 1991م .
8- بروكلمان ، كارل ، **تاريخ الأدب العربيّ** ، ترجمة عبد الحليم نجّار ، ط5 ، القاهرة : دار المعارف، د.ت ، ج5 .
9- البغداديّ ، إسماعيل بن محمّد أمين **:**

أ- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون في عن أسامي الكتب والفنون ، عُني بتصحيحه محمّد شرف الدين بالتقايا وغيره ، بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ، د.ت ، ج1 .
ب- **هديّة العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين** ، اسطنبول ، بيروت : وكالة المعارف الجليلة ، دار إحياء التراث العربيّ ، 1951م ، ج1 .
10- حسن ، عبّاس ، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة** ، ط3 ، مصر: دار المعارف ، د.ت ، ج3 .
11- الحفني ، عبد المنعم ، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة** ، ط1 ، القاهرة : دار الرشيد ، 1413هـ/1993م .
12- الزركلي ، خير الدين ، **الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، ط15 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 2002م ، ثمانية أجزاء .
13- زوين ، علي ، **منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، ط1 ، بغداد : دار الشؤون الثقافيّة العامّة ، 1986م .
14- السامرائيّ ، فضل صالح ، **معاني الأبنية في العربيّة** ، ط2 ، عمّان : دار عمّار للنشر والتوزيع، 1428هـ - 2007م .
15- سركيس ، يوسف إليان ، **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة** ، مصر : مطبعة سركيس ، 1346هـ/1928م ، ج1 ، 2 .
16- السعديّ ، عبد الرحمن بن ناصر ، **الحقّ الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية** ، ط2 ، السعوديّة : دار ابن القيّم ، 1407هـ/1987م .
17- عبد الحميد ، عبّاس محمّد ، **الراغب الأصفهانيّ ومنهجه في كتاب المفردات** ، جامعة طنطا : كلية الآداب ، د.ت .
18- الغصن ، عبد الله بن صالح ، **أسماء الله الحسنى** ، ط1 ، الرياض: دار الوطن ، 1417هـ .
الكتّانيّ ، عبد الحيّ بن عبد الكبير ، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، اعتناء إحسان عبّاس ، ط2 ، بيروت : دار الغرب الإسلاميّ ، (1402هـ/1982م) ، ج1 .
19- كحالة ، عمر رضا كحالة ، **معجم المؤلّفين : تراجم مصنّفي الكتب العربيّة** ، ط1 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1414هـ/1993م ، ج1 .

20- مختار ، أحمد مختار :
أ- **أسماء الله الحسنى : دراسة في البنية والدّلالة** ، مصر : مكتبة الأسرة ، 2000م .
ب- علم الدلالة ، ط5 ، القاهرة : عالم الكتب ، 1998م .
ج- **معجم اللغة العربيّة المعاصر** ، ط1 ، القاهرة : عالم الكتب ، 1429هـ/2008م.

ثالثاً - الرسائل الجامعيّة :

1- لقمان ، أختر جمال ، **كتاب الاعتقاد** ، (رسالة ماجستير) ، مكة : جامعة أم القرى ، (1401هـ/1402هـ) .

فهرس الآيات القرآنيّة

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ ربّ العالمين ﴾	1	119
سورة البقرة		
﴿ في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ﴾	10	137
﴿ على كلّ شيء قدير ﴾	20	228،149
﴿الّذي خلقكم ﴾	21	140
﴿إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ﴾	26	209
﴿هو الّذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثمّ استوى إلى السّماء فسواهنّ سبع سموات وهو بكلّ شيء عليم ﴾	29	154
﴿ فتوبوا إلى بارئكم ﴾	54	137، 136
﴿ ثمّ قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة ﴾	74	172
﴿ والله عليم بالظّالمين ﴾	95	254،155
﴿بديع السّموات والأرض وإذا قضى أمرا فإنّما يقول له كن فيكون ﴾	117	139،223، 135
﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السّميع العليم ﴾	127	197
﴿ إلها واحدا ﴾	133	160
﴿ إنّ الله مع الصّابرين ﴾	153	185
﴿ إنّ الله لا يحبّ المعتدين ﴾	190	185

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
لقوم يعلمون ﴾	230	132
﴿ والله يقبض ويبسط ﴾	254	207،205
﴿الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم ﴾	255	236،67
﴿ وسع كرسيّه السّموات والأرض﴾	255	240
﴿ والله بكلّ شيء عليم ﴾	282	226
سورة آل عمران		
﴿الم الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم ﴾	2-1	67
﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾	7	188،186،181
﴿ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾	7	182
﴿ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾	7	182
﴿ لأولي الأبصار ﴾	13	132
﴿ والله بصير بالعباد ﴾	20	254
﴿ وإن تولّوا فإنّما عليك البلاغ ﴾	20	254
﴿ سميع عليم ﴾	34	197
﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النّساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنّكم ستذكرونهنّ ولكن لا تواعدوهنّ سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النّكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أنّ الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أنّ الله غفور حليم ﴾	35	259
﴿ وأنبّئكم بما تأكلون وما تدّخرون في بيوتكم ﴾	49	181
﴿ يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾	64	182
﴿ ولا ينظر إليهم ﴾	77	185

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وأنا معكم من الشّاهدين ﴾	81	186
قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله والله شهيد على ما تعملون	98	258
﴿ إنّ الله بما تعملون محيط ﴾	120	251،193
﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون﴾	139	124
﴿ خير النّاصرين ﴾	150	244
﴿ ولا تحسبن الّذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم ﴾	169	171
﴿ قد سمع الله قول الّذين قالوا ﴾	181	196
﴿ والله على كلّ شيء قدير ﴾	189	229
﴿ أولئك لهم أجرهم عند ربهم إنّ الله سريع الحساب ﴾	199	259
سورة النساء		
﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾	1	139
﴿ إنّ الله كان عليماً حكيما ﴾	24	261
﴿ والمحصنات من النّساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ﴾	24	261
﴿ واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهنّ سبيلا إن الله كان عليّا كبيرا ﴾	34	201،202،259
﴿ فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيدا طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إنّ الله كان عفوّاً غفورا ﴾	43	260
﴿ ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾	59	187
﴿ ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما ﴾	70	155
﴿ ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنّهم	104	258

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليماً حكيما ﴾		
﴿ وكان الله بما يعملون محيطا ﴾	108	194
﴿ وكلّم الله موسى تكليما ﴾	164	184
سورة المائدة		
﴿ يسألونك ماذا أُحِلّ لهم قل أُحِل لكم الطيبات وما علّمتم من الجوارح ﴾	4	257
﴿ واتّقوا الله إنّ الله سريع الحساب ﴾	4	257
﴿ اعلموا أنّ الله شديد العقاب وأنّ الله غفور رحيم ﴾	98	258
﴿ علاّم الغيوب ﴾	109	153
﴿ وإذ تخلق من الطّين كهيئة الطّير بإذني ﴾	110	117، 139
﴿ وإن كنت قلته فقد علمته ﴾	116	261
﴿ إن تعذبهم فإنّهم عبادك وإن تغفر لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم ﴾	118	257
سورة الأنعام		
﴿ خلق السّموات والأرض ﴾	1	139
﴿ بديع السّموات والأرض أنّى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كلّ شيء وهو بكلّ شيء عليم ﴾	10	136
﴿ قل أغير الله أتّخذ وليّا فاطر السّموات والأرض ﴾	14	135
﴿ قل أي شيء أكبر شهادة قل اللّهم شهيد بيني وبينكم ﴾	19	118 ، 146
﴿ أو من كان ميّتا فأحييناه ﴾	22	171
﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ﴾	65	177

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لكل نبأ مستقر ﴾	67	177
﴿قل الله ثمّ ذرهم في خوضهم يلعبون﴾	91	67
﴿ لقوم يفقهون ﴾	98	132
﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾	103	210
وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾	123	117
﴿ أو يأتي ربّك أو يأتي بعض آيات ربّك ﴾	158	184
﴿ وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إنّ ربّك سريع العقاب وإنّه لغفور رحيم ﴾	165	255
سورة الأعراف		
﴿ ولقد خلقناكم ثمّ صوّرناكم ثمّ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾	11	142، 140
﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله﴾	53	187 ، 179
﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ﴾	71	84
﴿ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن﴾	110	67
﴿ورحمتي وسعت كلّ شيء فسأكتبها للّذين يتّقون ﴾	156	240،152
﴿ أمّة يهدون بالحقّ ﴾	159	183
﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾	180	67،51 ،44
﴿الّذين يلحدون في أسمائه﴾	180	85
سورة الأنفال		
﴿ استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم لما يحييكم ﴾	24	174،171
﴿ إذ يريكهم الله في منامك قليلا ﴾	43	181

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة التوبة		
﴿ يوم الحجّ الأكبر ﴾	3	146
﴿ عزير ابن الله ﴾	30	245
﴿ وقد نبأنا الله من أخباركم ﴾	36	241
﴿لا تحزن إنّ الله معنا ﴾	40	190
﴿ألم يعلموا أنّ الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصّدقات وأنّ الله هو التّواب الرّحيم﴾	104	257
﴿ ما كان الله ليضلّ قوما بعد إذ هداهم حتى يبّين لهم ما يتّقون إنّ الله بكل شيء عليم ﴾	115	260
﴿ إنّه بهم رؤوف رحيم ﴾	117	238
﴿ثمّ تاب عليهم ليتوبوا ﴾	118	235
سورة يونس		
﴿ فينبّئكم بما كنتم تعملون ﴾	23	241
﴿لقوم يتفكّرون ﴾	24	132
﴿ وما يتّبع أكثرهم إلا ظنا ﴾	36	85
﴿ بل كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ﴾	39	194
﴿ ولا يحزنك قولهم إنّ العزّة لله جميعا ﴾	65	260
﴿ وإن يردك الله بخير ﴾	107	207،153
﴿ وهو خير الحاكمين ﴾	109	244
سورة هود		
﴿ وكان عرشه على الماء﴾	7	202

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وضائق به صدرك ﴾	12	241
﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها ﴾	40	83
﴿ وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها وباسم الله مرساها إنّ ربّي لغفور رحيم ﴾	41	82،255
﴿ إنّه حميد مجيد ﴾	73	231
﴿ الحليم الرشيد ﴾	87	123
﴿ إنّ ربّي بما تعملون محيط ﴾	92	193
سورة يوسف		
﴿قال يا بنيّ لا تقصص رؤياك على أخوتك فيكيدوا لك كيدا ﴾	5	181
﴿فصبر جميل﴾	18	192
﴿وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض ولنعلّمه من تأويل الأحاديث ﴾	21	180
﴿ قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبّأتكما بتأويله ﴾	37	180
﴿وما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم	40	51 ، 54
﴿فيسقي ربّه﴾	41	123
﴿ اذكرني عند ربّك فأنساه الشّيطان ذكر ربّه ﴾	42	119
﴿ ثمّ يأتي من بعد ذلك عام ﴾	49	180
﴿ فالله خير حافظا وهو أرحم الرّاحمين ﴾	64	244،238
﴿ إلا أن يحاط بكم﴾	66	194
﴿ وفوق كلّ ذي علم عليم ﴾	76	154 ،156
﴿ يأت بصيرا ﴾	93	123
﴿ هذا تأويل رؤياي ﴾	100	179

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ربّ قد آتيتني من الملك وعلّمتني من تأويل الأحاديث ﴾	101	180
سورة الرعد		
﴿ الكبير المتعال ﴾	9	146
﴿ قل الله خالق كلّ شيء ﴾	16	118
﴿ خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم﴾	16	245
﴿ أفمن هو قائم على كلّ نفس بما كسبت ﴾	33	236
سورة إبراهيم		
﴿ لئن شكرتم لأزيدنّكم ﴾	7	236
﴿ وخاب كل جبّار عنيد ﴾	15	128
﴿ إنّ ربّي لسميع الدّعاء ﴾	39	196
سورة النحل		
﴿تعالى الله عما يشركون ﴾	3	201
﴿ولقد بعثنا في كل أمّة ﴾	36	133
﴿ويجعلون لله ما يكرهون ﴾	62	85
﴿إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون ﴾	79	132
﴿ إنّك لا تُسمع الموتى ولا تُسمع الصّمّ الدّعاء ﴾	80	251،196
سورة الإسراء		
﴿ إمّا يبلغنّ عندك الكبر ﴾	23	146
﴿ ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾	35	187
﴿ فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة ﴾	51	136
﴿وقل ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	110	44

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الكهف		
﴿ وكيف تصبر على ما لم تحط به خُبرا ﴾	68	194
سورة مريم		
﴿ وقرّبناه نجيّا ﴾	1،5	199
﴿هل تعلم له سمّيا﴾	65	67، 127
سورة طه		
﴿ لا تخافا إنّني معكما أسمع وأرى ﴾	46	195
﴿ الّذي أعطى كلّ شيء خلقه ثمّ هدى ﴾	50	236
﴿ لأولي النّهى ﴾	54	132
﴿إنّك أنت الأعلى ﴾	68	124
﴿ إنّه لكبيركم الّذي علّمكم السّحر ﴾	71	117
﴿ فقبضت قبضة ﴾	96	206
سورة الأنبياء		
﴿ أولم يرى الّذين كفروا أنّ السّموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما ﴾	30	135، 136
﴿ وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ ﴾	30	170
﴿ ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنّا به عالمين ﴾	51	155
﴿ فجعلهم جذاذا إلاّ كبيراً لهم ﴾	53	117
﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾	63	117
﴿ وكنّا بكلّ شيء عالمين ﴾	81	155
﴿كما بدأنا أوّل خلق نعيده ﴾	104	172
سورة الحج		
﴿ هو العليّ الكبير ﴾	62	201

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة المؤمنون		
﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثمّ جعلناه نطفة في قرار مكين ثمّ خلقنا النّطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثمّ أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾	13-14	141، 143، 266
﴿وله الأسماء الحسنى ﴾	14	48
﴿ثمّ خلقنا النّطفة علقة﴾	14	48
﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾	14	244،252
﴿ من كلّ فجّ عميق ﴾	27	224
﴿ فتعالى الله الملك الحقّ لا إله إلا هو ربّ العرش الكريم ﴾	116	202
سورة النور		
﴿ الله نور السموات والأرض ﴾	35	204
﴿ ذلك أزكى لهم إنّ الله خبير بما يصنعون	30	242
﴿قل لا تقسموا طاعة معروفة والله خبير بما تعملون ﴾	53	242
سورة الفرقان		
﴿وقالوا أساطير الأوّلين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ﴾	5	256
﴿ قل أنزله الّذي يعلم السرّ في السّموات والأرض إنّه كان غفوراً رحيما ﴾	6	256
﴿ ثمّ قبضناه إلينا قبضا يسيرا ﴾	46	206
﴿وما الرّحمن أنسجد لما تأمرنا ﴾	60	85
﴿ فسوف يكون لزاما ﴾	77	179
﴿وعباد الرّحمن الذين يمشون على الأرض هونا ﴾	63	232

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿ تلك آيات الكتاب المبين لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين ﴾	3-2	255
﴿ وما يأتيهم من ذكر من الرّحمن محدث إلا كانوا عنه معرضين فقد كذّبوا فسيأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون ﴾	6-5	256
﴿ وإنّ ربّك لهو العزيز الرحيم ﴾	9	255
سورة النمل		
﴿ إن ربّي غنيّ كريم ﴾	40	120
﴿صنع الله الّذي أتقن كلّ شيء إنّه خبير بما تفعلون ﴾	88	242
سورة العنكبوت		
﴿وتخلقون إفكا ﴾	17	139
﴿وتلك الأمثال نضربها للنّاس وما يعقلها إلا العالمون ﴾	43	156
سورة الروم		
﴿ اعلموا أنّ الله يحيي الأرض بعد موتها ﴾	19	169 ،172،173
سورة لقمان		
﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾	12	121
﴿ولئن سألتهم من خلق السّموات والأرض ليقولنّ الله ﴾	25	67
سورة الأحزاب		
﴿ وكان الله على كلّ شيء قديرا ﴾	27	252
﴿ وكان الله بكلّ شيء عليما ﴾	40	252
﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾	43	238
﴿يؤذون الله﴾	57	186

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة سبأ		
﴿ تقربكم عندنا زلفى ﴾	37	199
سورة فاطر		
﴿ الحمد لله فاطر السّموات والأرض جاعل الملائكة رسلا ﴾	1	136
﴿ من كان يريد العزّة فإنّ العزّة لله جميعا ﴾	10	118
﴿ خلقكم من تراب ﴾	11	137
﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾	14	242
﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾	22	170
سورة يس		
﴿ممّا عملت أيدينا ﴾	71	189
﴿ قادر على أن يخلق مثلهم ﴾	81	149
سورة الصافات		
﴿ ربّكم وربّ آبائكم الأوّلين ﴾	126	119
سورة ص		
﴿ لما خلقت بيدي ﴾	75	189
سورة الزمر		
﴿ إنّ الله يغفر الذّنوب جميعا ﴾	53	235
﴿أوّل المسلمين ﴾	12	124
﴿ وما قدروا الله حقّ قدره ﴾	67	145 ، 206
﴿ فبئس مثوى المتكبرين ﴾	72	146
سورة غافر		
﴿ والله بصير بالعباد ﴾	44	184

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لخلق السّموات والأرض أكبر من خلق النّاس ولكنّ أكثر النّاس لا يعلمون ﴾	57	226
سورة فصلت		
﴿ إنّ الله بكلّ شيء محيط ﴾	54	251،193
سورة الشورى		
﴿ أولم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كلّ زوج كريم إنّ في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ﴾	8-7	256
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	11	205،185
﴿ ما كان لبشر أن يكلمه الله ﴾	51	190
سورة الزخرف		
﴿ وهو الّذي في السّماء إله وفي الأرض إله ﴾	84	210
سورة الدخان		
﴿ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين ﴾	10	179
سورة الجاثية		
﴿ما هي إلا حياتنا الدّنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدّهر ﴾	24	151
﴿ وله الكبرياء في السّموات والأرض ﴾	37	147
سورة محمد		
﴿ونبلوا أخباركم ﴾	31	241
سورة الفتح		
﴿ إنّ الّذين يبايعونك تحت الشّجرة إنّما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم﴾	10	189
﴿ وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها ﴾	21	194
سورة ق		
﴿ ق والقرآن المجيد ﴾	1	230

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فأحيينا به بلدة ميّتا ﴾	11	169
﴿فإنّي قريب أجيب دعوة الدّاع ﴾	16	252-251،199
﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾	16	252،199
﴿ إنّا نحن نحيي ونميت ﴾	43	168
الذاريات		
﴿ والسّماء بنيناها بأيد وإنّا لموسعون﴾	47	225
﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين ﴾	49	160-159
سورة القمر		
﴿ إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾	55-54	151، 119
سورة الرحمن		
﴿كل يوم هو في شان ﴾	29	145
تبارك اسم ربّك ذي الجلال والإكرام	78	189،145، 51
سورة الواقعة		
﴿فسبّح باسم ربّك العظيم﴾	74	51
﴿ إنّه لقرآن كريم﴾	77	230
﴿ نحن أقرب إليه منكم ﴾	85	199
سورة الحديد		
﴿ألم يأن للّذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحقّ ولا يكونوا كالّذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم فكثير منهم فاسقون ﴾	16	173
سورة المجادلة		
﴿ قد سمع الله قول الّتي تجادلك في زوجها ﴾	1	196

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ والله خبير بما تعملون ﴾	13	241
سورة الحشر		
العزيز الجبار المتكبر ﴾	23	146
﴿وله الأسماء الحسنى﴾	24	44
﴿ هو الله الخالقُ﴾	24	132
﴿ هو الخالق البارئ المصوّر ﴾	24	142
﴿ البارئ المصوِّر ﴾	24	128، 136
سورة التغابن		
﴿إنّه شكور حليم﴾	17	157
سورة الطلاق		
﴿ قد جعل الله لكلّ شيء قدْرا ﴾	3	253
سورة التحريم		
﴿نبأني العليم الخبير ﴾	3	242
سورة القلم		
﴿ وغدوا على حرد قادرين ﴾	25	148، 149
﴿ يوم يُكشف عن ساق ﴾	42	190
سورة الحاقة		
﴿ لا تخفى منكم خافية ﴾	18	153
سورة المعارج		
﴿ فاصبر صبرا جميلا﴾	5	192
سورة القيامة		
﴿ بلى قادرين على نسوّي بنانه ﴾	4	150

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾	40	150
سورة الإنسان		
﴿ عاليهم ثياب سندس ﴾	21	201
سورة المرسلات		
﴿ ألم نخلقكم من ماء مهين ، فجعلناه في قرار مكين ، إلى قَدَر معلوم ، فقَدَرْنا فنعم القادرون ، ويل يومئذ للمكذّبين ﴾	23-20	266،253
﴿ ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتا ﴾	26	170
سورة الانفطار		
﴿ إذا السّماء انفطرت ﴾	1	136-135
﴿ الّذي خلقك فسوّاك فعدلك ، في أيّ صورة ما شاء ركّبك ﴾	8-7	141
سورة البروج		
﴿ ذو العرش المجيد ﴾	15	230
﴿ بل هو قرآن مجيد ﴾	21	230
سورة الطارق		
﴿ إن كلّ نفس لمّا عليها حافظ ﴾	4	228
سورة الأعلى		
﴿سبّح اسم ربّك الأعلى ﴾	1	201،51
سورة الفجر		
﴿لذي حجر﴾	5	132
﴿ يا ليتني قدّمت لحياتي ﴾	24	171
سورة التين		
﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾	7	246،122

السورة /الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	1	127

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
[إذا رأيتم الّذين يتّبعون ما تشابه منه فأولئك الّذين سمّاهم الله	183
[ألظوا بياذا الجلال والإكرام]	68
[اللّهم أنت الأوّل فليس قبلك شيء	209
[اللّهم فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل]	188
[إنّ الله جميل يحبّ الجمال]	115،191
[إنّ الله حييّ]	208
[إنّ لله تسعة وتسعين اسماً	55
[إن لله تسعة وتسعين اسما إلا واحدا ، الله وتر يحبّ الوتر	62، 57،60
[إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة : الله ، الرّحمن ، الرّحيم ، الإله ، الرّبّ ، الملك ، القدّوس ، السّلام	63
[إنّ لله تسعة وتسعين اسماً - مائة إلا واحداً ، إنّه وتر يحب الوتر – من حفظها دخل الجنّة ، وهي : الله ، الواحد ، الصّمد	64
[إنّ لله تسعة وتسعين اسماً ؛ مائة غير واحدة ، من أحصاها دخل الجنّة . هو الله الّذي لا إله إلا هو ، الرّحمن ، الرّحيم ، الملك	65-64
[إنّها كائنة ولم يأت تأويلها بعد]	177
[باسمك اللّهم أموت وأحيا ،	44
[بسم الله الّذي لا يضرّ مع اسمه شيء في الأرض	44
[جميل يحبّ الجمال ، وجواد يحب الجود ، وكريم يحبّ الكرماء]	192
[الرّحمن الرّحيم اسمان رقيقان أحدهما أرقّ من الآخر	239
[قومي فتوضّئي وادخلي المسجد فصلّي ركعتين ، ثمّ ادعي حتّى أسمع	65
[الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني في واحد منهما قصمته]	147
[لا ينقص مال من صدقة]	35
[لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنّة	56
[ما أصاب أحداً قطّ همّ ولا حزن ، فقال : اللّهم إنّي عبدك	60

فهرس الأشعار

البيت		القائل	الصفحة
أَبَني حَنيفَةَ أحكِموا سُفهاءَكُم	إنِّي أَخافُ عَليكمُ أنْ أَغْضَبا	جرير	49
أَلستُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا	وَأَنْدى العالمين بُطونَ راحِ	جرير	30
أيُّ وقتٍ هذا الّذي نحن فيه	قد دَجا بالقياسِ والتَّشبيهِ	المتنبي	6
تَذَلَّلْ لِمَن إنْ تذلّلتَ لَهْ	يَرى ذاك لِلفَضْلِ لا للبَلَهْ	المتنبي	6
سَأَحْمِلُ نَفْسي على آلةٍ	فإمّا عَليْها وإمّا لَها	____	36
فَقُلتُ لهُ لمَّا تمطَّى بِصُلبهِ	وَأَردفَ إعْجازاً وناءَ بِكَلْكلِ	امرؤ القيس	167
فلأنتَ تَفري ما خلقْتَ وبعـــ	ـــضُ القومِ يخلقُ ، ثمّ لا يَفري	زهير بن أبي سلمى	132
فَنُحْكِمُ بِالقوافي مَنْ هَجانا	ونَضْرِبُ حينَ تَخْتلطُ الدِّماءُ	حسان بن ثابت	49
كبِّرْ على العَقلِ يا خليلي	ومِل إلى الجهلِ ميلَ هائمِ	المتنبي	5
____________	إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما	لبيد	52
كُلَّما سارت العُقولُ لكي تَقْـــ	طَعَ تيها توغَّلَتْ في تيهِ	المتنبي	6
لكنّها في الحقِّ تَوْقيفيّةٌ	لَنا بذا أدلةٌ وفيَّةٌ	السفاريني	46
وَجانِب صَداقةَ مَنْ لا يزالُ	عَلى الأصدقاءِ يَرى الفَضْلَ لَهْ	المتنبي	6
وعِشْ حِماراً تَعِشْ سَعيداً	فالسَّعد في طالعِ البَهائمِ	المتنبي	5
__________	وللنَّوى قبلَ يَوْمِ البَيْنِ تأْويلُ	عبدة بن الطيب	187

فهرس المحتويات

الموضوع	الصّفحة
إجازة الرّسالة .	
الإهداء .	
الإقرار .	أ
الشّكر والتّقدير .	ب
الملخّص باللغة العربيّة .	ج
الملخّص باللغة الإنجليزيّة .	و
المقدّمة .	ح
الفصل الأوّل : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ وكتابيهما .	1
المبحث الأوّل : التّعريف بعبد القاهر الجرجانيّ .	2
أوّلاً - اسمه ومولده ونسبه .	2
ثانياً - عصره وبيئته .	2
ثالثاً - ثقافته .	4
رابعاً - شيوخه .	6
خامساً - تلاميذه .	7
سادساً - مكانته العلميّة .	9
سابعاً - آثاره .	10
ثامناً - وفاته .	12
المبحث الثّاني : التّعريف بالرّاغب الأصفهانيّ .	13
أوّلاً - اسمه ومولده ونسبه .	13
ثانياً - عصره .	14
ثالثاً - ثقافته .	16
رابعاً - شيوخه وتلاميذه .	21
خامساً - مكانته العلميّة .	21
سادساً - آثاره .	22

سابعاً - وفاته .	23
المبحث الثّالث : التّعريف بكتاب (درج الدّرر) .	25
أوّلاً - التّعريف بالكتاب وصحة نسبته إلى عبد القاهر الجرجاني .	25
ثانياً - منهج عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه .	27
ثالثاً - مصادره في كتابه (درج الدرر) .	29
رابعاً - أهميّة الكتاب .	31
المبحث الرّابع : التعريف بكتاب (المفردات في غريب القرآن) .	33
أوّلاً - التعريف بالكتاب .	33
ثانياً - منهج الراغب في تأليفه .	34
ثالثاً - مصادر الرّاغب في تأليفه .	35
رابعاً - أهمّية الكتاب .	38
الفصل الثّاني : القضايا الّتي تمحورت حولها دراسات العلماء لأسماء الله الحسنى .	40
توطئة .	41
المبحث الأوّل : إثبات أسماء الله الحسنى .	42
أوّلاً - تعريف الاسم ، وأدلّة إثباته .	42
ثانياً - مناهج العلماء في إثبات أسماء الله الحسنى .	44
ثالثاً - الاسم والمُسمَّى والتَّسمية .	49
المبحث الثّاني : إحصاء أسماء الله الحسنى ، وعدّها .	55
أوّلاً - دلالات الإحصاء للأسماء .	55
ثانياً - عدد أسماء الله الحسنى .	57
ثالثاً - الرّوايات .	62
رابعاً - اسم الله الأعظم .	65
المبحث الثّالث : تصنيفات العلماء لأسماء الله الحسنى .	69
أوّلاً - تصنيف أبي الحسن الأشعريّ .	69
ثانياً - تصنيف الحليميّ لأسماء الله الحسنى .	69
ثالثاً - تصنيف الغزاليّ .	70
رابعاً- تصنيف أصحاب الرازي .	71

خامساً - تصنيف أصحاب القرطبي .	72
سادساً - تصنيف ابن حجر .	72
سابعاً - تصنيف أحمد مختار .	73
المبحث الرّابع : مذاهب العلماء في أسماء الله الحسنى .	76
أوّلاً - مذهب السّلف .	76
ثانياً - مذهب المشبّهة .	76
ثالثاً - مذهب نفاة الصّفات .	77
الفصل الثالث : مقارنة في دلالات أسماء الله الحسنى بين عبد القاهر الجرجانيّ والرّاغب الأصفهانيّ .	82
المبحث الأوّل : معاني أسماء الله الحسنى .	83
أوّلاً - دلالة الاسم والمسمى عند الراغب والجرجاني .	83
ثانياً - معاني أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	88
أ- الأسماء الّتي شرحها كلّ من الرّاغب والجرجانيّ .	88
ب- الأسماء الّتي شرحها الرّاغب ولم يشرحها الجرجانيّ .	102
ج- الأسماء التي شرحها الجرجانيّ ولم يشرحها الرّاغب .	106
ثالثاً - ما اتّفق فيه الرّاغب والجرجانيّ من معان لأسماء الله ﷻ ، وما اختلفا فيه .	107
أ- ما اتّفق فيه الرّاغب والجرجانيّ من دلالات لأسماء الله ﷻ .	107
ب- ما اختلف فيه الرّاغب والجرجانيّ من دلالات لأسماء الله ﷻ .	110
المبحث الثّاني : المشترك والخاصّ من أسماء الله الحسنى .	112
أوّلاً - المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	112
1- ماهيّة المشترك وموقف العلماء منه .	112
2- المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	115
أ- المشترك من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب .	115
ب- المشترك من أسماء الله ﷻ عند الجرجانيّ .	124
ثانياً - الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	128
1- ماهيّة الخاصّ .	128
2- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	129

أ- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الرّاغب .	129
ب- الخاصّ من أسماء الله ﷻ عند الجرجانيّ .	131
المبحث الثّالث :التّرادف والفروق الدّلاليّة بين أسماء الله الحسنى المتقاربة في المعنى.	132
أوّلاً - تعريف التّرادف ، وموقف العلماء منه .	132
ثانياً - الفروق الدّلالية بين الأسماء المتقاربة في المعنى عند الرّاغب والجرجانيّ .	136
1- الفروق الدّلاليّة بين : البديع ، والفاطر ، والبارئ ، والمصوّر ، والخالق .	136
2- الفروق الدّلاليّة بين : الجليل ، والعظيم ، والكبير .	147
3- الفروق الدلاليّة بين : القادر ، والقدير ، والمقتدر .	150
4- الفروق الدّلاليّة بين : الرّحمن ، والرّحيم ، والرّؤوف .	154
5- الفروق الدّلاليّة بين : العليم ، والعالم ، والعلاّم .	156
6- الفروق الدّلاليّة بين : الحميد ، والشّكور .	160
7- الفروق الدّلاليّة بين : الغفور ، والعفوّ .	161
8- الفروق الدلاليّة بين : الواحد ، والفرد ، والوتر.	162
المبحث الرّابع : الحقيقة والمجاز في دلالات الأسماء الحسنى .	165
أوّلاً - مفهوم الحقيقة والمجاز وموقف العلماء من وقوعه .	165
1-مفهوم الحقيقة والمجاز .	165
2- موقف العلماء من وقوع المجاز في اللغة والقرآن .	168
أ- موقف العلماء من وقوع المجاز في اللغة .	168
ب- موقف العلماء من وقوع المجاز في الكتاب والسّنّة .	169
3- الدّلالة الحقيقيّة والدّلالة المجازيّة لفعل الإحياء المسند إلى الله ﷻ .	171
ثانياً - التّأويل في دلالات أسماء الله ﷻ .	178
1- مفهوم التأويل .	178
2- موقف العلماء من التأويل .	179
3- موقف الرّاغب والجرجانيّ من التّأويل في القرآن .	181
أ- موقف الجرجاني من التأويل .	181
ب- موقف الرّاغب الأصفهانيّ من التأويل .	190
4- الحقيقة والتّأويل في دلالات أسماء الله ﷻ عند الرّاغب والجرجانيّ .	195

أ- دلالة الجميل .	195
ب- دلالة المحيط .	197
ج- دلالة السّميع .	199
د- دلالتا القريب والعلي .	202
هـ- دلالة النّور .	207
و- دلالتا القابض والباسط .	209
ز- دلالتا الرّحمن والرّحيم .	210
ح - دلالة الحييّ .	211
ط- دلالتا الظّاهر والباطن .	213
ك- دلالتا الأول والآخر .	217
المبحث الخامس : دلالات بنية الأسماء الحسنى .	219
أوّلاً - اسم الفاعل .	220
ثانياً - صيغ المبالغة .	226
ثالثاً - الصّفة المشبّهة .	244
رابعاً - التّفضيل .	247
المبحث السادس : السِّياق والنّظم القرآنيّ للأسماء الحسنى .	252
أوّلاً - مفهوم السّياق .	252
ثانياً - علاقة الأسماء الحسنى بالسّياق والنّظم القرآنيّ عند الرّاغب .	255
ثالثاً - علاقة الأسماء الحسنى بالسّياق والنّظم القرآنيّ عند الجرجانيّ .	258
الخاتمة .	266
المصادر والمراجع .	272
فهرس الآيات القرآنية .	286
فهرس الأحاديث الشريفة .	303
فهرس الأشعار .	304
فهرس المحتويات .	305